د. جميل علوش

الإعراب والبناء

دراسة في نظرية النحو العربي

الدكتور جميل علوش

الإعراب والبناء

دراسة في نظرية النحو العربي

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

1417هـ ـ 1997م

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت ـ الحمرا ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام

هاتف : 802428 -802407 -802294

ص. ب : 113/6311 ـ بيروت ـ لبنان

تلكس : LE M.A.J.D 21665 -20680

المقدمة

لقد استأثر الاعراب بشطر كبير من جهودي منذ كنت صغيراً، بل استولى على كل ما أختزنُ في جوانحي من هموم وما أحملُ من اهتمامات. فلم يكن شيء يشغلني كما شغلني النحو والاعراب. وأستطيع أن أرد ذلك إلى عاملين:

الأول - تأثري بوالدي - رحمه الله - الذي كان يحب الشعر ويقرأه ويستظهره ويعيره كل عنايته واهتمامه، على الرغم من أنه لم يكن قد بلغ درجة عالية في العلم. وقد اكتسبت منه هذا الحب، فصرت أتتبع دواوين الشعر وأتسقط أخبار الشعر والشعراء، وأحفظ ما يتيسر الحصول عليه من الشعر، سواء ما تنشره الصحف المحلية، أو ما تختاره المقررات المدرسية على مختلف درجاتها وأنواعها.

الثاني - تأثري باللغوي الشاعر جميل الفاخوري - رحمه الله - كان هذا يعلمنا العربية في الصفوف الابتدائية العليا (الخامس والسادس والسابع)، فكان يغدق علينا من علمه الغزير في النحو والاعراب ما أصبح عدة لنا في مقبل الأيام. كان الفاخوري رجلاً مستقل الشخصية بحيث كان يختلف في ما يرى ويختار، لا عن معشر المدرسين فحسب، بل عن معشر المؤلفين في اللغة والنحو. وقد كتبتُ عن مخالفاته هذه مقالاتٍ وأبحاثاً نشرتُها في مجلة البيان الكويتية، ومنها ما نشرته في الصحف الاردنية. لقد كان الفاخوري خرِّيجَ المدرسة اليازجية التي عرفت بمذهبها المتميز الذي يقوم على التحقيق والتدقيق. وحسبي أن أذكر بهذا الصدد اني سمعته ينشد الشعر أكثر من خمس سنوات، فلم أسمعه يلحن مرة واحدة. هذا علاوة على فصاحة منقطعة النظير لم أعرفها عند غيره ممن عاشرتُهم وتعاملتُ معهم هذه السنواتِ الطوال.

وكما كنت أتتبع دواوين الشعر ومجموعاته ومختاراته، صِرتُ أتتبع كتب

النحو ومصادره على مختلف أنواعها، حديثةً وقديمةً، مدرسية وغير مدرسية، موجزة ومفصلة، وقد بلغ من محبتي لكتب اللغة والنحو اني عند رحلتي الأولى إلى الكويت في أواخر عام 1958، كنت أتأبط كتاباً مهماً من هذه الكتب التي لها شأن ووزن بين كتب التراث، هو مجلد كبير يتضمن الجزء الأول والثاني من خزانة الأدب للبغدادي، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.

وأوغلت في طلب النحو واللغة، حتى اكتسبت ملكة كالتي تحدث عنها ابن خلدون في مقدمته. ولهذه الملكة وجهان: أولهما قدرة صاحبها على رواية الكلام الفصيح وتذوق ذلك الكلام والنسج على منواله. وثانيهما تمكن صاحب هذه الملكة من فهم قوانين النحو ونقد تلك القوانين والتمييز بين صحيحها وفاسدها. وبهذه الملكة النحوية. صرت لا أقرأ كتاباً في النحو إلا وقعت فيه على نماذجَ مختلفةٍ من أنواع الخطأ واللحن ومجانبة المنطق والبعد عن المعقولية، مما مكنني من التصدي لعدد من كتب النحو ومراجعه والتنبيه على كثير مما تضمن من الخطأ والوهم. واذكر من تلك المراجع كتاب «المرجع في العربية صرفها ونحوها للشيخ علي رضا. فقد علقت على ذلك الكتاب بأجزائه الثلاثة ونشرت تعليقي في مجلة المعرفة السورية (الاعداد 35، 36، 37) واذكر كذلك كتاب «مذكرات فيّ قواعد اللغة العربية» للاستاذ سعيد الأفغاني وقد كتبت عنه تعليقاً نشرته في العدد (54) من مجلة المعرفة المشار اليها، ولم أكن قد حصلت على شهادة الاجازة في العربية بعدُ.

كنت أسير في هذه الطريق التي تتسم بالاستقلال والاتكاء على العقل والمنطق. وكان مَنْ حولي ممن لهم صلة باللغة والنحو يسيرون في اتجاهين متعارضين متناقضين هما:

الأول - اتجاهٌ تقليديٌّ رَجْعيٌّ يعد كل ما كتبه النحاة القدامى صحيحاً لا ينفذ الباطل اليه من بين يديه ولا من خلفه. واصحاب هذا الاتجاه يستسهلون القبول بكل ما يقع ما بين أيديهم من مصادر هذا التراث الكبير، فلا يلجأون إلى مساءلة ولا يُشْغلونَ بتمحيص، ولا يُعنُّونَ أنفسُهم بنقد. فكل ما يصل إلى أيديهم فهو معقول مقبول. وقد يجد هؤلاءِ في المسألة الواحدة أربعةَ آراءٍ أو

خمسةً أو أكثرَ، فلا يكون من عملهم إلا أن يُسجّلوا هذه الآراء وينسبوها إلى أصحابها. وكفى الله المؤمنين القتال.

الثاني - اتجاهٌ عنيفٌ متطرف يريد أن يلغي العربية ويهدِمُ نحوها، ويستعيضُ عن ذلك كله بما يتلقفه أصحاب هذا الاتجاه من نظريات لغوية غربية، يطلُعُ بها علينا هذا أو ذاك من أصحاب تلك النظريات. ويجاهر أصحاب هذا الاتجاه بضرورة الاستغناء عن النحو والتخلي عن قواعده وأصوله، والاكتفاء بما يتيسر لهم الحصول عليه من خلال الالمام بما يطلق عليه الغربيون اسم اللغويات (Linguistics). والذي يقرأ ما يسمونه فقه اللغة في جامعاتنا يجده لا يتعدى ترجمات مضطربة لنصوص انكليزية أو فرنسية كتبها أصحابها في هذه اللغويات التي يصفونها بأنها حديثة. وأول ما نصطدم به في مواجهة تلك النصوص ما يطلق عليه هؤلاء إسم «المستويات» في دراسة اللغة. والعرب لا تعرف المستويات بل تعرف الموضوعات أو المطالب أو المقاصد أو جوانب الموضوع. غير أن الجامعات العربية لا يطيب لها بال ولا يهدأ لها خاطر إلا إذا أقحمت المستويات في موضوع اللغويات، وجعلتها في مقدمة فصولها وعلى رأس دروسها. ولا يقف الخطر عند هذا الحد، بل هو يتجاوزه إلى كل المصطلحات والموضوعات ووجهات النظر. وكما قال الشاعر:

وأزرقُ الفَجْرِ يأتي قبلَ أبيضِه ... وأولُ الغَيْثِ قَطْرٌ ثم ينهمِرُ

إن وجه الخطأ في ما يراه أصحاب الاتجاه الأول انهم يجعلون النحو من العلوم النقلية، مع أنه من العلوم العقلية، لأنه يقوم على النقد والمحاكمة، ولا يقوم على النقل المجرد الذي لا يُسمَحُ للناقِلِ فيه بمحاسبةٍ أو مناقشة. أما وجه الخطأ في ما يراه أصحابُ الاتجاه الثاني فهو تصميم على هدم النحو والتخلص منه والاستعاضة عنه بما ينقلونه عن الغرب من دراسات لغوية يترجمونها إلى العربية ترجمة ركيكة، أو يدرسونها بلغتها دراسة سريعة متعجلة.

وأراني في هذا الخضم المتضارب المتلاطم أدعو إلى مذهبٍ نحويٍّ جديد يقوم على الأسس التالية:

1 - الانطلاقُ من محبة العربية واحترامها والعناية بها ومحاولة رفعها إلى مقامات عالية.

2 ـ دراسةُ العربية بفصاحةٍ منقطعةِ النظير، إذ إنَّ الدراسة بالعاميّة أو بلغة ضعيفة، ستكون قليلة الفائدة.

3 ـ العنايةُ بدقةِ المصطلحِ وثباتِه ووضوحِه، مع الحرص على توحيده وتحديده.

4 ـ الابتعادُ عن التقديرِ ما أمكن، وحصرُ ذلك في مواضعَ محددةٍ تمليها الحاجة، وتقوم على العقل.

5 ـ مناقشةُ الكثير مما يتداوله النحاة من العبارات المكررة والقواعد القلقة والتخريجاتُ الضعيفة.

6 ـ الاستغناءُ عن الكثير مما يقومُ على الشذوذ والندرة ومخالفة أساليب العربية.

7 ـ بناءُ القاعدةِ على الأكثر والأشيع، لا على العبارة الواحدةِ، ولا على المثل الشارد كما فعل الكوفيون.

8 ـ تعليمُ النحوِ من خلال النصوصِ الشعريّة والنثرية الراقية، لا من خلال الأمثلة التي يضعُها مؤلفو هذه الكتب المدرسية مما تبدو عليه الصنعة ويظهر التكلف.

إن كل من ينعم النظر في كتب النحو القديمة والحديثة يجد من الوهم والخطأ والمحال ما يفتُّ في عضد أهل اللغة ومحبيها ويملأ نفوسهم حزناً وحيرة. وإلا فكيفَ يكون حكمُ التمييزِ النصبَ، ثم نراهم يتحدثون عن تمييزٍ مجرورٍ في مثل: ثلاثةُ كُتُبٍ؟ ويقررون أن حكمَ المستثنى النصب؛ ثم نجدهم يتحدثون عن مستثنى منصوبٍ ومرفوعٍ ومجرورٍ. ونراهم يقررون أن الحركات تقدر على الألفاظ التي تنتهي بأحد أحرف العلة (الألف والواو والياء)، ثم نجدهم يقدرون هذه الحركات في الألفاظ الصحيحة الأخر، مثل الألفاظ المحكية والأسماء المجرورة بحرف الجر الزائد. وكذلك نراهم يقررون أن بدل الجزء من كل يشترط فيه أن يتصل بضمير يعود على المبدل منه كقولنا: تهشَّمَ التمثالُ رأسُه. ثم نراهم يتنَوْن هذه الحقيقة ويغفلون عنها فيزعمون أن الاسم الواقع بعداً «الا» في الجملة التامة المنفية هو بدل من المستثنى منه وذلك في نحو قولنا: ما حضر

القومُ إلاّ رَجُلٌ. إذ إنّ «رجلٌ» بعض من القوم. ويعربه النحاةُ بدلاً منه. وينسون أن بدل الجزء من كل أو البعض من كل بحاجة إلى ضمير يعود إلى المبدل منه فأين هذا الضمير؟

إن النحو العربي الذي يزعم أهله بأنه نضج واحترق يغص بمثل هذه الأمثلة التي تحمل في داخلها كثيراً من التناقض والتعارض. ومع ذلك لا نجد من ينبه إلى هذه المآخِذ ومن يجرؤ على كشف ما يتخللها من أنواع الخطأ والوهم. ولعل هذا ما حملنا على محاولة الكتابة في موضوع الاعراب الذي يمثل الجانب العمليّ التطبيقيّ من النحو في أحد معانيه ومدلولاته، كما يمثل في أحد معانيه الأخرى القسيمَ للبناء. والاعراب والبناء من المصطلحات الأساسية في علم النحو. ولذلك رأينا أن ندير هذا الكتاب عليها وأن نطلق عليه اسم «الاعراب والبناء».

ولقد حاولنا أن نأتي في هذا الكتاب على كل ما يتعلق بالاعراب والبناء، فتطرقنا للموضوع من الزاوية التاريخية، ثم من الزاوية الموضوعية، ثم من الزاوية الشكلية اللفظية. وخصصنا كل زاوية منها بباب، وقسمنا كل باب إلى خمسة فصول على الترتيب التالي:

الباب الأول ـ الاعراب نشأته وتطوره

الفصل الأول ـ الاعراب في جذوره اللغويّة.

الفصل الثاني ـ الاعراب في جذوره التاريخية.

الفصل الثالث ـ الاعراب وأهميتُهُ في الكلامِ العربي.

الفصل الرابع ـ الاعرابُ والسليقةُ اللغوية.

الفصل الخامس ـ الاعرابُ وعلم النحو.

الباب الثاني ـ الاعراب بين اللفظ والمعنى والمحل

الفصل الأول ـ الصناعة النحوية بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى.

الفصل الثاني ـ الفاعل بين اللفظ والمعنى.

الفصل الثالث ـ المُنادى المفرد بين اللفظ والمحل.

الفصل الرابع ـ الاعراب المحلي بين الفعل والجملة.

الفصل الخامس ـ الاستثناء حكمه النصب.

الباب الثالث ـ علامات الاعراب والبناء

الفصل الأول ـ الاعراب علاماته وأقسامه.

الفصل الثاني ـ البناء علاماته وألقابه.

الفصل الثالث ـ البناء العارض وخلافات النحاة حوله.

الفصل الرابع ـ بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء.

الفصل الخامس ـ الفعل الماضي وحركات بنائه.

لقد بحثت في هذه الفصول المتعاقبة جوانب متعددة من النظرية النحوية. وبينت ما تعانيه هذه النظرية في بعض جوانبها من خلل وانحراف. وجعلت حرية الفكر دأبي وديدني في كل ما أقدمت عليه من نقد وتحليل. فلم تذهلني شهرة عالم مهما بلغت عن نسيان حقي في نقده ومحاسبته وتبيان مواضع سهوه وزلله، فلست بمن يأخذ الرأي نقلاً وسماعاً. كما لست أطمئن إلى رأي لم يَبْدُ لي وجه الصواب فيه.

أما مصادري التي اعتمدت عليها في صياغة هذا الكتاب فهي كثيرة، ومعظمها من أمهات كتب النحو ومصادره الكبرى. على أن منها ما يمت إلى العصر الحديث بصلة، إذ لم يكن من الممكن تقديم فكرة صحيحة دقيقة عن الاعراب والبناء دون الرجوع إلى مؤلفات علماء العصر التي لها صلة بالموضوع، وبخاصة أن جانباً كبيراً مما تطرقنا اليه يتعلق بموقف المعاصرين من الاعراب. والمعاصرون منهم المخلِصُ للعربية ومنهم المتجني عليها المستعينُ عليها بسيوفِ أسياده وأربابه. فلم يكن والحالة هذه بد من الاطلاع على ما تيسر لنا الوصول اليه من مؤلفات اللغويين الاصلية والمترجمة.

هذا ما أردت أن أنبه اليه في مقدمة هذا الكتاب الذي أرجو أن يحقق ما علقته عليه من أهداف، فيقف إلى جانب العربية في معركتها الضارية التي

تخوضها مع أعدائها الناعقين بموتها كما قال حافظ ابراهيم:

أيطرُبُكمْ من جانبِ الغربِ (ناعقٌ) ينادي بوأدي في ربيعِ حياتي؟
ولو تزجرون الطير يوماً علمتمو بما تحته من عثرةٍ وشتات
سقى الله في بطنِ الجزيرةِ أعظماً يَعزُّ عليها أن تلينَ قناتي

د. جميل علوش

عمان 20/6/1995

الباب الأول

الاعراب: نشأته وتطوره

الفصل الأول: الاعراب في جذوره اللغوية.

الفصل الثاني - الاعراب في جذوره التاريخية.

الفصل الثالث - الاعراب وأهميته في الكلام العربي.

الفصل الرابع - الاعراب والسليقة اللغوية.

الفصل الخامس - الاعراب وعلم النحو.

الفصل الأول

الإعراب في جذوره اللغوية

الإعراب ظاهرة بارزة من ظواهر اللغة العربية، بل هو إحدى خصائصها الفريدة المتميزة. وهو مقترن بالعربية اقتراناً لا مجال فيه لانفصال ولا بينونة. وأكثر من ذلك أنه لا سبيل للحديث عن العربية دون الحديث عن الإعراب. فالإعراب هو عنوان العربية بل هو روحها وجوهرها. ومن غير الممكن أن يتصدى أحد لدراسة العربية بعيداً عن الإعراب ودلالاته وأحكامه وعلاماته.

ولما للاعراب من أهمية في دراسة العربية، وضعت له التعريفات، وأديرت حوله الدراسات، وكثرت فيه وفي معانيه الاجتهادات، وتضاربت الآراء والتحليلات. وعلى الرغم من ذلك كله، يلمس الباحث في هذا الموضوع قصوراً عن الاحاطة بجوانبه، وتقصيراً في الإلمام بجميع صفاته وخصائصه، إذ لا يحس أن في ما يورده هؤلاء من تعريف الإعراب، ما يروي اللهفة ويشفي الغليل.

ولعل السبب في ذلك تعدد معاني الإعراب ومدلولاته، ذلك لأن جذور الاعراب تضرب في اللغة والتاريخ والنحو، بل هي تمتد إلى نظريات علم اللغة الحديث. فتجد لها فيها مواقع أصيلة ومكامن عميقة. ولذلك يجد الباحث شيئاً من الصعوبة والعنت في تتبع معاني الإعراب ودلالاته، والالمام بوظائفه ومهمّاته.

ومع أن البحث عن معاني الإعراب واجب في كل تلك الميادين، يبدو لنا أن الناحية اللغوية هي التي تستحق الأولية في العمل، إذ ليس من المستطاع الوصول إلى المعاني التي يختزنها مصطلح الإعراب، دون الرجوع إلى

النصوص اللغوية التي تمتُّ بصلة إلى هذا المصطلح، سواء منها ما كان يمت بصلة إلى المعاجم، أو القرآن الكريم، أو الحديث النبوي الشريف، أو ما تناقله الرواة من كلام العرب على مختلف طبقاتهم. إن هذا المصطلح يتردد في المصادر المشار اليها تردداً نستطيع به أن نجلو ما يكتنفهُ من غموض وما يحيط به من إبهام. ولذلك لا بد أن نتعقبه في مصادره التي أشرنا اليها على النهج التالي:

أولاً ـ المعاجم: لما كان «لسان العرب» هو أضخم المعاجم العربية وأكثرها سعة وشمولاً، رأينا أن نجتزئ به عن غيره لننظر ماذا يتضمن من هذه المعاني التي يحملها الإعراب، والتي ما فتئنا نبحث عنها حتى وقتنا هذا. قال ابن منظور: الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة. يقال: أعرَبَ عنه لسانُه وعرّبَ أي أبان وأفصح، وأعرَبَ عن الرجل بيّنَ عنه. وقال: إنما سمي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه. وقال: وأعرَبَ بحُجّتِهِ أي أفصح بها ولم يتقِ أحداً. وقال: والإعرابُ الذي هو النحو، إنما هو الإبانةُ عن المعاني بالألفاظ. وأعرَبَ كلامَهُ إذا لم يلحن في الإعراب. ويقال: عَرّبْتُ له الكلام تعريباً، وأعربْتُ له إعراباً إذا بينتَهُ له حتى لا يكون فيه حضرمة[1] (أي خلط).

ولا شك أن المعنى مشتق من العرب والعروبة. فقد كان العرب ينظرون إلى من يختلطون بهم من الأقوام، فيجدون أنفسهم أكثر قدرة على التعبير وتجلية المعاني، فاستخلصوا من ذلك أن كلامهم هو الفصيح دون غيرهم، مما حملهم على أن يقرنوا به الفصاحة والإبانة، وأن ينسبوا لغيرهم العجمة والرطانة. ومما يدلنا على أن الإعراب مأخوذ من كلمة العرب والعروبة أن ابن منظور يشير إلى ذلك فيقول: والعرب العاربة هم الخُلّصُ منهم، وأُخِذَ لفظُهُ فأُكّد به، كقولك ليلٌ لائل، تقول: عرب عاربة وعرباء أي صرحاء. ويقول: وعَرُبَ الرجل يَعرُبُ عُرْباً وعُروباً وعُروبة وعَرابة وعُروبيّةً كَفَصُحَ، وعَرِبَ إذا أفصَحَ بعد لُكنةٍ في لسانه. ورجل عريب مُعرِب. ويقول: وأعرَبَ الأغتم، وعَرُبَ لسانُهُ بالضم عُروبةً أي صار عربياً، وتعرّبَ واستعرَبَ أفصح[2]. (والأغتم الأعجم الذي لا يفصح).

ونفهم مما عرضه ابن منظور أن الإعراب هو مصدر مشتق من العرب

---

(1) لسان العرب: مادة (عرب).　　(2) نفس المصدر والمكان.

والعربية والعروبة. وما دام العربي يعتقد أنه قادر على الإفصاح عن نفسه قياساً إلى الأعجم والعجمي اللذين يعجزان عن ذلك بنظر العربي على الأقل، فلا بأس أن يشتق العربي من ذلك لفظاً ويستخرج معنى، فيبتدع الإعرابَ والتعريبَ والعُروبة والعربية، وكلها ألفاظ تفيد الإفصاحَ والإبانة. ولا بأس كذلك أن نرى العربي يقرن بين الإعراب والفصاحة وينسب كليهما إلى نفسه مغتبطاً مسروراً.

ثانياً ـ القرآن الكريم: لم يبعد القرآن الكريم عن هذا الجو الذي حاولنا رسمه بما استخرجناه من تفسيرات أثبتها ابن منظور لمعنى الاعراب وأصوله ومشتقاته. فهو يكثر من الإشارة إلى هذا المصطلح في معرض الفخر والاعتزاز. ومن ذلك الآيات التالية:

1 ـ ﴿لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين[1].

2 ـ نزل به الروح الأمين، على قلبك لتكون من المنذرين، بلسان عربي مبين[2].

3 ـ إنا أنزلناه قرآناً عربياً، لعلكم تعقلون[3].

4 ـ وكذلك أنزلناه حكماً عربياً[4].

5 ـ وكذلك أنزلناه قرآناً عربياً[5].

6 ـ وكذلك أوحينا إليك قرآناً عربياً[6].

7 ـ إنا جعلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون[7].

8 ـ وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً لينذر الذين ظلموا﴾[8].

وإذا أنعمنا النظر في هذه الآيات الكريمة، وجدنا تمسكاً شديداً بوصف القرآن الكريم بأنه عربي ووصف آياته بأنها عربية. ولا بد أن يكون هذا الوصف منبثقاً عن دوافع محددة، ولا يمكن أن يجيء عفواً أو عبثاً. وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نحدد هذه الدوافع تحديداً قاطعاً مانعاً كما يقول

---

(1) سورة النحل: 103.
(2) سورة الشعراء: 195.
(3) سورة يوسف: 2.
(4) سورة الرعد: 37.
(5) سورة طه: 113.
(6) سورة الشورى: 7.
(7) سورة الزخرف: 3.
(8) سورة الاحقاف: 12.

المناطقة، نستطيع الاشارة إلى ما يلي:

1 ـ أن القرآن الكريم هو الكتاب الديني الأول الذي ينزل باللغة العربية.

2 ـ أن الرسول ﷺ عربي النجار، فلا بأس ـ وقد نزل القرآن بلسانه ـ أن يفتخر بالعرب والعروبة، وأن يجد في ذلك سمة تدعو إلى الامتياز والتفرد.

3 ـ إن خضوع العرب للفرس من جانب، والروم من جانب آخر، مدة طويلة من الزمن، جعلهم شديدي التمرد على هذين العنصرين، كثيري الكراهية لهما. وأكثر ما كان يحملهم على هذه الكراهية، أن هؤلاء الأقوام من الفرس والروم كانوا يفرضون على العرب ما ليس من طبيعتهم سواء على المستوى السياسي أو المستوى الديني. فالفرس كما نعلم لم يكونوا موحدين، بل كان معظمهم من أتباع ماني ومزدك. وأما الروم فكانوا نصارى، ولكنهم كانوا قد أدخلوا في النصرانية كثيراً من طقوس الوثنية وشعائرها. وأكثر من ذلك أنهم كانوا ينشرون دينهم باللغة اللاتينية ويفرضون على رعاياهم أن يخاطبوهم بها. وقد نجم في نفوس العرب عن ذلك نفور شديد تجلى في مظهرين:

أ ـ ثورات سياسية واجهوا بها الرومان فأقضوا عليهم مضجعهم.

ب ـ فرق دينية مسيحية كانت تتمسك بأهداب العرب والعروبة.

ومن هذه الفرق النسطورية واليعقوبية والملكية. وكانت هذه الفرق الدينية والمسيحية التي نشأ الدين الاسلامي في حجرها، تتعصب للعرب والعربية. كانت هذه الفرق تقايض الروم كرهاً بكره. ولذلك كانت تسعى بوسائل مختلفة لطردهم من هذه البلاد التي كانت تعتقد أن لها أهلاً وأصحاباً وأن الروم دخلاء فيها. وهكذا استغلت هذه الفرق ظهور الدين الاسلامي، فتعاونت مع المسلمين، ورحبت بهم وأعانتهم على طرد الروم من سوريا وأطراف الجزيرة العربية.

ولسنا ننسب إلى هذه الفرق اهتماماً بالعرب والعربية من قبيل الادعاء أو التخمين، فقد ذكر ياقوت الرومي في «معجم البلدان» في معرض حديثه عن دير بصرى ما نصه: وبه كان بحيرا الراهب الذي بشر بالنبي ﷺ وقصته

مشهورة. وحكي عن المازني أنه قال: دخلت دير بصرى، فرأيت في رهبانه فصاحة. وهم عرب متنصرة من بني الصادر، وهم أفصح من رأيت. فقلت: مالي لا أرى فيكم شاعراً مع فصاحتكم؟ فقالوا: والله ما فيه أحد ينطق بالشعر إلا أمة لنا كبيرة السن[1] الخ...

ومما يدعو إلى العجب أن يكون رهبان هذا الدير يملكون صفتين من الصفات التي شدد عليها الدين الاسلامي والقرآن الكريم، وهما الفصاحة والابتعاد عن الشعر. وأكثر من ذلك أهمية، أن يكون رهبان هذا الدير من العرب المتنصرة. وإذا كان هؤلاء قد جعلوا من فصاحة اللسان منهجاً لهم وشعاراً لرهبانيتهم، فهذا يعني أنهم كانوا قد جعلوا للعرب والعروبة موقعاً في نفوسهم.

وقد يقال أن ياقوت يتحدث عن أحداث ووقائع حصلت في القرن الثالث الهجري فقد تُوفيَ المازني (أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية) على ما يذكر ابن الأنباري سنة 247 هـ [2] وهو ما يوافق 861 م، أي بعد خروج الرومان بنحو قرنين، فما علاقة هذا بذاك؟ والجواب على ذلك أن هذه الديورة التي يتحدث عنها ياقوت الرومي هي ديورة قديمة كانت موجودة في عهد الرومان. هذا علاوة على أن متنصرة العرب كانت عميقة الجذور في تلك البلاد. ومما يدل على ذلك أن ياقوت يؤكد أن دير بصرى هذا الذي جرى الحديث عنه، كان مقراً لبحيرا الراهب. وبحيرا هذا كان في زمن ظهور الاسلام وغروب شمس الرومان. فلا بد أنه كان له تقاليد عريقة متوارثة، منها الحرص على التزام الفصاحة، وتجنب قول الشعر، وهما الصفتان اللتان شدد عليهما الرسول ﷺ.

ونستخلص مما سبق أن القرآن الكريم حينما يشيد بالعرب والعروبة، وحينما يصف آياته بأنها عربية، لا بد أنه كان ينطلق من نزعتين:

الأولى - نزعة قومية خلقتها أوضاع الظلم والاضطهاد التي كان يفرضها الرومان والفرس على العرب في ذلك الحين.

الثانية - نزعة تعبيرية لغوية خلقها اعتزاز العرب بحسن نطقهم قياساً إلى ما كانوا يتوسمونه في الأعاجم من رطانة وسوء تعبير.

---

(1) ياقوت الرومي: معجم البلدان 2/ 500 - 501.
(2) ابن الأنباري: نزهة الألباء ص 145.

وقد يعترض علينا من ينكر أن تنسب إلى القرآن أو الدين الاسلامي أية نزعة قومية اعتداداً بقوله ﷺ: لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى. والصحيح أن هذه المساواة التي يشير الحديث النبوي إليها تتعلق بقضية المعاملة الخاصة بالحقوق والواجبات. وهذا لا يمنع أن يعتز الرسول بأصله ونسبه كما سنثبت بعد قليل.

ثالثاً ـ الحديث النبوي: لا ريب أننا سنكون أكثر قدرة على وصف النزعة العربية في الرسول ﷺ منا على وصف هذه النزعة في القرآن الكريم. ذلك لأن الرسول إنسان من الناس، نستطيع أن ننسب إليه من الصفات والنزعات ما يتحلى به الناس جميعاً من فخر بالأصل واعتزاز بالنسب. وعلى الرغم من أن الكلام القرآني أنزل كله عن طريق الرسول ﷺ، إلا أنه كلام منسوب إلى الله، فمن الصعب بمكان بعيد أن ننسب اليه صفة التفريق بين الناس أو تفضيل قوم على قوم، على الرغم من أن القرآن الكريم جاء للناس كافة، وأنه خاطبهم بما كان يجري في نفوسهم. وما دمنا نتحدث عن الإعراب ومعانيه ودلالاته في أول نشأته وبدء ظهوره، فلا بدع أن نبحث عما قاله الرسول ﷺ، ونطق به بهذا الصدد. لقد نسب إليه ﷺ طائفة من الأحاديث التي تتعلق بهذا الموضوع، ومنها التالية:

1 ـ أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه[(1)].

2 ـ جوّدوا القرآن وزينوه بأحسن الأصوات، وأعربوه فإنه عربي، والله يحب أن يعرب[(2)].

3 ـ من قرأ القرآن بإعراب فله أجر شهيد[(3)].

4 ـ أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن[(4)].

5 ـ رحم الله أمرأ أصلح من لسانه[(5)].

---

(1) أبو بكر بن الأنباري: الوقف والابتداء 1/ 15.

(2) نفس المصدر 1/ 16.

(3) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ص 131.

(4) المناوي: فيض القدير في شرح الجامع الصغير 1/ 558.

(5) الزجاجي: الايضاح في علل النحو ص 96.

فالرسول ﷺ كما نرى شديد الحرص على إعرابْ القرآن، وهو يكثر من الدعوة إلى إعرابه. فهل كان القوم يعرفون الإعراب في زمن الرسول؟ وإذا لم يكن الجواب بالإيجاب فما الذي كان يقصده؟ مما يكاد يقطع به العلماء أن الإعراب الذي يقصد به ضبط أواخر الألفاظ بالحركات المناسبة لم يكن معروفاً في زمن الرسول ﷺ. فلا بد إذن أن يكون الرسول قد قصد شيئاً آخر. إنه كان يقصد بلا شك بالإعراب، الإفصاح والإبانة. وهو المعنى الذي تنص عليه كتب اللغة كما أسلفنا. وقد أكد المناوي ذلك حينما فسر الحديث الأخير من جملة الأحاديث النبوية التي أدرجناها بقوله: أي تعلموا إعرابه. قيل والمراد هنا ما يقابل اللحن. وكي تعربوا القرآن: كي تنطقوا به سليماً من غير لحن[1].

رابعاً - أقوال العرب: بعد ما عرضناه من إشادة معاجم اللغة والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف بالإعراب وأهميته، وضرورة مراعاته والتمسك به، لا بأس أن نعرض نماذج مما قاله عدد من رجال العرب البارزين على المستوى العلمي والسياسي بهذا الصدد على النهج التالي:

1 - قال الزركشي «يُستحبُ قِراءَتُهُ (أي القرآن) بالتفخيم والإعراب[2].

2 - قال مالك بن أنس: الإعراب حلي الكلام، فلا تمنعوا ألسنتكم حليها[3].

3 - قال أبو بكر وقيل عمر: لَبعْضُ إعرابِ القرآن أحبُ إلينا من حفظ بعض حروفه[4].

4 - قال أبو العباس المبرد: كان بعض السلف يقول: عليكم بالعربية، فإنها المروءة الظاهرة، وهي كلام الله عزّ وجلّ وأنبيائه وملائكته[5].

5 - قال أحمد بن فارس: فأما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين[6].

فهذه النصوص التي تحث على الإعراب وترفع من شأنه، تدل على أن

---

(1) المناوي: فيض القدير 1/ 558.

(2) الزركشي: البرهان في علوم القرآن 1/ 467.

(3) القلقشندي: صبح الأعشى 1/ 168.

(4) أبو بكر بن الأنباري: الوقف والابتداء 1/ 20.

(5) الزجاجي: الايضاح ص 95.

(6) أحمد بن فارس: الصاحبي ص 309.

العربية كانت تشهد نهضة عظيمة، يمثل القرآن الكريم أبرز شواهدها، على الرغم من أن العناية بالعربية والإعراب كانت موجودة في القوم منذ الجاهلية، سواء على مستوى الشعر أو مستوى الخطابة. وحديث المعلقات ليس ببعيد عنا، فكلها من الفصيح المختار. وكذلك حديث الخطابة والخطباء مثل أكثم بن صيفي وسحبان وائل وقس بن ساعدة الايادي. فقد كان هؤلاء جميعاً مضرب المثل في الفصاحة. فلما ظهر الدين الاسلامي زهت الفصاحة وازدهرت، إذ إنها كانت من آلات الرياسة وأدوات الوجاهة والفضل. فلم يكن يتيسر للعيي والألكن رياسة ولا زعامة. ولهذا حرص الجميع على الإشادة بالفصاحة والدعوة إلى صونها ورعايتها تحت إسم آخر هو الإعراب الذي ينبثق من حب العرب والعربية.

الإعراب والفصاحة

تشير مختلف الشواهد اللغوية والقرآنية والنبوية وغيرها مما عرضناه وركزنا عليه، إلى أن الإعراب لم يكن يعني أكثر من الإفصاح والإبانة. ومن هنا نستطيع أن نتلمس علاقة خاصة بين هذه النصوص كلها وعلم الفصاحة الذي نشأ فيما بعد، على الرغم من أن الذين يتحدثون في هذا الموضوع لا يشبعونه شرحاً وتفصيلاً، بل لا يزيدون على أن يقولوا: إن الإعراب هو الإفصاح والإبانة، مع أن الإفصاح هو قضية كبيرة من قضايا اللغة، لقي من اهتمام العلماء ما جعلهم يُجسِّمُونه في علم جديد أصيل هو علم الفصاحة. وقبل أن نتحدث عن هذا العلم يجدر بنا أن نسوق نصوصاً مما أشار به العلماء إلى عناية العرب بالفصاحة واهتمامهم بها حتى التقديس. فكانوا يحترمون الفصيح ويقدمونه ويجيزونه. كما كانوا يزدرون العيي ويحتقرون الألكن. ولا بأس في أن نورد نصوصاً من كتب العربية تظهر مدى احترام العرب للفصاحة والفصحاء:

1 ـ قال يونس بن حبيب مخاطباً شبيل بن عزرة الضبعي: علك تظن أن معد بن عدنان كان أفصح من رؤبة؟[1].

---

(1) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص 45.

2 ـ قال أبو الطيب اللغوي في عيسى بن عمر الثقفي: كان أفصح الناس، وكان صاحب تقعير في كلامه[1].

3 ـ يذكر أبو الطيب اللغوي جماعة من ثقات الأعراب وعلمائهم مثل أبي مهدية وأبي طفيلة وأبي البيداء وأبي خيرة ـ واسمه اياد بن لقيط ـ وأبي مالك عمرو بن كركرة صاحب النوادر من بني عمير، وأبي الدقيش الأعرابي. فيقول: كانَ أفصحَ الناسِ، وليس الذين ذكرنا دونه[2].

4 ـ قال أبو الطيب اللغوي في وصف يحيى بن يعمر: وكان أعلمَ الناس وأفصحَهم[3].

5 ـ قال أبو سعيد السيرافي: كان أبو الأسود الدؤلي أفصح الناس. قال قتادة بن دعامة الدوسي، قال أبو الأسود الديلي: إني لأجد للحن غمراً كغَمَرِ اللحم. والغَمَرُ قبح الرائحة[4].

6 ـ قال أبو سعيد السيرافي: وحدثني مسعود بن عمر قال: حدثني أبو عمر النحوي صالح بن إسحاق الجرمي قال: ما رأيت فقيهاً قط أفصح من عبد الوارث، وكان حماد بن سلمة أفصح منه[5].

فلولا أنه كان للفصاحة عند العرب قيمة ما بعدها قيمة، ما سمعنا علماء اللغة يذكرون هؤلاء الذين أوردنا أسماءهم بالإشادة والتقدير. فالفصاحة كانت عند العرب من القيم التي ترسم درجات الناس، وتحدد منازلهم، وتثبت زعامتهم. وبهذه القيمة استطاعت قريش أن تتزعم العرب وتنال ثقتهم وتكسب احترامهم وتقديرهم. قال أبو بكر الصديق في ذلك: قريش هم أوسط العرب في العرب داراً، وأحسنهم جواراً، وأعربهم ألسنة[6]، وقال قتادة: كانت قريش تجتبي أي تختار أفضل لغات العرب، حتى صار أفضل لغاتها (أي العرب) لغتها، فنزل القرآن بها[7].

ولولا أن قريش كانت تملك نزعة الفصاحة لما كان في وسعها أن توازن

---

(1) نفس المصدر ص 43.

(2) نفس المصدر ص 70 ـ 71.

(3) نفس المصدر ص 50.

(4) السيرافي: أخبار النحويين ص 36.

(5) نفس المصدر ص 59.

(6) لسان العرب: مادة (عرب).

(7) نفس المصدر والمكان.

بين اللغات، ولا أن تختار أفضلها، ولا أن تحرص على أن تجعل لغتها خير لغات العرب. وفي هذا الجو الفصيح الذي خلقته قريش، نزل القرآن الكريم الذي كان سبباً في نشوء النحو ونهضة العربية.

ونعود إلى موضوع الفصاحة، وما كان لها عند العرب من قيمة عالية، ومنزلة رفيعة، فنشدد على اهتمام العرب بهذه السمة البارزة فيهم، وتقديم متقنيها والمبرزين في حلبتها. والذي ينعم النظر في معجمات اللغة يتبين له، أن العرب كانوا يعيرون الفصاحة من الاهتمام والعناية أكثر مما كانوا يعيرون السلاح، بل أكثر مما كانوا يعيرون الإبل التي كانت أحب المقتنيات إليهم. وحسبنا أن ننظر في كتاب فقه اللغة للثعالبي لنراه يُوردُ حول الفصاحة ما يلي: إذا كان الرجل حاد اللسان قادراً على الكلام، فهو ذرب اللسان وفتيق اللسان. فإذا كان جيد اللسان فهو لسن، فإذا كان يضع لسانه حيث أراد فهو ذليق. فإذا كان فصيحاً بَيِّنَ اللهجة فهو حُذاقي. فإذا كان مع حدة لسانه بليغاً فهو مسلاق. فإذا كانَ لا تعترض لسانه عقدة، ولا يتحيف بيانه عجمة فهو مصقع. فإذا كان لسان القوم والمتكلم عنهم فهو مدره[1]. فهذا الحديث عن الفصاحة وتفصيلاتها لا يمكن أن يكون لولا أن العرب أُغْرِوا بالفصاحة، وتخصصوا فيها وتبيَّنوا سماتِها وعرفوا درجاتها، وميزوا أنواعها، كما يميزون أنواع الأقمشة وأصناف الثياب. ولا يكون ذلك إلا بالخبرة الطويلة والمعاناة الدائمة.

ليس هذا فقط، فقد أدركوا أنهم لا يمكن أن يعطوا الفصاحة حقها من الوصف، إذا لم ينظروا إلى ما يقابلها من عجمة ورطانة، وقد توسعوا في ذلك توسعاً ينبثق من تلك الخبرة الطويلة والمعاناة الدائمة اللتين أشرنا إليهما سابقاً. وحسبنا أن نورد بهذا الصدد نصين يدلان على ما أردنا التنبيه إليه من إدراك العرب لأهمية الفصاحة، ونفورهم من العجمة والرطانة. يقول الثعالبي في النص الأول: الرُّتَّةُ حُبْسَةٌ في لسان الرجل وعَجَلةٌ في كلامه. اللكنةُ والحلكةُ عقدة في اللسان وعجمة في الكلام. التهتهة والهتهتة حكاية التواء اللسان عند الكلام. التمتمة والتعتعة أيضاً حكاية صوت العي والألكن. اللثغة أن يُصَيِّرَ

(1) الثعالبي: فقه اللغة ص 106.

الراء لاماً في كلامه[1].

ويقول ابن منظور في النص الثاني: رطن العجمي يرطن رطناً تكلم بلغته. والرَّطانة والرِّطانة (بفتح الراء وكسرها) والمراطنة: التكلم بالعجمية. وقد تراطنا. تقول: رأيت أعجميين يتراطنان. وهو كلام لا يفهمه العرب. قال الشاعر: كما تراطَنُ في حافاتها الرومُ.

قال طَرَفَةُ بن العبد:

فأثار فارطُهم غطاطاً جُثَّماً — أصواتُهم كتراطُنِ الفُرْسِ

وفي حديث أبي هريرة قال: أتت امرأة فارسية فرطنت له؛ قال: الرطانة والتراطن كلام لا يفهمه الجمهور، وإنما هو مواضعة بين اثنين أو جماعة، والعرب تخص بها غالباً كلام العجم[2].

ومما يلفت النظر في هذا النص، أن الشاعر الأول أشار إلى تراطن الروم كما أشار الثاني إلى تراطن الفرس. ولم يخرج حديث أبي هريرة عن ذلك. ولا بدع، فقد كان أكثر احتكاك العرب بالروم والفرس. وكانت كل مشكلات العرب متأتية عن تعاملهم مع الروم والفرس. فلقد كانوا يحاولون التفاهم مع الروم والفرس، فلا يستطيعون، كما لا يستطيع عامة الناس في أيامنا أن يتفاهموا مع اليهود أو مع الانكليز الذين قدر علينا أن نتعامل معهم، كما قدر على أسلافنا أن يتعاملوا مع الروم والفرس.

التعريف بالفصاحة!

بعد هذه الجولة الطويلة في البحث عن معاني الإعراب ودلالاته، واستيقاننا أنه لم يكن يعني أكثر من الفصاحة واجادة النطق وطلاقة اللسان وبراعة البيان، لا بد أن يبدر لنا سؤال مهم ووجيه، ألا وهو: ما هذه الفصاحة وما يقصد بها؟

ولا شك أن تعريف الفصاحة تعريفاً واسعاً شاملاً حديث يطول. فلا بأس أن نجتزئ من ذلك كله بما كتبه الخطيب القزويني في الموضوع وبتصرف

---

(1) نفس المصدر والمكان. (2) لسان العرب: مادة (رطن).

قليل. قال: أما فصاحة المفرد، فهي خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي. فالتنافر، منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها، كما روي أن إعرابياً سئل عن ناقته، فقال: تركتها ترعى الهعخع. ومنه ما هو دون ذلك كلفظ (مستشزر) في قول امرئ القيس:

غدائِرُهُ مستشزِراتٌ إلى العلى　　تضلُّ العِقاصُ في مُثنّى ومُرسلِ

والغرابة أن تكون الكلمة وحشية، لا يظهر معناها، فيُحتاجُ في معرفته إلى أن يُنقّرَ عنها في كتب اللغة المبسوطة، كما روي عن عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن حمار، فاجتمع الناس، فقال: مالكم تكأكأتم عليَّ تكأكؤكم على ذي جنة؟ افرنقعوا عني. أو يُخَرَّجَ لها وجه بعيد، كما في قول العجاج:

ومقلةً وحاجباً مُزججاً　　وفاحماً ومرسناً مُسرجا

فإنه لم يُعرفْ ما أراد بقول (مسرجاً) حتى اختلِفَ في تخريجه بين أن يكون مأخوذاً من السراج أو من السيوف السريجية. ومخالفة القياس كما في قول الشاعر:

الحمدُ لله العليِّ الأجللِ　　الواحد الفرد القديم الأزلي

فإن القياسَ هو (الأجلّ) بالإدغام لا (الأجلل) بالفك.

وأما فصاحة الكلام فهي خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد. فالضعف كما في قولنا: ضَرَبَ غلامُه زيداً، فإن رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظاً (زيداً) ممتنع عند الجمهور، لئلا يلزم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظاً ورتبة. والتنافر أن تكون الكلمات بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق كقول الشاعر:

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قفرُ　　وليس قربَ قبرِ حربٍ قبرُ

والتعقيد أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به كقول الشاعر:

وما مثلُهُ في الناس إلا مملكاً　　أبو أمه حيٌّ أبوه يقاربه

وقال: فصاحة الكلام هي خلوصه مما ذكر، ومن كثرة التكرار وتتابع

الاضافات. فمن التكرار قول المتنبي:

وتسعدني في غمرةٍ بعدَ غمرةٍ سبوحٌ لها منها عليها شواهدُ

ويكمن التكرار في قوله (لها منها عليها).

وأما تتابعُ الاضافات فكقول الشاعر:

حمامةَ جرعا حومةِ الجندلِ اسجعي فأنت بمرأىً من سعاد ومسمعِ[1]

لقد أطلنا في الاستشهاد، على الرغم من حرصنا على الايجاز الشديد. ومع ذلك فلم يكن من الممكن أن نصل إلى ما قصدنا اليه دون بسط الموضوع بجلاء ووضوح. إن الذي حملنا على التطرق لذكر الفصاحة هو ما ورد في تعريف الإعراب، من أنه لم يكن يعني في النصوص التي حشدناها أكثر من الإفصاح والإبانة. والإفصاح والإبانة قد جسّدهما العَربُ في ما أطلقوا عليه فيما بعدُ علمَ الفصاحة. وقد حاولنا تقديم صورة مقتضبة قدر الامكان للفصاحة ودلالاتها. فهل ترانا استطعنا أن نضع يدنا على الرباط الخفيّ الذي يصل بين الموضوعين؟

أجل إن ذلك واضح. فكل المطاعن التي اشترط الخطيب القزويني خلو الكلام منها في المفرد والمركب، هي من شروط الإعراب الذي اعتز به العرب وأشادوا بذكره. وأول هذه المطاعن تنافر الحروف في الكلام، فلا شك أن تنافر الحروف هذا لا يساعد قائله أو الناطق به على الاعراب أي الإفصاح والإبانة، وكذلك الغرابة وكذلك مخالفة القياس. هذا في المفرد. أما في المركب فقد عدوا من مطاعن الفصاحة ضعف التأليف وتنافر الحروف والتعقيد، وألحقوا بهذه المطاعن التكرار وتتابع الاضافات. ولا يكاد يماري أحد في أن وجود المطاعن في الكلام المفرد والمركب لا يؤهله لأن يكون معرباً، بالمعنى الذي كان يقصده القدماء من الاعراب.

وأود أن أتوقف عند مخالفة القياس في المُفرد وضعف التأليف في المركب. ولقد مثلوا على مخالفة القياس بقول الشاعر (الأجلل) بفك الإدغام والصحيح (الأجلّ) بالإدغام. وهذا خطأ من حقه أن ينسب إلى علم الصرف.

---

(1) الخطيب القزويني: الايضاح في علوم البلاغة ص 72 وما بعدها.

وكذلك ضعف التأليف في قولهم: ضَرَبَ غلامُه زيداً. إذ عاد الضمير في (غلامُه) إلى متأخر لفظاً ورتبة كما قال الشاعر:

جزى بنوه أبا الغيلانِ عن كِبَرٍ وحُسْنِ فِعْلٍ كما جُوزي سِنِمَّارُ

فقد عاد الضمير في (بنوه) إلى متأخر لفظاً ورتبة. ولا شك أن هذا خطأ نحوي، والخطأ النحوي يمتُّ بصلة إلى الإعراب. أما قول الأعرابي حينما سئل عن غنمه: تركتها ترعى الهعخع، فهو يتعارض مع حسن النطق وبراعة البيان. وكذلك قول الشاعر:

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قفرُ وليسَ قربَ قبرِ حربٍ قبرُ

فكل هذا من مطاعن الكلام الفصيح. والدليل على ذلك أن الالثغ والتمتام لا يسميان فصيحين لنقصان آلتيهما عن إقامة الحروف. وقيل زياد الأعجم (فوصف هذا الشاعر بالعجمة) لنقصان آلة نطقه عن إقامة الحروف، فكان يعبر عن الحمار بالهمار[1].

ونستخلص من ذلك كله، أن العرب في أول أمرها لم تكن تفرق بين الإعراب والفصاحة، فكانت تعدهما شيئاً واحداً. وما زال بين المصطلحين مسائل مشتركة، مثل مخالفة القياس وضعف التأليف فهما من مسائل النحو والإعراب، ومن مسائل الفصاحة في الوقت نفسه. غير أن الأيام باعدت بين المصطلحين. فقد ضاق مصطلح الإعراب في حين من الأحيان حتى انحصر في الحركات التي تُحلّى بها أواخرُ الألفاظ. وقد ظهر ذلك حينما تولى أبو الأسود الدؤلي وضع حركات خاصة على أواخر الألفاظ القرآنية، حرصاً على ضبط معانيها، ثم اتسع قليلاً ليشمل كثيراً من مسائل النحو، بل هو قد يطلق على النحو بكل تفصيلاته كما سنوضح في فصل تال إن شاء الله.

---

(1) أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين، ص 17.

الفصل الثاني

الإعراب في جذوره التاريخية

إن الدلالة التي تؤديها كلمة الإعراب، ليست ثابتة ولا محددة، فهي تضيق وتتسع حسب الظروف والأحوال التي مرت بها هذه الكلمة. وكنا قد أثبتنا في الفصل الماضي أن كلمة الإعراب في الجاهلية ومقدمات العصر الاسلامي، كانت تؤدي ما تؤديه كلمة الفصاحة في أيامنا هذه من المحافظة على جودة النطق وظهور مخارج الكلام والخلو من عيوب المنطق وعثرات اللسان. وقد ضاقت هذه الدلالة فيما بعد حتى أصبحت محصورة في الحركات الثلاث المعروفة، ألا وهي الضمة والفتحة والكسرة. وقد تعد هذه الحركات أربعاً، فيلحقون بها السكون، على الرغم من أنه ليس حركة، فهو في الحقيقة حذف للحركة كما سماه ابن هشام[1] وغيره من النحاة[2] مما سنفصل القول فيه في فصل قادم. والذي يجعل السكون نوعاً من الحركة، على الرغم من أنه في الحقيقة نقيض لها، أنه يشترك معها في أنه أمارة على عمل العامل ومميز له.

لقد انحصر مصطلح الاعراب في الحركات الثلاث أو الأربع إذا ألحقنا السكون بها. فبعد أن كان العرب يقصدون بالاعراب فصاحة المنطق وجهارة الصوت وفخامة العبارة، أصبحوا يقصدون به الالتزام بالحركات التي تفرضها العوامل اللفظية على أواخر الألفاظ. وبعد أن كان الإعراب ذا مدلول لغوي عام، أصبح ذا مدلول نحوي خاص لا يتجاوز الحركات التي تلحق بأواخر

---

(1) ابن هشام: شذور الذهب ص 36، أوضح المسالك 1/ 28.

(2) علي بن سليمان. كشف المشكل 1/ 231.

الألفاظ كما أسلفنا. وبهذا المدلول الضيق تصدى أبو الأسود الدؤلي لمهمة وضع علامات خاصة على أواخر الألفاظ القرآنية، رغبة منه في المحافظة على معانيه الحقيقية، وخشية من الفهم الخاطئ الذي يمكن أن يتأتى عن الإخلال ببعض حركاته.

ونحن لا ننكر أن دلالة الاعراب عادت فاتسعت في مقبل الأيام، إذ أصبحت تدل على ما تدل عليه كلمة النحو. وصار الاعراب هو النحو والنحو هو الإعراب[1]. بيد أننا نتمسك في هذا الفصل، بالمعنى الضيق الذي أشرنا اليه، والذي قامت كل محاولات بناء صرح النحو عليه. وهذا المعنى لا يتعدى آخر الكلمة، وما يعتورها من حركات تدل على معان نحوية.

إن للإعراب بهذا المعنى تاريخين:

أحدهما: قريب واضح، يتلخص في محاولة أبي الأسود الدؤلي وضع علامات خاصة بحركات أواخر الألفاظ ووضع بعض أبواب النحو.

والآخر: بعيد غامض، يمتد إلى عهد سحيق، كان للعربية فيه صلة أوثق بأخواتها الساميات.

ولا نجد مفراً من البدء بالتاريخ الأول، لما له من أهمية، لا في تاريخ النحو فقط، بل في تاريخ الفكر العربي عامة، وتاريخ علوم القرآن، وتاريخ الحرف العربي وما أدخل عليه من إصلاحات متوالية.

ولسنا نريد أن نكدس كلاماً على كلام، فنورد كل ما قيل عن قصة ابتداع أبي الأسود الدؤلي لحركات الإعراب. ففي ذلك حديث يطول، لأن النحاة والمؤرخين يزيدون من عندهم أشياء في الرواية، وأشياء في التحليل والتعليل. وكل منهم يثبت القصة أولاً ثم يردفها بما يتوصل اليه من القناعات في حقيقة ما حدث. ولا يكاد يتفق إثنان في حقيقة ما حدث. والروايات تتوالى كأنها من نسيج الخرافات والأساطير.

ولست أريد أن أتتبع كل ما كتب في ظروف نشأة النحو، ولا أن أسرد كل ما ذكره النحاة بهذا الشأن. فقد رأيت أن أستغني عن ذلك كله بما يخص

(1) أبو القاسم الزجاجي: الايضاح ص 91.

أبا الأسود الدؤلي منه، منقولاً عن كتيب للامام السيوطي، عنوانه «سبب وضع علم العربية»[1] أورد فيه السيوطي كل ما يتعلق بهذه القضية من روايات وأخبار منسوبة إلى أصحابها ورواتها. وسأختار من هذا الكتاب أكثر النصوص جدارة بالقبول وأوثقها إتصالاً بأبي الأسود الدؤلي مجردة من سلاسل سندها رغبة في الايجاز. وهذه هي النصوص:

1 ـ قدم أعرابي في زمان عمر، فقال: من يقرئني مما أنزل الله على محمد ﷺ؟ فأقرأه رجل سورة براءة. فقال: إن الله بريء من المشركين ورسوله، بالجر، فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله قد برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه. فبلغ عمر مقالة الاعرابي، فدعاه، فقال: يا أعرابي، أتبرأ من رسول الله ﷺ؟ قال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن، فسألت: من يقرئني؟ فأقرأني هذا (سورة براءة) فقال: إن الله برئ من المشركين ورسوله. فقلت: أوقد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله قد برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه، فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي، قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: إن الله بريء من المشركين ورسولُه (برفع رسوله) فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ مما برئ الله ورسوله منه. فأمر عمر بن الخطاب ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود، فوضع النحو[2].

2 ـ قال أبو الأسود: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، فرأيته مطرقاً متفكراً، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحناً، فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية. فقلت: إن فعلت هذا أحييتنا، وبقيت فينا هذه اللغة. ثم أتيته بعد ثلاث، فألقى إليّ صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كله اسم، وفعل، وحرف. فالاسم: ما أنبأ عن المُسمّى، والفِعْل: ما أنبأ عن حركة المُسمّى، والحرف: ما أنبأ عن معنى، ليس باسم ولا فعل. ثم قال لي: تتبعه، وزد فيه ما وقع لك. واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة:

---

(1) جلال الدين السيوطي: سبب وضع علم العربية، تحقيق مروان العطية، دار الهجرة، دمشق، 1988 م.

(2) نفس المصدر ص 30 ـ 31.

ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر. وإنما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر. قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء، وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها إن، وأن، وليت، ولعل، وكأن، ولم أذكر لكن فقال لي: لم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها فقال: بل هي منها، فزدها فيها[1].

3 ـ قال أبو بكر بن الأنباري: سمع أبو الأسود الدؤلي، رضي الله عنه، أن الله بريء من المشركين ورسوله، بالجر، فقال: لا يطمئن نفسي، إلا أن أضع شيئاً أصلح به لحن هذا أو كلاماً هذا معناه[2].

4 ـ قال أبو بكر بن الأنباري: كتب معاوية إلى زياد يطلب عبيد الله ابنه، فلما قدم عليه كلمه، فوجده يلحن، فرده إلى زياد، وكتب اليه كتاباً يلومه فيه، ويقول: أمثل عبيد الله يضيع؟ فبعث زياد إلى أبي الأسود، فقال: يا أبا الأسود، إن هذه الحمراء (كناية عن الأعاجم) قد كثرت، وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم، ويعربون به كتاب الله! فأبى ذلك أبو الأسود، فوجه زياد رجلاً وقال له: اقعد في طريق أبي الأسود، فإذا مر بك فاقرأ شيئاً من القرآن، وتعمد اللحن فيه. ففعل ذلك. فلما مر به أبو الأسود، رفع الرجل صوته، فقرأ: إن الله بريء من المشركين ورسوله، بالجر. فاستعظم ذلك أبو الأسود، وقال: عز وجه الله أن يبرأ من رسوله! ثم رجع من فوره إلى زياد فقال: يا هذا، قد أجبتك إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن. فابعث إليّ ثلاثين رجلاً، فاحضرهم زياد، فاختار منهم أبو الأسود عشرة، ثم لم يزل يختارهم، حتى اختار منهم رجلاً من عبد القيس، فقال: خذ المصحف، وصبغا يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، فإذا كسرتهما فاجعل النقطة من أسفل الحرف، فان اتبعت شيئاً من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين. فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره. ثم وضع المختصر المنسوب اليه بعد ذلك[3].

---

(1) نفس المصدر ص 34 ـ 35.

(2) نفس المصدر ص 36.

(3) نفس المصدر ص 38 ـ 39.

5 ـ قال أبو الفرج الاصبهاني: إن أبا الأسود الدؤلي (رضي الله عنه) دخل إلى ابنته بالبصرة فقالت له: يا أبت ما أشد الحر؟ (رفعت أشد) فظنها تسأله وتستفهم منه: أي زمان الحر أشد؟ فقال لها: شهر ناجر [يريد شهر صفر. الجاهلية كانت تسمي شهور السنة بهذه الأسماء] فقال: يا أبت، إنما أخبرتك، ولم أسألك. فأتى [أمير المؤمنين] علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، فقال: يا أمير المؤمنين، ذهبت لغة العرب لما خالطت العجم. وأوشك إنْ تطاول عليها زمان أن تضمحل. فقال له: وما ذلك؟ فأخبره خبر ابنته. فأمره، فاشترى صحفاً بدرهم، وأملى عليها: الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل، وحرف جاء لمعنى، ثم رسم أصول النحو كلها فنقلها النحويون وفرعوها[1].

6 ـ قال أبو الفرج الاصبهاني: أمر زياد أبا الأسود الدؤلي، رحمه الله، أن ينقط المصاحف، فنقطها، ورسم من النحو رسوماً، ثم جاء بعده ميمون الأقرن، فزاد عليه في حدود العربية، ثم زاد فيها بعده عنبسة بن معدان المهري، ثم جاء عبد الله بن إسحاق الحضرمي، وأبو عمرو بن العلاء، فزادا فيه، ثم جاء الخليل بن أحمد الأزدي، فلحب الطريق[2].

7 ـ قال أبو الفرج: قيل لأبي الأسود الدؤلي: من أين لك هذا العلم! يعنون النحو، قال: أخذت حدوده عن علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه[3].

8 ـ قال أبو الفرج: أول من وضع العربية هو أبو الأسود الدؤلي. جاء إلى زياد بالبصرة، فقال له: أصلح الله الأمير، إني أرى العرب، قد خالطت هذه الأعاجم، وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع لهم علماً يقيمون به كلامهم؟ قال: لا قال: ثم جاء زياداً رجل، فقال: مات أبانا وخلف بنون، فقال زياد: مات أبانا وخلف بنون! ردُّوا إليَّ أبا الأسود الدؤلي، فرُدَّ إليه فقال: ضع للناس ما نهيتك عنه. فوضع لهم النحو[4].

9 ـ قال السيرافي: إن السبب في ذلك (يقصد وضع العربية) أنه مر بأبي الأسود سعد الفارسي وهو يقود فرسه، فقال له: مالك لا تركب؟ فقال:

---

(1) نفس المصدر ص 42 ـ 43.
(2) نفس المصدر ص 44 ـ 45.
(3) نفس المصدر ص 48.
(4) نفس المصدر ص 50 ـ 51.

إن فرسي ضالع، فضحك به بعض من حضره، فقال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الاسلام، ودخلوا فيه، فصاروا لنا إخوة، فلو علمناهم الكلام، فوضع باب الفاعل، والمفعول به، ولم يزد عليه[1].

10 ـ قال محمد بن سلام الجمحي: وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي، وإنما فعل ذلك حين اضطرب كلام العرب[2].

هذه الروايات المتقابلة أحياناً المتدابرة أحياناً أخرى، لا تقدم لنا فكرة دقيقة عن نشأة النحو للأسباب التالية:

أولاً ـ تذكر هذه النصوص أن أبا الأسود تلقى التوجيهات لوضع علم النحو تارة من عمر بن الخطاب (ت 23 هـ) وطوراً من علي بن أبي طالب (ت 40 هـ) وطوراً آخر من زياد بن أبيه (ت 53 هـ)، على ما بين هؤلاء من تفاوت في زمن تولي الحكم وزمن الوفاة، بين أن يكون ذلك قد حصل في عهد الخلفاء الراشدين أو في زمن الحكم الأموي. وهذا التفاوت في الزمن لا يتناسب مع ما كانت تقتضيه قضية نشأة النحو وصيانة القرآن الكريم من إلحاح وتعجيل (أنظر النصوص رقم 1، 2، 4).

ثانياً ـ تضطرب هذه النصوص في تحديد زمن وقوع الخطأ في قراءة قوله تعالى: إن الله بريء من المشركين ورسوله، وتعيين المتضرر بسماع هذا الخطأ. فهي تنسب الخطأ إلى أعرابي مجهول في نص، وتقرر أن المتأذي بهذا الخطأ هو عمر بن الخطاب. كما تنسب الخطأ في نص آخر إلى رجل مجهول، وتقررأن المتضرر بذلك هو أبو الأسود الدؤلي. وفي نص ثالث تجعل هذه القصة من تدبير زياد بن أبيه، وتجعل المخطئ رجلاً يختاره زياد، كما تجعل المتضرر هو أبا الأسود. وهذا التناقض في رواية قصة معينة تجعل القصة بعينها موضع شك وانتقاد. (أنظر النصوص رقم 1، 3، 4).

ثالثاً ـ على الرغم من أن النصوص تنسب المبادرة بإنشاء هذا العلم إلى عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وزياد بن أبيه، فهي تجعل هذه القضية

(1) نفس المصدر ص 53 ـ 54.
(2) نفس المصدر ص 56 ـ 57.

موضع تنافس بين علي وأبي الأسود الدؤلي، وتجعل لكل منهما دوراً متميزاً فيها. وربما كان للنزعة الشيعية أثر في كل ذلك، إذ كلا الرجلين كان شيعياً. (أنظر النصوص 2، 5، 7).

رابعاً - تزعم الرواية أن أبا الأسود ذكر لعلي من حروف النصب إن، وأن، وليت، ولعل، وكأن، فقال له علي: لم تركت لكن؟ فقال أبو الأسود لم أحسبها منها. فقال علي: هي منها فزدها فيها. وهذا أمر غريب. فهل يعقل أن يكون أبو الأسود الدؤلي لا يعرف أن (لكن) هي من الأحرف المشبهة بالأفعال؟ وكيف يتصدى لمهمة إنشاء النحو وضبط ألفاظ القرآن الكريم من لا يعرف عمل (لكن) ونوعها في الكلام؟ (أنظر النص رقم 2).

خامساً - الخبر الذي نقله السيرافي عن الفارسي سعد، والذي وصف فرسه فيه بأنها ضالع بدل ظالع، أي أنه يغمز في مشيه، يبدو مصنوعاً متكلفاً. ذلك لأن هذا الخطأ في عدم التفريق بين ضالع وظالع، هو خطأ صرفي لا نحوي، ولا علاقة له بحركات أواخر الألفاظ. فكيف يوحي لأبي الأسود بوضع باب الفاعل والمفعول به وهما من أبواب النحو؟ (أنظر النص رقم 9).

سادساً - تنسب هذه النصوص إلى أبي الأسود أنه أخذ حدود النحو عن علي بن أبي طالب. ولا شك أن خبراً كهذا يجرد أبا الأسود من علمه وعبقريته. فإذا كان أبو الأسود لم يفعل شيئاً أكثر من أن يستعير من علم علي بن أبي طالب، فأي دور يمكن أن يكون له في نشأة النحو؟ وكيف يمكن له أن يضبط أواخر ألفاظ القرآن الكريم وعلمه مقتبس من غيره. (أنظر النص رقم 7).

سابعاً - تذكر النصوص أن أبا الأسود الدؤلي طلب من زياد بن أبيه أن يبعث إليه بثلاثين رجلاً، ليختار منهم في النهاية رجلاً من عبد القيس. ولم تذكر النصوص معايير أبي الأسود في هذا الاختيار، كما لم تذكر مسوغات اختيار الرجل العبقسي. وكان مما يناسب المقام أن يذكر ذلك كله. فهل امتحن أبو الأسود هؤلاء جميعاً في القراءة أو في الفصاحة وسلامة المنطق أو في الذكاء وحسن الفهم؟ إن ذلك كله غامض، وهو يلقي بظلاله على طبيعة عمل أبي الأسود في وضع حركات الإعراب (أنظر النص رقم 4).

ثامناً - تروي النصوص أن علياً أمر أبا الأسود بأن يشتري صحفاً بدرهم، حينما قص عليه خطأ ابنته. فهل كانت الصحف تباع في الأسواق؟ وهل كان

الورق قد عرف بعد؟ وإذا كان الورق قد عرف وانتشر، فهل كانت الكتابة منتشرة إلى هذا الحد؟ كل هذا يجعل القصة موضع شك. (أنظر النص رقم 5).

هذه الاعتراضات كلها تلقي بظلال من الشك على قصة نشأة النحو كما يوردها المؤرخون. وعلى الرغم من ذلك، لا نجد مناصاً من قبول ما رووه حول وضع علامات الاعراب. إن وضع تلك العلامات هو خلاصة تلك الروايات وجوهرها. ولقد كان لوضع العلامات أثر بارز في تاريخ النحو العربي، بل في تاريخ علوم القرآن، بل في تاريخ الحرف العربي كما أسلفنا. والسؤال هو: ما الذي فعله أبو الأسود؟

إننا نستطيع أن نستخلص من النصوص السابقة فقرة واحدة تصور جوهر القضية وتمثل حقيقتها وهي التالية: [لقد طلب (أبو الأسود) منه (الرجل العبقسي) أن يأخذ المصحف ويستعمل صبغاً يخالف لون المداد ويضع نقطة فوق الحرف إذا فتح شفته، ونقطة إلى جانب الحرف إذا ضمها، ونقطة من أسفل الحرف إذا كسرها، وأن يضع بدل النقطة اثنتين إذا اتبع شيئاً من هذه الحركات غنة] (أنظر النص رقم 4).

إن الفقرة السابقة هي أبرز ما حملته النصوص السابقة من حقائق وما تضمنت من أحداث. ولا شك أن أبا الأسود الدؤلي فتح بهذا العمل فتحاً جديداً في علم النحو، إذ إن وضع حركات الاعراب هو خطوة بعيدة على الطريق نشأة علم النحو، سيبقى لها أثرها على مدى الزمان، على الرغم من أن هذه الحركات التي صورت على شكل نقاط لم تبق على حالها، فقد أبدلها الخليل بن أحمد الفراهيدي في عهد الرشيد بجرات علوية وسفلية للدلالة على الفتح والكسر، والواو للدلالة على الرفع، وغيرها من حركات التشكيل المعروفة[1].

ولهذه الحركات حديث يطول، كان من الممكن الاسترسال فيه، لولا أن لذلك علاقة بالخط العربي وفن الكتابة ورسم المصحف بصفة خاصة. ونحن إنما نتحدث عن الاعراب وما يمت اليه بصلة. فإذا بقي من هذه الحركات ما يمت بصلة إلى الاعراب فستتناوله في فصل قادم إن شاء الله.

(1) عبد العزيز الصويعي: الحرف العربي ص 73.

التاريخ البعيد

أما التاريخ البعيد فهو يدور حول أصل هذه الحركات ونشأتها وتطورها على مدى التاريخ. إن الذي صنعه أبو الأسود الدؤلي هو أنه وضع لهذه الحركات صوراً وعلامات. ولكن هذه الحركات كانت موجودة قبل أبي الأسود وكان العرب ينطقونها ويعطونها حقها من التحقيق في الكلام، بدليل أن ما وصلنا من شعر جاهلي تشكل هذه الحركات جزءاً أساسياً من أوزانه وقوافيه، وهو لا يصلح لأن يسمى شعراً دون هذه الحركات. وهذا رد على من يزعمون أن هذه الحركات هي من اختراعات اللغويين والنحاة كما سنبين فيما بعد.

وإذا كان الاعراب سمة من سمات العربية وخصيصة من خصائصها، أتكون هذه السمة أصيلة فيها أم موروثة؟ وإذا كانت موروثة فأي اللغات كانت هي المُوَرِّثة؟ ومتى كان هذا التوريث؟ إن الخوض في مثل هذه المسائل والقضايا يشبه أن يكون بحثاً في نشأة اللغات. ومن المعروف أن البحث في نشأة اللغات من الغيبيات التي لا يفلح في ملاحظتها العلم، ولا تنجح في معالجتها النظريات. وهي مشكلة مستعصية. فقد نظر اليونان إلى اللغة على أنها هبة مباشرة من الله تعالى[1]. وغالبية أولئك الذين كتبوا عن أصل الكلام منذ مائة عام يهيمون في تيه من الضلال، لأنهم لم ينتبهوا إلى حقيقة أن مسألة أصل الكلام ليست من مسائل علم اللغة[2].

وعلى الرغم من ذلك كله، افترض اللغويون الذين بحثوا في أصل العربية ودرسوا ظواهرها فروضاً معينة في نشأة هذه اللغة، وفي اكتسابها هذه الخصائص التي تتميز بها، وعلى رأسها الاعراب. يشير بروكلمان Brokilman إلى هذه الخاصة في العربية فيقول: ولغة الشعر العربي هذه تميزت ميزة عظمى من الصور النحوية. وقد بلغت من حيث دقة التعبير من علامات الاعراب والنحو ذروة التطور في اللغات السامية[3].

والسؤال هو: من أين جاءت هذه الظاهرة؟ يعود اللغويون للاجابة على

(1) بلومفيلد: اللغة ص 6.

(2) فندريس: اللغة ص 29.

(3) محمد خضر: فقه اللغة ص 178.

هذا السؤال إلى اللغات السامية التي تعد العربية واحدة منها. فيجدون الاعراب في الأكدية والحبشية والاوجاريتية والنبطية والعبرية[1]. ويذكرون في تفصيل ذلك الحقائق التالية:

أولاً - يذكر الشيخ أحمد رضا أن اللغة التي انتشرت في المملكة البابلية قبل زمن حمورابي بعشرين قرناً أو أكثر، كانت ذات حركات للاعراب، وأنها قضت أكثر من ألفي عام وهي ذات حياة في سجلات الحكومة ودواوينها وعلى ألسنة العلية من القوم[2]. وقد أنشأت هذه الحركات تتطور حتى استحالت حركتين فقط. إحداهما الضمة في حالة الرفع، والأخرى الفتحة في حالتي النصب والجر. وانتهت بها مراحل التطور إلى الحركة الواحدة في الكسرة الممالة[3].

ثانياً - يذكر المستشرق الألماني ايكو Ekouo أن النبط كانوا يستعملون الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب والكسرة في حالة الجر، ولا يعقبون هذه الحركات بالنون[4]. وكذلك فعل نولدكه Noldeke[5]. وأكد ليتمان E.Littmann أن النبطية كانت تختلف فيها أواخر الكلمات بحسب مواقعها الاعرابية[6].

ثالثاً - يرى الدكتور ابراهيم السامرائي أن للاعراب أثراً في اللغة العبرية يبينه الباحثون في حالة المفعول به، وفي ضمير التبعية على أن هذا الأثر ضئيل جداً. فقد أوشكت تخلو لغة العهد القديم من الاعراب. غير أن علامة النصب في العبرية القديمة هي الفتحة الطويلة التي نشأ عنها حرف الهاء. والهاء المتطرفة في هذه اللغة تشبه الألف اللينة. ومن أجل ذلك تعامل معاملة أحرف المد. وتظهر هذه في آخر الاسم المنصوب بنزع الخافض[7].

رابعاً - في الحبشية ينصب المفعول به ونظائره بالفتحة، ويحرك المضاف

---

(1) عبد الغفار حامد هلال: علم اللغة بين القديم والحديث ص 248 وما بعدها.

(2) أحمد رضا: مولد اللغة ص 78.

(3) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ص 126.

(4) ابراهيم السامرائي: التطور اللغوي= التاريخي ص 46.

(5) عبد الغفار حامد هلال: علم اللغة ص 249.

(6) نفس المصدر والمكان.

(7) ابراهيم السامرائي: التطور اللغوي ص 47.

بالفتحة كذلك. وهي حالة غريبة لا توجد في غيرها من اللغات[1].

خامساً - وتظهر بقايا الاعراب كذلك في الأوجاريتية، وهي تتبع نظاماً أبجدياً لا تظهر فيه الحركات إلا مع الهمزة. فإذا وقعت آخراً ظهرت في صورة الضمة حال الرفع، وفي صورة الفتحة حال النصب، وفي صورة الكسرة حال الجر[2]. وقد استخلص عبد الحق فاضل من هذه الهمزة الأوجاريتية نظرية جديدة في نشأة الحركات العربية فقال: فالذي نعتقده أن حركات الاعراب ليست إلا رواسب تطورية من الهمزة في مختلف حالاتها النطقية: آ، أو، أي. وهو يرى أن هذه الهمزة في الأصل كانت ضميراً. ثم يقول: لقد تعددت وظائف الهمزة، فأضافوها إلى الأفعال في أولها وفي آخرها، حتى لقد أضيفت إلى الفعل الواحد في بعض الحالات في أوله وفي آخره معاً مثل: أنظر = أنظر + أ، ومثل اذهبي = إي + ذهب + إي. بل لقد أضافوها إلى نفسها كما رأينا قبل في (أيا) للنداء = آ + ا وفي ايا‌ي = إي + ا + ا[3].

ويطيل عبد الحق فاضل في شرح هذه النظرية، ويخرج في تفصيله إلى ما يشبه الوهم والتخيل. ولعله كان مدفوعاً في ابتداع هذه النظرية بما يعتقده علماء اللغات من أن أصل هذه الحركات كلمات اختصرت على تمادي الزمن، وبقيت الحركات دلالة عليها[4]. ولكن لا شيء يثبت ذلك. فهي نظرية من النظريات التي تتعلق بأصل الكلام. ولقد نبهنا إلى أن الخوض في هذا الموضوع لا يؤدي إلى شيء.

ومهما يكن فلقد صح لنا مما سبق أن بسطناه أن الاعراب أصيل في العربية، ما دام معروفاً في أخواتها الساميات، وأن العربية اكتسبت هذه السمة التي هي الاعراب من عصور موغلة في القدم، بل هي عُرِفَتْ واشتهرت ودارت على الألسنة، وكثر تداولها وهي مقترنة بالاعراب ملتصقة به. ولم تكن العربية منذ عرفت مجردة من الاعراب منفصلة عنه. فليقصر هؤلاء الذين يزعمون أن الإعراب من عمل اللغويين والنحاة، فهو ظاهرة أصيلة في العربية، ولا يمكن أن يستطيع فرد أو مجموعة أفراد أن يبتدعوا

---

(1) عبد الغفار حامد هلال: علم اللغة ص 249.

(2) نفس المصدر والمكان.

(3) عبد الحق فاضل: مغامرات لغوية ص 286.

(4) أحمد رضا: مولد اللغة ص 143.

ظاهرة مثل هذه الظاهرة التي لها أصولها وقوانيتها، ولها أسبابها ومسوغاتها في الكلام العربي.

وكيف يَزْوَرُّ المزوَرُّونَ عن هذا الاعراب، بل كيف ينظرون اليه بعين الريبة والاستخفاف والاستغراب، وقد جعل العلماء اللغات المعربة في درجة متقدمة على غيرها من اللغات، يقول جورجي زيدان بهذا الشأن ما ملخصه:

[مر على اللغة من انتقالها من الدور التقليدي إلى النطقي دهور متطاولة لا يعرف مقدارها، تدرجت فيها اللغة درجات متفاوتة لا يسعنا استيفاء شرحها في هذا المقام، فنمر عليها مرور المسرع خوف التطويل. وهي التالية:

1 ـ أول درجة تخطوها اللغة من التقليد البسيط إلى النطقي، إنما هي تحول حكاية الصوت من الدلالة على ما يحاكيه مباشرة إلى ما يقرب منه أو يماثله من الدلالة على المعاني البسيطة.

2 ـ ثم ترتقي اللغة درجة أخرى فيتولد فيها المميز بين الاسم والفعل مع خلوها من حرف الجر والعطف وسائر الأدوات وصيغ الاشتقاق.

3 ـ ثم ترتقي اللغة درجة أخرى، فتتولد فيها بعض الأدوات والحروف، وتولدها إنما يكون بتنوع ألفاظها بالنحت على مرور الأيام.

4 ـ ثم ترتقي اللغة درجة أخرى، فتتولد فيها مميزات الجنس والعدد والاشتقاق.

5 ـ ثم ترتقي درجة أخرى، فتتم فيها كل هذه المميزات مع خلوها من حالات الاعراب.

6 ـ ثم ترتقي اللغة درجة أخرى، وهي أرقى ما وصلت اليه اللغات حتى الآن. فتتولد فيها مميزات الاعراب، وهي حال اللغة العربية الفصحى واللغات اليونانية واللاتينية والألمانية][1].

وإذا كانت هذه هي منزلة اللغات المعربة وعلى رأسها العربية، فلماذا المناداة بالويل والثبور وعظائم الأمور؟ وما مسوغ ذلك كله؟ لا شك أن كل ما لا يجده الغربيون في لغاتهم يعدونه وجه نقص في لغتنا. من ذلك الوزن

---

(1) جورجي زيدان: الفلسفة اللغوية ص 145 ـ 146.

والقافية والسجع والمحسنات اللفظية والاعراب، فما نبرح نقرأ كلاماً بهذا الخصوص ينعى فيه أصحابه علينا هذه الخصائص التي نفخر بها ونعتز، في حين يعدها هؤلاء أوجه نقص وتقصير. ولا غرابة في ذلك، ألم يقل الشاعر:

قد يغيظ الذليل خصلة مجد هو خال منها وفضل مذاع

ومنذ القديم حاول العلماء تفسير ظاهرة الاعراب بما هي أهلٌ له، وان كنا لم نعثر فيما خلفه لنا العلماء بهذا الصدد على شيء يستحق الذكر، إذ لم ينقل لنا المؤرخون بهذا الصدد إلا تفسيرين وحيدين يشبه بعضهما بعضاً.

الأول - للخليل بن أحمد يقول فيه: إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف، ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه[1].

الثاني - لقطرب محمد بن المستنير يقول فيه: وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للاسكان ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو البيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الاسكان[2].

هاتان النظريتان في تفسير ظاهرة الاعراب في العربية هما في الحقيقة نظرية واحدة. ومفاد هذه النظرية أن الأصول الفعلية والاسمية في العربية، حالها حال أخواتها الساميات، كانت ساكنة الأواخر على الاطلاق كما يزعم جورجي زيدان[3]. فلما أدرجت في نص، وكان من الممكن أن يلتقي سكونها بسكون ما بعدها إذا كان متصلاً بهمزة الوصل، وجب تحريك أواخرها لأنه لا يجتمع ساكنان في العربية. لأن معظم الكلام يكون متصلاً بهمزة وصل،

---

(1) سيبويه: الكتاب 2/ 315 طبعة (بولاق).   (3) جورجي زيدان: الفلسفة اللغوية ص156.

(2) الزجاجي: الايضاح ص 70 - 71.

عممت هذه الظاهرة على الألفاظ جميعها فنشأ الاعراب.

يبقى السؤال الذي يستتبع ذلك وهو: إذا كان هذا التحريك ضرورياً أو اضطرارياً، فهل يعني ذلك أن العرب كانت تنطق بالحركة التي تستسهلها في آخر الكلمة؟ وهل الأمر كان فوضى إلى هذا الحد؟ لقد رد النحويون نظرية قطرب من هذه الناحية. قالوا: فهلا لزموا (يقصد العرب) حركة واحدة لأنها مجزئة لهم (أي مغنية عن غيرها)، إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكوناً؟ فقال (أي قطرب): لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة[1].

ولا شك أن جواب قطرب غير مقنع، لأنه إذا كانت الحركة فعلاً اضطرارياً يلجأ اليه الناطق لتجنب التقاء الساكنين، فهذا يعني أنه لا فرق بين الضمة والفتحة والكسرة، إذ كلها حركات يتم بها تجنب محظور هو التقاء الساكنين. وأما قول قطرب بأنهم أباحوا لأنفسهم استعمال الحركات الثلاث رغبة في التوسع وخشية التضييق على النفس، فهو كلام غير مقبول، إذ إنه يجعل الأمر فوضى، من شاء رفع ومن شاء نصب ومن شاء جر. وهذا مستحيل.

ومع اعتقادنا بجواز أن يكون البديل تحريك أواخر الألفاظ الساكنة لضرورة الوصل، فإن ما لا نستطيع أن نقبله أن يكون ذلك البديل ضرباً من الفوضى يستعمل فيه من شاء أية حركة يشاء. والصحيح أن هذه الضرورة أملت على من يهمهم الأمر وضع مجموعة من القواعد والقوانين التي يستطيع الناطق بموجبها أن يختار الحركة المناسبة عند اللزوم. ولا بد أن يكون هذا قد حصل في عهد قديم جداً لأن العربية عرفت بالاعراب من عصور موغلة في القدم كما سبق أن ذكرنا. وقد تضمنت كتب اللغة إشارات إلى أن شيئاً من هذا القبيل قد حصل. من ذلك ما ذكره أحمد بن فارس من أن أناساً زعموا أن الذين يسمون الفلاسفة قد كان لهم اعراب ومؤلفات نحو[2]. وقد ينازعنا أناس منهم ابن فارس في وجود مثل هذا الاعراب والنحو، بيد أن الدلائل الكثيرة ترجّحُ وجود شيء من ذلك كما سنثبت في فصل قادم.

(1) الزجاجي: الايضاح ص 71.

(2) أحمد بن فارس: الصاحبي ص 76.

وقد أخذ هذه النظرية عن الخليل وقطرب لغوي معاصر، فنفخ فيها وزاد عليها وأبرزها كأنها من مخترعاته ومن بنات أفكاره. هذا اللغوي هو الدكتور ابراهيم أنيس، الذي زعم أن الاعراب قصة مختلقة مخترعة. قال في ذلك: ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل الثاني، على يد قوم من صناع الكلام نشؤوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية. ثم لم يكد ينتهي القرن الهجري حتى أصبح الاعراب حصناً منيعاً، امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية. وشق اقتحامه إلا على قوم سموا فيما بعد بالنحاة[1].

وقد أخطأ ابراهيم أنيس التقدير وأساء التفسير، فإذا كان مما يمكن قبوله أن يزعم الخليل أو قطرب أن الحركات قد جيء بها اضطراراً لتجنب التقاء الساكنين، ثم وضعت لها بعد القواعد والقوانين، وأن يكون ذلك قد تم في عصور موغلة في القدم، فإن مما لا يقبله العقل أن يزعم زاعم أن هذا كله حصل في القرن الأول الهجري. ذلك لأن ما بين أيدينا من نصوص شعرية جاهلية متسقة مع قواعد العربية في أرقى مستوياتها، مع بعض الاستثناءات، يجعل هذا الزعم نوعاً من الوهم وضرباً من التخمين، فليس في وسع فرد أو مجموعة أفراد أن يخترعوا ظاهرة لغوية بارزة كظاهرة الاعراب، وأن يعمموها على الناس، وأن يجعلوا العرب يلتزمونها ويراعون أصولها وقوانينها في معظم الحالات. ونقول في معظم الحالات، لأننا لسنا مع الذين يزعمون أن العرب أو الاعراب لم يكونوا يخطئون، بزعم أنهم كانوا ينطلقون في كلامهم من سليقة لغوية صافية. فالسليقة اللغوية ليست خاصة بالعرب أولاً وهي لا تعصم صاحبها من الخطأ ثانياً. فكل الناس يصدرون فيما ينطقون به عن سليقة من نوع ما. وعلى الرغم من ذلك يحصل الخطأ بسبب احتكاك أصحاب هذه السليقة بغيرهم ممن لا يملكونها. فلو تزوج رجل فصيح من قيس أو أسد امرأة فارسية أو رومية، فلا بد أن تشوب سليقة أولادها الشوائب. وقد كان العرب كثيراً ما يفعلون ذلك، فكيف نقبل زعم الزاعمين بأنهم لم يكونوا

(1) ابراهيم أنيس: أسرار اللغة ص 125.

يلحنون بقوة السليقة؟ ولو كانت السليقة تعصم أصحابها من الخطأ لما كان ثمة حاجة بالناس إلى علم أو تعليم. ومهما يكن فنود قبل الانتهاء من هذا الفصل إبداء ملاحظتين:

إحداهما ـ إننا سنتناول ما لم نتناوله في هذا الفصل من النظريات اللغوية الحديثة الخاصة بالاعراب في فصل مستقل سنعقده عن أهمية الاعراب في الكلام.

الأخرى ـ أننا سنخص السليقة اللغوية وعلاقتها بالاعراب بفصل آخر حتى لا تفوتنا شاردة أو واردة في الموضوع.

نرجو أن نستوفي في ذينك الفصلين كل ما يخص تاريخ الاعراب من دقائق وتفصيلات وكل ما لم نستطع أن نوفيه حقه في هذا الفصل فإلى اللقاء في الفصل القادم.

الفصل الثالث

الاعراب وأهميته في الكلام العربي

منذ نشأ علم النحو، ومنذ اتخذ النحو حركات الاعراب علامات لمواقع الكلمات في الجملة، ظهر اتجاه واضح فيما يكتبه النحاة للاشادة بهذا الاعراب، ولفت النظر إليه، والحديث عن أهميته وتصوير دوره في صياغة الجملة العربية. وليس في نهج النحاة هذا أية غرابة أو استغراب، ذلك لأن كل من يكتب عن علم أو يؤلف فيه، يحاول أن يبين قيمته، وأن يرفع من قدر المقبلين عليه والمشاركين فيه. والذي ينعم النظر في كتب النحو وتاريخه يجد نصوصاً كثيرة من هذا القبيل. وحسبنا أن نورد هذا النص الشعري للخليل بن أحمد في الموضوع. قال[1]:

لا يكونُ السريُّ مثلَ الدنيّ لا ولا ذو الذكاءِ مثلَ العييّ
قيمةُ المرءِ كلُّ ما يحسِنُ المرءُ قضاءٌ من الإمام عليّ
أيُّ شيءٍ من اللباسِ على ذي السرو أبهى من اللسان البهيّ؟
ينظم الحجة الشتيتةَ في السلكِ من القَوْلِ مثلَ عِقد الهديّ
وترى اللحْنَ بالحسيبِ أخي الهيئةِ مثلَ الصَدا على المشرفيّ
فاطلب النحوَ للحجاجِ وللشعرِ مقيماً والمسنَدِ المرويّ
والخطيبِ البليغِ عند حوارِ القولِ يزهى بمثله في النديّ
وارفضِ القولَ من طَغامٍ جفوا عنه فعادوْه تصبةً للنبيّ

(1) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص 50.

وصفوةُ القولِ في هذه المقطوعة الشعرية أن صاحبها يوازن فيها بين الشريف والدنيّ من الناس، على أساس أن للشريفِ سماتٍ يعرَفُ بها وللدنيّ كذلك سماتٍ يعرَفُ بها. وهو يوازن كذلك بين الذكي والألكن، وقد خانه الشعر فلم يكن دقيقاً في الموازنة بين هذين، لأن الذكي يقابله البليد ولا يقابله الألكن. ويظهر من سياق الكلام أنه كان ينوي الموازنة بين الفصيح وغير الفصيح ولكن الوزن والقافية خذلاه. ثم يشير الخليل بن أحمد إلى ما أثرَ عن علي بن أبي طالب من أنه قال: قيمةُ كلِّ امرئٍ ما يحسنُه، فيستحسنُه ويُشيدُ به. ثم يقول إنه لا ثوب أبهى على الإنسان من اللسان الفصيح. وهنا خذله التعبير أيضاً فقال: اللسان البهي بدل اللسان الفصيح الذي يصح به الكلام. ويذكر من صفات اللسان الفصيح أنه ينظم الكلام المنثور فيضفي عليه من الجمال ما يتسم به العقد في صدر العروس. ثم ينتقل الخليل من الفصاحة إلى اللحن، فيبين أن اللحن يجلب لصاحبه ذي الحسب الرفيع، الجميل الطلعة، من القبح ما يجلبه الصدأ للحسام المشرفي. ولذلك نرى الخليل يحض على تعلم النحو لما له من فائدة في المحاورة، وفي نظم الشعر، وفي رواية الحديث النبوي، وكذلك في الخطابة التي يعتز بها صاحبها في النادي. وينهي الخليل مقطوعته الشعرية، بنهيه عن ترك النحو، كما يفعل بعض طغام الناس الذين يهجرون النحو كراهية للرسول، على أساس أن التعامل بالنحو وإيلائه العناية اللازمة، مما يسر النبي ويثلج صدره.

ويبدو في المقطوعة السابقة ما يعيره الخليل بن أحمد من أهمية لدراسة النحو، ويشدد على ما يكتسبه دارس النحو من فصاحة تكسبه هيبة في المجلس، وزهواً في النادي، كما تمنحه قدرة على الحوار والخطابة ونظم الشعر، وتجنبه الوقوع في اللحن ومخالفة القياس اللغوي، اللذين ينزلان بقدر الشريف ويفقدانه الهيبة والبهية. ومما ورد بهذا الصدد قول القلقشندي: إن الأديب إذا أتى من البلاغة بأعلى رتبة ولحن في كلامه، ذهبت محاسن ما أتى به، وانهدمت طبقة كلامه، وألغى جميع ما حسنه ووقف عندما جهله[1]. ومما يذكر بهذا السبيل قول الرسول ﷺ: رحم الله

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى 1/ 168.

أمرأ أصلح من لسانه[1]. ومنه ما قاله صاحب الريحان والريعان: واللحن قبيح في كبراء الناس وسراتهم، كما أن الاعراب جمال لهم، ذلك أن اللحن يُغَيِّرُ المعنى ويقلبه عن المراد إلى ضده، حتى يفهم السامع خلاف المقصود[2]. وقال مالك بن أنس: الاعراب حلي الكلام فلا تمنعوا ألسنتكم حليها[3].

وما دام الاعراب، وهو مقترن بالفصاحة اقتراناً لا ينفصم، كما أوضحنا في فصل سابق، بهذه الأهمية، وما دام الذين يراعونه ويلتزمونه بهذه المنزلة من السمو ورفعة القدر عند العرب، فلا بدع أن تجد مؤرخي النحو والمؤلفين فيه، يحاولون ابراز أسباب هذه العناية بالنحو والاعراب. فمن هؤلاء ابن فارس الذي يشيد بالنحو في كتابه «الصاحبي» في غير تحفظ ولا حرج. ومما يقوله في ذلك: من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب، الاعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر ولا نعت من توكيد[4].

ويقول في موضع آخر: فأما الاعراب: فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلاً لو قال: ما أحسنْ زيدْ، غير معرب، أو ضرب زيدْ عمروْ غيرَ معرب، لم يوقف على مراده. فإذا قال: ما أحسنَ زيداً، أو ما أحسنُ زيدٍ، أو ما أحسنَ زيدٌ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده. وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني[5].

وقال الزجاجي في المعنى نفسه: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضربَ زيدٌ عمراً، فدلوا برفع زيد على أن

---

(1) الزجاجي: الايضاح ص 96.
(2) القلقشندي: صبح الأعشى 1/ 168 - 169.
(3) نفس المصدر والمكان.
(4) أحمد بن فارس: الصاحبي ص 76.
(5) نفس المصدر ص 309.

الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا ضُرِبَ زيدٌ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد، على أن الفعل ما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيدٍ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل، إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني[1].

وقال ابن قتيبة في المعنى نفسه: وللعرب الاعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها، وحلية لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول لا يفرق بينهما، إذا تساوت حالاهما في إمكان أن يكون الفعل لكل واحد منهما، إلا بالاعراب. ولو أن قائلاً قال: هذا قاتلٌ أخي (بالتنوين) وقال آخر: هذا قاتلُ أخي (بالاضافة)، لدل بالتنوين على أنه لم يقتله، وبحذف التنوين على أنه قتله[2].

ويضيف الشيخ أحمد رضا إلى ذلك كله قوله: وكذلك إذا قلت: علّم زيدٌ خالد الكتاب، لا تعلم أيهما المعلم وأيهما المتعلم. فإذا رفعت ونصبت، علمت أن المرفوع هو المعلم، وأن المنصوب هو المتعلم، تقدم أو تأخر لا فرق. وبقي للتقديم والتأخير فائدة خاصة من البيان، كما شرحه علماء الفصاحة والبلاغة. وإذا طرحت الحركات جانباً، وجعلت الدلالة على الفاعل تقدمه، وعلى المفعول تأخره، بأن يكون الفاعل واجب التقديم مطلقاً، كما إذا كانا مقصورين، لا تظهر عليهما علامات الاعراب، فاتتك النكات البيانية من المعاني التي يفيدها تقديم ما حقه التأخير، أو العكس. وهي إفادات تأتيك من ترتيب الجملة دون زيادة في لفظها. وهذا من خصائص العربية فيما أحسب[3].

ونفهم من هذا كله أن الاعراب ضروري لفهم الكلام العربي. فنحن لا نستطيع أن نعرف الفاعل من المفعول، ولا المضاف من المضاف اليه، ولا اسم كان من خبرها دون تحليتها بحركات الاعراب. بيد أن الأمثلة التي

---

(1) الزجاجي: الايضاح ص 69 ـ 70.

(2) أحمد رضا: مولد اللغة ص 135.

(3) نفس المصدر ص 137.

يسوقها النحاة لا تكفي لتأكيد الظاهرة. أقصد أن المثال الذي يضربونه على ضرورة وجود الاعراب. وهو: ما أحسن زيدٌ في النفي، وما أحسَنَ زيداً في التعجب، وما أحسنُ زيدٍ في الاستفهام. هذا المثال لا يكفي لتأكيد ظاهرة عريقة في اللغة العربية. وقد يقال: إنه ليس المثال الوحيد. فنقول: إن الأمثلة التي يسوقها النحاة لا تتجاوز العشرة عداً. فهل عشرة أمثلة تكفي لتأكيد وجود ظاهرة؟ ألا يكون احتجاج المنادين باسقاط الاعراب بأنهم يفهمون الكلام العربي، حتى لو لم يكن معرباً، مؤهلاً لأن يكون مقبولاً أو لأن يجد له ما يسوغه؟

قد يكون هذا الاحتجاج صحيحاً لو كان الفهم هو الدلالة الوحيدة على وجوب وجود الاعراب، إذ إن للكلام درجات يرقى بعضها إلى القمة وينحدر بعضها إلى القاع. ويكون التفاوت في الاجادة والابداع لا في الفهم والتفهيم وحدهما، بل في قيم مختلفة تتوفر في الكلام فتجعل له قيمة، وتخلو منه فيفقد تلك القيمة. وتنبثق هذه القيم من لمسات فنية لها صلة بالفصاحة أو بالوزن والقافية أو بالايقاع أو الرقة أو العذوبة أو الفخامة أو الجزالة أو غير ذلك من عناصر الجملة ومكونات الاسلوب التي تتجاوز نطاق الفهم والتفهيم، وقد أشار الجاحظ إلى ذلك بقوله: فمن زعم أن البلاغة أن يكون السامع يفهم من القائل، جعل الفصاحة واللكنة والخطأ والصواب والاغلاق والابانة والملحون والمعرب، كله سواء وكله بياناً. فنحن قد نفهم بحمحمة الفرس كثيراً من حاجاته ونفهم بضغاء السنور كثيراً من إرادته[1].

وانطلاقاً من هذا المفهوم، يرى الدكتور أحمد حاطوم في دراسة مهمة له عن ظاهرة الاعراب، انه ليس من شرط الاعراب أن يكون اعراباً دلالياً أي من أجل إيصال المعنى. فقد يكون إعراباً تركيبياً أو شكلياً أو جمالياً، ويقرر في النهاية أن الاعراب الجمالي يتميز، إذا قورن بالاعرابات المذكورة، بأنه أوسعها مدى، وأنه في الكلام الذي يكون فيه الكلام الأدبي، ولاسيما ما كان منه شعراً موزوناً، إنما يشكل عنصراً صوتياً لفظياً متسعاً[2]. ويضيف: الاعراب الجمالي، في الآثار الأدبية التي يكون فيها، هو عنصر ليس لهذه

(1) الجاحظ: البيان والتبيين 1/ 162.
(2) أحمد حاطوم: كتاب الاعراب ص 304.

الآثار أن تتكامل إلا به. هو بهذه الوظيفة، يتقدم على كل واحد من الاعرابات الثلاثة التي قارناه بها[1]. ويقصد الدكتور حاطوم بذلك أنه قد يكون المعنى مفهوماً دون الاعراب فعلاً، غير أن الكلام لا يحمل من القيم الجمالية الموسيقية والصوتية ما يحمله إذا كان معرباً. ولذلك كان من غير الممكن الاستغناء عن الاعراب في النصوص الأدبية الراقية الشعرية والنثرية، لأنها بهذا الاعراب تكون ترفل في ثياب من الفن الموسيقي والبلاغي، لا يستطيع أن يرفل فيها الكلام المجرد من الاعراب، مهما كابر المكابرون.

ثم إن الإعراب جزء أساسي من اللغة العربية. وليس من الممكن الاستغناء عنه كما أن ليس من الممكن الاستغناء عن حروف العلة Vowels في اللغة الانكليزية أو الفرنسية. فليس من الممكن الاستغناء عن حركات الاعراب في العربية، لأنها جزء منها، حتى لو لم يتم إثباتها في الكلام. ويبدو أحياناً أن تحريك أواخر الألفاظ خيار لا مناص من اللجوء إليه، إذ إنه ليس من الممكن الانتقال من الساكن إلى الساكن فيما تعقبه كلمة مبدوءة بهمزة الوصل من دونه. وهكذا يبدو أن الاعراب بوظائفه المختلفة جزء أساسي من بناء الكلام، وليس من الممكن الاستغناء عنه.

ويبدو مما سلف أن للاعراب، عدا أهميته في تحديد معاني الكلام، أهمية لفظية نطقية، إذ هو الوسيلة الوحيدة لدفع التقاء الساكنين اللذين لا تجيز قواعد العربية التقاءهما، على الرغم من أن بعض تلك الحركات لا تعد حركات إعرابية. وكذلك هو يوفر من القيم الايقاعية الموسيقية ما يتيح للمنشد أن ينشد، وللمغني أن يغني. هذا علاوة على ان الاعراب هو عدة الخطيب والشاعر حين يستحثان هزّ الجمهور وتحريك أشجانه، اذ انهما عندئذ بحاجة إلى كثير من فصاحة اللسان ونصاعة البيان، ولا يمكن أن تتحقق هاتان السمتان إلا بمراعاة قواعد الاعراب وقوانينه.

وبوسعنا أن نحدد أوجه الأهمية التي يحققها الاعراب على النهج التالي:

أهمية سياقية في تحديد معاني الكلام وتبيان فاعله من مفعوله.

---

(1) نفس المصدر ص 305.

أهمية لفظية تطقية في دفع التقاء الساكنين اللذين لا تجيز قواعد العربية التقاءهما.

أهمية إيقاعية موسيقية تتيح للمنشد أن ينشد وللمغني أن يغني.

أهمية عروضية تختص بتفعيلات البحور والأوزان، إذ ليس من الممكن استيفاء أجزاء التفعيلات دون الحركات الاعرابية.

أهمية صوتية تمكن الخطيب والشاعر من هز الجمهور وتحريك أشجانه، إذ أنهما عندئذ بحاجة إلى كثير من فصاحة اللسان ونصاعة البيان. ولا يمكن أن تتحقق هاتان إلا بمراعاة الاعراب ونطق حركاته. وقد نص الخفاجي على هذه الصلة بين الفصاحة والاعراب، حين عد إعراب الكلام شرطاً في فصاحته[1].

دعوات لاسقاط الاعراب

وعلى الرغم من هذه الفوائد التي يحققها الاعراب، وأوجه الأهمية التي نتلمسها فيه، تبري طائفة من المستشرقين، والعرب الذين تربوا في أحضانهم لمهاجمة الاعراب والدعوة إلى إلغائه، والزعم بأنه مخلوق مصطنع، لم يولد مع العربية، ولم يرافقها في بدء ظهورها، وإنما ابتدعه نفر من النحاة في أواخر القرن الأول الهجري، وجمعوه من ظواهر لغوية متناثرة كما يقول الدكتور ابراهيم أنيس، إلى غير ذلك من الادعاءات التي تفوح منها رائحة العصبية وتتجلى فيها ملامح الريبة.

ولموقف هؤلاء من الاعراب مسلكان مختلفان كلاهما يؤيد الآخر ويشد أزره: أحدهما - يبث الشبهات حول بدء ظهور الاعراب فيزعم أنه مختلق مصطنع. الآخر - يطالب بإلغائه وتجريد العربية منه، والاستغناء عنه بتسكين أواخر الألفاظ.

وقد ذكرنا في فصل سابق نظرية الدكتور ابراهيم أنيس التي استخلصها مما كان يعتقده قطرب في نشوء حركات الاعراب. ولم يكن أنيس نسيج وحده في هذا الموضوع، فلقد كان يتكئ على ما يترجمه أو ما ترجم له من

---

(1) الخفاجي: سر الفصاحة ص109.

كتابات اللغويين الغربيين، وعلى رأسهم أوتو جسبرسن. فلقد نقل معظم كتابيه «دلالة الألفاظ» و«الأصوات اللغوية» عنه، دون أن يشير إلى ذلك. فلا بدع، وهو المتخرج على أساطين المستشرقين، أن يحطب في حبالهم ويستلهم نظرياتهم.

ومن هؤلاء المستشرقين كارل فولرز Karl Vollers الذي كان يرى أن القرآن الكريم نزل أول الأمر بلهجة مكة المجردة من ظاهرة الاعراب، ثم نقحه العلماء على ما ارتضوه من قواعد ومقاييس، حتى أضحى يقرأ بهذا البيان العذب الصافي، وغدا في الفصاحة مضرب الأمثال[1]. ويجري في هذا المضمار مستشرق آخر هو باول كاله Paule Kahle الذي يزعم أن النص القرآني نزل خالياً من الضبط بالشكل، ولما كان محتاجاً إلى القراءة والترتيل، رأى أولو الأمر أن تطبق عليه قوانين لغة الاعراب التي كان العرب يعدونها نموذجاً للنطق الصحيح. وهكذا ذهب النحاة إلى البادية، واستخلصوا قواعد لغة البادية، وطبقوها على لغة القرآن[2].

وقد انطلق هؤلاء وأمثالهم من التشكيك في طبيعة الاعراب، وما زعموه من زيف نشأته للدعوة إلى إسقاط الفصحى، والاستغناء عن قواعدها وقوانينها، وراحوا يدعون إلى الاستعاضة عنها بالعامية. فقد جهر بهذه الدعوة في مصر الدكتور سبيتا Dr. W. Spitta مدير دار الكتب المصرية، حين نشر هذا كتاباً بالألمانية سماه «قواعد العربية العامية في مصر»[3]. وكذلك ألف الدكتور فولرز الألماني Dr. Vollers كتاباً بعنوان «في اللهجة العامية في مصر»، ترجم إلى الانكليزية فيما بعد بعنوان «اللهجة العربية المصرية الحديثة»[4]. وسار وليم ولكوكس William Wilcoks في الركاب، فألقى محاضرة نشرها في مجلة الأزهر سنة 1898، نعى على المصريين فيها استعمالهم للفصحى، وحثهم على استعمال العامية، ودعاهم أن يتخذوا القدوة في ذلك من الانكليز الذين تخلوا عن اللاتينية إلى اللغة الشائعة يومئذ[5]. وبعد

---

(1) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ص 124.

(2) رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة ص 378.

(3) محمد الكتاني: الصراع بين القديم والجديد 2/ 758 ـ 759.

(4) نفس المصدر 2/ 761.

(5) نفس المصدر والمكان.

هدوء لم يطل، انبرى للدعوة إلى العامية أحد قضاة محكمة الاستئناف في مصر واسمه J. Willmore فألف كتاباً في هذا الموضوع سماه «العربية المحكية في مصر»، ضرب فيه على نغمة من سبقه من المستشرقين الأجانب في مصر[1].

ومن البديهي أن كل دعوة إلى العامية هي دعوة لاسقاط الاعراب واستبعاد الفصحى وتقوقع كل شعب على لهجته العامية التي لا بد أن تعزله عن بقية فروع الشعب العربي، وتنزل بمستوى ثقافته وحضارته إلى الحضيض. وإذا كانت الدعوة قد لقيت هذا المصير السيء الذي كان ينتظرها، فإن زمرة المتربصين والمتآمرين لم تهدأ ولم تيأس، بل غيرت خططها وبدلت أهدافها، وغضت البصر عن الدعوة إلى العامية، مدة من الزمن مكتفية بالدعوة إلى إسقاط الاعراب والغاء الحركات.

وكان على رأس هؤلاء المستشرقين الفرنسي ماسينيون Massignon. تحدث عن ذلك سعيد الأفغاني فقال: هبط المستشرق المعروف المسيو ماسينيون دمشق في أوائل سنوات الاحتلال، فاتصل به - بطبيعة الحال - زملاؤه من أعضاء المجمع الذين بينه وبينهم معرفة، فألقى إليهم في جملة ما ألقى، أن إهمال الاعراب ييسر تعليم اللغة العربية على الأجانب، ويكون في الوقت نفسه تجديداً يليق بمؤسسة كالمجمع. فناقشه بعض وسكت بعض، إلا أن أحداً لم يعر هذه المقالة اهتماماً[2].

ويستطرد الأفغاني: هذا في ظاهر الأمر. أما في واقع الحال فإن كلام ماسينيون عرف طريقه إلى التنفيذ، فقد تولى أحد رؤساء مجلة المجمع العلمي نشر ما بشر به ماسينيون، من خلال مقالات أخذ يوالي نشرها في المجلة، كان عنوان إحداها (أقرب الطرق إلى نشر الفصحى) ردد فيها ما كان ردده الأجانب على أسماع أجدادنا من تفضيل العامية، وراح يزعم أنها اختزال للفصحى، وعدول إلى ما هو الأنسب، وانتهى إلى أنه لا يصح التشاؤم بالعامية إلى حد إماتتها[3].

---

(1) نفس المصدر 2/ 762.

(2) سعيد الأفغاني: حاضر اللغة العربية ص 192.

(3) نفس المصدر ص 193.

وآخر ما يرويه الأفغاني بشأن هذا المتطوع لتنفيذ أهداف المستشرقين في العربية (لعله قصد به رئيس المجمع محمد كرد علي) استغلاله لحديث نبوي ينهى فيه عليه الصلاة والسلام عن التشدق والتقعر فيقول: وماذا عساه يكون أسلوب التكلف والتشدق المنهي عنه سوى الذي يمط به المتكلم صوته ويحرك شفاهه بحركات الاعراب[1].

وكيف نلوم المستشرقين إذا كان أحد رؤساء المجمع العلمي، لا يعف عن جعل النطق بحركات الاعراب ضرباً من التشدق والتقعر اللذين نهى عنهما الرسول ﷺ في قوله: إنَّ من أبغضكم إليَّ وأبعدكم مني يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتفيهقون[2]. إنها من سخرية الأقدار. ولا تعجب بعد ذلك أن نرى أنيس فريحة يتولى مهمة الدعوة لالغاء الاعراب، فيروح يدبج المقالات والأبحاث في تحقيق هذا الهدف بحماسة تلفت النظر، وإصرار يدعو إلى الريبة. وقد نظرت في بعض كتب هذا الرجل، فوجدت أن لا شيء يقلقه إلا حركات الاعراب. فمما يقوله في ذلك: إن كتب الصرف والنحو، القديمة منها والحديثة، تترك في نفس الولد انطباعاً أن مادة الدرس كلمة وكلمات وحركات: ضمة وفتحة وكسرة ورفع ونصب وجر[3]. ويقول في موضع آخر: إن قصر النحو على أواخر الكلم من جهة الاعراب والبناء خطأ فاضح، فإنَّ علامات الاعراب، وإن تكن ظاهرة من ظواهر اللغة، لا تؤثر في المعنى. قد يكون لنشوئها عوامل اخرى تتعلق بترتيب الكلام في الجملة[4].

إن أنيس فريحة يشن على الاعراب حرباً شعواء لا هوادة فيها، فهو ما يفتأ يقاتله ويطارده ويهاجمه ويدعو إلى إسقاطه. ويزعم أن دراسات كثيرة أجريت حول الاعراب، وأن هذه الدراسات توصلت إلى آراء متباينة فيه، منها أنه زخرف كلامي، ومنها أنه جزء من موسيقى اللغة، ومنها أنه كلام جماعة متميزة اجتماعياً وأدبياً، والقصد منه التأثير والتهويل، ومنها أنه بدأ كنوع من وصل الكلام، لأن الكلام مجرى صوتي مستمر، ومنها أنه حصل بنشوء الشعر

---

(1) نفس المصدر ص 194.

(2) النووي: رياض الصالحين ص 273.

(3) أنيس فريحة: نظريات في اللغة ص 169.

(4) نفس المصدر ص 181.

والنثر الفني الذي يحتاج إلى تقديم وتأخير وأصول الغناء[1].

وليس في هذه الصفات التي تنسب إلى الاعراب ما يخجل منه العربي. وقد سبق أن ذكرنا شيئاً من هذه الصفات والمهمات في بدء هذا الفصل، وكلها وجيه ذو قيمة. وليس من الصدق في شيء الادعاء بأن الاعراب ليس ضرورياً لتحديد المعنى. فالمعنى وحده ليس هو المطلب الوحيد في إنشاء الكلام، لأن الانسان يستطيع التعبير عن مراده حتى لو كان أخرس. ثم إن القيم التي يتكفل الاعراب بتحقيقها من إيقاع موسيقي وتأثير وتهويل والمساعدة في الانشاد والغناء، كل ذلك وغيره ليس مما يحط من قيمة الاعراب، ولا مما يزري بالداعين إلى مراعاته والمحافظة عليه، فحتى الزخرف الكلامي ليس مما يستحيا منه أو يعرض عن استعماله، وأكثر أنواع الشعر والنثر الفني لا تخلو من الزخرف الكلامي.

ليست هذه هي القضية، ولا هذا هو الدافع الحقيقي وراء الدعوة إلى إلغاء الاعراب، بل هي حملة يشنها الغربيون والمتشبعون بثقافتهم والمتأثرون بمواقفهم السياسية، على كل ما لا يجدونه في لغتهم، مما يجدونه في لغتنا وثقافتنا. فلقد لجوا في الدعوة إلى إلغاء القافية والوزن والسجع والمحسنات اللفظية والاعراب، لا لسبب إلا لأن لغاتهم تخلو من أمثال هذه الخصائص الجمالية التي تمتاز بها لغتنا. فلقد أصبحنا لا نقرأ في كتبنا الأدبية، وبخاصة ما تعلق منها بالمناهج التدريسية، إلا مهاجمة القافية والازراء بالسجع والسخرية من المحسنات البديعية، والتقليل من قيمة الاعراب، حتى أصبحت هذه الدعوات يقيناً لا يتزعزع في نفوس الاجيال الجديدة. وحتى أصبح الشعر الكلاسيكي غريباً في بيئاتنا الثقافية، وأصبح الشاعر الذي يلتزم الوزن والقافية والقصيدة الطويلة، أكثر غربة من السائر في الصحراء، وأقل قيمة من الطفيلي على موائد الأغنياء.

إن أمر الاعراب ليس أكثر غرابة من أمر هجاء الكلمة الانكليزية أو الفرنسية. ومن يزعمون أن تسكين أواخر الألفاظ يحل المشكل واهمون. ذلك لأني من خلال اطلاعي على دراسة الطلبة للغة الانكليزية، وجدت أن هؤلاء

---

(1) نفس المصدر ص 133 (أنظر الحاشية رقم 1).

ليسوا أكثر قدرة على إتقان الانكليزية منهم على إتقان العربية. ومعظم طلبتنا في الصفوف العليا، لا يستطيعون كتابة جملة انكليزية واحدة دون خطأ، بل لا يستطيعون نطق كلمة واحدة نطقاً صحيحاً. فلماذا لا يحق لنا أن نطالب بتسهيل هجاء اللغة الانكليزية الذي يعد مشكلة بالنسبة لدارسيها؟ الصحيح أن المشكلة ليست مشكلة الطلاب العرب، بل هي مشكلة الأجانب الذين يحاولون أن يدرسوا العربية الفصحى فيجدون صعوبة في ذلك. وقد عبر الدكتور سبيتا Dr. W. Spitta عن ذلك حين شكا من صعوبة دراسة اللغة العربية منذ أكثر من مائة عام[1]. وهذا يعني أن كل ما يؤنس فيه الأجانب وجهاً من الصعوبة، يعدونه غير جدير بالبقاء، ويطالبون بإزالته وإلغائه. والمرجع في ذلك هم دون غيرهم من عباد الله.

وصفوة القول أن الاعراب هو إحدى خصائص العربية، وهو جزء أساسي منها ومن تكوينها، بل هو ذو فوائد جمة على المستوى الدلالي والايقاعي والفصاحي والتأثيري، وليس من الممكن الاستغناء عنه والاكتفاء بتسكين أواخر الالفاظ، ذلك لأن هذا التسكين غير ممكن في مواضع كثيرة، وبخاصة ما كان متبعاً بهمزة الوصل. واذكر في معرض الحديث عن تسكين أواخر الألفاظ الذي ينادي به بعض من لم تستحكم ألسنتهم ولم تنضج قرائحهم، أن أحد الزملاء الدكاترة ألقى محاضرة في مكان ما في وقت ليس ببعيد، عن القصائد التي نظمت من وحي الانتفاضة الفلسطينية أو من وحي الثورة الفلسطينية بصورة عامة. وكان مما قرأه في تلك المحاضرة أبيات لي مطلعها:

كيف يحلو للشاعر الانشاد؟ وليالــيــه حســرة وســهــاد

وقد قرأ الرجل أبياتي بتسكين أواخرها، لأنه كان معدماً في النحو والفصاحة والعروض، وعلى الرغم من أن الأبيات التي قرأها هي أبياتي، أحسست ضيقاً شديداً، وصغرت الأبيات في عيني، وقلت قيمتها في نفسي، ولم أصدق أنها تَمتُّ إليّ بصلة. كل ذلك لأن صاحبنا قرأها مسكنة الأواخر خوف الوقوع في اللحن.

---

(1) محمد الكتاني: الصراع بين القديم والجديد 2/ 759.

ولا نستخلص من ذلك كله إلا أن المناداة بتسكين أواخر الألفاظ في العربية، لا يمكن أن تصدر إلا عن أحد اثنين: جاهل أو حاقد أو عن جاهل حاقد. وقد خطر لي أن هؤلاء المنادين بالغاء الاعراب أو إسقاطه كمن يشكو علة في عينه أو أنفه أو أذنه ولا يجد له الطبيب دواء يصفه له للتخلص من ألمه إلا بتر العضو الذي تكمن فيه العلة. أجل إن الدواء هو معالجة العلة لا بتر العضو المعتل. إن الإعراب سمة أصيلة في العربية، ومهما كانت دواعيه وأسبابه فهو ظاهرة متمكنة الجذور الآن وليس من السهل بل ليس من الحزم والرجاحة محاولة إزالتها والقضاء عليها. وقد اعتاد الناس سماعه واستعماله وفهم معاني الكلام من خلاله. وبناء على ذلك، تبدو المناداة بإسقاطه ضرباً من تجريد العربية من أبرز خصائصها، ومؤامرة على التراث العربي والثقافة العربية. وليس في هذه الدعوة ما يفيد أحداً، اللهم إلا الأجانب والمستشرقين. حمى الله العربية والاعراب.

الفصل الرابع

الاعراب والسليقة اللغوية

يحسّ المتتبع لنشأة النحو بأخبارها وتفصيلات أحداثها، أن ثمة صراعاً بين أهل الاعراب وأهل السليقة، وأن بين الفريقين خرقاً أخذ يكبر ويتسع، كلما اشتد خطر اللحن، وازدادت مسوغات العناية بالاعراب. فقد أصبح كل فريق منهما يضيق ذرعاً بالفريق الآخر، فيوجه له التهم والانتقادات، ويقلل من أهمية ما يقوم به. وكما أخذ أهل السليقة يسخرون من أهل الاعراب، ويتندرون بقواعدهم وقوانينهم، أخذ أهل الاعراب يبينون أخطاء أهل السليقة، ويتصيدون عثراتهم، ومواقع اللحن في أشعارهم وما يصدر عنهم من كلام. وأول ما تنقله لنا المصادر في ذلك، ما أخذه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي على الفرزدق. فقد ذكر المؤرخون أن عبد الله هذا سمع قول الفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك:

مستقبلين شَمالَ الشام تضربنا　　　بحاصبٍ كنديف القطن منثورِ
على عمائمنا يُلقى وأرحُلِنا　　　على زواحفَ تزجى مخُها ريرِ

فأخذ عليه جرّ (رير) وقال: أسأت، إنما هي (ريرُ) بالرفع. وكذلك قياس النحو في هذا الموضع. فلما ألحوا على الفرزدق، أصلحها بأن قال: على زواحفَ ترجيها محاسيرِ(1). وسمع الحضرمي الفرزدق ينشد:

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروانَ لم يَدَعْ　　　مِنَ الناسِ إلاّ مُسحتاً أو مُجلّفُ

فقال له: على أي شيء ترفع أو مجلف؟ فقال: على ما يسوؤك

---

(1) ابن سلام: طبقات فحول الشعراء 1/ 17.

وينوؤك. علينا أن نقول وعليكم أن تعربوا[1] وقد ضاق الفرزدق بانتقادات الحضرمي فقال[2]: يهجوه:

ولو كان عبدُ اللهِ مولىً هجوتُهُ   ولكنْ عبدَ اللهِ مولى مواليا

ويعير الفرزدق بهذا البيت غريمه الحضرمي بنسبه غير الأصيل. فقد كان مولى لآل الحضرمي وكان آل الحضرمي موالي لبني عبد شمس[3]. ولذلك كله، كان لا يستحق الهجاء. فهو في رأيه أذل من أن يهجى، وكأنه يقول له: من أين لك العربية والاعراب وأنت عجمي ابن عجمي؟ ولم يحرج الحضرمي بذلك فقد وجد في هذا البيت خطأ أيضاً فقال للفرزدق: وقد لحنت أيضاً في قولك مولى مواليا، وكان ينبغي أن تقول: مولى موالٍ[4].

وانتقادات النحاة هذه للشعراء، جعلتهم يغضبون لانفسهم، ويدافعون عن شعرهم وعن سليقتهم، ويوجهون إلى النحو وأصحابه أقسى ما يستطيعون من سخرية وتندر. قال أحدهم في ذلك:

ولستُ بنحويٍّ يلوكُ لسانَهُ   ولكن سليقيٌّ يقولُ فيعربُ

فصاحب هذا البيت يعتز بأنه من أهل السليقة، وانه ليس من أهل الاعراب الذين يلوكون ألسنتهم بالكلام خروجاً عما تقتضيه السليقة الحية في ذلك.

ومما يورده المؤرخون بهذا الشأن قصيدة عمار الكبي التي هاجم بها النحاة هجوماً شديداً. قال عمار الكلبي[5]:

ماذا لقينا من المستعربينَ ومن   قياسِ نحوهم هذا الذي ابتدعوا؟
إن قلتُ قافيةً بكراً يكونُ بها   بيتٌ خلافُ الذي قاسوه أو ذرعوا
قالوا لحنتَ وهذا ليس منتصبا   وذاكَ خفضٌ وهذا ليسَ يرتفعُ
وحرّضوا بينَ عبدِ الله من حُمُقٍ   وبينَ زيدٍ فطالَ الضربُ والوجعُ
كم بينَ قومٍ قد احتالوا لمنطقهم   وبينَ قومٍ على إعرابهم طُبِعوا

---

(1) ابن الأنباري: نزهة الألباء ص 26.
(2) نفس المصدر والمكان.
(3) ابن سلام: طبقات فحول الشعراء 1/ 18- = وانظر كتاب سيبويه 3/ 313 (الحاشية).
(4) ابن سلام: طبقات فحول الشعراء 1/ 18.
(5) ابن جني: الخصائص 1/ 240 - 241.

ما كان قولي مشروحاً لكم فخذوا ما تعرفون وما لم تعرفوا فدعوا
لأن أرضي أرضٌ لا تشبُّ بها نارُ المجوسِ ولا تبنى بها البيعُ

يصف عمار الكلبي في هذه الأبيات النحاة بأنهم مستعربون. قال الليث: المستعربة هم الذين دخلوا فيهم (أي في العرب) بَعْدُ فاستعربوا، وقال الأزهري: المستعربة عندي قوم من العجم دخلوا في العرب فتكلموا بلسانهم وحكوا هيئاتهم، وليسوا بصرحاء فيهم[1]. وهو محق في ذلك لأن أبرز النحاة الذين سلطهم الله على رقاب الشعراء، كانوا من العجم. وعلى رأسهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر وسيبويه.

ثم يبدي الشاعر ضيقه بقياس نحوهم الذي اخترعوه، إذ أن النحو وأقيسته شيء جديد، لا بالنسبة لعمار الكلبي، بل لأكثر العرب في ذلك الحين. فقد كان حديث النحو وأقيسته وقوانينه شيئاً غريباً على الناس في ذلك الحين ولم يكن شيئاً مألوفاً.

ويشكو الشاعر من أنه إذا قال قصيدة جديدة، وجد هؤلاء النحاة الذين يعيرهم بعجمتهم في هذه المقطوعة، ما يخالف قواعدهم وقوانينهم. ومما يشكو منه الشاعر أن النحاة يتهمونه بأنه لحن، وان من شعره ما هو مرفوع وحقه النصب وما هو منصوب وحقه الجر، وما هو مجرور وحقه غير ذلك.

ويسخر الشاعر مما دأب عليه النحاة من الاتيان بالامثلة التي يكون فيها عبدُ الله فاعلاً وزيدُ مفعولاً به. ولعل الوزن قد فرض عليه ذكر عبد الله بدل عمرو، لأن النحاة لا يذكرون في أمثلتهم عبد الله بل عمراً فهم يقولون: ضَرَبَ زيدٌ عمراً. وقد أصبح هذا المثال موضعَ سخرية الكثيرين. فمما أوردته الاخبار في ذلك أن أعرابياً وقف على حلقة أبي زيد الانصاري، فظن أبو زيد انه قد جاء يسأل عن مسألة في النحو. فقال أبو زيد: يا أعرابي سل: فقال على البديهة[2]:

لستُ للنحو جئتُكم لا ولا فيه أرغَبُ
أنا ما لي ولامرئٍ أبدَ الدهرِ يَضرِبُ

---

(1) ابن منظور: لسان العرب (مادة عرب). (2) ابن الأنباري: نزهة الالباء ص 104.

خــــلِّ زيــــداً لــــشــــأنـــه   أيـــنـــمـــا شـــاء يـــذهَـــبُ

وتفيد هذه القصة والأبيات التي تضمنتها أن أمثلة النحاة التي كانوا يكثرون فيها من ذكر الضرب في التمثيل على الفاعل والمفعول بقولهم: ضَرَبَ زيدٌ عمراً، هذه الأمثلة كانت تجرُ على أصحابها التندر والسخرية.

ويفرق الشاعر في البيت الخامس بين قوم قد احتالوا لمنطقهم أي لزموا التكلف في كلامهم، وآخرين طبعوا على الاعراب، فليسوا بحاجة إلى قواعد. ثم يوجه كلامه إلى النحاة فيقول: لست مضطراً لأن أشرح لكم مقاصدي في ما أنظم من شعر، وما عليكم إلا أن تأخذوا ما تعرفون منه وتدعوا ما لا تعرفون. فلا تشغلونا بكثرة أسئلتكم واستفساراتكم. وهذا يشبه ما قال الفرزدق: علينا أن نقول وعليكم أن تعربوا.

أما البيت الأخير فمعناه غامض إلى حد ما. ولكن المفهوم منه، أنه يشير إلى أن النحاة يتكلمون بكلام غير مفهوم مثل المجوس الذين تنطلق منهم في صلواتهم أصوات خفية لا يفهمها أحد، أطلق عليها العرب اسم الزمزمة. وقد فسر صاحب «لسان العرب» الزمزمة بأنها كلام المجوس أو صوت خفي لا يكاد يفهم. وقد يقصد بالزمزمة صوت النار[1]، ذلك لأن المجوس يعبدون النار، وللنار زمزمة من نوع معين، ويقصد الشاعر بذلك كله أن يشبه النحاة وهم يتحدثون عن أقيسة النحو وقواعده بالمجوس الذين تسمع لهم في صلواتهم زمزمة وهمهمة. وهذه نهاية السخرية.

ويأخذ الصراع بين أهل الاعراب وأهل السليقة سبلاً أخرى غير التي كان يعرفها الناس. فقد اتسع اللحن وكثر مرتكبوه بتقادم الأيام، وأصبحت الحاجة إلى أهل الاعراب أشد وألزم. على أن أهل الاعراب أصبحوا أكثر تعرضاً لانتقاد من حولهم، فكلما تشددوا في محاسبة الناس على لحن كثرت مراقبة الناس لهم ومحاسبتهم على أخطائهم.

وكان من أشد الناس تمسكاً بالاعراب عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر. فقد كان هذان يطعنان على العرب[2]، على الرغم من أنهما

(1) ابن منظور: لسان العرب (مادة زمزم). - السيرافي: أخبار النحويين ص 45.

(2) ابن الأنباري: نزهة الألباء ص 27، =

أعجميان. فقد كانا من الموالي. وكان عيسى بن عمر لا يدع الاعراب لشيء كما نقل أبو حاتم عن الأصمعي[1] أما عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، فلم يخل من لحن، على الرغم من أنه كان يعتز بعربيته ويقول: ما ألحن في شيء. فقد نسب إليه بكر بن حبيب لحتين[2]:

الأول - قال الحضرمي لبكر: خذ علي كلمة. فقال: هذه (أي عددت عليك هذه).

(فقد نطق التاء المربوطة في الوقف محققة، وحقها أن تنطق هاء ساكنة).

الثاني - قربت سنورة من الحضرمي فقال: أخسي. فقال بكر: أخطأت: إنما هو إخسئي.

ونحن هنا أمام احتمالين:

الأول - أنه نسبه إلى اللحن أو نسب اللحن اليه، ظلماً وعدواناً، لأن الاقران لا يخلون من حسد. والعظماء معرضون للنقد دائماً.

الثاني - أن النحاة كانوا يترخصون في أحاديثهم اليومية.

ومما يدل على ذلك ما حَدَّث به قطرب قال: دخل الفراء على هارون الرشيد، فتكلم بكلام حسن لَحَنَ فيه مرات. قال جعفر بن يحيى: أنه لحن يا أمير المؤمنين. فقال الرشيد للفراء: أتلحن؟ قال: يا أمير المؤمنين، إن طباع أهل البدو الإعراب، وطباع أهل الحضر اللحن، فإذا تحفظت لم ألحن، وإذا رجعت إلى الطبع لحنت، فاستحسن الرشيد قوله[3]، وهذا يعني أن النحاة كانوا يجعلون لكل مقام مقالاً، فإذا كان المقام مقام اعراب أعربوا، وإذا كان مقام ترخص وعدم تكلف لحنوا، على الرغم من أن عيسى بن عمر وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كانا لا يلحنان البتة. وقد نقل عنهما التزام بذلك. فقد نقل أبو حاتم عن الأصمعي كما سبق أن ذكرنا أن عيسى بن عمر لم يكن يترك الاعراب لشيء[4]. وكذلك نقل عن الحضرمي أنه كان يقول: ما ألحن

---

(1) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص 41.

(2) نفس المصدر ص 46.

(3) نفس المصدر ص 131.

(4) نفس المصدر ص 41.

في شيء[1]. ولعل الناس مغرون دائماً بتتبع العلماء كيداً وحسداً. فقد ذكر أن الدكتور زكي مبارك كان يتتبع خطابات الدكتور طه حسين، فيعد عليه أخطاءه ويحاسبه عليها، ويعلن في اليوم التالي في صحيفته: طه حسين يرتكب ثلاثة أخطاء أو أربعة أخطاء وهكذا، لأن طه حسين كان معروفاً بفصاحته في الخطابة وقدرته على الارتجال. ولو كان طه حسين ممن لا يحافظون على شروط الفصاحة لما سأله أحد.

مهما يكن فقد أصبحت الفصاحة شيئاً من ذكريات الماضي، لا يُعرَّجُ عليها إلا في عمل فني من قصيدة أو كتاب أو خطاب أو رسالة. فقد نسب اللحن إلى سيبويه[2] وإلى حماد[3] وإلى الحجاج بن يوسف[4] وغيرهم. ولم تختص ظاهرة اللحن هذه بالعصر الاسلامي، كما يزعم الزاعمون. بل بدا شيء منها في الجاهلية، فقد نسب اللحن إلى النابغة[5]، وكذلك إلى عدي بن زيد العبادي[6] وأبي دؤاد الايادي[7] قيل لأن ألفاظهما ليست بنجدية[8]، وعبيد بن الأبرص الذي اتهمه ابن سلام بأن شعره مضطرب ذاهب[9]، وكذلك دريد بن الصمة[10] وحسان بن ثابت وغيرهم[11].

السليقة بين الحقائق والأوهام

ويبدو مما سبق أنه لا يكاد يجري الحديث عن الاعراب دون التطرق للسليقة اللغوية التي كان يعتز بها العربي في جاهليته واسلامه، والتي كانت على ما يزعم اللغويون تعصم صاحبها من الخطأ واللحن. وقد كثر الحديث عن هذه السليقة حتى أصبح ضرباً من اللجاج والمماراة، بحيث لا نستطيع أن ننسب إلى أحد توسم فيه اللغويون هذه السليقة شيئاً من خطأ أو لحن.

ويجعل المؤرخون ظهور الدين الاسلامي فاصلاً بين عهدين: عهد اتسم

(1) نفس المصدر ص 46.
(2) أبو سعيد السيرافي: أخبار النحويين ص 59.
(3) ابن سلام: طبقات فحول الشعراء ص 1/ 49.
(4) نفس المصدر 1/ 13.
(5) المرزباني: الموشح ص 49 وما بعدها.
(6) نفس المصدر ص 92.
(7) ابن قتيبة: الشعر والشعراء ص 162.
(8) نفس المصدر والمكان.
(9) ابن سلام: طبقات فحول الشعراء ص 138.
(10) المرزباني: الموشح ص 23.
(11) نفس المصدر والمكان.

بصفاء السليقة وقلة الاختلاط بالأعاجم وفصاحة العربية، أطلق عليه فيما بعد اسم الجاهلية، وعهد اتسم بالاحتكاك بالأعاجم وفساد السليقة والبعد عن الفصاحة هو عهد صدر الاسلام. يؤكد المؤرخون هذه الحقيقة تأكيداً لا يترك مجالاً لوهم أو سبيلاً لشك أو منفذاً لتعقيب. وقد تلقف الناس هذه القناعات التي سجلها المؤرخون، وكأنها جزء من الوحي المنزل، وانها لا يمكن أن تكون موضع انتقاد أو مجال مؤاخذة.

وقد أكثر مؤرخو النحو من إيراد القصص التي تدور حول فساد السليقة وتطرق اللحن إلى الألسنة. وليس من السهل بل ليس من الضروري إيراد كل هذه القصص والروايات. فلا شك أن خلاصة هذه القصص أن أولي الأمر خافوا على القرآن الكريم، مما كان يحيق به من لحن كان يكثر ويتسع بسعة الاحتكاك بالاعاجم والتعامل معهم. وعلى الرغم من أن المؤرخين يشيرون إلى أن مخاوف أولي الأمر من اتساع اللحن هي التي حملتهم على ابتكار وسيلة يمنعون بها هذا الاتساع، فإن الأكثر تعبيراً عن الحقيقة أن نقول: إن المحافظة على كتاب الله، كانت هي الغاية والهدف، وأن اللحن لم يكن يعني أولي الأمر كثيراً، لو كان لا يتصل بالقرآن الكريم ولا يمت اليه بصلة. فإن الناس كانوا يلحنون قبل الاسلام وبعده. ولا يستطيع أحد أن يزعم أن عرب الجاهلية كانوا في كل منازلهم ومواقع سكناهم يتكلمون بفصاحة لا تشوبها شائبة ولا ينتقص منها لحن. وقد نجد من يكابر بهذا الشأن، فيزعم أن العرب في الجاهلية كانوا أهل سليقة، وأن اللحن لم يكن يتطرق إلى ألسنتهم لا في ليل ولا في نهار ولا في حل ولا ترحال، وأنهم كانوا جميعاً ينطقون الفصحى في أرقى مستوياتها في جميع قراهم ومضاربهم، وبجميع طبقاتهم من سادة وعبيد وعقلاء ومجانين وأصحاء ومرضى دون أن يتسرب اللحن إلى لسان واحد منهم.

هذا الكلام ضرب من الوهم الذي يتناقله المؤرخون، ويتقبله معشر المدرسين والطلبة، دون أن يعلموا أنه مجرد وهم، ليس له سند من حقيقة أو دعامة من علم. ولقد تنبه له طائفة من العلماء المعاصرين، وحاولوا إبطاله وإزالته من عقول الناس، معتمدين في ذلك على شواهد العقل والمنطق. وسنورد نماذج مما كتبه عدد من العلماء المعاصرين في ذلك:

1 ـ قال نجيب البهبيتي: ولست أشك في أنه كانت هناك لهجات عامية في شبه الجزيرة العربية، كانت تستخدم في الحديث وفي شؤون الحياة العادية غير اللهجة الأدبية العامة. وقال: ولذلك نفوا كثيراً جداً من الشعر الصحيح، لأنه لم يتوفر فيه من الفصاحة، ولم يتهيأ له من صفات الجزالة والقوة ما تهيأ لما اتخذوه مقياساً، يعرضون عليه الأشعار الباقية[1].

2 ـ قال الدكتور ابراهيم السامرائي: فالعرب في أطراف الجزيرة قد تهيأ لهم أن يتاخموا أقواماً غيرهم فلم تسلم بذلك سليقتهم. ومن أجل ذلك حرص عمر على الأخذ بقراءة تعتمد على لغة قريش. وإلى مثل هذا كان يرمي عثمان من جمعه القرآن ليكون المسلمون مجتمعين على قراءة واحدة[2]. وقال: وما استطاعت لغة القرآن والحديث أن تأتي على اللهجات الدارجة المحلية، أو قل على العربية المستعملة السهلة التي تتخفف من قيد الضوابط الثقيل. ومن هنا فالعربية شفعية التعبير منذ أن كانت، ذلك بأن فيها لغة فصيحة يتوخاها الكاتب في كتابته ملتزمة بضوابط الاعراب، ولغة أخرى يقولها الناس ويستعملونها دون أن يلزموا أنفسهم بهذه الضوابط[3].

3 ـ قال علي أبو المكارم: وتصور النحاة للغة على هذا النحو يمتد بصورة حتمية عن فكرة ثابتة في يقينهم لم يتح لهم أن يناقشوها، ومن ثم لم يتيسر لهم أن يتبينوا زيفها. وهي فكرتهم الخاصة عن السليقة اللغوية. فقد ظنوا أنه ما دامت اللغة العربية سليقة عند العرب، فمن الطبيعي أن يكون كل الكلام لكل عربي خالص العروبة غير متأثر بعوامل أجنبية ـ عربياً، أي متسماً بالظواهر والخصائص التي تميز الفصحى عن غيرها. وقد بنوا فكرتهم هذه على تفسيرهم الخاطئ لمفهوم «السليقة»، هذا التفسير الذي يربطون فيه بينها وبين الدم والجنس. ويردونها إليهما لا إلى الدربة والمران والمعاناة، وحسبوا أنه ما دام العربي خالصاً من الاشتراك، والحياة العربية بريئة من شوائب العجمة، فمن المحتم أن يكون النشاط

(1) نجيب البهبيتي: المعلقات سيرة وتاريخاً ص 45.
(2) ابراهيم السامرائي: التطور اللغوي ص 52.
(3) نفس المصدر والمكان.

اللغوي الذي يصدر عن هؤلاء البشر في هذه الظروف عربياً صحيحاً فصيحاً، يستوي في صحته الصبيان والأغرار والشيوخ والمخرفون والمجانين والنساء، مع غيرهم من الفنانين والشعراء ذوي القدرة على ممارسة الانتاج الفني الرفيع، إذ أن صفة السليقة مشتركة بينهم جميعاً. وهي تقضي أن يكون كلامهم كله فصيحاً، سليماً من الخطأ[1].

4 ـ قال أحمد عبد الغفور العطار: كما أن من الخطأ أن يفهم أن الجاهليين كانوا في نجوة من الخطأ وفي عصمة من اللحن، بل كان فيهم من يلحن ويخطئ، وقد جاء في الشعر الجاهلي أبيات لا تجيزها قواعد النحو والصرف، وبعضها لا تجيزه القواعد إلا بعد تأويل مسف وعلل مصطنعة واعتذار مفتعل[2].

5 ـ قال الدكتور محمد عيد: إن هذا الاعتزاز بنطق العربي ولغته قد جاوز حد الاعتدال إلى التقديس وخطأ النظرة، فليس صحيحاً أن اللغة في دم العربي وفي طبعه، بل هي تعلم واكتساب من بيئة الفرد الخاصة والعامة، وقال: فاغفال العنصر الاجتماعي في دراسة اللغة جعل النحاة العرب يؤمنون بالسليقة[3].

6 ـ قال الدكتور ريمون طحان: ومن المشكوك فيه أن قبائل البادية جميعها كانت تتعامل بلهجة واحدة، أو تتكلم الفصحى الموحدة في حياتها اليومية، وبدل أن يتناول القدامى اللسان العربي على أنه مجموعة من اللهجات، نادوا بالسليقة وربطوها بالعنصر والجنس والعرق، كما قرنوها بعنصري الزمان والمكان[4].

7 ـ قال محمد الخضر حسين: وقولهم: إن العربي لا يقدر أن ينطق بغير لغته، محمول على تكلمه وهو على حال سليقته. وأما عند تعمده النطق بالخطأ، أو بغير لغته، فذلك ميسور له من غير شبهة[5].

---

(1) علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي ص 159 ـ 160.

(2) أحمد عبد الغفور العطار: مقدمة الصحاح ص 15.

(3) محمد عيد: أصول النحو العربي ص 121.

(4) ريمون طحان: فنون التقعيد ص 17 ـ 18.

(5) محمد الخضر حسين: دراسات في العربية ص 44.

8 ـ ونتهي هذه الاقتباسات التي تنص كلها على تهافت القول بصفاء السليقة وعصمة العربي من اللحن، بنص لابن خلدون يحسم فيه القول في الموضوع. يقول ابن خلدون: ان الملكات إذا استقرت ورسخت في محالها ظهرت كأنها طبيعة وجِبِلَّةٌ لذلك المحل. ولذلك يظن كثير من المغفلين ممن لم يعرف شأن الملكات أن الصواب للعرب في لغتهم إعراباً وبلاغة أمر طبيعي. ويقول: كانت العرب تنطق بالطبع. وليس كذلك، وإنما هي ملكة لسانية في نظم الكلام تمكنت ورسخت فظهرت في بادئ الرأي أنها جِبِلَّةٌ وطبع. وهذه الملكة كما تقدم إنما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع والتفطن لخواص تراكيبه[1].

فهذه النصوص كلها تثبت بما لا يقبل الجدل أن أمر السليقة كان ضرباً من الخيال ونوعاً من الوهم. ولولا ذلك ما تأتّى لابن فارس أن يقول: وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها، ورقة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى سلائقهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب[2]. فلو كان العرب يصدرون في كلامهم عن سليقة واحدة، لكان من الضروري أن يكونوا متساوين في الفصاحة، ولما كان ثمة لزوم لأن تختار قريش من قبائل العرب أحسن لغاتها. بل نحن نفهم من النص السابق أن قريش كانت بعملها هذا الذي وصفه ابن فارس، تنوي بناء لغة جديدة مصنوعة تؤهلها لما تسنمته من سدد الزعامة والحكم في الجزيرة العربية، بدليل أن قريش استبعدت من هذه اللغة عنعنة تميم وتلتلة بهراء وكسكسة ربيعة وكشكشة هوازن وعجرفية ضبة[3].

علاوة على ذلك فإن العربية الفصحى لم تؤخذ عن عموم قبائل العرب، بل أخذت عن قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين[4]. وإذا كان الأمر كذلك فأية سليقة يتحدث عنها هؤلاء الذين يبنون تفكيرهم

---

(1) ابن خلدون: المقدمة ص 562.
(2) ابن فارس: الصاحبي ص 210.
(3) السيوطي: المزهر 1/ 211.
(4) نفس المصدر والمكان.

اللغوي على الأساطير والخرافات وما يوحي به الغيب؟ وكيف يصح أن يكون الكلام العربي كله وبلا استثناء صحيحاً سليماً، لأنه صادر عن حكم السليقة الصافية التي لا تشوبها ـ بزعمهم ـ شائبة؟ كيف يكون ذلك وما استبعدته قريش عن لسانها عن عنعنة وتلتلة وكسكسة وكشكشة الخ هو من أكبر الشوائب التي حاولت قريش أن تبرأ منها. ولو كانت قريش في بحثها عن لغة خاصة بها، تعلم أن هذه الشوائب من عمل السليقة لما تخلت عنها وعدتها عيوباً، ولما كان ثمة مجال لتنبه العلماء، على ما في لغات العرب من ضعيف ومنكر ومتروك ومذموم[1].

وأكثر من ذلك كله أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر كانا يطعنان على العرب[2]. وإن سيبويه نسب الغلط اليهم[3]. فلو كان هؤلاء يعلمون ـ وهم نحاة كبار ـ أن ثمة سليقة لغوية، وأن هذه السليقة كانت تعصم صاحبها من الخطأ، ما كانوا يتجرأون على الطعن في العرب ونسبة الخطأ إليهم. فلولا أنهم كانوا يلاحظون هذا الخطأ في ألسنة العرب مراراً وتكراراً، ولولا أنهم كانوا يرون مقاييسهم تنتهك وقواعدهم تستباح بين قبائل العرب ما أباحوا لأنفسهم أن يفعلوا ما فعلوا مما يدعو إلى الاستشارة والاستفزاز لو كان غير صحيح.

لقد ابتدع النحاة هذه السليقة التي حكموها في النحو العربي، بحيث جعلوا للاحتجاج أزمنة وأمكنة من استظل بها سلم من اللوم والتثريب، ومن لم يقدر له أن يستظل بها لزمته اللعنة وحل عليه البلاء. وقد لاحظ بعضهم هذا التفريق بين من تشمله هذه الأزمنة والأمكنة ومن لا تشمله فقال: لا يمكن أن يكون من المنطق اعتبار ما يقع فيه الجاهلي من خطأ لغة شاذة أو ضعيفة، واعتبار هذا الخطأ نفسه لحناً بعد اسلامه بفترة وجيزة[4]. والحطيئة من هؤلاء الشعراء الذين نالتهم بركة النحاة لأنهم لبوا ما أسماه النحاة شروط الاحتجاج. ولذلك أخطأ فسامحه النحاة وغضوا البصر عن خطئه، بل رجعوا يلتمسون له

---

(1) نفس المصدر 1/ 214.

(2) ابن الأنباري: نزهة الألباء ص 27، السيرافي: أخبار النحويين ص 45.

(3) سيبويه: الكتاب 2/ 155.

(4) محمد خضر: فقه اللغة ص 166.

الأعذار والمسوغات. ومما أخطأ فيه قوله:

أطـــوّفُ مـــا أطـــوّفُ ثـــم آوي   إلـى بـيـتٍ قـعـيـدتُـهُ لَـكَـاعِ

قال النحاة: «لَكاع» من صيغ سب الأنثى. وقد اشترطوا فيها أن تكون مقترنة بالنداء، غير أن الشاعر لم يلتزم هذا الشرط فجاء بها مجردة عن النداء بعيدة عنه. ومع ذلك يصرون على أن الحطيئة مصيب غير مخطئ، فيلتمسون له عذراً ويبتدعون له حيلة. فقد قدروا ـ حتى يخلصوا من هذه الورطة ـ في الكلام محذوفاً. قالوا: تقدير الكلام: أطوف ما أطوف ثم أوي إلى بيت قعيدته مقولٌ فيها يا لَكاع[1] ما ابرد هذا التقدير وما أبعده عن الصحة والصواب! ذلك لأنه يمكن الدفاع عن أي خطأ بتقدير من هذا النوع. وإذ ذاك تصبح كلّ الأخطاء مقبولة وكل المزالق مغفورة. فليس ثمة من الأخطاء ما لا نستطيع أن نجد له العذر ونبحث عن التسويغ. إن الحطيئة من الشعراء الذين يحتج بشعرهم، فكان من الواجب إذن أن يقال: إن هذا الاستعمال الذي جاء به في البيت صحيح ولا ضرورة للتقدير، أو لا فيكتفي بالاشارة إلى أن الحطيئة أخطأ وكفى الله المؤمنين القتال. وإذا جاز هذا الاستعمال للحطيئة لسبب أو لآخر فهو لا يجوز لغيره ممن لم يستظلوا بمظلة شروط الاحتجاج. وكيف يكون الكلام صالحاً بتقدير وغير صالح بلا تقدير؟ إنني أفتي بأن هذا الاستعمال الذي اختاره الحطيئة هو استعمال مرفوض لأنه خرج عن نطاق القاعدة النحوية الصحيحة التي تلزم هذا النوع من صيغ سب الأنثى الاقتران بحرف النداء. فإذا أجيز استعماله مجرداً من حرف النداء، وجب توسيع هذا الجواز ليشمل كل الشعراء جاهليين واسلاميين قدماء ومحدثين دون تفريق، وألا ينتفع به الحطيئة وحده.

هذا مثال من أمثلة. وقد حشد المرزباني في الموشح ما يضيق به العد من الشعر الجاهلي الذي خرج به أصحابه عن مقاييس العربية وقوانين النحو[2]. وعلى الرغم من ذلك لا يزال القوم يصرون على أن الشاعر الجاهلي لا يخطئ لأنه يصدر في شعره عن سليقة عربية صافية. وكان بودي أن أعرض

---

(1) ابن هشام: أوضح المسالك 3/ 94 ـ 95، شرح ابن عقيل 1/ 139 ـ 140.

(2) المرزباني: الموشح انظر ص 34 وما بعدها.

نماذج من الشعر الجاهلي يكثر فيها الخطأ، حتى أبين للملأ أن موضوع السليقة، لا يقوم على العقل والمنطق، لولا أن المجال لا يتسع.

حتى موضوع الاحتكاك بالأعاجم الذي جعله المؤرخون سبب فساد السليقة العربية، والحافز على وضع علم النحو، هذا الموضوع لم يظهر فجأة بعد الاسلام، فقد كان العرب يختلطون بالاعاجم في الجاهلية، بدليل أن كثيراً من الألفاظ الأعجمية، دخلت العربية قبل الاسلام، فظهرت في الشعر الجاهلي، كما ظهرت في القرآن الكريم، حتى قال أحدهم في القرآن من كل لسان[1]. فهل من الممكن أن تكون هذه الألفاظ قد دخلت اللغة العربية دون أن يجري لهم احتكاك بالأعاجم.

وبسبب هذا الاحتكاك بالاعاجم اتخذ علماء اللغة بعض الاحتياط عند وضع شروط الاحتجاج. فلم يأخذوا عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام، لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، ولا من غسان واياد لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان. ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من عبد القيس وازد عمان، لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف، لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم[2].

هذه الاحتياطات كلها اتخذها علماء اللغة عند النقل. ومع ذلك تبدو لنا اعتراضات على هذه الاحتياطات التي اتخذوها. ومن هذه الاعتراضات ما يلي:

1 ـ كان العرب يختلط بعضهم ببعض، فلم يكن من الممكن عزل الأعجمي عن الفصيح والفصيح عن الأعجمي.

---

(1) القائل هو ابن جرير الطبري. أنظر: دراسات في فقه اللغة ص 368.

(2) السيوطي: المزهر 1/ 211 ـ 212.

2 ـ يفيد النص أنهم لم يأخذوا عن حاضرة الحجاز، لأن أهلها خالطوا غيرهم من الأمم. وحاضرة الحجاز هي مكة وما حولها. وسكان مكة هم قريش. وقد أخذ العلماء عن قريش، بل جعلوا لغتها سيدة اللغات. فكيف يصح ذلك؟

3 ـ يفيد النص أن علماء اللغة لم يأخذوا عن غسان لمجاورتهم أهل الشام وأهل الشام نصارى يقرأون بالعبرانية، ومع ذلك فقد عاش حسان والنابغة شاعرا الجاهلية البارزان بينهم مدة طويلة من الزمن. وكان هذا جديراً بأن يجعل العلماء يشيحون بأوجههم عنهما. فربما يكون هذا الاختلاط بغسان سبباً في فساد لغتهما، فقد نقل اللحن عن النابغة حين قال:[1].

سَقَطَ النَّصِيفُ ولم ترد إسقاطَهُ ... فتناولته واتقتنا باليدِ

بمخضَّبٍ رَخْصٍ كأن بنانَهُ ... عَنَمٌ يكاد من اللطافةِ يُعقَدُ

فقد وقع في البيت الثاني ما يطلق عليه العروضيون اسم الاقواء وهو الجمع في روي القافية بين الرفع والجر. وعلى الرغم من ذلك يبقى النابغة عصياً على النقد لأنه من أهل السليقة العربية الصافية على حد زعمهم.

4 ـ يحتج النص لعدم الأخذ عن غسان واياد بأنهم نصارى يقرءون بالعبرانية. وليس صحيحاً أن النصارى يقرءون بالعبرانية. فهم يقرءون بالآرامية أو السريانية أو الأرمنية أو اللاتينية أو اليونانية على حسب الطائفة والاتجاه الديني. وليس في النصارى من يقرأون بالعبرانية. واليهود قلة في الشام وما حولها فكان على صاحب النص أن يدقق.

5 ـ كان بنو تغلب يجاورون أهل الشام، ولذلك نصّ العلماء على تجنب الأخذ عنهم، على الرغم من أنهم أخذوا عن الأخطل الذي كان يعيش في الشام ولم يتحفظوا في الأخذ عنه. ألم يكن هذا يخالط أهل الشام ويدخل كنائسهم ويسمع صلواتهم. أليس هو القائل:

إنَّ من يدخلِ الكنيسةَ يوماً ... يلقَ فيها جآذراً وظباءا

(1) ابن سلام: طبقات فحول الشعراء 1/ 68.

بلى لقد فعل ذلك كله. والبيت السابق يدلل على ما نريد أن نقول. وأكثر من ذلك أن الأخطل خالف قواعد النحاة في هذا البيت حين جعل «من» الشرطية تعمل الجزم في فعلها وجوابها. ومن المعروف أن اسم الشرط يفقد عمله إذا عمل فيه عامل سابق كما في البيت. فقد عملت فيها «إنَّ» المشبهة بالفعل. ومع ذلك تأول النحاة له هذا الخطأ، وخرجوه على أساس عمل «إنَّ» في ضمير الشأن لا في إسم الشرط كأنه قال: إنه من يدخل الكنيسة يوماً[1] ولكن الأخطل لم يقل ذلك. فلماذا نصر على اللجوء إلى تقدير بارد كهذا؟ وإذا كان الأمر كذلك فمن المستطاع تخريج كل لحن وتأويل كل خطأ إذا كان مرتكبه من أهل الجاهلية وصدر الاسلام ممن تنطبق عليهم شروط الاحتجاج. هذا مع العلم أن النحاة لا ينصحون باللجوء إلى التقدير إلا في الحالات الضرورية. فلماذا ضربوا بهذه القاعدة عرض الحائط، وجعلوا التقدير مستحسناً ومستساغاً، كل ذلك من أجل تسويغ خطأ ظاهر ولحن واضح وضوح الشمس؟

6 ـ ما الحكمة من تمديد عصور الاحتجاج إلى 150 هـ في الحاضرة، ما دام اتصال العرب بالأعاجم كان قبل ظهور الاسلام؟ وإذا كانت كل قصص اللحن وحكاياته، وهي أكثر من أن تعد قد حصلت وقائعها في القرن الهجري الأول، فكيف عد كل ما قيل في هذا القرن مما لا يتطرق اليه الشك ولا يعلق به اللحن؟ كيف يكون ذلك وهذا يونس بن حبيب يقول: العجب ممن يأخذ عن حماد، وكان يكذب ويلحن ويكسر[2]. وإذا كان حماد يكذب ويلحن ويكسر فأية سليقة هذه التي يتحدث عنها المؤرخون. لقد كان حماد من رواة الدرجة الأولى وقد ملأ الدنيا شعراً وأخباراً ومع ذلك كان يلحن. فأين السليقة العربية التي يتحدث عنها المؤرخون؟

7 ـ يقول محمد بن سلام الجمحي في معرض حديثه عن أبي الأسود الدؤلي: وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب، فغلبت السليقية، ولم تكن نحوية، فكان سراة الناس يلحنون، ووجوه الناس، فوضع باب

---

(1) ابن هشام: مغني اللبيب 1/ 37ـ2/ 589. (2) ابن سلام: طبقات فحول الشعراء 1/ 49.

الفاعل والمفعول به، والمضاف، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم[1]. يقول ابن منظور في تفسير السليقية: السليقي من الكلام ما لا يتعاهد إعرابه، وهو فصيح بليغ في السمع عثور في النحو[2]. ويقول ابن منظور: في حديث أبي الأسود، أنه وضع النحو حين اضطرب كلام العرب، وغلبت السليقية أي اللغة التي يسترسل فيها المتكلم على سليقته أي سجيته وطبيعته من غير تعمد إعراب، ولا تجنب لحن[3]. وهذا يعني أن السليقة لا تعني العصمة من الخطأ، بل تعني التكلم على السجية. والتكلم على السجية لا يمنع الوقوع في اللحن.

إننا نستخلص مما سبق الأمور التالية: -

1 - إن الناس في الجاهلية لم يكونوا معصومين من الخطأ، بدليل أننا نجد الخطأ فيما وصلنا من شعر جاهلي، وحسبنا أن نمثل على ذلك بقول زهير بن أبي سلمى:

وما الحَربُ إلاّ ما علمتم وذقتمو وما هو عنها بالحديث المُرَجَّمِ

فالضمير «هو» في الشطر الثاني ليس له ما يرجع إليه في البيت. ومن المعروف أن الضمير يجب أن يكون له مرجع متقدم.

وقوله:

متى تبعثوها تبعثوها ذميمةً وتضرى إذا ضرّيتموها فتضرَمِ

أخطأ الشاعر في قوله (تضرم) بكسر الميم في القافية. ذلك لأن «إذا» هنا حرف شرط غير جازم. وقد عطف هذا الفعل على فعل مرفوع هو (تضرى) فمن أين جاءتها الكسرة؟ والكسرة لا تجيء في مثل هذا الموضع إلا عوضاً عن سكون. وذلك في مثل قول زهير:

ومهما تكنْ عند امرئٍ من خليقةٍ وإن خالها تخفى على الناس تُعلمِ

فقد جاء الفعل (تعلم) مجزوماً لأنه جواب الشرط (مهما) ثم أبدل

---

(1) نفس المصدر 1/ 12.

(2) ابن منظور: لسان العرب (مادة سلق).

(3) نفس المصدر والمكان.

سكونه بالكسر من أجل الروي، وليس جواب (إن) الشرطية، لأن تقدير الكلام: ومهما تكن عند امرئ من خليقة تعلم، وان خالها تخفى. فالواو هنا اعتراضية وان وصلية لا جواب لها.

ولم يسلم امرؤ القيس من مثل ذلك حين قال:

كأن ثَبيراً في عرانينِ وبلهِ — كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزمّلِ

فقد جرّ الشاعر كلمة (مزمل) وحقها الرفع لأنها نعت للفظة (كبير) المرفوعة لأنها خبر كأن. وأما احتجاج بعض اللغويين بأنها مجرورة على الجوار، فهذا القول حجةٌ مفلس. ليس في العربية شيء إسمه الجوار وكل ما ورد من ذلك فهو ضرب من الوهم، إذ أنه لا يقوم على منطق لغوي معروف. ويلحق به العطف على التوهم في نحو قول الشاعر: فلسنا بالجبال ولا بالحديدا. بنصب الحديد على توهم أن الجبال منصوبة لأنها خبر (ليس) وأنها غير مقترنة بالباء الزائدة.

وكذلك لم يسلم القطامي حين قال:

والناسُ، من يلقَ خيراً قائلون له — ما تشتهي، ولأم المخطئ الهَبَلُ

ووجه الخطأ في ذلك أن الشاعر جزم بمن الموصولية متوهماً أنها «من الشرطية» فقال: من يلق خيراً والصحيح أنها «من» الموصولية وهي بدل من الناس على نسق قوله تعالى: ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً. ذلك لأن «من» في الاية في محل رفع بدل من الناس وان كان يرى آخرون أنها في محل رفع فاعل للمصدر (حج) وما دامت (من) اسماً موصولاً فكيف تجزم الفعل (يلق)؟ وقد يقال انها (من) الشرطية. ومن حق الشرطية أن تجزم. وهذا صحيح. بيد أن (من) الشرطية بحاجة إلى جواب. والجواب الموجود (قائلون) لا يصلح لأن يكون جواباً لأنه اسم فاعل. وجواب الشرط لا يكون إلا فعلاً مضارعاً أو ماضياً وإذا كان غير ذلك وجب اقترانه بالفاء. وقد جمع بعضهم الحالات التي يجب اقترانها بالفاء فيما يلي:

اسميةٌ طلبيةٌ وبجامدٍ — وبما ولنْ وبقدْ وبالتنفيس

وليس في البيت شيء من ذلك مما يدل على أن القطامي وهو شاعر إسلامي (أقصِدُ «اسلاميّ» عصرا والا فهو نصراني) قد وقع في الخطأ واللحن

كغيره من شعراء الجاهلية والاسلام.

2 ـ إن الناس كانوا في الجاهلية يتحدثون على السليقة. ولا تعني السليقة العصمة من الخطأ، بل تعني التحدث على السجية دون النظر إلى إعراب أو نحو. على الرغم من أن ثمة دلالات على أن النحو كان معروفاً في الجاهلية وبدايات الاسلام، على نطاق ضيق. ومن هذه الدلالات ما يلي:

أ ـ قال أحمد بن فارس: وزعم أناس يتوقف عن قبول أخبارهم: أن الذين يسمون الفلاسفة قد كان لهم اعراب ومؤلفات نحو[1]. ثم يقول: فإن قال قائل: فقد تواترت الروايات بأن أبا الاسود الدؤلي أول من وضع العربية، وان الخليل أول من تكلم في العروض، قيل له: نحن لا ننكر ذلك، بل نقول: إن هذين العلمين قد كانا قديماً، وأتت عليهما الايام، وقلا في أيدي الناس ثم جددهما هذان الامامان[2]. ويؤكد ابن فارس هذه الفكرة فيقول: وقد زعم ناس أن علوماً كانت في القرون الأوائل والزمن المتقادم وأنها درست وجددت منذ زمن قريب. وترجمت وأصلحت منقولة من لغة إلى لغة، وليس ما قالوا ببعيد، وان كانت تلك العلوم ـ بحمد الله وحسن توفيقه ـ مرفوضة عندنا[3]. ثم يقول أحمد بن فارس: والدليل على صحة هذا وأن القوم قد تداولوا الاعراب ـ أنا نستقرئ قصيدة الحطيئة التي أولها:

شاقتك أظعان لليلى دون ناظرة بواكر

فنجد قوافيها كلها عند الترنم والاعراب تجيء مرفوعة. ولولا علم الحطيئة بذلك لا شبه أن يختلف اعرابها، لأن تساويها في حركة واحدة اتفاقاً من غير قصد، لا يكاد يكون[4].

ويحس ابن فارس كأن هذه البراهين لا تكفي على وجود النحو والكتابة في الجاهلية فيقول: وكان في أصحاب رسول الله ﷺ كاتبون، منهم أمير المؤمنين علي صلوات الله تعالى عليه، وعثمان وزيد وغيرهم[5].

وتبقى الفكرة تساور ابن فارس، وكأن بعضهم احتج على عدم وجود

---

(1) أحمد بن فارس: الصاحبي ص 76.
(2) نفس المصدر ص 13.
(3) نفس المصدر ص 14.
(4) نفس المصدر ص 13.
(5) نفس المصدر ص 12.

الكتابة والنحو ببعض من جهلوا ذلك فيقول: فأما من حكي عنه من الأعراب الذين لم يعرفوا الهمز والجر والكاف والدال، فإنا لم نزعم أن العرب كلها مدرا ووبرا قد عرفوا الكتابة كلها والحروف أجمعها. وما العرب في قديم الزمان إلا كنحن اليوم: فما كل يعرف الكتابة والخط والقراءة[1]. وخلاصة ما يقوله ابن فارس أن العرب كانت تعرف الكتابة في الجاهلية وتعرف النحو مما يدل على أن الشعر الجاهلي، أو ما وصل الينا منه، لم يكن من فعل السليقة، بل كان ثمرة علوم كان يتعامل بها القوم فيعرفونها ويتقنونها.

ب ـ قال الدكتور زكي مبارك: ينبغي أن ننظر في نشأة علوم العربية كالنحو والبلاغة والعروض. وهي في رأيي قديمة لا يصلح الحكم بأنها نشأت كلها بعد الاسلام، في القرن الأول والثاني كما يظن مؤرخو الآداب العربية. وهو يحتج على ذلك بكلام ينقله من كتاب الصناعتين، ينسب فيه أبو هلال العسكري إلى أكثم بن صيفي انه كان إذا كاتب ملوك الجاهلية يقول لكتابه: افصلوا بينَ كل منقضى معنى، وصلوا إذا كان الكلام معجوناً بعضه ببعض. كما ينسب إلى الحارث بن شمر الغساني انه كان يقول لكاتبه المرقش: إذا نزع بك الكلام إلى الابتداء بغير ما أنت فيه، فافصل بينه وبين تبيعته في الألفاظ، فإنك إن قذفت ألفاظك بغير ما يحسن أن يحذف نفرت القلوب عن وعيها وملتها الاسماع واستثقلتها الرواة. ويعلق الدكتور مبارك على هذا كله بقوله: وفي أمثال هذه الكلمات (شاهد) على أنَّ الرواة نقلوا عن الجاهليين أحكاماً في صناعة الكلام، وفي ذلك ما يصلح للاستئناس به في هذا الموضوع[2].

3 ـ إن شروط الاحتجاج التي وضعها اللغويون ليست قوية ولا متوازنة، فإنهم جعلوا سنة 150 هـ حدا لما يقبل من الكلام في خارج الجزيرة العربية، ونهاية القرن الرابع للهجرة لما يقبل في داخلها، ولست خبيراً بحياة الأعراب وبعلاقاتهم الخارجية. ولكنني أشك في أن يكون منتصف القرن الثاني الهجري حداً فاصلاً بين المقبول وغير المقبول من الكلام. أي مسوغ لذلك وقد عرف عرب الحجاز وأطراف الجزيرة العربية الاتصال بالأعاجم منذ الجاهلية؟ ثم كيف تكون قريش أفصح العرب، وكانت أكثر

(1) نفس المصدر والمكان.

(2) زكي مبارك: النثر الفني 1/ 55.

العرب اتصالاً بالأعاجم عن طريق الرحلات التجارية في الصيف والشتاء؟ فكيف تكون أوسط العرب داراً، وأحسنه جواراً، وأعربه السنة؟ ليس في الإجابة عن ذلك ما يقنع إلا أن يكون النفوذ السياسي هو المقياس الأول والأخير.

4 ـ يحصر اللغويون الاحتجاج بقبائل قيس وتميم وأسد وبعض القبائل الأخرى كما أسلفنا. وعلى الرغم من ذلك نجدهم يقبلون كل اللغات واللهجات والأشعار التي تتعامل بها قبائل العرب كلها في جميع مواقعها ومناجعها، بدليل أنهم يقبلون كل شعر، وينبرون للدفاع عن كل خطأ وتخريج كل لحن. فهذا ابن جني يقرر في الخصائص أن اللغات على اختلافها كلها حجة[1]. وكان هذا القول من السوء بحيث أوحى للدارسين بأنه ليس ثمة خطأ، وان كل ما يرد في النصوص هو من الصحيح الفصيح الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وابن جني في تقريره هذا يلغي شروط الاحتجاج كلها فيقبل كل كلام وكل لهجة وكل شعر، مما تأتى عنه ألاّ يجد المقبلون على دراسة العربية أي خطأ في أي كلام وعند أية قبيلة، وفي لغة أي شاعر. وهذا نوع من خور العزيمة، ومن مسخ الشخصية ومن التقليد الذي لا يعيره العلم الصحيح أية قيمة. ولذلك حينما تطرق اللغوي المجهبذ ابراهيم اليازجي لتصحيح بعض الاستعمالات الجاهلية، شن عليه هؤلاء وأمثالهم هجوماً لا هوادة فيه، فأصلوه ناراً حامية، وأعاروه حرباً عواناً مع انه كان فيما فعله على حق.

وصفوة القول اننا لا نستطيع أن ننفي وجود السليقة في العربي. غير أن وجود السليقة لا يعني أن العربي كان معصوماً عن الخطأ، ذلك لأن الخطأ قضية نسبية. فإذا حكمت بلغة قريش وجعلتها المعيار فكل لغة أو لهجة غيرها لا بد أن تعد خطأ. وإذا حكمت بلغة تغلب فكل لهجة ما عداها خطأ وهكذا. ولأن العرب كانوا قبائل، وكانت كل قبيلة تعتز بلغتها، فمن الصعب أن نعد كل كلامهم صحيحاً. والذي حصل ان قريش استطاعت بنفوذها السياسي فرض لغتها على غيرها من اللغات، بل استطاعت أن تستخلص من مجموع

---

(1) السيوطي: المزهر 1/ 257.

لغات العرب أو لهجاتها لغة موحدة هي لغة قريش التي نزل بها القرآن الكريم، ونظمت بها أفخم القصائد العربية. إنها لغتنا الفصحى التي نطل بها على العالم. فهذه اللغة لا يزعم أحد أنه يعرفها سليقة، بل هي تجيء بالتعليم وحفظ النصوص الفصيحة. ونحن بموجب قواعد هذه اللغة نستطيع أن نحكم على استعمال ما بأنه صحيح أو خطأ. لقد استخلصت قريش أحسن ما في لهجات العرب، وصنعت منها لغة أدبية خلت مما نسب إلى لهجات القبائل من عيوب أو لكنات. ويبدو أنها استطاعت صنع هذه اللغة في الجاهلية، بدليل أن المعلقات كلها نظمت بهذه اللغة، وعلقت على أستار الكعبة التي كانت تحت إشراف قريش.

هذا ما نفهمه من موضوع السليقة اللغوية، وليس من الممكن أن يكون كل كلام العرب في الجاهلية، وعلى مختلف قبائلها وطبقاتها صحيحاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. إن هذا ادعاء لا يسلم به من كان له أدنى مُسكةٍ من عقل.

الفصل الخامس

الاعراب وعلم النحو

سبق أن بينا في الفصل الأول وما بعده المعاني اللغوية التي تفيدها لفظة الاعراب. ومع ذلك فلا بد من العودة إلى بعض تلك المعاني، نوردها بإيجاز عبوراً إلى موضوع مهم هو علاقة الاعراب بالنحو والصلات التي تشد أحد المصطلحين إلى الآخر، والمعاني التي يؤديها هذا المصطلح في النحو، إذ لم نتطرق إلى تلك المعاني في الفصول السابقة. فقد أجلناها لنضعها موضعها المناسب في هذا الفصل الذي يدور حول هذا الموضوع.

ولعل من نافلة القول أن نذكر أن للاعراب في اللغة عدة معان، أهمها وألصقها بموضوعنا الافصاح والابانة. أما ما أورده النحاة من معان أخرى، فلا يمت إلى موضوعنا بصلة وان صح في اللغة[1]. فليس الاعراب النحوي مأخوذاً من «العَرَب» بمعنى الفساد، ولا من المرأة «العروب» أي المتحببة إلى زوجها كما يزعم ابن الأنباري[2].

ومن البديهي أنه لا يتم إفصاح ولا تحصل إبانة في اللغة إلا بإجادة النطق وحسن الأداء. ولا يمكن التوصل إلى هذين الا بمراعاة مخارج الحروف والتزام قواعد الفصاحة والحرص على تحلية أواخر الكلم بالحركات المناسبة. ولم يكن العربي في العصور القديمة بحاجة إلى معرفة قواعد اللغة وأصولها لينطق بالكلام الصحيح الفصيح، فقد كان له من فطرته السليمة وسليقته المواتية أكبر معوان له على التمكن من إجادة الكلام الفصيح، والتلذذ بما فيه من عذوبة وجمال، مع ضرورة الاشارة إلى أن هذه السليقة لم تكن

---

(1) أنظر شرح الصبان على الاشموني 1/ 47. (2) ابن الأنباري: أسرار العربية ص 18 ـ 19.

ضمانة من الخطأ واللحن كما يظن بعض من تستهويهم الأوهام والخيالات، فيصدقون أن العرب في كل مواقعهم ومنازلهم كانوا يتحدثون بفصاحة تستعصي على الخطأ واللحن، وكأنهم إنما ينطقون بألسنة الملائكة أو يتصلون بالوحي الالهي الذي يصدر عن الكمال المطلق.

ابتداع علم النحو

ومهما يكن فإن هذه السليقة التي كانت تعصم العربي إلى حد ما من الخطأ، أو التي كانت تعصم كثيراً من العرب من الخطأ، بدأت تدب اليها عوامل الفساد وتتحيفها عناصر العجمة والرطانة بسبب احتكاك العرب بغيرهم من الأمم والشعوب المجاورة، قبل الاسلام وبعده، من روم وفرس وهنود وسريان وأحباش الخ... فلم يكن بد والحالة هذه، من تلمس السبل للحفاظ على صفاء العربية وجمال رونقها أمام ذاك السيل المتدفق من اللغات واللهجات وأساليب الكلام ووسائل التفاهم المختلفة المتنوعة المتسربة اليها من تخوم الجزيرة العربية المترامية الاطراف، ومن خلال العلاقات المختلفة التي أخذت تربطها بالشعوب المجاورة، وتشدها اليهم بقيام الدولة الجديدة.

وعند إحساس أولي الأمر بتعاظم هذا الخطر، وحرصاً منهم على تلافي ما يتأتى عنه من مضار، تمس اللغة العربية ممثلة في القرآن الكريم، لم يسع هؤلاء إلا أن يهبوا للذود عن حياض اللغة وحماية كتاب الله من أن يتسرب اليه اللحن والخطأ، فكان ما كان من أمر ابتداع علم النحو على يد أبي الأسود الدؤلي العالم الجليل، وبإيحاء من علي بن أبي طالب، على ما يذكر المؤرخون مما تناولناه بالدراسة والنقد في فصل سابق.

الدلالات النحوية للاعراب

وبنشوء علم النحو اكتسبت كلمة «الإعراب» دلالة علمية جديدة، بل أصبحت من مصطلحات النحو المشهورة. وربما أطلقت على علم النحو نفسه. فلا غرو إذن أن يسمي النحو إعراباً والاعراب نحواً سماعاً لأن الغرض طلب علم واحد، كما يقول الزجاجي[1].

---

(1) الزجاجي: الايضاح ص 91.

ولا بأس في عرض طائفة من تعريفات النحاة للاعراب رغبة في تحديد مدلوله وتبيان المقصود منه. قال الزجاجي: الاعراب الحركات المبينة عن معاني اللغة[1]. وقال ابن الخشاب: أنه تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون لفظاً أو تقديراً بتغيير العوامل في أولها[2]. وقال ابن الأنباري: هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً[3]. وقال الاشموني: الاعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف[4]. وقال الشيخ خالد الأزهري: الاعراب لغة البيان واصطلاحاً تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً[5].

ويبدو من هذه التعريفات كلها أن الاعراب يدور حول العامل وما ينتج عنه في آخر الكلمة من حركة أو سكون أو حذف. فهو يتعلق أولاً وأخيراً بأحوال أواخر الكلم وما يعتورها من تغيير ناتج عن عوامل سابقة. وقد اختلف النحاة بين كون الاعراب لفظياً فيدور حول العوامل، وما ينجم عنها من حركات، أو معنوياً فيدور حول المعاني التي تدل عليها تلك الحركات. والفرق بين الفريقين أن القائلين بأنَّهُ لفظي يرون أن الحركات ناجمة عن عوامل لفظية كالأفعال والحروف والاسماء المشتقة، في حين يرى القائلون بأنه معنوي أن الحركات ناجمة عن تغيير المعاني كالفاعلية والمفعولية والاضافة الخ، أو أن الحركات دوال على تغير هذه المعاني[6].

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف، فالاعراب الذي تحدث عنه النحاة يدور كما ذكرنا سابقاً حول ما يلحق أواخر الكلم من حركات، وما يقترن بهذه الحركات من معان كالفاعلية والاضافة الخ. ويبدو من ذلك أن الاعراب أخص من علم النحو، وان النحو أعم وأشمل. فهو يتطرق إلى قضايا وموضوعات عدة لا يتطرق اليها الاعراب، إذ يستوعب أقسام الكلمة من اسم وفعل وحرف، ويتناولها بتفصيل واسع وتقص شديد، فيعدد أنواعها ويصف خصائصها ويبين طرق استعمالها، ويقرن ذلك بشواهد من كلام العرب الفصيح.

---

(1) نفس المصدر والمكان.

(2) ابن الخشاب: المرتجل ص 34.

(3) ابن الأنباري: أسرار العربية ص 18.

(4) شرح الصبان على الأشموني 1/ 47.

(5) خالد الأزهري: التصريح على التوضيح 1/ 59.

(6) ابراهيم مصطفى: إحياء النحو ص 48، الزجاجي: الايضاح ص 69 ـ 70.

وفي حين يضع لنا النحو الأصول التي تساعدنا على صياغة الكلام الصحيح، ويَبْسُطُ لنا القواعد التي تمكننا من الكتابة السليمة، يقف بنا الاعراب عند الملاحظة السريعة للعلاقات القائمة بين أجزاء الكلام، والوظائف التي تضطلع بها هذه الأجزاء، والمعاني التي تؤديها تلك الوظائف من فاعلية ومفعولية وإضافة، والحركات التي تلحق بأواخر الكلم، نتيجة لما طرأ عليها من عوامل ومؤثرات.

كتب إعراب القرآن

على أن النحاة غضوا البصر، لسبب لا نعلمه، عن محاولة تعريف نوع آخر من الاعراب، لقي من النحاة إهتماماً من الناحية العملية، وان لم يلق مثل هذا الاهتمام من الناحية النظرية، لأسباب لا يبدو أن لها مسوغاً مقبولاً إلا إنصراف النحاة بفعل العادة والتقليد إلى دراسة النحو النظري من جميع وجوهه، والتوقف الطويل عند المعرب والمبني وألقاب كل منهما وعلامات الاعراب أو حركاته، والجمل التي لها محل من الاعراب، والتي ليس لها محل منه، وغير ذلك من المسائل التي أشبعها النحاة شرحاً وتفصيلاً، دون أن يبذلوا جهداً قليلاً للتعريف بهذا النوع من الاعراب، وإيضاح أسسه وقواعده، وبخاصة ان عدداً منهم ألف في اعراب القرآن كتباً نذكر منها ما يلي: ـ

1 ـ اعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (311 هـ / 923 م)

2 ـ اعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (338 هـ / 949 م)

3 ـ اعراب القرآن لابن خالويه (370 هـ / 980 م)

4 ـ تفسير مشكل اعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (437 هـ / 1045 م)

5 ـ إعراب القرآن للعكبري (538 هـ / 1143 م)

6 ـ اعراب القرآن لابن الانباري (577 هـ / 1181 م)

7 ـ اعراب القرآن للسفاقسي (742 هـ / 1342 م).

8 ـ إعراب القرآن للسمين الحلبي (756 هـ / 1355 م)

9 ـ اعراب القرآن لمؤلف مجهول[1].

---

(1) حاجي خليفة: كشف الظنون 1/ 121.

ويبدو من ذلك، أن التأليف في الاعراب كان محصوراً في القرآن الكريم، وانه قلما ألف إعراب في غيره. ومما يؤكد ذلك أن الشيخ محمد الأمير حين يحاول إيضاح المقصود من «كتب الاعراب» في شرحه على كتاب المغني لابن هشام يقول: يعني (أي ابن هشام) كتب اعراب القرآن[1]. فيخصص هذا النشاط بالقرآن وحده، دون أن يتجاوزه إلى غيره من أنماط الكلام العربي.

على أن هذا لا يعني أنه لم تؤلف كتب في إعراب الشعر مثلاً، فربما كانت قد ألفت كتب من هذا القبيل. والدليل على ذلك أن شارحي المعلقات وغيرها من المجاميع الشعرية، كانوا يتعرضون للنواحي الاعرابية بين الحين والحين، وكلما استدعى الأمر ذلك. غير أن هذا النشاط كان نادراً على ما يبدو لنا. ومن هذه القلة كتاب «توجيه إعراب أبيات ملغزة الاعراب» الذي صدر سنة 1377 هـ / 1958 م عن مطبعة جامعة دمشق بتحقيق الاستاذ سعيد الأفغاني منسوباً إلى أبي الحسن علي بن عيسى الرماني (384 هـ / 994 م). وكأن الاستاذ الأفغاني اكتشف في هذه النسبة إلى الرماني خطأ فأعاد نشره سنة 1394 هـ / 1974 م منسوباً إلى الشيخ أبي نصر بن أسد بن الحسن الفارقي (487 هـ / 1094 م)، (صدر عن مؤسسة الرسالة في بيروت). هذا وربما أوردت بعض المصادر ككشف الظنون[2] ومجلة معهد المخطوطات العربية[3] أسماء عدد من كتب الاعراب هذه. بيد أن قليلاً من التأمل في الموضوع، يجعلنا نعزف عن تعليق كبير أهمية على هذه الأسماء، ولعل ذلك عائد إلى سببين:

الأول ـ أنه ليس بين أيدينا من تلك الأسماء ما يمكن التثبت منه والتحقق من مضمونه.

الثاني ـ أن النحاة كما أسلفنا لم يكونوا يفرقون كثيراً بين مصطلحي النحو والاعراب.

أما كتب اعراب القرآن فمن الملاحظ عليها أنها غير مقصورة على

---

(1) شرح الأمير على مغني اللبيب 1/ 5.

(2) حاجي خليفة: كشف الظنون 1/ 121.

(3) مجلة معهد المخطوطات العربية 2/ 274.

الاعراب وحده، ففيها الصرف والنحو واللغة والخلاف والقراءات وغير ذلك من الموضوعات، وان كانت تدور في مجملها على الاعراب وقضاياه. والاعراب كما سبق أن ذكرنا هو أحد جوانب الدرس النحوي، فالنحو على حد تعبير الدكتور مازن المبارك أوسع من الاعراب وأشمل[1].

ومع أننا لا نملك التفسير الحاسم لمثل هذا الخلط، فإننا نستطيع رده إلى أحد الأسباب التالية:

1 ـ غياب المنهج الدقيق المحكم والتصور العميق النافذ.

2 ـ الرغبة في خدمة القرآن الكريم بكل الوسائل. فلم يكن في هذا الاجراء الذي اتبعوه، من وجهة نظرهم ما يضير، ما دامت النية خالصة لوجهه تعالى.

3 ـ لعلهم لم يروا بأساً في أن يجروا على نهج الجاحظ في أسلوبه الاستطرادي الذي قصد به إلى تشويق القارئ وتهوين الرحلة عليه.

4 ـ وقد يكون السبب في ذلك عدم قدرتهم على تبين الحدود الفاصلة بين هذه الموضوعات التي لا يشك أحد في أنها متشابكة متداخلة.

دور ابن هشام في الموضوع

ومهما يكن من أمر فقد هاجمهم ابن هشام على خلطهم هذا بقوله في مقدمة «مغني اللبيب»: والعجب من مكي بن أبي طالب أن أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الاعراب، مع أن هذا ليس من الاعراب في شيء[2]. ويضيف إلى ذلك قوله: وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد فيها من اللغات وما روي من القراءات وان لم ينبن على ذلك شيء من الاعراب[3].

وملاحظة أخرى يجدر بنا أن ننبه اليها ونحن بمعرض الحديث عن كتب اعراب القرآن، وهي أن مؤلفي هذه الكتب لم يحاولوا في مقدماتهم أن يقدموا

---

(1) مازن المبارك: نحو وعي لغوي ص 74.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب 1/ 12.

(3) نفس المصدر والمكان.

مفهوماً واضحاً لعملهم هذا الذي أطلقوا عليه اسم الاعراب. وكأن حدود هذا الموضوع واضحة بينة، مع أن هذا الأمر على خلاف ذلك. وكان ابن هشام هذا من القلائل الذين تصدوا لهذه المهمة. فألف كتاباً صغيراً في الموضوع اسماه «الاعراب عن قواعد الاعراب»[1]. وخصص كذلك أربعة أبواب في كتاب «مغني اللبيب عن كتب الاعاريب» للاعراب وما يتعلق به[2] على الوجه التالي:

الباب الرابع: وعنوانه في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها.

الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.

الباب السابع: في كيفية الاعراب.

يقول محقق كتاب «الاعراب عن قواعد الاعراب» بهذا الخصوص: ومن هنا فقد كانت التفاتة ابن هشام إلى وضع كتاب في (الاعراب) وحده وعبارات المعربين تعد جديدة في مادتها ومنهجها[3].

ثم يتحدث عن غاية المؤلف من وراء ذلك فيقول: ويبدو أن من الأسباب التي دفعته إلى وضع قواعد الاعراب هو (كذا) حرصه على أن يتقن المعرب مصطلحات الاعراب وأساليبه وعباراته إتقاناً يتعذر معه أن يصاب بشيء أو يؤاخذ بخطأ[4].

وعلى الرغم من ذلك كله، يبقى ابن هشام مقصراً في قضية مهمة، هي عدم محاولته تقديم تعريف لهذا الموضوع الجليل الذي أولاه اهتماماً وعناية

---

(1) صدر عن دار الفكر في بيروت سنة 1970 بتحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد 2/ 451 وما بعدها.

(3) ابن هشام: الاعراب عن قواعد الاعراب، المقدمة ص 8.

(4) نفس المصدر والمكان.

فائقين ألا وهو الاعراب. وكان في إمكانه القيام بذلك، لو أراد لولا أنه ربما تصور أنه ليس بحاجة إلى تعريف. مع أنه من المتعارف عليه أنه لا بد قبل الاقدام على الخوض في موضوع معين من التعريف به وإظهار وجه الأهمية فيه، وبيان الحوافز التي دفعت المؤلف للكتابة فيه، والاهداف التي يتوقع تحقيقها منه الخ...

الاعراب التطبيقي والنحو

وقد توقعت أن يسد الشيخ محمد الأمير شارح كتاب «المغني» هذه الثلمة، فيعرف بهذا النوع من الاعراب تعريفاً يقربه من الافهام، ويكشف عنه أستار الغموض والابهام، ولكنني لم أستطع أن أظفر منه بأكثر من عبارة قصيرة، ولكنها كبيرة الفائدة بهذا الصدد، فيقول في شرح كلام ابن هشام: ان (اعراب) هنا ليس مقابل البناء بل تطبيق مفردات التركيب على القواعد[1].

وهذا المعنى هو الذي نقصده في حديثنا عن الاعراب، فإن الإعراب بمعنى اختلاف حركات أواخر الألفاظ لاختلاف العوامل المؤثرة فيها، أو بمعنى تغير المعاني الإعرابية الذي يدل عليه تغير الحركات والذي يقف في مقابل البناء، هذا المعنى الذي ما زال النحاة يتمسكون به حتى الآن لا يعنينا كثيراً في بحثنا هذا. فنحن إنما نحاول أن نلفت انتباه الدارسين إلى المعنى الآخر الذي يحمله هذا المصطلح النحوي، ألا وهو الجانب التطبيقي لموضوع النحو، والذي قلما يشير اليه النحاة في مؤلفاتهم النحوية وكتبهم الاعرابية، مع أنه يكاد يطغى على غيره من المعاني التي يفيدها مصطلح الاعراب في أيامنا هذه، على الرغم من قلة من يشير إلى هذه الظاهرة في كتب النحو.

ولقد حاولت أن أرجع إلى كتاب «الوافي» لعباس حسن بهذا الشأن، فوجدته يشير إلى هذا المعنى بمنتهى الايجاز، فيقول في إحدى الحواشي تعقيباً على تعريفه للاعراب: وللاعراب معنى آخر مشهور بين المشتغلين بعلوم العربية هو: التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة ببيان ما في الكلام من فعل أو فاعل أو مبتدأ أو خبر أو مفعول أو حال أو غير ذلك من أنواع الاسماء

---

(1) شرح الأمير على المغني 1/ 8.

والأفعال والحروف، وموقع كل منها في جملته وبنائه وإعرابه أو غير ذلك[1]. ويقول المعلم رشيد الشرتوني بهذا الصدد: إعراب المركبات هو ذكر موقع كل جزء من أجزاء الجملة في التركيب[2]. وهو تعريف لا يختلف عن تعريف عباس حسن على الرغم من أنه أكثر إيجازاً. وكلا التعريفين يفيد أن البناء جزء من الاعراب حسب هذا المفهوم الذي بيناه، لا قسيم له كما يتوارد في كتب النحو، فالاعراب بهذا المفهوم أوسع وأشمل.

ومما يدعو إلى العجب أن هذا المعنى المشهور الذي يشير إليه عباس حسن وصاحبه الشرتوني لا يظفر كما قلنا باهتمام النحاة، فلا يشيرون إليه لا من قريب ولا من بعيد، في محاولتهم تعريف الاعراب، ولقد كان هذا التجاهل لهذه الدلالة المشهورة والمتداولة لمصطلح الاعراب موضع عجب الشيخ محمد الأمير، وهو نحوي متأخر فقال: والعجب من خفاء هذا (يعني المعنى الاعرابي) على الشارح[3]. مع العلم أن النحاة الانكليز لا يفهمون من الاعراب الا هذا المعنى الذي أشار اليه عباس حسن. فقد أورد معجم (Webster) في وصف هذا المصطلح (Parsing) قوله: الاعراب أن تحلل الجملة إلى أقسام الكلام التي تتركب منها، وأن تصف تلك الاقسام وصفاً نحوياً. ويورد تعريفاً آخر فيقول: ان تصف وصفاً نحوياً بذكر نوع الكلمة وإيضاح التغير اللاحق بها والعلاقات النحوية. وفي تعريف ثالث يقول: هو أن تقدم وصفاً نحوياً لكلمة واحدة أو لطائفة من الكلمات[4].

وهذه التعريفات الثلاثة المتواردة تقريباً، علاوة على ما ذكرناه من تعريفات أخرى لبعض المختصين في الموضوع، تجلو لنا ما نقصد اليه وما نشدد على ترسيخه في حديثنا عن هذا المصطلح الذي أوشك أن يكون علماً قائماً بذاته من علوم العربية يجدر بنا أن نضع له أصولاً وقواعد، أو على الأقل أن نبحث عن تلك الاصول والقواعد في ما خلفه لنا السابقون من آثار في هذا المجال.

---

(1) عباس حسن: الوافي 1/ 74 (الحاشية رقم 1).

(2) رشيد الشرتوني: مبادئ العربية 4/ 414.

(3) شرح المغني 1/ 8.

(4) Webster, College Dictionary, Springfield (see verb parse).

وانه لمن الخطأ البالغ أن نبقى نتوهم أن النحو هو الاعراب وان الاعراب هو النحو، وأن دراسة النحو تغني عن دراسة الاعراب، أو انها وسيلة لدراسة الاعراب والالمام بأصوله وقواعده. فعلى الرغم من أن الاعراب نشأ في حجر النحو، وانه ابنه الشرعي، يبقى من الضروري وضع الحواجز الفاصلة بينهما، وتبيين الحدود التي يبتدئ عندها أحدهما وينتهي الآخر. فبين النحو والاعراب عموم وخصوص كما يقول المناطقة أو هما وجهان مختلفان لعملة واحدة.

وإذا أردنا مزيداً من الايضاح للعلاقة القائمة بينهما، يمكننا أن نقول: أن النحو هو الجانب النظري والاعراب هو الجانب العملي أو التطبيقي لصياغة الجملة العربية والبحث في أجزائها ودقائقها. ولعل خير ما قيل في وصف هذه العلاقة قول الشيخ محمد الأمير: ونسبته (يعني الاعراب) للنحو نسبة العلاج لعلم الطب والافتاء للفقه[1].

من هنا ينبغي أن نبدأ في تحديد ملامح هذا العلم ووضع أصوله وقواعده، وبيان الاهداف المقصودة منه، وإيضاح دوره في خدمة دراسة العربية، وعسى أن نستطيع صنع شيء بهذا الشأن في المستقبل.

---

(1) شرح الأمير على المغني 1/ 3.

الباب الثاني

الاعراب بين اللفظ والمعنى والمحل

الفصل الأول ـ الصناعة النحوية بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى.

الفصل الثاني ـ الفاعل بين اللفظ والمعنى.

الفصل الثالث ـ المنادى المفرد بين اللفظ والمحل.

الفصل الرابع ـ الاعراب المحلي بين الفعل والجملة.

الفصل الخامس ـ الاستثناء حكمه النصب.

الفصل الأول

الصناعة النحوية بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى

لا شك أن للصناعة النحوية قوانين وأصولاً خاصة بها. وهي قائمة في أساسها على علاقات لفظية معينة. وعلى الرغم من أن النحوي لا بد أن ينظر إلى المعنى في وضع قواعده وأصوله فإن اعتماده على المعنى كان محدداً، وبقدر معين، وبشكل لا يسيء إلى الصناعة النحوية، ولا يخرج عن قواعدها. ولقد تطرقت إلى هذا الموضوع في عدة مناسبات ومواقع. ولكن تلك المعالجات لم تكن كافية في إعطاء نظرة محددة إلى هذا الموضوع. وذلك إما لأنها كانت أبحاثاً ضافية، وإما لأنها كانت إشارات خاطفة. فلا الأبحاث الضافية ولا الإشارات الخاطفة بقادرة على تقديم الصورة الواضحة عن أفكاري وآرائي بهذا الصدد. ولذلك أحببت أن ألم بالموضوع إلمامة شاملة تلم بشوارده وتجمع أطرافه، فتجعله بارز المعالم واضح الحدود في ذهن القارئ الراغب في الاطلاع على حدوده وأبعاده.

وسر الإشكال في هذه القضية، الاعتماد الكامل على المعنى والانفلات من قيود الصناعة النحوية. فالمبالغة في الجري وراء المعنى، وتحكيم هذا المعنى في صياغة القواعد النحوية، كان لا بد أن يجر إلى الخلل والفوضى، والخروج عن روح الصناعة النحوية التي تعتمد على اللفظ كما أسلفنا.

ومن المواضع التي يخرج فيها المعربون عن حدود المقبول في تتبع المعنى والاعتماد عليه.

موضوع الفاعل

فكثير من الدارسين لا يفرقون بين الفاعل في المعنى والفاعل في الصناعة الإعرابية، إذ إنهم يجعلون المضاف اليه فاعلاً في نحو: إقتراف زيد الذنب، وقراءة خالد الدرس. فكل من «الذنب» و«الدرس» هنا مفعول به. وهذا لا خلاف عليه. ولكنهم يتوهمون أنه لا يمكن أن يكون مفعول به إلا إذا كان ثمة فاعل. فيعتبرون كلاً من زيد وخالد فاعلاً. ويزعمون أن هذين اللفظين مجروران لفظاً مرفوعان محلاً. ومن المعروف أن الحديث عن اللفظ والمحل لا يكون إلا في حالة الاسم المبني والاسم المجرور بحرف الجر الزائد فضلاً عن إعراب الجمل. وفي الجملتين السابقتين جاء الفاعل إسماً معرباً فكيف يجوز إذن الحديث عن اللفظ والمحل؟. أما أن يكون كل من «زيد» و«خالد» فاعلاً في المعنى فهذا ما لا قيمة له، لأن الفاعل في المعنى لا يترتب على وجوده شيء في الصناعة النحوية.

الفاعل في المعنى والصناعة النحوية

وقد أشار النحاة إلى عدة مواضع يجيء فيها اللفظ فاعلاً في المعنى دون أن يكون فاعلاً في الصناعة النحوية. فمن تلك المواضع ما يلي:

1 ـ **التمييز** في مثل قولهم: تفقأ الكبش شحماً، وتصبب الجسم عرقاً، وتفجرت الأرض عيوناً[1]. فالتمييز في هذه المواضع كلها فاعل في المعنى لأنه منقول عن فاعل وهو مع ذلك تمييز منصوب.

2 ـ **التمييز** الواقع بعد اسم التفضيل في نحو: زيدٌ أكرمُهم أباً[2]. فالتمييز هنا فاعل في المعنى لأنه في تقدير «كرُمَ أبوه» ولكنه تمييز في الوظيفة.

3 ـ **الحال** في نحو: جاء زيدٌ راكباً. فالحال هنا فاعل في المعنى، كما ذكر أبو علي الفارسي[3].

---

(1) الشيخ مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية 3/ 111، ابن الأنباري: الانصاف 1/ 111، 174 وأسرار العربية ص 196.

(2) بدر الدين بن مالك: شرح الألفية ص= 138، وانظر حاشية الصبان 2/ 199.

(3) أبو علي الفارسي: الايضاح العضدي، تحقيق حسني فرهود ص 203.

4 ـ **اسم الأحرف المشبهة بالفعل**، وذلك في مثل قول الشاعر:

كـأنّـهُ خـارجـاً مـن جـنـب صـفـحـتـه
سـفّـودُ شَـرْبٍ نـسـوه عـنـدَ مُـفـتـأدِ

قال صاحب خزانة الأدب في التعليق على هذا البيت: إن خارجاً حال من الفاعل المعنوي وهو الهاء لأن المعنى يشبه خارجاً[1].

5 ـ **المبتدأ إذا كان الخبر فعلاً** نحو: خالدٌ حضرَ وزيدٌ جاء فكل من «خالد» و«زيد» فاعل في المعنى وإن كان مبتدأ في الوظيفة. واعتماداً على المعنى هذا أجاز **الكوفيون** أن يتقدم الفاعل على الفعل أو الصفة في مثل قول الشاعر:

مـا لـلـجـمـال مـشـيـهـا وئـيـداً
أجـنـدلاً يـحـمـلـن أم حـديـداً؟

فقد جعلوا «مشيها» هنا فاعلاً للصفة المشبهة «وئيداً» على الرغم من تقدمه عليها[2].

6 ـ **بعد أفعل التعجب** في نحو قولنا: ما أحبه إلي. ضمير الغائب هنا مفعول به في المعنى وضمير المتكلم فاعل بعكس قولهم: ما أحبه لي. فضمير الغائب هنا فاعل في المعنى وضمير المتكلم مفعول به[3]. ولكن الإعراب يختلف عن ذلك كله إلا في المثال الأول حيث جاء ضمير الغائب مفعولاً به في المعنى وفي المحل.

ونستطيع أن نعرض مواضع أخرى يكون فيها **اللفظ فاعلاً في المعنى** وإن كان تمييزاً أو حالاً أو مجروراً بالحرف في الصناعة النحوية. وهو لا يذكر إلا لغايات معنوية بحتة كالرغبة في الإيضاح أو الموازنة أو تحديد العلاقات في الجملة.

---

(1) عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب 3/ 185.

(2) ابن هشام: أوضح المسالك، تحقيق= الشيخ محيي الدين عبد الحميد 1/ 337.

(3) الشيخ مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية 1/ 70 ـ 71.

ولو توقف الأمر عند هذا الحد، لهان الأمر. ولكن دارسي النحو يتورطون في مزالق أكبر من هذه وأخطر، حين يرتبون على كون اللفظ فاعلاً في المعنى تخريجات عجيبة، عندما يصفون هذا اللفظ المجرور لفظاً الفاعل معنى أو يعطفون عليه على المحل حسب زعمهم، فيقولون مثلاً: سرني قدوم زيدٍ وعمرو. بجر زيدٍ على الإضافة وهو صحيح ورفع «عمرو» على محل زيد» الذي هو فاعل في المعنى[1].

ولقد أنكر هذا الاستعمال بالاتباع على المحل كل من سيبويه وابن جني وابن هشام. وأكد ابن هشام أن حذاق النحاة يمنعون هذه المسألة لأسباب عرَضها في مغني اللبيب[2]، فلم يبق إذن مجال للقول بصحة الاتباع على المجرور بالرفع. بل إن الاتباع بالرفع على المجرور هو من قبيل العطف على التوهم الذي لا تجيزه شروط الكلام الفصيح ولا تقبله قواعد العقل والمنطق. لقد آن لدارسي النحو أن يعلموا أن الفاعل في الصناعة النحوية لا يمكن أن يوجد حتى تنعقد عملية الإسناد الذي هو علة الرفع في الفاعل. أما أن يكون فاعلاً بلا إسناد فشيء مستحيل. فالإسناد هو علة الفاعلية، بدليل أن المفعول به إذا ما أسند اليه آرتفع كما يرتفع الفاعل فنقول: كشف السر. فالسر هنا مرفوع لأنه نائب فاعل، على الرغم من أنه مفعول به في المعنى. مما يدل على أن المعنى لا يقرر الوظيفة الإعرابية.

هذا في المرفوعات، أما في المنصوبات فالشأن أدهى وأخطر. ونستطيع أن ندلل على ذلك في ثلاثة مواضع:

1 ـ التمييز

حيث يخرج فيه النحويون من النصب إلى الجر بالإضافة ثم إلى الجر بالحرف. ويصرون على أن اللفظ في حالة نصبه، وجره بالإضافة، وجره بالحرف، تمييز؛ وذلك في نحو قوله: إشتريت رطلاً عنباً واشتريت رطل عنب واشتْريت رطلاً من عنب[3]. وهم يصرون في كتب النحو على أن «عنباً»

(1) نفس المصدر 3/ 280.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب 2/ 475 وانظر المرجع في اللغة العربية للشيخ علي رضا= 1/ 71.

(3) الشيخ مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية 3/ 110.

بالنصب و«عنب» بالإضافة و«من عنب» على الجر بالحرف، يصرون على أن عنباً في حالاتها الثلاث تمييز. ومن المعروف أن التمييز يجيء منصوباً وأن ما جاء مجروراً ليس تمييزاً وإن كان تمييزاً في المعنى، فالمعنى كما قلنا لا يحدد الوظيفة الإعرابية.

ومن هذا القبيل، حديثهم عن **تمييز «كم» الاستفهامية و«كم» الخبرية**. أما «كم» الاستفهامية فلا شك أن الاسم الواقع بعدها يكون منصوباً على التمييز. ولكن «كم» الخبرية يكون الاسم الواقع بعدها مجروراً على الإضافة. فما علاقة التمييز بالموضوع؟ بل ما قيمة التمييز في المعنى إن كانت حجتهم أنه لذلك أعرب تمييزاً؟

أليس مما يدعو إلى الفوضى أن يكون التمييز تارة منصوباً وطوراً مجروراً بالإضافة وطوراً آخر مجروراً بالحرف؟ وإذا كان التمييز يعد في المنصوبات، وإذا كانت كتب النحو تذكر أن التمييز حكمه النصب، فكيف نقنع الطالب بعد ذلك أن التمييز قد يجيء مجروراً بالإضافة وطوراً آخر مجروراً بالحرف؟ وإذا كان التميز يعد في المنصوبات، وإذا كانت كتب النحو تذكر أن التمييز حكمه النصب، فكيف نقنع الطالب بعد ذلك أن التمييز قد يجيء مجروراً ولاسيما بعد الأعداد والمقادير؟ كيف يقبل الطالب أن تكون المعدودات بعد العدد المفرد مجرورة على التمييز والتمييز منصوب؟. وذلك في نحو: ثلاثة رجال وأربعة كتب وخمسة دواوين إلخ ولذلك نرى أن نقرر أن التمييز لا يكون إلا منصوباً وأن ما وقع مجروراً بالاضافة أو بالحرف ليس له علاقة بالتمييز ولا فائدة من إعرابه تمييزاً. فالكلمة الواحدة لها إعراب واحد في الموقع الواحد وبتقدير واحد. وقد يكون لها إعراب آخر بتقدير آخر.

وعلى هذا الأساس يمتنع من الآن فصاعداً الحديث عن التمييز بعد «كم» الخبرية و«كم» الاستفهامية فلكل حادث حديث. بل ينبغي أن نقول: الاسم الواقع بعد «كم» الاستفهامية يكون منصوباً على التمييز، والاسم الواقع بعد «كم» الخبرية يكون مجروراً على الإضافة.

والسؤال هو: هل جر الاسم الواقع بعد «كم» الخبرية مثلاً لأنه مجرور بالإضافة أم لأنه تمييز؟ الجواب الصحيح هو أنه جر لأنه مضاف اليه، وإذا كان الأمر كذلك، فما قيمة الحديث عن التمييز بالنسبة لاسم قد جر بالإضافة؟

إن المسوغ لهذا الخلط هو عدم وضع الحدود بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب. فماذا يفيد ذكر المعنى الذي يحمله المضاف إليه بعد أن نراه مجروراً بالإضافة؟ أليس الحديث عن التمييز بعد ذكر الجر هو من الكلام الذي لا فائدة من ذكره؛ وإذا كان من غير الجائز إطلاق التمييز على ما يجيء مجروراً بعد المقادير والعدد وكناياته، فماذا نطلق على تلك الأسماء؟ من الواضح أن تلك الأسماء ليست بحاجة إلى وظيفة ننسبها إليها لأنها كما ذكرنا مجرورة بالإضافة أو بالحرف. فالمقصود إذن البحث عن تسمية غير وظيفية لها لأن التسمية الوظيفية التي يتطلبها الإعراب موجودة وهي الإضافة أو الجر بالحرف. وما دام الأمر كذلك فإنه من الجدير بنا أن نجد التسمية المناسبة لهذه الأسماء المجرورة.

ولنا أن نستفيد من خبرة المتقدمين في هذا الموضوع. فهذا ابن الأنباري في «أسرار العربية» يقول في حديثه عن «كم» الاستفهامية: فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً[1]. ويقول عن «كم» الخبرية: ولهذا كان ما بعدها مجروراً في الخبر[2] فابن الأنباري لم يقل «مميزها» أو تمييزها بل قال: ما بعدها. وقد سار على هذا المنهج ابن الخشاب أيضاً فقال في حديثه عن «كم» الاستفهامية: والمذكور بعد «كم» في الاستفهام منصوب على التمييز إن كان منكوراً[3] وقال عن «كم» الخبرية: هذا الاسم بعدها مجرور[4]. فقولهما الاسم المذكور بعد «كم» أو الواقع بعدها أو الذي يقع بعدها أو يذكر، كل ذلك صحيح ومناسب ومقبول وهو التعبير الذي يلتزمه النحاة الحذاق الذين يقدرون مطارح الكلام ويعرفون أبعاده.

وقد رأيت بعض النحاة يستخدمون لفظ «المبين» في مثل هذه الحالات. وعلى الرغم من أن المبين والتبيين والمفسر والتفسير والمميز والتمييز كلها مصطلحات مستخدمة في هذا المعنى. فإنه من الممكن أن نستخدم كلمة «المبيّن» في هذا الموضوع. لأنها ليست متداولة ولا مشهورة مثل التمييز فلن يحصل من جراء استعمالها التباس، كما لو استعملنا التمييز. فيكون «المبيّن»

---

(1) ابن الأنباري: أسرار العربية ص 215. - حيدر ص 317.
(2) نفس المصدر والمكان. (4) نفس المصدر والمكان.
(3) ابن الخشاب: المرتجل، تحقيق علي=

لما يدل على معنى والتمييز لما يدل على وظيفة. ونخلص بذلك من كل إشكال ينشأ من استخدام التميز في المنصوب والمجرور.

هذا اقتراح؛ والاقتراح الآخر أن نستخدم لفظ المعدود والمكني بعد العدد وكناياته، فالمعدود بعد الأعداد والمكني بعد كنايات العدد مثل «كم» الخبرية، فلا نستخدم التمييز إلا لما حكمه النصب من الألفاظ التي تبين الأسماء المبهمة.

2 ـ المفعول لأجله

يقول بعض النحاة: يجوز في **المفعول لأجله** إذا كان مصدراً مضافاً النصب والجر، وذلك في نحو: تصدقت ابتغاء مرضاة الله أو لابتغاء مرضاة الله[1] والصحيح أن هذين أسلوبان جائزان في الاستعمال العربي. ولكن الخطأ يكمن في كيفية عرض هذا الجواز، إنه من الخطأ أن نقول: إن المفعول لأجله يجوز فيه النصب والجر إذا كان مضافاً. والخطأ الكبير والشنيع هو اعتبار «ابتغاء» في حالة الجر مفعولاً لأجله. إنها في حالة النصب مفعول لأجله دون شك. ولكن أن تحتفظ بهذه الوظيفة في حالة الجر فشيء عجيب. إن المفعول لأجله كالتمييز منصوب ولا يمكن أن يكون مجروراً. فإذا جر أصبح مجروراً بالحرف؛ وصار الحديث عن المفعول لأجله ضرباً من الخلط وعدم التمييز بين الوظائف الإعرابية.

ومن هذا القبيل الخطأ الذي يقع فيه بعض الدارسين أو المدرسين في إعراب هذا البيت:

وإنـــي لـتـعـرونـي لـذكـراك هـزة
كـمـا انـتـفـض الـعـصـفـور بـلـلـه الـقـطـر

فهم يعربون «الذكراك» مفعولاً لأجله مع أنها مجرورة باللام. ومن المعروف أنه يشترط أن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحداً. نقول: وقف الطالب احتراماً لأستاذه، فالذي حصل منه الوقوف هو الذي حصل منه

---

(1) الشيخ علي رضا: المرجع في اللغة العربية 2/ 70.

الاحترام. فهذا شرط أساسي في المفعول لأجله. أما في البيت السابق فالأمر يختلف عن هذا ففاعل «تعروني» هي «هزة» وفاعل «ذكراك» هو المتكلم. وإذا اختلف الفاعلان: فاعل الفعل وفاعل المصدر لم يبق ثمة مسوغ لانتصاب المفعول لأجله.

ويبدو مما سبق أن اعراب «ذكراك مفعولاً لأجله هو ضرب من الخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى. فإن «ذكراك» هنا مجرور باللام، وهو مضاف وضمير المخاطبة في محل جر مضاف اليه ولا مكان للمفعول لأجله في البيت.

3 ـ الاستثناء

يقع في هذا الموضوع كثير من الخلط الذي لا يقبله عاقل. فهم يجعلون المستثنى منصوباً حكماً ثم يروحون يحشدون تحت باب المستثنى: المرفوع على البدلية، والمجرور بالحرف، والمرفوع على الفاعلية، وهكذا[1]. وأحب أن أؤكد بهذا الصدد الحقائق التالية:

أ ـ أن المستثنى لا يكون إلا منصوباً.

ب ـ ما جاء بدلاً في الجمل التامة المنفية في نحو: ما جاءنا أحد إلا زيداً أو زيد. فزيد في حالة النصب منصوب على الاستثناء. ولكنه حين يرفع على البدلية لا يكون مستثنى البتة؛ بل لا تبقى له علاقة بالاستثناء إلا من حيث المعنى فقط.

ج ـ حين يقع الاسم بعد عدا أو خلا أو حاشا إذا جاء منصوباً اعتبر مستثنى وجاز لنا إدراجه في موضوع الاستثناء. أما إذا جاء مجروراً فالأجدر بنا وضع إشارة في الحاشية نرده فيها إلى باب المجرورات.

د ـ أما غير وسوى فتنصبان على الاستثناء عند استيفاء شروط النصب. وأما ما يضافان اليه من أسماء فلا علاقة له بالاستثناء لأنه مضاف اليه في الإعراب، لأن عمل الاستثناء وقع على غير وسوى.

---

(1) أنظر مثلاً جامع الدروس العربية 3/ 123 وما بعدها.

هكذا ينبغي أن يعالج موضوع الاستثناء، لا أن يخلط فيه المرفوع والمنصوب والمجرور والبدل. فأي استثناء هو الذي يكون حكمه النصب في الأصل ثم تجد هذا الحكم وقد تنازعته أحكام أخرى حتى صرنا لا نعرف هل المستثنى منصوب أو مرفوع أو مجرور.

لقد آن الأوان لأن نتوقف عن الحديث عن المستثنى في المعنى، بل ينبغي أن نتحدث عنه باعتباره وظيفة إعرابية. وهو في هذه الحالة لا يكون إلا منصوباً ليس غير. أما حالاته الأخرى من أتباع أو جر أو حصر فهي حالات تمت بصلة ضعيفة الى موضوع الاستثناء كما فهمه النحويون. بل ان الحصر يمت بصلة وثيقة إلى علم البلاغة.

ويبدو مما سلف أن تحكيم المعنى في تحديد الوظيفة الإعرابية عمل مضلل، بل هو عمل غير علمي لأن الوظيفة الإعرابية تقوم على علاقات خاصة بين أجزاء الكلام. وهذه العلاقات قد تتفق مع المعنى وهذا هو الأصل. ولكن الاتفاق مع المعنى ليس شرطاً، لأن اللفظ يبقى هو الأساس في تحديد الحالة الإعرابية. وعلى هذا الأساس، ينبغي لنا أن نلتزم الدقة في معالجة هذه القضايا وأن نقتدي بحذاق النحاة كما يقول ابن هشام لا بألفافهم ومستضعفيهم، خدمة للنحو وحرصاً على عرض مسائله وقضاياه بكل وضوح وجلاء.

الفصل الثاني

الفاعل بين اللفظ والمعنى

يخلط المعربون والمعتنون بالصناعة النحوية بين ما يستوجبه البناء اللفظي وما يوحي به المعنى في هذا الموضوع. وكثيراً ما يقودهم هذا الخلط إلى الضياع والضلال واغراق قواعد النحو وأصوله بسيل من الأوهام والافتراضات والتقديرات غير القائمة على أساس منطقي أو عقلي. والموضوعات التي يسرح فيها الدارسون مع الخيال متعددة. ولكننا سنختار من بينها موضوع «الفاعل» لما يدور حوله من أوهام وافتراضات وتقديرات لا تمت إلى العلم والحقيقة بصلة.

وحتى نستطيع أن نوضح ما يدور في النفس حول هذا الموضوع، لا بد أن نبدأ من تخاريف ضعاف الطلبة ومتأخريهم، وننتهي بما يرد في تضاعيف كتب النحو، وعلى ألسنة المتخصصين في هذا العلم ممن تناط بهم مهمة تصنيف الكتب النحوية من مدرسية وغيرها.

أما ضعاف الطلبة ومتأخروهم من مختلف التخصصات فهم يزعجونني بالاستفسار عن اعراب «ماتَ زيدٌ» وحينما أقول لهم إن «مات» فعل ماض و«زيد» فاعل، يقولون: كيف يكون ذلك وزيد لا يموت بإرادته بل الله هو الذي يميته؟ وإذن فلا بد أن يكون «زيد» هنا مفعولاً به.

وأجيبهم بأن الوظيفة النحوية لا تقوم على المعنى بل على علاقات خاصة تقوم بين الكلمات. والاسناد هو موجب الرفع في الفاعل لا معنى الفاعلية فيه. ومن ناحية أخرى، إذا أردنا أن ندخل الله جل جلاله في الصناعة الاعرابية بطلت وانتهت ولم يعد لها أساس تقوم عليه، لأنه إذا قلنا: «طلعت

الشمس» فالله هو الذي اطلعها. وإذا قلنا: «نَبَتَ الزرعُ» فالله هو الذي أنبته. وإذا قلنا: «غابَ القمرُ» فالله هو الذي غيبه. وهكذا لا يبقى شيء في الدنيا لا يؤثر فيه جل جلاله من قريب أو بعيد. وهذا يعني أن نأخذ برأي البلاغيين الذين يعتبرون كل الكلام مجازاً لأن الأفعال كلها هي أفعال الله، وإنما تنسب إلى المخلوقات وتسند اليهم على سبيل المجاز وقد قال ابن الأثير في ذلك: وقد ذهب قوم إلى أن الكلام كله حقيقة لا مجاز فيه. وذهب آخرون إلى أنه كله مجاز لا حقيقة فيه، وكلا هذين المذهبين فاسد عندي[1].

فالقول برد كل الأفعال في الاعراب إلى الله تعالى بحجة كونه سبب الاسباب وعلة العلل هو قصور عن مقاصد البناء اللغوي وأهدافه، وعجز عن استشفاف أسرار الصناعة الاعرابية وخفاياها. فثمة فرق كبير بين الفاعل في الصناعة النحوية والفاعل في المعنى. والذي لا يدرك هذا الفرق فهو عاجز عن فهم كثير من الفروق الأخرى التي تقوم بين معاني الألفاظ في اللغة ومعانيها في المصطلح النحوي كالحال والتميز والنسبة والاضافة وغير ذلك.

وقد لمس تشومسكي هذا الفرق في معنى الفاعل فقال: لكننا نحب أن نشير أن هناك فرقاً بين الفاعل مثلاً بمعناه «النحوي» وبينه بمعناه المنطقي أو «العقلي»[2].

ويبدو أن قصة إدخال الله تعالى في الاعراب قديمة جداً. ولعلها كانت موضع استفسار طويل وأخذ ورد بين الاساتيذ وتلاميذهم. فقد أشار إليها ابن الأنباري بقوله: فإنه إذا جاز أن يقال: «مات زيد» وسمي زيد فاعلاً، ولم يحدث بنفسه الموت وهو مفعول في المعنى، جاز أن يقام المفعول ههنا مقام الفاعل وان كان مفعولاً في المعنى[3].

وقد أكد ابن الأنباري هذا المعنى في مواضع كثيرة، فحذر من الاعتماد على المعنى في تحديد الوظيفة الاعرابية مشدداً على أخذ جانب اللفظ بعين الاعتبار. من ذلك قوله: قلنا: هذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ، وهذه صناعة لفظية فلا بد فيها من مراعاة اللفظ[4].

---

(1) لويس شيخو اليسوعي: علم الأدب (مقالات لمشاهير العرب) ص 108.

(2) عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. ص 139.

(3) ابن الأنباري: أسرار العربية ص 89.

(4) ابن الأنباري: الانصاف 1/ 8.

أجل: هذه صناعة لفظية لا بد فيها من مراعاة اللفظ. أما الأوهام والافتراضات والتقديرات فلا يمكن أن يقبل بها حذاق النحاة ان قبل بها مغفلوهم. ومن هؤلاء الحذاق ابن جني، فقد تنبه إلى هذه النقطة قبل ابن الأنباري بزمن طويل، فحذر من الخلط بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى، فمن تنبيهاته بهذا الشأن قوله: يقول النحويون ان الفاعل رفع والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضد ذلك، "ألا ترانا نقول: ضُرِبَ زيدٌ، فنرفعه وإن كان مفعولاً به ونقول: إنَّ زيداً قائمٌ، فننصبه وإن كان فاعلاً، ونقول: عجبْتُ من قيامِ زيدٍ، فنجره وإن كان فاعلاً"[1].

فليس معنى الفاعلية هو عامل الرفع في الفاعل، لأن نائب الفاعل رُفِعَ دون أن يحمل معنى الفاعلية بل هو يحمل معنى المفعولية. وإذا لم تكن الفاعلية هي علة الرفع فلا بد أن نجد العلة الحقيقية للرفع. وهذه العلة هي الاسناد. يقول ابن جني موضحاً ذلك: ألا ترى أنه (يعني سائلاً معيناً) لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وإن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى الاسم، وإن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء، لسقط صداع هذا المضعوف السؤال[2].

ومن هذا الفهم العميق لما يدعو إليه ابن جني من وجوب التفريق بين الفاعل في اللفظ والفاعل في المعنى، ينطلق الشيخ ياسين العليمي في إشارته إلى الفاعل في الصناعة[3] والشيخ خالد الأزهري في إشارته إلى الفاعل في الأصل[4]، وهما إشارتان لهما صلة بما ذكره ابن هشام في توضيحه عن الفاعل في المعنى والفاعل في الصناعة عند تعديده لبعض أنواع التمييز، إذ يقول: الثالثة ما كان فاعلاً في المعنى إن كان محولاً عن الفاعل صناعةً، كطابَ زيدٌ نفساً[5]. ويشرح الشيخ خالد الأزهري هذا الكلام بقوله: إذ أصلُه طابَتْ نفسُ زيدٍ[6]. وهذا يعني أن كون «نفساً» في الجملة السابقة فاعلاً في

(1) ابن جني: الخصائص 1/ 185.
(2) نفس المصدر والمكان 1/ 186.
(3) خالد الأزهري: شرح التصريح 1/ 399.
(4) نفس المصدر 1/ 400.
(5) نفس المصدر 1/ 399.
(6) نفس المصدر والمكان.

المعنى ليس له قيمة في الصناعة الاعرابية، فهو تمييز في الوظيفة.

ويعود ابن جني إلى الموضوع نفسه فيقول: هذا الموضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة[1] ويضرب مثلاً على ذلك فيقول: وكذلك قولنا «زيد قام» ربما ظن بعضهم ان «زيداً» هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى. وكذلك تفسير معنى قولنا: سرني قيامُ هذا وقعودُ ذاك بأنه: سرني أنْ قامَ هذا وأنْ قَعَدَ ذاك. ربما أعتقد في هذا وذاك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى[2].

وهذا الذي حذر منه ابن جني وقع فيه كثير من النحاة القدامى والمحدثين. وحسبنا أن نذكر من هؤلاء الشيخ مصطفى الغلاييني، فهو يقولُ بهذا الشأن: وإذا أضيف المصدر إلى فاعله جره لفظاً وكان مرفوعاً حكماً (أي في محل رفع) ثم ينصب المفعول به نحو: سرني فهمُ زهيرٍ الدرْسَ[3].

فقد حذر ابن جني من اعتبار «زهير» في موضع رفع على الرغم من أنه فاعل في المعنى، فجاء الغلاييني واعتبر «زهير» مجروراً لفظاً مرفوعاً حكماً، ثم فسر قوله مرفوعاً حكماً بأنه في محل رفع. وهذا خلط عجيب نجلُّ عالماً كالغلاييني أن يقع فيه. فمن المعروف أن الحديث عن الاعراب اللفظي والمحلي لا يكون إلا في الألفاظ المبنية أو المجرورة بحرف الجر الزائد. وكلا هذين الشرطين غير متوفر هنا، فلا «زهير» لفظة مبنية، ولا هي مجرورة بحرف جر زائد. فما الذي سوغ للغلاييني الحديث عن اللفظ والمحل إلا الجري وراء المعني الذي ينفي بلومفيلد أن يكون له أي دور في الدراسة اللغوية؟ فقد أكد أن دراسة «المعنى» هي أضعف نقطة في علم اللغة وحاول إخراجها من نطاق البحث[4].

وغاية القول في موضوع عمل المصدر أن نقول أنه يعمل عمل فعله إذا أضيف إلى فاعله، نحو سرني فهمُ زهيرٍ الدرْسَ. فزهير هنا مضاف اليه مجرور. أما أنه فاعل في المعنى فهذا ليس له قيمة، لأن الصناعة النحوية

---

(1) ابن جني: الخصائص 1/ 280.

(2) نفس المصدر والمكان 1/ 280 ـ 281.

(3) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس= العربية 3/ 280.

(4) عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث ص 111.

لا تولي أية أهمية لما كان ولما سيكون، بل إنها تنظر لما هو قائم وموجود.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يوغل هؤلاء في الاعتماد على المعنى وتحميل العبارة منه ما لا تتحمل. فهذا الشيخ علي رضا يبني على القاعدة السابقة قاعدة أخرى ليست أقل منها بعداً عن المنطق واستغراقاً في الوهم فيقول: والمضاف اليه المصدر إما أن يكون فاعلاً في الأصل فمحله الرفع أو يكون مفعولاً في الأصل فمحله النصب، فإذا اتبعته بوصف جررت مراعاة للفظ نحو: سررت من احترام خالدٍ المُهذّبِ استاذَه. فالمهذب صفة لخالد مراعاة للفظ. وان شئت قلتَ «المهذب» بالرفع اتباعاً للمحل لأن «خالد» فاعل محلا[1].

وليس الاتباع محصوراً في الوصف بل هو يشمل العطف والتوكيد والبدل. وهذا يعني أن هؤلاء يجيزون أن تقول: أعجبني اجتهادُ زيدٍ وعمروٍ بجر «عمرو» على اللفظ ورفعه على المحل لأن «زيد» هنا فاعل في المعنى أو في المحل حسب زعمهم.

هكذا يزعمون فيجيزون ما لا يجوز وما لا يقبله العقل والمنطق. وقد ذكر صاحب المرجع أن سيبويه وجماعة من البصريين لا يجيزون الاتباع على المحل[2] وبالرجوع إلى كتاب سيبويه نجده يقول: وتقول: عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمروٍ (بالجر فقط) إذا أشركت بينهما كما فعلْتَ في الفاعل[3]. ويورد ابن هشام هذا التركيب ضمن طائفة من التراكيب الممتنعة منها قولهم: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، بجر زيد ونصب عمرو. وكذلك: أعجبني ضربُ زيدٍ وعمرو بجر زيد ورفع عمرو على أن «زيد» فاعل في المعنى. ويقول معقباً على تينك المسألتين: منعهما الحذاق لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بأل أو منوناً أو مضافاً[4] وهو يقول في موضع آخر: أما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز[5].

---

(1) علي رضا: المرجع في اللغة العربية 1/ 71.
(2) نفس المصدر والمكان.
(3) سيبويه: الكتاب 1/ 191.
(4) ابن هشام: مغني اللبيب 2/ 475.
(5) نفس المصدر 2/ 459.

والمحرز هو طالب العمل. ويعني ابن هشام بذلك أن الاسم الذي أضيف إليه المصدر لم يقع منصوباً أو مرفوعاً في فصيح الكلام فيعطف عليه بالنصب أو الرفع[1].

أما الذين أجازوا العطف نصباً أو رفعاً فقد فعلوا ذلك على ما يذكر سيبويه بتقدير فعل[2]. وكذلك فعل ابن هشام، فقد حمل رواية النصب على أنه باضمار عامل[3]. ومن المعروف أنه من الأفضل عدم اللجوء إلى التقدير إلا عند الضرورة القصوى. وقد قرر ابن الأنباري هذه الحقيقة بقوله: ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير[4].

وإذا كان «زيد» في قولهم: أعجبني اجتهادُ زيدٍ، مضافاً إليه في الاعراب، وإذا كان الجر فيه على اللفظ والمحل لأنه اسم معرب، فكيف يبيح بعض النحاة لنفســه الحديث عن اللفظ والمحل في إعرابه واعراب توابعه؟ الحقيقة أنه لا تفسير لذلك إلا الرغبة في التكثر من حشد ما يجوز من وجوه الاعراب، والإيغال الشديد في الاعتماد على المعنى في تقدير الوظيفة الاعرابية، مع أن الوظيفة الاعرابية تقوم على علاقات لفظية بحتة يكون دور المعنى في تحديدها ضئيلاً ومحدوداً.

وهكذا يتبدى للنظر السليم أن الفاعل وظيفة إعرابية لا معنى واقعي نبحث عنه في وقائع الحياة واحداث الكون. ولو كان النحاة ينظرون إلى المعنى فقط في تحديد الوظيفة الاعرابية لما كان لهم مسوغ في تسمية وظائف نحوية كثيرة تتضمن معنى الفاعل، مثل أسماء الأفعال الناقصة وأفعال المقاربة والاحرف المشبهة بالافعال، إذا كانت أخبارها أفعالاً في نحو الأمثلة التالية:

- كانَ زيدٌ يدرسُ،
- كادَ زيدٌ ينجحُ،
- إنَّ زيداً يدرسُ.

فزيد في هذه الجمل الثلاث فاعل في المعنى ولكنه من حيث الوظيفة الاعرابية اسم «كان» في الأولى واسم «كاد» في الثانية واسم «ان» في الثالثة،

---

(1) نفس المصدر 2/ 474.
(2) سيبويه: الكتاب 1/ 191.
(3) ابن هشام: مغني اللبيب 2/ 475.
(4) ابن الأنباري: الانصاف 1/ 249.

فأي دور يبقى للمعنى في تقرير الوظيفة الاعرابية؟

ولم تفت هذه الملاحظات الدقيقة الاستاذ عباس حسن وهو النحوي الجهبذ فأشار اليها إشارات صائبة في مواضع متفرقة من كتابه «الوافي». فهو حين يذكر الفاعل المعنوي يُعرّفهُ في الحاشية بقوله: يراد به الفاعل اللغوي ـ لا النحوي ـ وذلك من فعل الشيء حقيقة، ولو لم تنطبق عليه الشروط النحوية للفاعل[1]. وفي موضع آخر يحاول أن يميز بين الفاعل النحوي والفاعل الحقيقي. فينفذ إلى هدفه من خلال مثال يقدمه هو «تمزقت الورقة» فيقول معلقاً عليه: تعرب كلمة الورقة فاعلاً نحوياً. وهذا الاعراب لا يوافق ولا يساير المعنى اللغوي لكلمة «فاعل» ولا يوافق الأمر الواقع، لأن الورقة في الحقيقة لم تفعل شيئاً فلم تمزق نفسها ولا دخْلَ لها في تمزقها ولم تشترك فيه بعمل ايجابي يحدثه ولكنها تأثرت به حين أصابها[2]. وهو يستخلص مما سبق أن الفاعل ليس هو الفاعل الحقيقي وإنما هو المتأثر بالفعل. وإذا كان الأمر كذلك فأين الفاعل الحقيقي؟ يجيب صاحب «النحو الوافي» على ذلك بقوله: وليس في الجملة ما يدل على ذلك الفاعل الحقيقي أو على شيء ينوب عنه[3].

ولقد آن لهؤلاء الذين يظنون النحو افتراضات وأوهاماً أن يعلموا أن الفاعل في النحو غير الفاعل في المعنى أو الفاعل في اللغة أو الفاعل في الحقيقة أو الفاعل في قانون العقوبات، لأن الفاعل في النحو وظيفة إعرابية لا معنى حقيقي واقعي. وهذا يعني أن الفاعل في النحو ليس هو من يفعل الفعل فقط بل هو أيضاً من يمارسه أو يعانيه أو يتأثر به أو يتصف.

فإذا فهمنا هذا حق الفهم استطعنا أن نضع حداً لكل التجاوزات التي يقع فيها دارسو النحو من خلال الخلط بين الفاعل في النحو والفاعل في الحياة، وكذلك بين الفاعل في الوظيفة الاعرابية والفاعل في المعنى. إذا عرفنا ذلك استطعنا أن نتجنب مزلقاً خطراً في دراسة النحو. وفوق كل ذي علم عليم.

---

(1) عباس حسن: الوافي 2/ 227 (الحاشية رقم 2).

(2) نفس المصدر 2/ 64.

(3) نفس المصدر والمكان.

الفصل الثالث

المنادى المفرد بين اللفظ والمحل

يقول المؤرخون وعلماء اللغة ان النحو من العلوم التي نضجت واحترقت. يعنون بذلك أنه بلغ الغاية في الكمال والاتقان. فلم يعد بحاجة إلى مزيد من التحليل، والتعليل ولا إلى فضل تتبع واستقصاء. ويترتب على قولهم هذا أن لا فائدة من الكتابة في النحو ولا جدوى من إنفاق الوقت في تتبع قضاياه وانعام النظر في مسائله.

وواقع الأمر يخالف ذلك فما زال في النحو قضايا بحاجة إلى دراسة ومشكلات بحاجة إلى حل. ولقد كَتبْتُ في هذه القضايا الكثير الكثير. وما زلت أقع بين الفينة والفينة على جديد في الموضوع. فكثيراً ما يواجهني من تحليلات النحاة وتخريجاتهم ما يرفضه الذوق ويضيق به الصدر. ولست من الذين يأخذون العلم نقلاً دون مناقشة أو محاسبة، مع حرصي الشديد على لزوم جادة العقل والصواب، وعدم الابتعاد عن حدود المنطق ومقاييسه. ومن هذه الموضوعات التي أحس فيها قلقلةً وعدم استقرار موضوع النداء. ويبدو هذا التقلقل والتخلخل في النقاط التالية:

أولاً ـ قول النحاة: إن المنادى العلم أو النكرة المقصودة يكون مبنياً على ما كان يرفع به نحو: يا زيدُ ويا رَجُلُ. وربما يبدو قولهم مقنعاً لو إنحصر النداء في هذه الحدود. ولكن النحاة يتجاوزون ذلك إلى القول بأن المنادى يوصف على لفظه، أي أن الصفة ترفع على التبعية. فيقولون: يا زيدُ الكريمُ ويا محمدُ الشريفُ، برفع «الكريم» و«الشريف» على التبعية اللفظية. ومن المعروف أن الاسم المبني يعرب تابعه حملاً على المحل لا على اللفظ. اما أن يكون مبنياً فتتبعه صفته على اللفظ لا على المحل، فهذا من العجب

العجاب الذي لا يكاد يصدق. إنهم يزعمون أن المنادى المبني على الضم يكون في محل نصب بفعل النداء المحذوف. فإذا كان الأمر كذلك فيجب أن يكون التابع منصوباً على المحل. اما أن يكون التابع مرفوعاً والمتبوع منصوباً فهذا اضطراب في التقعيد ليس له مثيل. وقد حاول النحاة أن يجدوا مسوغاً لهذا التخريج، فزعموا أن كثرة ورود المنادى مبنياً على الضم أباح لهم أن يعدوه مرفوعاً. قال ابن الخشاب في ذلك: «وإنما أجريْتَ أعرابها على لفظه وان كانت ضمته ضمة بناء لأنها ـ أعني الضمة ـ استمرت في كل منادى بهذه الصفة واطردت فيه فأشبهت الرفع في الفاعل فلذلك جاز الاجراء عليها ولم يجز الاجراء على غيرها من حركات البناء»[1] وهذا التسويغ غير مقبول البتة لأن المبني يبقى مبنياً مهما كثر استعماله. ويبدو من ثم ان قول النحاة ان كثرة ورود المنادى المبني على الضم على هذه الصورة أباحت للنحاة اعتبار ضمته حركة رفع هو قول لا يتسق مع قواعد المنطق السديد. وإلا فمن قال أن كثرة استعمال المبني تجعله معرباً؟

إن كثرة ملاحظتي للمنادي المبني على الضم تجعلني أقرر عن يقين أن المنادى هذا لا بد أن يكون مرفوعاً. وكذلك يبدو من تتبع أقوال كثيرين من النحاة وعلى رأسهم سيبويه: فهو يتجاهل البناء على الضم ولا يذكر إلا الرفع فيقول: والمفرد رفع[2] ويقول: فرفعوا المفرد كما رفعوا قَبْلُ وبَعْدُ وموضعهما واحد[3] ويقول أيضاً: إن كل إسم مفرد في النداء مرفوع أبداً[4] وقال الرازي الطبيب بهذا الشأن: إن المنادى بالنداء المفرد مرفوع، وإن المنادى بالنداء المضاف منصوب[5] وأكثر من ذلك كله أن الكوفيين يعدون المنادى المفرد مرفوعاً بخلاف البصريين الذين يعدونه مبنياً على الضم. وقد أدار ابن الأنباري المسألة الخامسة والأربعين من كتابه «الانصاف في مسائل الخلاف» حول هذا الموضوع[6].

---

(1) ابن الخشاب: المرتجل ص 194.

(2) سيبويه: الكتاب 2/ 182.

(3) نفس المصدر والمكان.

(4) نفس المصدر والمكان.

(5) إحسان عباس: محاضرة بعنوان: «تصنيف العلوم عند العرب»، صدرت= = ضمن كتاب نشره مجمع اللغة العربية الاردني بعنوان: الموسم الثقافي الأول. أنظر ص 72.

(6) ابن الأنباري: الانصاف 1/ 323 وما بعدها.

والذي يبدو لي من مجمل ما قرأت في هذا الموضوع أن لا شيء يمنع من كون المنادى المفرد مبنياً على الضم كما يرى البصريون إذا لم يتصل به تابع من التوابع لأنه حينئذٍ يشبه صوتاً من الأصوات مبنياً على الضم، لأن الصوت لا يجوز نعته ولا العطف عليه. وقد لمس ابن هشام هذه الحقيقة في إعراب قوله تعالى: ﴿قُلِ اللهمَّ فاطرَ السماواتِ والأرضِ﴾[1]. قال: إنه يعني «فاطر» على تقدير «يا» ولم يجعله - يعني سيبويه - صفة على المحل لأن عنده أنَّ اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الأصوات فلم يجز نعته[2].

والمنادى إذا أريد له أن يكون مبنياً يشترط فيه ألا يوصف. فإذا وصف طال أمد الكلام. ومن المعروف أن الكلام إذا طال أمده في النداء انتصب كما في حالة المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة. هذا إلى أن المنادى بمنزلة الأصوات كما أسلفنا والأصوات لا توصف. وإذا كانت الأصوات لا توصف والمنادى صوت فكل ما يُلحِقُهُ النحاة بالمنادى من صفات فهو من قبيل الجمل المصنوعة التي لا يؤيدها السماع أو النقل. فكما أن إضافة المنادى تجعله منصوباً وتبعده عن البناء، كذلك وصفه يجعله مرفوعاً ويجرده من البناء. فالمنادى يكون مبنياً في حالة واحدة هي أن يكون مفرداً غير مضاف ولا موصوف. فإذا مُطِلَ بالاضافة أو الوصف زال بناؤه وأصبح معرباً.

فإذا أردنا أن نحسم الخلاف في موضوع المنادى المفرد وإعرابه بدا لنا أنه قد يكون من المقبول اعتباره مبنياً على الضم، على أساس أنه ضَرْبٌ من الأصوات، بشرط أن يكون مستقلاً ومجرداً من الاتباع وبخاصة الوصف أو البدلية. فإذا كان اتباعه ضرورة في نحو: يا أيُّها الرجلُ، أو يا هذا الرجلُ، فمن الأرجح والأقرب إلى المنطق أن نعتبره مرفوعاً لا مبنياً على الضم وأن يعرب تابعه على البدلية إذا كان جامداً كما في المثالين السابقين، وعلى الوصف إذا كان التابع مشتقاً نحو قوله تعالى: ﴿يا أيُّها المدثر﴾[3] وكذلك لا

---

(1) سورة الزمر: 46.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب 2/ 601.

(3) سورة المدثر: 1.

بد من اعتبار المنادى إذا كان نكرة مقصودة معرباً مرفوعاً إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالماً في نحو: يا معلمان، ويا معلمون، لسببين:

الأول ـ لأنه من غير المعروف أن تكون علامات البناء حروفاً كالألف والواو اللذين هما من علامات الاعراب.

الثاني ـ لأن الاسم المبني لا يتصرف بل يبقى على حالة واحدة. اما ان يكون مفرداً ومثنى وجمعاً ويبقى مبنياً فهذا ما لا عهد للنحو به. ونحن نعلم ان اسم الاشارة «هذا» مبني فإذا ثني أصبح معرباً بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً. وكذلك «الذي» و«التي» وهما اسمان موصولان. وعلى هذا النسق نقيس المنادى. فإذا كان من المقبول أن يعتبر مبنياً في حالة الافراد فلا بد أن يزول هذا البناء في حالة تثنيته وجمعه في نحو قولنا: يا معلمان، يا معلمون.

وعلى هذا يكون المنادى مبنياً على الضم في حالة واحدة هي أن يكون مفرداً مقطوعاً عن الاضافة مجرداً عن الوصف في نحو يا محمدُ، ويا رَجلُ. وفي غير ذلك لا بد أن يكون معرباً مرفوعاً حتى يمكن أن يماثله التابع في إعرابه، وحتى لا يحصل تناقض بين بناء المنادى على الضم ورفع تابعه على الوصف أو البدلية أو التوكيد، إذ ليس من الممكن ولا المقبول أن يُتبَع المنادى المبنيُّ على اللفظ، في حين أنه من المعروف ان الاسم المبني يعرب على المحل لا على اللفظ.

ومما يؤكد ذلك أن المنادى لا يمكن أن يكون وصفه مرفوعاً لو كان حقاً مبنياً على الضم، وإن هذا الخلط بين بناء المنادى على الضم ورفع موصوفه يوقع المعرب في عدة إشكالات لا يقبلها عقل ولا منطق. ومن تلك الاشكالات ما يلي:

أ ـ في قولنا: يا أيُّها الرجلُ. نحن مضطرون لاعتبار «أي» نكرة مقصودة مبنية على الضم و«الرجل» بدلاً منها. هذا التناقض بين بناء المتبوع ورفع التابع شيء عجيب لا يستطيع النحاة أن يجيبوا عليه إجابة منطقية مقبولة. والسؤال هو: إذا كانت «أيُّها» مبنية على الضم حقاً فلماذا جاء تابعها مرفوعاً؟ بل لماذا لم يجز في هذا التابع أن يجيء منصوباً على المحل كما في غيرها من حالات النداء التي أجاز فيها النحاة الرفع على ظاهر اللفظ والنصب على المحل في مثل: يا زيدُ الكريمُ برفع «الكريم» ونصبه؟

ب ـ في نداء العلم المبني مثل «سيبويهِ» يختلط الأمر بين البناء الأصلي والبناء العارض، فتضيق السبل بالمعرب. ولا يستطيع أن يخرج من هذا الاشكال إلا بالتقدير الضعيف والتخريج المخلخل. نقول في إعراب سيبويهِ: إنه منادى مبني على الضم الذي منع من ظهوره حركة البناء الأصلي. فإذا اتبعنا سيبويه بصفة جئنا بها مرفوعة على ما رسم النحاة. نقول: يا سيبويهِ الكريمُ، برفع الكريم. وإذا كان البناء على الضم لم يظهر على «سيبويهِ» فكيف نبيح لأنفسنا أن نتبعه بصفة مرفوعة؟ ألم يقل النحاة: إنهم رفعوا الصفة لكثرة ورود المنادى مبنياً على الضم حتى اعتبر كأنه مرفوع؟ ولكن إذا لم يجيء المنادى مبنياً على الضم في مثل «سيبويهِ» فكيف تجيء صفته مرفوعة؟ ألا يُفهَمُ من هذا أنَّ الأقرب إلى المنطق أن نقول: إن المنادى مرفوع وأنَّ «سيبويهِ» علم مبني على الكسر في محل رفع؟ وإلا فمتى جاز أن يتعاور اسماً واحداً بناءان: بناءٌ ثابت وبناءٌ عارض؟ ونستطيع أن نقول الكلام نفسه في مثل قولنا: يا هذا الرجلُ، ويا هذهِ المرأةُ، ويا هؤلاءِ الرجالُ، فإن أسماء الاشارة هنا مبنية في محل رفع على النداء لأنَّ المنادى المفرد مرفوع. وأما الأسماء التالية لها فهي مرفوعة على البدلية. ولا مجال هنا للزعم بأن أسماء الاشارة قد اعتورها بناءان: بناء ثابت وبناء عارض؟

ثانياً ـ قول النحاة أن المنادى منصوب لفظاً أو محلاً بفعل النداء المحذوف. فمن السذاجة المتناهية أن نسلم بهذا القول. ذلك أن النداء إنشاء وتقدير الفعل خبر. ثم انه من غير الجائز أن نُعمِلَ معاني الحروف فنضع مكان «هل» أستفهِمُ ومكان «ما» أنفي، ومكان «إلا» استثني الخ... وكل من له أدنى نظر يعلم أن الفرق كبير بين قولنا: يا محمدُ! وقولنا: أنادي محمداً.

فكيف نجيزَ لأنفسنا أن نكتب جملة ونعرب جملة أخرى قد تحمل معناها ولكنها لا تحمل دلالاتها وأبعادَها؟ ثم إن عقد الموازنة بين النداء والظرف في أن كلا منهما يُنصَبُ إذا أضيف ويبنى على الضم إذا قطع عن الاضافة، هو إجراء يعتمد الشبَهَ الظاهريَّ البحت. وإلا فلا شَبَهَ بين النداء والظرف البتة. والفرق بينهما أن الأصل في الظرف النصب. ولا شك أن القطع عن الاضافة حالة عارضة. وأما في النداء فليس القطع حالة عارضة بل

هو حالة مستقلة بنفسها لا تختلف عن حالة النصب، لأنه من غير الممكن تحويل المنادى المضاف منادى مفرداً وبخاصة في حالة العلمية. فالشبه بين الظرف المقطوع والنداء هو شبه ظاهري بحت لا يتوقف عليه أي حكم. فإذا كان عامل النصب في الظرف فعلاً ظاهراً أو محذوفاً فلا يعني هذا أن من شرط المنادى أن يكون منصوباً بفعل محذوف قياساً على الظرف، لا لسبب إلا لأن المنادى يبنى على الضم حيناً وينصب حيناً آخر إذا أضيف تماماً مثل الظرف في حالتي إضافته وقطعه عن الاضافة. فهذا شبه ظاهري كما قلنا لا يوجب شيئاً ولا ينفي شيئاً آخر. فإذا سئل عن عامل النصب في المنادى قلنا: ليس من الضروري أن يكون النصب في المنادى بعامل. ذلك أنه ليس من شرط العبارات الانفعالية أن تعرب إعراب الجمل الخبرية. فمن الملاحظ أن العبارات الانفعالية لها نمط خاص بها، ومن الخطأ أن نروح نطبق عليها مقاييس الاعراب التي نطبقها على الجمل الخبرية تمحلاً واعتباطاً[1]. ولقد تبين لي أن محاولة إخضاع العبارات الانفعالية لقواعد الاعراب هو عمل بلا جدوى، فالعبارات الانفعالية لها كيانها المستقل الذي يأبى الخضوع لقواعد العقل والمنطق. ولذلك كانت سبباً لخلافات كثيرة ومناقشات عميقة. فتشبيه المنادى المنصوب بالظرف هو من قبيل الافتراض القائم على الظن لأن بناء المنادى على الضم إذا كان مفرداً، ونصبه إذا كان مضافاً، ليس سببه الشبه القائم بينه وبين الظرف بل السبب في ذلك أن المنادى المفرد مبني على الضم لشبهه بالصوت والصوت دائماً مبني. فإذا مُطَّ هذا الصوت أو مُطِلَ بالوصف أو بالاضافة ذهب مسوغ كونه صوتاً فنصب.

ثالثاً - ومن المشكلات التي تواجه المعرب في النداء ما يزعمه النحاة من أن المفرد يوصف كما توصف بقية الاسماء. والحقيقة أن المنادى المفرد ليس بحاجة إلى وصف، فالمقصود بالنداء هو تنبيه المنادى أو طلب إقباله فما حاجته إلى الوصف؟ والانسان حين ينادي لا ينادي بشرط كما قال أبو العباس المبرد[2] ولذلك كان من السخف الظاهر أن نقول: يا زيدُ الكريم! لأن اجتزاءنا بالمنادى وحده يفي بالغرض. وكنت منذ زمن بعيد دائم التفكير في

---

(1) محيي الدين الصيادي: التعريب وتنسيقه ص 503.
(2) البغدادي: خزانة الأدب 2/ 113.

موضوع صفة المنادى فلا أجد لها مسوغاً. فالمنادى المفرد ليس بحاجة إلى وصف. ولكنني كنت أصطدم في كتب النحو بالأمثلة المصنوعة المفترضة التي لم يرد بها نصّ ولم ينطق بها سماع. فأحار في هذه الأكداس المُكدَّسة من الأمثلة التي لا تفيد إلا التعقيد ولا تقود إلا إلى الحيرة، حتى عثرت على كلام للاصمعي يضع الأمور في نصابها وينفذ إلى الحقيقة من بابها، وهو قوله: لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه[1] وقد تتبعت الآيات القرآنية التي ينادى فيها الاعلام من الأنبياء كإبراهيم واسماعيل وإسحاق وعيسى وموسى ويعقوب الخ.. فلم أجد استعمالاً واحداً منها جاء فيه المنادى موصوفاً. وفي مثل واحد من تلك الأمثلة ورد المنادى موصوفاً ولكن في نداء مستقل عما قبله ذلك في قوله تعالى: ﴿**يوسفُ أيها الصديق أفتنا**...﴾[2] فلم يقل كما يقول مؤلفو كتب النحو: يا يوسفُ الصِدِّيقُ بل قال: يوسفُ أيُّها الصديقُ. هذا المثال الواحد الذي وصف فيه يوسفُ بالصديق ولكن بغير الصورة التي درج عليها مؤلفو كتب النحو. وهذا يعني أن المنادى العلم لا يوصف. فليس ثمة من ضرورة لوصفه. وما جاء من الأمثلة التي تخالف ذلك، فالوصف إما أن يكون مرفوعاً على النعت المقطوع أي أنه خبر لمبتدأ محذوف، وإما أن يكون منصوباً على المدح أو على تقدير «أعني» كما قال الأصمعي: فارتفاع «الظريف» في نحو قولك: يا زيدُ الظريفُ على تقدير أنت الظريف، وانتصابه على تقدير أعني الظريف[3]. فليس الوصف كما يبدو ضرورياً في بناء عبارة النداء.

هذا إذا كان المنادى علماً فإذا كان نكرة مقصودة كان وصفه أكره وأشنع. ولقد جاء أبو تمام بشيء من ذلك حين قال:

إن رمت تصديق ذاك يا أعورُ الدجالُ فالحظهمو ولا تَذُبِ

فقد وصف «أعور» وهي نكرة مقصودة «بالدجال» وهي معرفة. فقال التبريزي معلقاً على ذلك: جعل «أعور» معرفة بالنداء ثم نعته بالدجال. وبعض

---

(1) محمد بن الحسن: شرح كافية ابن الحاجب 1/ 136.

(2) سورة يوسف: 42.

(3) محمد بن الحسن: شرح كافية ابن الحاجب 1/ 136.

العرب يستوحش من هذه البنية، واستعمالُها في كلامهم قليل. ولا يكاد يوجد يا غلامُ العاقلُ أقبل[1]. ومن المعروف أن النكرة المقصودة إذا وصفت نصبت كما في قول البوصيري:

كيفَ ترقى رقيَّكَ الأنبياءُ يا سماءً ما طاولتها سماءُ؟

فقد جاءت كلمة «سماء» هنا منصوبة لأنها اتبعت بجملة فعلية موضعها النصب على الوصف.

ونخلص مما سبق إلى الحقائق التالية:

1 - لا بأس في اعتبار المنادى المفرد مبنياً على الضم، شريطة أن يكون مقطوعاً عن الوصف كما هو حينما يكون مقطوعاً عن الاضافة.

2 - إذا اتبع المنادى المفرد بالوصف أو البدل أو التوكيد، وكذلك إذا ثني أو جمع جمعاً مذكراً سالماً فلا مناص من اعتباره معرباً مرفوعاً.

3 - إن القول بأن المنادى منصوب دائماً بفعل محذوف تقديره «أنادي» هو خرافة ليس لها ما يؤيدها.

4 - إن المنادى المفرد ليس بحاجة لأن يوصف وما جاء خلاف ذلك فهو مرفوع على أنه نعت مقطوع أو منصوب بتقدير فعل أمدح أو أعني.

5 - إن التزام رأي الكوفيين باعتبار المنادى المفرد مرفوعاً لا مبنياً على الضم يحل كل ما يعترض الطالب من تعقيدات عند دراسة هذا الموضوع.

---

(1) التبريزي: شرحه على ديوان ابي تمام 4/ 306 ـ 307.

الفصل الرابع

الاعراب المحلي بين الفعل والجملة

كثيراً ما يحس الكاتب حينما يتأهب للكتابة في موضوع ما أنه مقبل على معالجة قضية شائكة، والتصدي لمهمة صعبة. ولا يخفف من ثقل هذا الاحساس إلا إيمانه بأنه يفهم الموضوع تمام الفهم، وأنه قادر على شرحه وتوضيحه، وأن الاقبال على معالجته له يحمل في طياته نفعاً جماً وفائدة عميمة.

والموضوع الذي أنا مقبل على معالجته هو من تلك الموضوعات الشائكة التي تحمل في طياتها شيئاً من التعقيد والصعوبة لأنها تمثل جماع ما يدرسه الطالب حول العامل النحوي والعلاقات القائمة بين التراكيب اللغوية. هذا الموضوع هو الاعراب المحلي بين الفعل والجملة. وتكمن أهميته وصعوبته في علاقته الوثيقة بموضوع الجمل التي لها محل والجمل التي لا محل لها من الاعراب.

وقد أحسست صعوبة هذا الموضوع حينما كنت أدرسه لطلبة التوجيهية. فقد أيقنت حين ذاك أن الطالبات يقاسين من دراسة هذا الموضوع الشيء الكثير، بل أيقنت كذلك أن الكثيرات منهن كن يزمعن أن يشحن بطرفهن عن كل سؤال يدور حوله في امتحان التوجيهية مهما تأتى عن هذا التصرف من نتائج.

فإذا أردنا أن نعلل الصعوبة التي تنسب إلى هذا الموضوع قدرنا أن ذلك يعود إلى أن الطالب يملك الاستعداد للتفكير في الكلمة المفردة والنظر في موقعها من الاعراب، ولكنه لا يملك الاستعداد للنظر في العلاقات التي تقوم

بين أنماط من الألفاظ المنظومة في أسلاك الجمل القصيرة أو الطويلة. وهو غير مستعد كذلك للتأمل الطويل في تحديد ما يربط تلك الألفاظ المنظومة من علاقات ظاهرة أو خفية. ذلك التأمل الذي نتصور من خلاله خطوط تأثير العامل في جذبها وطردها، كأنها التيارات المغناطيسية وهي تعبث ببرادة الحديد، فيتبين لنا ما يقصده النحاة من تحدثهم عن الجمل التي لها محل والجمل التي لا محل لها من الاعراب.

ولو استطاع الطالب أن يؤول الجملة بكلمة واحدة مفردة لكان بمقدوره أن يحدد موقع تلك الكلمة المفردة، فإذا وقعت الجملة موقع كلمة مفردة أعربت بحسب موقعها في الكلام. وإذا استعصى علينا أن نضعها موضع كلمة مفردة تبين لنا أنها لا تحتل موقعاً في ذلك الكلام. والقضية في حقيقتها أسهل مما يتوقعه الطلبة والدارسون. ولكن ما الحيلة وطلبتنا في هذه الأيام يحملون عن النحو والاعراب أسوأ النظرات وأبغض المشاعر؟ ولذلك يبدو من المستطاع حل تلك القضية بقليل من الصبر وعمق النظر.

ولا نريد أن نتوقف طويلاً عند هذه النقطة، فليس همنا أن نبحث موقف الطلبة من النحو ولا علاقتهم به. فقد قصدنا إلى التوقف عند مسألة يهملها النحاة أو يسهون عنها أو يتساهلون في معالجتها فيخطئون، ألا وهي عدم تفريق هؤلاء بين التحدث عن موقع الفعل وموقع الجملة من الاعراب، ومساواتهم بين التعبيرين في حين أنهما موضوعان مختلفان تمام الاختلاف.

وتكمن هذه المسألة في حديث النحاة عن الجملة الشرطية التي لها محل من الاعراب أو الجملة الشرطية التي لا محل لها من الاعراب، تبعاً للشرط نفسه إن كان جازماً أو غير جازم. يقول سعيد الأفغاني بهذا الصدد: إن كان فعل الشرط ماضياً ولو في المعنى والجواب مضارعاً كان الأحسن جزم الجواب: إن لم تُقصِّرْ تفز، إن اجتهدت تفز، ويجوز رفعه فتكون الجملة في محل جزم: إن اجتهدت تفوز. وإن كان مضارعاً فماضياً جزمت الأول وكانت جملة الثاني في محل جزم: من يُقدِّمْ خيراً سَعِدَ[1].

---

(1) سعيد الأفغاني: مذكرات في قواعد اللغة العربية ص 45.

ويكمن الخطأ هنا في حديث الاستاذ الأفغاني وأمثاله كثيرون[1]، عن إعراب الجملة في أسلوب الشرط، في حين أنه ليس في الأساليب الشرطية مكان للجمل، لأن من أبسط قواعد اعراب الجملة أن يصح تأويلها بمفرد كما يقول صاحب جامع الدروس العربية[2].

فهل يجوز لنا تأويل فعل الشرط أو جواب الشرط بمفرد؟ يؤكد الواقع أن هذا التأويل غير جائز البتة، لأن عمل الشرط هو الجزم، ومن المعروف أن الجزم لا علاقة له بالأسماء. ومن الجدير بنا أن نتذكر بهذا الصدد القاعدة النحوية المشهورة: لا جر في الأفعال ولا جزم في الأسماء. فكيف يمكن الحديث عن جمل لها محل من الاعراب في مواقع لا يسمح للاسم المفرد بدخولها؟

وتوضيح ذلك أننا نقول مثلاً: السماءُ تمطرُ، فيمكنُ تأويلُ الجملةِ الفعلية باسم فنقول: السماءُ ماطرة. وهكذا تكون الجملة الفعلية (تمطر) قد تم تأويلها بمفرد هو (ماطرة) فهل يجوز لنا أن نؤول جملة الشرط أو الجواب بمفرد؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي أن يتوقف عنده النحويون طويلاً وهم يتحدثون عن جملة الشرط وجملة الجواب. فالحقيقة الدامغة أنه ليس ثمة شيء اسمه الجملة الشرطية إلا إذا كان المقصود أداة الشرط وفعلها وجوابها[3]. أما أن يكون فعل الشرط جملة وجوابه جملة، وان يكون لكل منهما محل من الاعراب فهذا شيء يشبه المستحيل، بل هو ضرب من الخلط الذي ينزلق فيه كثير من النحويين لقلة تنبههم وتقصيهم في معالجة هذه الموضوعات. ولقد تنبه ابن هشام إلى هذا الخطأ فقال: فأما نحو ان قام أخوك قام عمرو.. فمحل الجزم محكوم به للفعل وحده لا للجملة بأسرها، وكذلك في فعل الشرط[4].

فهذا هو الكلام الصحيح. فالجزم هنا للفعل لا للجملة، لأن هذا الموقع خاص بالأفعال لا بالأسماء. والجملة لا يكون لها محل من الاعراب

---

(1) فخر الدين قباوة: اعراب الجمل وأشباه الجمل ص 42.

(2) الغلاييني: جامع الدروس العربية 3/ 287.

(3) محمد الأمير: شرحه على مغني اللبيب 1/ 89.

(4) ابن هشام: قواعد الاعراب ص 67.

إلا إذا جاز تأويلها بمفرد. والظاهر هنا أنه لا يجوز تأويلها بمفرد. وقد أكد ابن هشام هذه الحقيقة في المغني بقوله: إن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها[1]. وهذا يعني أنه في نحو قولنا: إن دَرَسَ زيدٌ نَجَحَ، يكون كل من فعل الشرط (دَرَسَ) وجواب الشرط (نَجَحَ) في محل جزم على أنهما فعل الشرط وجوابه. ونحن هنا نصر على أن الجزم المحلي يلزم الفعل الماضي وحده دون الجملة إذ لا يصح تأويل الجملة هنا بمفرد. وقد أكد هذه الحقيقة الغلاييني بقوله: إن وقع الماضي شرطاً أو جواباً جزم محلاً نحو إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم[2].

وثمة خطأ آخر يقع فيه المعربون عند حديثهم عن جواب الشرط المتصل بالفاء أو إذا الفجائية. يقول الغلاييني بهذا الشأن: وإن كان الجواب جملة مقترنة «بالفاء» أو «إذا»، كانت الجملة في محل جزم على أنها جواب الشرط نحو: إن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح وإن تنتهوا فهو خير لكم. ونحو: وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون[3]. ويجاري الشيخ الغلاييني هنا جمهور النحاة في أن الجملة المقترنة بالفاء أو إذا الواقعتين في جواب الشرط، لا بد أن تكون في محل جزم لأنها جواب الشرط. وكذلك يصنع صاحب: كتاب اعراب الجمل وأشباه الجمل[4].

ونحن نعترض على مثل هذا القول اعتماداً على ما بيناه سابقاً من أن الجمل في حيز أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة لا يصح تأويلها بمفرد. ومن ثم لا يكون لها موقع من الاعراب. وقد تنبه الدماميني إلى هذه الحقيقة فقال: الحق ان جملة الجواب لا محل لها مطلقاً، إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها. ولا يقال أنها واقعة هنا موقع المفرد ـ وهو الفعل القابل للجزم ـ لأنها لم تقع موقعه وحده بل موقعه مع فاعله الذي يتم به الكلام كما يتم بهذه الجملة[5].

---

(1) ابن هشام: مغني اللبيب 2/ 409.

(2) الغلاييني: جامع الدروس العربية 2/ 206.

(3) نفس المصدر والمكان.

(4) فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه= الجمل 2/ 206.

(5) عباس حسن: النحو الوافي 4/ 457 (الحاشية رقم 2).

وإذا أردنا أن نجعل للجملة المقترنة بالفاء الواقعة في جواب الشرط محلاً من الاعراب فهذا يعني أن علينا أن نصدر قانوناً جديداً يجيز أن نجعل للجملة مكاناً من الاعراب دون أن يصح تأويلها بمفرد. ويكون مسوغ اعطائها مكاناً من الاعراب وقوعها موقع الفعل لا موقع المفرد. في هذه الحالة فقط يصح أن نتحدث عن وقوع الجملة المقترنة بالفاء الرابطة لجواب الشرط في محل جزم على أنها واقعة موقع الفعل الذي لو كان موجوداً لتم جزمه. وقد حاول صاحب كتاب «اعراب الجمل» أن يحل هذا الاشكال فقال: تقدر الجملة بالفعل المضارع، إذا وقعت موقعه. ويكون ذلك في جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء أو إذا، ومنه قول جميل بثينة:

فمن يُعطَ في الدنيا قريناً كمثلِها فذلك في عيشِ الحياة رَشيدُ

لأنك تؤول جملة «ذلك رشيد» بالفعل المضارع «يرشد» فيكون مجزوماً، والجملة التي حلت محله في محل جزم[1]. ولا شك أن هذا تعليل جيد وتخريج مقبول. فقد جعل صاحب «اعراب الجمل» مسوغ وقوع الجملة في محل جزم تأويلها بفعل مضارع ونيابتها عنه. وهذا يختلف اختلافاً جذرياً عن جعل السبب في ذلك وقوعها موقع اسم مفرد.

ونصطدم ونحن نقرأ في موضوع الشرط وأدواته بإشكال آخر، ألا وهو قول النحاة: إن «اذا» خافضة لشرطها منصوبة بجوابها. وهذا يعني أن فعل الشرط في محل جر مضاف إليه. وهذه الحقيقة تتناقض مع حقيقة أخرى، وهي ان فعل الشرط غير الجازم لا يكون له محل من الاعراب. فمن المعروف أن أدوات الشرط غير الجازمة يسلم فعلها وجوابها من الجزم. فكيف نوفق بين قولنا: إن «اذا» مضافة إلى شرطها وقولنا: إن شرطها لا محل له من الاعراب لأنها أداة شرط غير جازم. وإذا كانت أدوات الشرط الجازمة تجزم الفعلين لفظاً أو محلاً، فمن البديهي أن يكون فعل أدوات الشرط غير الجازمة وجوابها غير مجزومين أو ليس لهما محل من الاعراب. ولا يصح أن نجري هذا الحكم على جواب الشرط ونخلي فعل الشرط منه.

ويتجاهل كثير من النحويين هذا الاشكال بقولهم: ان جواب «اذا» لا

---

(1) فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص 130.

محل له من الاعراب[1]، ويغضون البصر تماماً عن إبداء الرأي في مكان فعلها من الاعراب، لأنهم لا يريدون أن ينقضوا رأياً يسلم به كثير منهم، ألا وهو ان مكان فعل الشرط هو الجر بإضافة «إذا» اليه[2]. ولا شك أن الشرط والجواب نظيران متكافئان. فكيف يجوز أن نجري على أحدهما حكماً لا نجريه على الآخر، كيف يكون أحدهما محكوماً عليه بأن لا مكان له من الإعراب والآخر ليس له حكم البتة في حساب الجزم وعدمه، لأنه قد تم الحكم عليه في قضية أخرى بأنه في محل جر بالإضافة[3]. وهذا ضرب من الخلط في الاعراب المحلي بين الفعل والجملة.

وبقليل من التأمل يبدو أن لا إشكال في الموضوع، ذلك أن الاضافة قضية إسمية، أما الجزم فهو قضية فعلية فلا مساس بينهما. ومن المعروف أن الجر يحتاج إلى جملة تقوم مقام المضاف إليه وهو مفرد. أما الجزم فيحتاج إلى فعل تمسكاً بالقاعدة الذهبية المشهورة: لا جر في الافعال ولا جزم في الأسماء. وعلى هذا الأساس تكون «إذا» على افتراض صحة القول بإضافتها ـ مضافة إلى جملة الشرط، في حين يكون حكم الجزم وعدمه منوطاً بالفعل وحده. والفرق كبير بين التعبيرين. وقد أوجز الشيخ محمد الأمير هذه القضية بلمحة ذكية جداً أنهى بها هذا الاشكال الطويل هي قوله: إن الإضافة للجملة بتمامها لا تنافي عمل الجزم في الفعل وحده[4].

يبقى إشكال آخر في موضوع أدوات الشرط الجازمة، ألا وهو تحديد الخبر حينما يكون المبتدأ اسم شرط جازم، نحو قولنا: من يهنْ يسهلِ الهوانُ عليه. فقد اختلف النحاة في تحديد الخبر في هذا القول وأمثاله. فمنهم من قال: إن الخبر هو فعل الشرط ومنهم من قال: ان الخبر جواب الشرط. ومنهم من لجأ إلى الحلول التوفيقية فزعم أن الخبر يتكون من فعل الشرط وجوابه[5]. وهذا كله خلط لا يقبله عقل. فمن المعروف أن كلاً من جملة

---

(1) محمد الحلواني: المختار من أبواب النحو ص 130

(2) محمد الأنطاكي: المنهاج في قواعد الاعراب ص 181.

(3) محمد الحلواني: المنهل من علوم العربية = ص 27.

(4) محمد الأمير: شرحه علي مغني اللبيب 1/ 89.

(5) نفس المصدر 2/ 91.

الشرط وجوابه لا محل لها من الاعراب لظهور الجزم في لفظ الفعل ان كان الفعل مضارعاً كما في المثال، ولتأثيره في محله إن كان ماضياً في غير هذا المثال. وإذا كان الأمر كذلك، فكيف نجد لهاتين الجملتين مكاناً من الاعراب، فنزعم أن الأولى أو الثانية أو كلتيهما في محل رفع خبر المبتدأ، بل كيف تكون جملة الشرط خبراً؟ إن هذا أمر غريب حقاً، لأنَّ جملة الشرط مثل صلة الموصول لا تؤدي فائدة محددة نستطيع بها أن نلحقها بالخبر.

ولا يتم حل هذا الاشكال إلا بالقياس على حالات أخرى، وقد وردت في النحو حالات يسد فيها الحال مسد الخبر في نحو قولنا: ضربي العبْدَ مسيئاً. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا نقول في حل هذا الاشكال: إن جواب الشرط سد مسد الخبر؟ ومما يؤيد هذا الحل ان الفائدة لا تتم إلا بذكر جواب الشرط، مما يدل على أنه يتضمن الخبر الحقيقي. وقد توصل الاستاذ الافغاني إلى شيء من ذلك حين جعل جملة جواب الشرط هي الخبر[1]. وهو رأي لا بأس به لولا أنه لا يخلو من الضعف. والضعف في هذا الرأي ناجم عن جعله جملة جواب الشرط في محل رفع خبراً للمبتدأ. هذا مع علمنا أن جملة جواب الشرط على ما يقرر ابن هشام لا محل لها من الاعراب[2]. فكيف يكون لها محل من الاعراب في حال، ولا يكون لها محل في حال آخر؟ لا شك أن هذا تناقض كبير.

ولا يزول هذا التناقض ولا يحل هذا الاشكال إلا بوجوب التفريق بين الفعل والجملة. فيكون جواب الشرط منحصراً في الفعل ويكون خبر المبتدأ منحصراً في الجملة. فإن قيل: ألم نقرر قبل قليل أن جملة جواب الشرط لا محل لها من الاعراب؟ قلنا: علينا أن نعالج المسألة من زاويتين وان ننظر اليها باعتبارين. فإذا نظرنا إلى الجملة باعتبار الجزم وعمل أداة الشرط صح أن جملة جواب الشرط لا محل لها من الاعراب. وإذا نظرنا اليها باعتبار الاسمية، وحاجة المبتدأ إلى خبر، كان لجملة جواب الشرط مكان من الاعراب هو الرفع على الخبرية. وأقرب إلى الصحة أن نقول: ان الفعل ليس

---

(1) الأفغاني: مذكرات في قواعد اللغة العربية ص 43.

(2) محمد الأمير: شرحه على مغني اللبيب 2/ 61.

له مكان من الاعراب لأنه يتعلق بقضية الجزم والجزم من خصائص الأفعال، كما نقول أن الجملة في محل رفع خبر، لأن لها صلة بالرفع والرفع من خصائص الاسماء في الأصل.

ففي المثال السابق: من يهن يسهل الهوان عليه. يكون جواب الشرط منحصراً في الفعل «يسهل» ويكون خبر المبتدأ هو الجملة كلها. وكل من له أدنى نظر في النحو يعلم أن الجملة تشمل الفعل وضميره. وبهذا نتجاوز ما قد يظن أنه تناقض أو إشكال، مما كان سببه الخلط في الاعراب المحلي بين الفعل والجملة.

وصفوة القول في هذا الكلام كله أنه لا بد من التمييز، في الحديث عن أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة، بين الفعل والجملة لأن الجملة ليس لها موقع في حالات الجزم وحده. فهي تقع موقع المفرد، والمفرد لا علاقة له بالجوازم، لأنه من المعروف ألا جزم في الاسماء. ومن الخطأ ذكر الجملة في موضوع أدوات الشرط، جازمة كانت أم غير جازمة. فليس للاسماء موقع في نطاق هذه الأدوات.

وقبل أن ننهي موضوعنا لا بد من تعداد المواقع التي يكون فيها الاعراب للفعل لا للجملة. وهي التالية:

1 ـ فعل الشرط وجوابه كما سبق أن أوضحنا.

2 ـ الفعل المضارع المتصل بنون النسوة في نحو قولنا: الطالبات يدرسْن. فنقول في إعراب هذا الفعل: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة. وهو في محل رفع على التجرد. وهذا يعني أنه لو لم يتصل بنون النسوة، لكان مرفوعاً لتجرده من الناصب والجازم. فهذا موضع رفع للفعل المضارع. ونقول بعد ذلك: أن الجملة الفعلية (يدرسْن) في محل رفع خبر المبتدأ. فالفعل في محل رفع على التجرد والجملة في محل رفع على الخبرية.

3 ـ الفعل المضارع المتصل بنون النسوة إذا وقع بعد حرف نصب أو جزم. نقول في إعرابه: فعل مضارع مبني على السكون في محل نصب أو في محل جزم حسب ما يسبقه من عوامل.

4 ـ الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد في نحو: أقسم لأتقدّمنّ، فالفعل المضارع هنا مبني في محل رفع على التجرد.

وهكذا يبدو أن الخلط بين الفعل والجملة في الاعراب المحلي موضوع دقيق، ينبغي التنبيه له وتحديد مواقعه ومحاولة تجنبه في المستقبل. ذلك أن الفعل شيء غير الجملة، إذ أن الجملة تتضمن الفعل والضمير. وأما الفعل فهو مستقل بنفسه. والمعيار الذي نستطيع به الفصل بين الحالتين هو قدرتنا على تأويل الجملة بمفرد أولاً. هذا علاوة على أن مواضع الجزم ليست من مواقع الاسماء كما أسلفنا.

الفصل الخامس

الاستثناء حكمه النصب

قد يبدو في هذا العنوان ما يدعو إلى الغرابة أو الاستغراب، كما قد يبدو فيه شيء من تقرير الحقائق وتثبيت البديهيات. ذلك لأن الاستثناء حكمه النصب حقاً، وليس في النحاة من يخالف في هذا، أو من يماري في أن الاستثناء حكمه النصب. ومع ذلك فثمة من الدواعي ما يوجب علينا أن نضطر أحياناً إلى تقرير الحقائق وتثبيت البديهيات. ان النحو في الأساس ظاهرة شكلية نعتمد في وصفها وتحديدها على ما يكتنفها من معان، لكنه ليس ظاهرة معنوية نبحث فيها عن المعاني والدلالات لذاتها، ومن أجل كشفها وتوضيحها، فقد خصص العرب لذلك علماً آخر هو علم المعاني.

أقول هذا في مواجهة هؤلاء الذين يجاهرون بأن النحو هو المعنى، وليس شيئاً آخر غير المعنى، وان الاعراب فرع المعنى، يقصدون بذلك أننا لا نستطيع أن نقرر الاعراب دون فهم المعنى. ولسنا نجادل في هذه الحقيقة، فالمعنى شيء أساسي في علم النحو، ونحن لا نستطيع أن نستغني عن المعنى في وصف الظاهرة الشكلية وتفسيرها. بيد أننا لا نستطيع أن نلغي الظاهرة الشكلية تذرعاً بخدمة المعنى وتتبع جذوره وفروعه، فإن هذا من الصعوبة بمكان بعيد، ومن شأنه أن يؤدي إلى الفوضى والاضطراب.

وللتمثيل على ذلك نقول: إن من المنصوبات ما يجيء بياناً لسبب الفعل فنطلق عليه اسم المفعول لأجله، كما في القول المتداول بين النحاة: وقف الجند إجلالاً للأمير. فلفظه (إجلالاً) هنا مفعول لأجله، لأنه سبب لوقوف الجند. ويتبدى من ذلك أن المفعول لأجله ينبغي أن يتوفر فيه شرطان حتى يستحق هذه التسمية هما: أن يكون منصوباً، وأن يكون بياناً أو تعليلاً لما

قبله. فإذا لم يكن منصوباً، أو إذا لم يكن بياناً أو تعليلاً لما قبله، فَقَدَ مُسوّغ هذه التسمية، وأصبح من الخطأ إطلاق اسم المفعول لأجله عليه. وعلى الرغم من ذلك، نجد كثيراً من النحويين يصرون على أنه يجوز في المفعول لأجله أن يجيء منصوباً في نحو: وقف الجندُ إجلالاً للأمير، وأن يجيء مجروراً في نحو: وقف الجند لأجلالِ الأمير[1]. ولا نجادل في أن الوجهين جائزان من الناحية الاسلوبية. أما من حيث التسمية والمصطلح، فالمفعول لأجله لا يطلق إلا على ما جاء منصوباً، لأن ما جاء مجروراً له وظيفة معروفة هي الجر بالحرف. وكل شيء غير ذلك خطأ.

وكذلك التمييز يقرر النحويون أن حكمه النصب. ونجدهم بعد ذلك يتحدثون عن التمييز المجرور، وبخاصة في ما يطلقون عليه خطأ إسم تمييز العدد، وما يطلق عليه حذاق النحاة اسم معدود العدد في نحو قولهم: ثلاثةُ رجال، وأربعُ نساءٍ. فيجعلون كُلاً من (رجالٍ) و(نساءٍ) تمييزاً مجروراً للعدد[2]. ومن المعروف أن التمييز ينبغي أن يتوفر فيه شرطان حتى يستحق هذه التسمية هما: النصب والتبيين أو التفسير. وتوفر شرط واحد لا يسوغ إطلاق هذه التسمية واكتساب هذا المصطلح، لأن المعنى وحده لا يكفي لتقرير حكم أو وصف حالة أو تحديد مصطلح. وبناء على ما سبق، لا يصح أن نطلق اسم التمييز على ما جاء مجروراً وان جاء مفسراً لما قبله، لأنه حين يكون مجروراً فوظيفته معروفة وهي الاضافة. فكيف تجتمع الاضافة والتمييز، والتمييز حكمه النصب، والاضافة حكمها الجر؟ ومن المعروف أن المجرورات لا تتجاوز المجرور بالحرف. والمجرور بالاضافة والمجرور بالتبعية. ولم يقل أحد أن المجرور يمكن أن يكون تمييزاً أو أن التمييز يمكن أن يكون مجروراً. ومع ذلك، لا يجد النحاة بأساً في أن يطلقوا اسم التمييز على ما يجيء مجروراً مما تشتم منه رائحة التمييز المعنوي في نحو قولنا: ثلاثة رجال، أو كم منزلٍ في الأرض، أو اشتريتُ رِطْلَ عنبٍ، فيجعلون كلا من «رجالٍ»، و«منزلٍ» و«عِنَبٍ» تمييزاً لأنها تضيف معنى إلى ما قبلها أو تزيل

(1) ابن هشام: أوضح المسالك 2/ 46 ـ 48، رشيد الشرتوني: مبادئ العربية 4/ 289.

(2) الغلاييني: جامع الدروس العربية 3/ 112، رشيد الشرتوني: مبادئ العربية 4/ 312.

غموضاً فيه. ولا شك أن هذا خروج عما يقرره علم النحو ويتداوله جمهور النحاة من أن حكم التمييز هو النصب.

ولا ينحصر هذا الخلط الذي أشرنا اليه في المفعول لأجله، أو التمييز، فهو يمتد إلى الاستثناء والمستثنى بأنواعه، إذ اننا نجد المستثنى تارة منصوباً وطوراً مرفوعاً وطوراً آخر مجروراً، دون أن يكون ثمة مسوغ لمثل هذا التناقض في الحكم، إلا القصور عن فهم الوظيفة النحوية والحكم المنوط بها. فمن المعروف أن الكلمة الواحدة في النحو لها وظيفة واحدة، وأن الوظيفة الواحدة لها حكم واحد خاص بها. وإذا كان الأمر كذلك فكيف يجيء المستثنى منصوباً ومرفوعاً ومجروراً؟ دون التنبه إلى ما يجلبه هذا التناقض من ضير على الصناعة النحوية، وما ينبغي أن تتحلى به هذه الصناعة من الدقة والاعتماد على العقل والمنطق السديد.

ولا شك أن اعتماد النحاة على المعنى هو الذي جرهم إلى هذا المنزلق الخطر. فمن المعروف أن الاعتماد على المعنى في تقدير الوظيفة الاعرابية قد يكون مضللاً. ذلك لأن ثمة فرقاً كبيراً بين ما هو فاعل في الصناعة الاعرابية وما هو فاعل في المعنى مثلاً. وقد أشار الشيخ خالد الأزهري إلى شيء من ذلك عند حديثه عن الفاعل في الأصل والفاعل في الصناعة[1]. ولا أريد أن أفيض في الفرق بين تفسير المعنى وتقدير الاعراب، فلقد عرضت نماذج من ذلك في الفصول السابقة، وتوقفت طويلاً حول ما بينه ابن جني بشأنه في الخصائص[2]، وابن جني كما نعلم من حذاق النحاة، والنحاة فيهم الحذاق وفيهم الألفاف والمستضعفون كما يقول هذا النحوي الكبير.

يقول النحاة في تحديد حالات المستثنى: انه يكون واجب النصب في حالة، وقابلاً للنصب والاتباع في حالة أخرى، ومعرباً حسب العوامل السابقة في حالة ثالثة. فيوجبون النصب في مثل قولنا: جاء القوم إلا زيداً، ويجيزون النصب والاتباع في مثل قولنا: ما جاء القومُ إلا زيداً أو زيدٌ، ويعربونه حسب العوامل السابقة في مثل قولنا: ما جاء الا زيد، أو ما رأيت إلا زيداً، أو ما

(1) خالد الأزهري: شرح التصريح 1/ 399 ـ 400.

(2) ابن جني: الخصائص 1/ 280 وما بعدها.

سلمتُ الا على زيد[1].

ومن الظاهر الذي ليس بحاجة إلى توكيد، أن هذه الاحوال جميعها لا يعد منها أصلاً في الاستثناء الحقيقي الا حالة واحدة، هي حالة النصب. ذلك لأن الاستثناء لا يكون إلا منصوباً، فقد أجمع النحاة على أن حكم الاستثناء هو النصب. وأما الحالات الباقية فهي دخيلة عليه بعيدة عنه. وإذا جاز لها أن تذكر في باب الاستثناء، فلا ينبغي أن تذكر إلا في الحواشي للنظر والموازنة فقط.

ومما لا شك فيه أن الاسم الواقع بعد «الا»، حينما يتبع المستثنى منه في إعرابه، أو حينما يعرب حسب العوامل السابقة، لا يصح أن نطلق عليه اسم المستثنى فالمستثنى لا يكون إلا منصوباً، بل ينبغي أن نسمي الأشياء بأسمائها، فنسميه بدلاً أو فاعلاً أو مفعولاً حسب ما يسبقه من عوامل. أما كونه مستثنى في المعنى فهذا لا يقدم ولا يؤخر في الموضوع، لأن الوظيفة الاعرابية لا يحددها المعنى كما سبق أن ذكرنا.

ومن المعروف أنه إذا أعرب الاسم الواقع بعد «الا» حسب العوامل السابقة، بطل الحديث عن الاستثناء، وصار يطلق على هذا الموضوع اسم الحصر أو القصر، وهو موضوع يمت بصلة وثيقة إلى علم البلاغة[2] لا إلى علم النحو كما هو معروف، فلم يعد ثمة مسوغ لذكر الاستثناء البتة.

أما الحديث عن الاتباع أو البدلية في مثل قولنا: ما جاء القومُ إلا زيدٌ، فمن المستحسن أن نضرب صفحاً عنه اقتداء بالحجازيين الذين ينصبونه مطلقاً على حد تعبير صاحب خزانة الأدب[3]. وقد يقال ان صاحب الخزانة يتحدث عن الاستثناء المنقطع بدليل احتجاجه بقول الشاعر:

عشيةَ لا تغني الرماحُ مكانَها ولا النبلُ إلا المشرفيُّ المصمَّمُ

قال عبد القادر البغدادي: النبل بالرفع عطفاً على الرماح. والنبل بالفتح السهام العربية وهي مؤنثة، ولا واحد لها من لفظها، بل الواحد سهم. وقوله: (الا المشرفيُّ) بالرفع على لغة تميم بدل من الرماح والنبل، وان لم يكن من

---

(1) أنظر مثلاً كتاب اللمع في العربية لابن جني ص 38.

(2) أنظر جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي ص= 179 وما بعدها.

(3) عبدالقادر البغدادي: خزانة الأدب 3/ 318.

جنسها، مجازاً على ما تقدم قبله[1]. ويبدو من ذلك أن صاحب الخزانة يتحدث عن الاستثناء المنقطع، وهو الذي يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه بدليل أن «المشرفي» ليس من جنس الرماح ولا النبل. وإذا كان الأمر كذلك، فما معنى الاطلاق الذي تحدث عنه صاحب الخزانة بقوله: والحجازيون ينصبون مطلقاً؟ لا شك أن الاطلاق يعني الشمول والعموم. ويفهم من ذلك أن الحجازيين ينصبون المستثنى المنقطع بكل أنواعه وأحواله. وقد حاولت البحث عن هذه الأنواع والأحوال فوجدتها محصورة في ما يلي[2]:

1 ـ أن يكون المستثنى من الاحياء نحو قولهم: ما جاءت العَرَبُ إلا فلاناً الديلميَّ. فالديلميُ من الاحياء لكنه ليس من العرب.

2 ـ أن يكون المستثنى تابعاً للاحياء نحو قولهم: ما في الدارِ أحدٌ إلا حماراً، فالحمار من توابع الاحياء، بمعنى أنه حيوان أهلي لا يستطيع أن يعيشَ وحده. لكنه على الرغم من ذلك ليس من جنس الاحياء.

3 ـ أن يكون المستثنى جامداً نحو قولهم: ما في الدارِ أحدٌ إلا ساريةً. والسارية من الأشياء الجامدة.

ويبدو بنظرة سريعة ان الاستثناء في الأمثلة السابقة هو من قبيل الاستثناء المنقطع الذي لا يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، كما يجري عادة في موضوع الاستثناء. كما يبدو أيضاً أن الأمثلة متكلفة مصنوعة، إذ أن العرب لا يستعملون هذه الأمثلة والأساليب إلا على نية الغلط أو الاستطراف أو التنكيت.

ومهما يكن فإن الحجازيين ينصبون في كل ذلك ولا عبرة بما ينقل عن التميميين من إجازة الاتباع على البدلية، فالنصب هو الأصل، والاتباع إن كان قد ورد في هذا أو غيره، فهو لا يلغي القاعدة الأساسية التي تنص على أن حكم المستثنى هو النصب. هذه القاعدة هي أكثر وضوحاً واستقامة وخدمة للدرس النحوي وللاجيال الطالعة التي يهمنا أن تستفيد من ذلك الدرس، ومن

---

(1) نفس المصدر 3/ 32 ـ 321.

(2) الحيدرة اليمني: كشف المشكل 1/ 498.

الخير لنا ولهذه الأجيال أن نتمسك بها وأن ندير وجوهنا عما يلحقه النحاة بها من امكانات لا تزيد الدارس إلا بلبلة وحيرة.

ونحن ندعو إلى الأخذ بمذهب الحجازيين في تغليب النصب على غيره، استناداً إلى أن لهم سنداً قوياً من الاستعمال الكثير والمنطق السليم. أما الاستعمال الكثير فلا حاجة لأن نحشد عليه الأدلة والشواهد الجمة لأن المقام لا يتسع لذلك. وحسبنا أن نورد في هذا المجال قول صاحب «كشف المشكل» في الحديث عن حكم المستثنى، قال: ان الاستثناء متى كان موجباً، أو في حكمه، أو مقدماً، أو منقطعاً كان منصوباً أبداً مثل: جاء القوم إلا زيداً، وما جاء إلا زيداً أحدٌ، وما في الدار أحدٌ إلا ساريةً[1].

وأما المنطق السليم فحسبنا أن نذكر في التدليل عليه الشواهد التالية:

1 ـ ان الأصل في الاستثناء هو النصب.

2 ـ اننا نرجع إلى النصب إذا تغير ترتيب العبارة الاستثنائية.

3 ـ اننا نلزم النصب في جميع أحوال الاستثناء المنقطع.

فإذا كان الحجازيون يوجبون نصب المستثنى في الجملة الموجبة في نحو قولنا: جاء القومُ إلا زيداً، وفي الجملة التامة المنفية وملحقاتها في نحو قولنا: ما جاءَ العرب إلا ديلمياً، وإذا كان الحجازيون أيضاً يوجبون النصب إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في مثل قول الكميت:

ومالي إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ وما لي إلا مذهبَ الحقِّ مذهبُ

وإذا كان الحجازيون يوجبون النصب كذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ما لهم به من علم الا اتباعَ الظن﴾[2]، مما يلحقونه بالاستثناء المنقطع، إذا كان ذلك كله، فأية حاجة تبقى بعد ذلك للاتباع أو البدلية؟

وقد يقال ان التميميين يخالفون في بعض ذلك. فنقول أن مخالفة التميميين لا تعنينا للاسباب التالية:

1 ـ اننا في معرض البحث عن القاعدة المستقيمة الثابتة، لا يهمنا ما يرد عن

---

(1) نفس المصدر والمكان.

(2) سورة النساء: 157.

العرب من لغات ولهجات، وتفريعات فذلك أكثر من أن يحصى. ونحن نتركه للدارسين المتخصصين.

2 - اننا في معرض الموازنة بين لغة قريش وتميم لا يسعنا إلا ترجيح لغة قريش لأنها تتبوأ المكانة الأولى بين اللهجات العربية الشمالية، فأصبحت هي الفصحى المقصودة عند الاطلاق، وكان على اللغويين القدامى أن يعنوا بها عناية خاصة، ويفضلوا نطقها ورسمها واعرابها ووضعها واشتقاقها[1].

3 - إن شواهد كثيرة تثبت أن العرب أخذوا بلهجة قريش دون غيرها من اللهجات العربية، وانهم فضلوا لهجة قريش على لهجة تميم في أمثلة كثيرة نذكر منها:

أ - قريش تقول «تَعلم» بفتح التاء. أما تميم فتكسر التاء، والعرب على لغة قريش[2].

ب - قريش تُعمِلُ ما النافية وتميم تهملها وقد جاء القرآن الكريم بلغة قريش في قوله: ما هذا بشراً[3].

ج - قريش تنصب خبر ليس المقترن بألا في قولهم: ليس الطيبُ الا المسكَ، وأما تميم فترفعه حملاً على «ما»[4]. واللغة الجارية في أيامنا هي لغة قريش، ولا يكاد أحد يرفَعُ في مثل هذا الموضع لا في شعر ولا في نثر. بل ان الرفع في مثل ذلك يعد لحناً. وعلى هذا الأساس حاول أبو علي الفارسي أن يجد تخريجاً للهجة تميم بتقدير ضمير الشأن وجعل هذا الضمير اسم ليس واعراب الطيب مبتدأ وما بعد إلا خبراً[5]. وقد رُدَّ هذا التأويل لأن الرفع هو لغة طائفة من العرب لا فرد منهم[6].

د - الاسم الواقع بعد «كم» الخبرية مجرور في لغة قريش، منصوب في لغة تميم والعرب على لغة قريش[7].

---

(1) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ص 65.

(2) نفس المصدر ص 66.

(3) نفس المصدر ص 68.

(4) نفس المصدر والمكان.

(5) السيوطي: المزهر 1/ 258.

(6) نفس المصدر والمكان.

(7) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ص 71.

وإذا كان العرب يأخذون بلغة قريش، وإذا كانت لغة قريش هي الأكثر انتشاراً وسيرورة لأنها الافصح، فلا بدع أن نأخذ بلغة قريش في اختيار النصب في المستثنى، إذ أنه الأكثر سيرورة وانتشاراً بين العرب والأخف مؤونة وكلفة. فليكن النصب هو خيارنا الوحيد في المستثنى والاستثناء عامة.

الاسم الواقع بعد خلا وعدا وحاشا

قال الغلاييني في وصف عمل هذه الأدوات: خلا وعدا وحاشا أفعال ماضية، ضمنت معنى الا الاستثنائية، فاستثنى بها، كما يستثنى بإلا. وحكم المستثنى بها جواز نصبه وجره. فالنصب على أنها أفعال ماضية، وما بعدها مفعول به، والجر على أنها أحرف جر شبيهة بالزائد، نحو: جاء القوم خلا علياً أو علي. والنصب بخلا وعدا كثير والجر بهما قليل. والجر بحاشا كثير والنصب بها قليل[1].

ومن الجدير بنا أن ننبه إلى أنه ليس من المناسب أن نذكر بعد هذه الأدوات في باب الاستثناء إلا ما يجيء منصوباً. أما ما يجيء مجروراً ـ والجر جائز كما يذكر النص ـ فيشار إليه في الحاشية، من قبيل التذكير أو من أجل الموازنة والتأمل فقط، وإلا فإن مكان هذه الأحرف حينئذٍ هو باب حروف الجر. إن المنطق الصحيح يقتضي ذلك. وإلا فإذا كان عمل هذه الأحرف هو الجر فلماذا تذكر في باب الاستثناء؟ وقد يقال في الاجابة على ذلك: أنها تفيد الاستثناء. والرد هو أن الاستثناء معنى والمعنى لا يصنع وظيفة إعرابية فلا بد أن يقترن الاستثناء بالنصب حتى يلحق بموضعه المخصص له. وإلا نقل إلى موضع آخر يليق به.

المجرور بعد غير وسوى

من المعروف أن العرب تستثني بغير وسوى، فيكون الاسم الواقع بعدهما مجروراً على الاضافة، ويثبت لهما من الاعراب ما يثبت للاسم الواقع بعد الا[2]. ومن أجل توضيح ذلك، لا بأس في أن نعرض الأمثلة التالية:

---

(1) الغلاييني: جامع الدروس العربية 3/ 139. (2) الشرتوني: مبادئ العربية 4/ 325.

جاء القومُ إلا زيداً ـ جاء القومُ غيرَ زيدٍ، بنصب «غير» لأن لها حكم زيدٍ وزيدُ منصوب.

ما جاء القومُ إلا زيداً أو زيدٌ ـ ما جاء القوم غيرَ زيدٍ أو غيرُ زيدٍ بنصب «غير» أو رفعها مثل زيد تماماً.

ما جاء إلا زيدٌ ـ ما جاء غيرُ زيدٍ، برفع «غير» لأن لها حكم زيد، وزيد فاعل.

ولا شك أن غير وسوى مدعاة إشكال والتباس. فهما من أدوات الاستثناء من جهة، وهما معربتان من جهة أخرى، في حين أن الأدوات كلها مبنية بلا استثناء لأنها حروف والحروف حكمها البناء، وليس لنا خيار في حصول هذا الاشكال. وكل ما نستطيع قوله بهذا الشأن أن الاستثناء يقع على هاتين الأداتين لا على ما يقع بعدهما من أسماء، إذ أن تلك الأسماء تكون مجرورة بالاضافة، والاضافة شيء آخر مستقل غير الاستثناء وأن إفادته في المعنى. ومن الخطأ الكبير أن نعد هذه الأسماء المجرورة مستثنيات. ولذلك نقول في إعراب غير: انها اسم منصوب على الاستثناء وما بعده مجرور على الاضافة، لا أكثر ولا أقل. ومثلها سوى.

ونستخلص من كل ما سبق الحقائق التالية:

1 ـ ان الاستثناء لا يكون إلا منصوباً.

2 ـ كل ما جاء غير منصوب في باب الاستثناء فليس منه ولا يمت اليه إلا بصلة واهية.

3 ـ ان أدوات الاستثناء كافة تنصب ما بعدها، وأنها حينما تعمل شيئاً آخر غير النصب كالجر مثلاً، لا تكون أدوات استثناء بل أحرف جر مثل عدا وخلا وحاشا.

4 ـ إن غير وسوى يختلفان عن غيرهما من الأدوات في أنهما معربتان وأنهما ينتصبان على الاستثناء وما بعدهما مجرور بالاضافة.

5 ـ إن غير وسوى في غير هذه الحالة، أي حين يتبعان ما قبلهما في الاعراب، أو حينما يعمل فيهما ما يسبقهما من عوامل، فهما إسمان كبقية الأسماء لا علاقة لهما بالاستثناء إلا من حيث المعنى والمعنى كما

أكدنا مراراً وتكراراً لا يبني قاعدة ولا يقرر حكماً.

بهذا الفهم الواضح البسيط، نستطيع أن نتغلب على كل ما يعتور موضوع الاستثناء من اشكالات وتعقيدات وتناقضات، فنقدمه للقارئ سهلاً يسيراً، ونجنب القارئ هذه المتاهات التي تقود إلى الحيرة والضياع في درس الاستثناء.

الباب الثالث

علامات الاعراب والبناء

الفصل الأول ـ الاعراب علاماته وأقسامه.

الفصل الثاني ـ البناء علاماته وألقابه.

الفصل الثالث ـ البناء العارض وخلافات النحاة حوله.

الفصل الرابع ـ بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء.

الفصل الخامس ـ الفعل الماضي وحركات بنائه.

الفصل الأول

الإعراب علاماته وأقسامه

الإعراب هو التغير الذي يطرأ على آخر اللفظة لتغير العوامل الداخلة عليها أو لتغير موقعها في الجملة. وهذا يعني أن الإعراب يضم نمطين من أنماط العناصر الكلامية، الأول هو هذه المميزات اللفظية الشكلية التي يطلق عليها أحياناً إسم حركات وأحياناً إسم علامات، لما بين التسميتين من تخصيص وتعميم كما سنوضح في موضع لاحق، والثاني هو العوامل التي تدخل الكلام، فتترك فيه أثراً إعرابياً، تكون تلك الحركات أو العلامات شواهد عليه أو إشاراتٍ إليه.

فالإعراب في هذا الموضع يضيق جداً حتى كأنه لا يقصد به إلا التعامل مع هذه المميزات الشكلية التي تسمى حركات أو علامات. وقد يستدعي هذا التصور الخاطئ جر بعض من لا خبرة له من المتعاملين مع هذا الموضوع، لأن يشن هجوماً على الإعراب وما يتسم به في زعمه من ضيق، فيقول: إن من يقرأ هذا الأدب النحوي الغزير الانتاج، يتصور أن اللغة العربية تتألف من ضمة وفتحة وكسرة وسكون ومن أحكام جواز (يجوز الوجهان ـ وهناك الوجه الثالث) وما أوهى حجة النحوي، وقد علق في قلوبنا الكثير من حتى[1]. ويقول آخر: إن قصر النحو على أواخر الكلم من جهة الإعراب والبناء خطأ واضح[2]. ويقول ثالث: ولا ضير في الاهتمام بالإعراب وعلاماته، على أنه جانب من جوانب الدرس النحوي، لا على أنه النحو كله، كما يفهم من

(1) ريمون طحان: فنون التقعيد ص 260.

(2) أنيس فريحة: نظريات في اللغة ص 180 ـ 181.

إصرار النحاة على حصر العناية به[1]. والحقيقة أن الإعراب لا يمكن أن ينحصر في أواخر الكلمات، وإن بدا لمن لا خبرة له أنه كذلك.

ولعل سبب نشوء هذا الاعتقاد بضيق النحو ناجم عن أن من يتطرقون لبحث هذا الموضوع، أقصد موضوع الإعراب يتوقفون طويلاً عند أواخر الكلمات وما تتحلى به من ضمة أو فتحة أو كسرة أو سكون، أو لعله ناجم عن أن النحو كان منذ نشأ اجراءاً احتياطياً قصد به مواجهة ما يقع فيه الناس من لحن ومخالفة لقوانين الفصاحة. ولم يكن ذاك اللحن ولا تلك المخالفة إلا التهاون في نطق أواخر الألفاظ كما تقتضي الفصاحة العربية، ولا نقول النحو، لأنه لم يكن ثمة لا نحو ولا إعراب بالمعنى الذي نتحدث عنه هنا.

ويبدو مما سبق أن للأمر ظاهراً وباطناً. فظاهره يوحي بأن الإعراب لا يتجاوز الضمة والفتحة والكسرة والسكون. غير أن باطنه يدلنا على أنه لا يمكن ضبط أمور الضمة والفتحة والكسرة والسكون، دون النظر إلى تركيب الجملة ومعرفة العوامل السابقة، والأحكام التي تفرضها هذه العوامل، والمعاني التي تقتضيها هذه الأحكام. ومن هنا سموا النحو إعراباً والإعراب نحواً لأن كليهما يبحث كل أركان الجملة ومتعلقاتها. ويبدو من ذلك أن الحديث عن علامات الإعراب لا يخلي صاحبه من بحث النحو كله. ولو كان كلام هؤلاء في ضيق مجال الإعراب صحيحاً، لما وجد أحد صعوبة في تلقي هذا العلم، ولما شكا أحد من صعوبة تعليمه أو تلقينه، ولما اتهم بعدم إتقانه الخطباء والعلماء قبل التلاميذ والطلبة بله الرعاع والسوقة من الناس. ولكن حركات الاعراب هذه التي يسخر منها بعض المتشدقين المتفيهقين هي صفوة النحو وخلاصة الإعراب. ويبدو من ثمة أن الحديث عن الإعراب ليس ضيقاً ولا محصوراً، بل هو أفق فسيح، وقل من يجيد الجري فيه، بل قل من يبلغ غايته أو يدرك نهايته.

وليس بين الإعراب في العربية والإعراب في الانكليزية ـ وقد ألممت به وأنا صغير إلمامة لا بأس بها ـ فرق، إلا أن الحالة الإعرابية في الانكليزية تعقل بوسيلتين هما الموقع والمعنى. أما في العربية فإن الحالة الاعرابية تعقل

(1) مهدي المخزومي: في النحو العربي ص 66.

بالموقع والمعنى مضافاً اليهما الحركة الاعرابية، وليس في ذلك أي ضير. هذا علاوة على أن الاعراب في الانكليزية يشمل الاعراب النحوي والاعراب الصرفي لأن المعرب في الانكليزية يذكر في إعراب الضمير القسم الذي ينتمي إليه من أقسام الكلام أي Pronoun ثم يذكر إن كان شخصياً Personal أو ملكياً Possesive أو إشارياً Demonstrative أو إن كان للمتكلم First Person أو المخاطب Second Person أو الغائب Third Person، ثم يذكر حالته الإعرابية ويقرن ذلك بالقول إن كان فاعلاً أو مفعولاً... الخ[1].

وقد لاحظ بعض من تخصصوا في علم العربية من المستشرقين هذا الفارق بين الاعرابين، ومنهم فلوكل «Flugel» فقال في ذلك: الاعراب اصطلاح في النحو العربي يترجم عادة بكلمة Inflection ولكنه أضيق منها معنى، لأن إعراب الاسم لا يقصد به إلا وجوه الرفع والنصب والجر، ولا يتعلق الاعراب ببيان العدد. والاعراب في الفعل يكون بتصريف المضارع لا غير، فلا يتعلق بالتذكير والتأنيث أو الزمن، أو بالدلالة على الضمائر المتصلة التي هي أسماء مضافة إلى الفعل نفسه[2] (الاضافة هنا بالمعنى اللغوي لا النحوي ولعله قصد الالحاق فأخطأ المترجم).

المهم في الأمر، وقد كنا نتحدث عن أوجه التشابه والاختلاف بين الاعراب في العربية والاعراب في الانكليزية، أن النحاة الانكليز يذكرون كل الأمور السابقة في إعراب الضمير، وقد يتوسعون أكثر في ذلك، وإن كانت كتب النحو الانكليزي الحديثة قد عدلت عن هذا المسلك، فلم تعد تعرج على الاعراب من قريب أو بعيد، وكأنه أصبح شيئاً من ذكريات الماضي. ولا شك أن هذا التقصير مبعث حسرة وأسى لكل من أحب الاعراب في الانكليزية كما أحبه في العربية مثلي. إن أساليب تدريس الانكليزية التي يفخَرُ القوم بأنها حديثة ومعاصرة، لا تعير موضوع الإعراب أية أهمية، مع أن الإعراب هو الذي يُمكّنُ صاحبه من إتقان لغته عربية كانت أو إنكليزية أو فرنسية، ولا لغة دون إعراب.

---

(1) F. G. French and Others, A Pictorial, English Grammer Part 2, p. 108- 134.

(2) فلوجل: دائرة المعارف الاسلامية، 3/ 542.

ولا شك أن الانطلاق من هذا المفهوم الشامل لمعنى الاعراب، هو الذي يجعلنا نعيد الثقة بهذا الموضوع المظلوم الذي ينظر اليه أهله بعين الريبة والشك. وقد فهم القدماء أو كثير منهم هذا المعنى الحقيقي الشامل غير المنحصر في أواخر الألفاظ للاعراب، فعبروا عنه بطريقة أو بأخرى في كتبهم الواسعة المفصلة، ومن ذلك ما ساقه عبد القاهر الجرجاني في بعض ما قاله حول الموضوع. قال: وبعد فإن الاعراب في الحقيقة معنى لا لفظ. وقال: فإن اختلاف الحركة وكونها مرة ضمة وأخرى فتحة وثالثة كسرة، لِيدُلّ هذا الاختلاف على معان مختلفة، إعراب، وليس نفس الحركة باعراب. ويضيف: ألا ترى أنها إذا وجدت، ولم يوجد الاختلاف، لم تكن الكلمة معربة وذلك أين وكيف[1]. والذي يفهم الإعراب كما فهمه الجرجاني يدرك أنه ليس محصوراً في ضمة وفتحة وكسرة وسكون، وأنه يشمل أجزاء الكلام كلها وعلى اختلاف أنواعها ومواقعها.

وقد يضطرب بعضهم في فهم معنى الاعراب مثل الدكتور المخزومي الذي يضيق معناه حيناً حتى يجعله جانباً من جوانب الدرس النحوي[2]، ويوسع معناه حيناً آخر، حتى يجعله بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة نحوية، أو من قيمة نحوية ككونها مسنداً إليه أو مضافاً إليه أو فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضاً[3].

وقد يقال إن هذا التضييق والتوسيع في مفهوم الإعراب ناجم عن أن مدلول الإعراب نفسه يضيق أحياناً حتى لا يشمل إلى أواخر الألفاظ، ويتسع حتى يشمل النحو كله. وهذا صحيح، وإن كان علينا أن نحتاط لأنفسنا فلا نقع في شباك المصطلحات النحوية أو المفهومات الاعرابية المتناقلة عن القدماء والتي يمكن أن تعني كل شيء. فيجب أن نختار لنا مفهوماً للاعراب يتسع لكل ما له علاقة بالكلمة العربية وموقعها في الجملة، وأن نتعامل مع علامات الإعراب على أساس أنها موضوع رئيسي

(1) عبد القاهر الجرجاني: المقتصد 1/ 68. (3) نفس المصدر ص 67.

(2) مهدي المخزومي: في النحو العربي ص 66.

ومهم في النحو، لا على أساس أنها موضوع شكلي ضيق.

وإذا كانت علامات الإعراب لا يمكن أن تنفصل عن عوامل الاعراب، ولا أن تنفصم عنها، فهذا يعني أن الموضوع أوسع مما نتصور، ذلك لأن هذه العوامل واسعة الآفاق متسعة الجوانب، وأنه لا يمكن لنا فهم الحركات وتقرير نوعها دون العودة إلى العوامل وتصنيفها ودراستها ومعرفة أبعاد تأثيرها في الألفاظ. فلا بدّ من إيجاد روابط محددة بين العوامل وحركات الإعراب. يتحدث الدكتور ريمون طحان عن هذه العلاقة بين الحركات والعوامل فيقول: إن التغيير الذي طرأ على أواخر أسماء الجملة السابقة يعود إلى العامل الذي يفرض على الأسماء علامات ومميزات نحوية، أي تغييرات صوتية، غايتها أداء المعنى الوظيفي النحوي، ونسمي حينئذٍ تلك الحركة أو التغيير الصوتي مميز حالة الإعراب، وهو إشارة شكلية تحدد بالدليل المادي والحسي العلاقات النحوية[1].

فالاعراب إذن هو النظر في أواخر الألفاظ ووضع الحركة المناسبة عليها، وإن كان هذا النظر لا يتم دون تحديد العلاقة بين هذه الأواخر وما يؤثر فيها من عوامل الكلام، ولا بد لنا قبل الانتقال للحديث عن علامات الاعراب من التعريف بهذه العوامل التي كثر الحديث عنها.

العوامل

عرف الشريف الجرجاني العامل بأنه ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص في الإعراب، وقد قسم الجرجاني العامل إلى ثلاثة أقسام هي: **العامل القياسي**: وهو ما صح أن يقال فيه كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا، كقولنا (غلامُ زيدٍ)، لما رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علته، قست عليه (ضَرْبُ زيدٍ) و(ثوبُ بكرٍ).

العامل السماعي: وهو ما صح أن يقال فيه: هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوز. كقولنا: إن الباء تجر ولم تجزم وغيرها.

العامل المعنوي: وهو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو

(1) ريمون طحان: فنون التقعيد ص 265.

معنى يعرف بالقلب[1].

والأصل في العامل أن يكون لفظياً، لأن الإعراب صناعة لفظية تقوم على وصف علاقات الألفاظ بعضها ببعض. ولكنه قد يجيء معنوياً كما سنبين فيما بعد. والعامل اللفظي قد يكون فعلاً أو حرفاً أو حرفاً مشبهاً بالفعل على النهج التالي:

أولاً ـ الحرف العامل أنواع منها:

1 ـ حرف الجر نحو الباء وفي ومن وعن واو القسم وتائه.
2 ـ حرف النصب نحو أن، لن، إذن، كي.
3 ـ حرف الجزم نحو لم، لما، لام الأمر، لا الناهية.

ثانياً ـ يكون الفعل عاملاً باستمرار ماضياً ومضارعاً وأمراً، فيعمل في الفاعل والمفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه... الخ.

ثالثاً ـ تعمل المشتقات قياساً على الفعل، وذلك في نحو قولنا: رأيتُ رجلاً شامخاً رأسُه، وهذا فارسٌ طويلٌ رمحُه، وبصرت برجلٍ مجدوعٍ أنفُه، فرأسُه في المثال الأول فاعل لاسم الفاعل (شامخ)، ورمحُه في المثالَ الثاني فاعل للصفة المشبهة (طويل)، وأنفه في المثال الثالث نائب فاعل لاسم المفعول (مجدوع). وهكذا يظهر أن المشتقات تعمل عمل أفعالها.

رابعاً ـ يعمل المصدر عمل فعله كذلك فيأخذ فاعلاً أو مفعولاً كما في قول الشاعر:

تأنَّ ولا تعجلْ بلومِكَ صاحباً   لعلَّ له عذراً وأنتَ تلومُ

فقد أخذ المصدر (لومِك) مضافاً إليه هو الكاف، كما أخذ مفعولاً به هو (صاحب) وليس من الحكمة أن نقولَ: إنَّ الكاف في هذا الموضع فاعل، ذلك لأن الكاف من ضمائر النصب والجر المتصلة. وهي في محل جر مضاف إليه، ولا قيمة للقول بأنها في محل رفع فاعل، فهي فاعل في المعنى أو هي فاعل على اعتبار ما كان، فقد لام المخاطب صاحبه ثم أضيف اللوم إليه، وليس من الصواب المساواة بين الحالتين: حالة الاسناد، وحالة الاضافة.

---

(1) الشريف الجرجاني: التعريفات ص 150.

وربما أخطأ من يعتمدون على المعنى في تقرير الوظيفة النحوية، فجعلوا الكاف في هذا الموضع في محل رفع فاعلاً، ومن هؤلاء الدنوشري الذي زعم أن ياء المتكلم في مثل قولنا: ضربي حسنٌ، في محل رفع على الفاعلية. وكان ابن هشام قد عدد ضمائر الرفع المتصلة فعد منها ياء المخاطبة في مثل قومي وتقومين. وقد عقب الشيخ خالد الأزهري على ذلك بقوله: وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فإنها لا تكون في محل رفع أصلاً[1]. وهذا كله كلام سليم لا غبار عليه؛ فإن ياء المتكلم هي من ضمائر النصب والجر وليست من ضمائر الرفع. غير أن العليمي يأبى إلا أن يكون له رأي مخالف فيقول في الحاشية: قد يقال إنه مردود بنحو قولك ضربي حسن، فإن ياء المتكلم هنا محلها رفع على الفاعلية، وإن كانت في محل جر أيضاً. ويضيف العليمي قوله: رأيت بعضهم رد كلام الشارح بهذا[2]. وهذا كلام مضطرب للأسباب التالية:

1 ـ أن كلاً من العليمي والدنوشري قد خلط بين المعنى والوظيفة الاعرابية، ذلك لأن ياء المتكلم في المثال المذكور ربما حملت معنى الفاعلية على اعتبار أن (ضربي) أصلها (ضَرَبْتُ) وبعد حصول الضرب أضيف إلى فاعله الذي هو ضمير المتكلم، غير أن ثمة فرقاً كبيراً بين تاء المتكلم في (ضَرَبْتُ) التي هي مسند إليه، وياء المتكلم في (ضربي) التي هي مضاف اليه.

2 ـ أن الدنوشري يجعل ياء المتكلم في المثال المذكور تارة في محل رفع فاعلاً، وطوراً في محل جر مضافاً إليه. ولا يجوز أن يحمل الضمير الواحد وظيفتين متناقضتين فيجمع بين الفاعلية والمفعولية.

3 ـ أن ابن هشام أورد ياء المتكلم في جملة الضمائر المشتركة بين النصب والجر، ألا وهي ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغائب، ومثل عليها بقوله: ربي أكرمني. فهي في (ربي) في محل جر مضاف إليه، وفي (أكرمني) في محل نصب مفعول به. ويبدو من ذلك ألا علاقة لياء المتكلم بالرفع.

---

(1) خالد الأزهري: شرح التصريح 1/ 99. (2) نفس المصدر والمكان (الحاشية).

4 ـ أما قول العليمي تعليقاً على ذلك كله: رأيت بعضهم رد كلام الشارح بهذا، فهو كلام لا يقوم على أساس. فإن ابن هشام حينما ذكر الياء في ضمائر الرفع المتصلة كان يقصد ياء المخاطبة بدليل تمثيله عليها بقوله (قومي). وقد فهم خالد الأزهري مغزى ابن هشام فشرحه كما ينبغي أن يشرح. ولا أظن أن أحداً يستطيع رد كلام المؤلف أو الشارح بسفسطات من هذا القبيل.

خامساً ـ اختلف النحاة في عدد من العوامل على النهج التالي:

1 ـ واو المعية وقد اختلف النحاة فيها بين أن يكون نصب المفعول معه بها في مثل قولنا: سرت والنهر، أو بالفعل وحده، أو بالفعل بتقوية الواو[1].

2 ـ إلا الاستثنائية، وقد اختلف النحاة فيها بين أن يكون النصب بها أو بالفعل وحده أو بالفعل بتقوية الأداة[2].

3 ـ ياء النداء وقد اختلف النحاة بين أن يكون نصب المنادى بها حرفاً، أو بها على أساس أنها اسم فعل، أو بتقدير فعل هو أدعو أو أنادي[3]. وقد أدى هذا الخلاف إلى اضطراب في معالجة موضوع النداء مما أشرنا إليه في فصل سابق. وقد كان هذا الاضطراب سبب ضيق الكثيرين من اللغويين المعاصرين نذكر منهم الشيخ ابراهيم اليازّجي الذي يقول في ذلك وأمثاله: وانظر في ذلك إلى كلامهم في أصالة المصدر أو الفعل وفي عامل المنادى، والمستثنى وأسماء الشرط وتعيين نائب الفاعل في نحو قولك: مُرَّ بزيدٍ، إلى غير ذلك مما اختلفت مذاهبهم فيه، ولم يدعوا وجهاً مما يمكن أن يتمثل للذهن أو يتوصل إليه بقياس صحيح أو فاسد إلا طرقوه وجعلوه مجالاً للمحاكمة والجدال[4].

. سادساً ـ من العوامل التي تستحق التوقف وإطالة النظر الأحرف المشبهة

---

(1) ابن الأنباري: أسرار العربية ص 182، الانصاف 1/ 248 وما بعدها.

(2) ابن الأنباري: أسرار العربية ص 201 وما بعدها.

(3) ابن هشام: مغني اللبيب 2/ 373، ابن الأنباري: أسرار العربية 226 ـ 227.

(4) ميشيل جحا: ابراهيم اليازجي ص 123.

بالأفعال وهي إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعل، وهي تنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها وقد أطلق عليها هذا الاسم (أي الأحرف المشبهة بالأفعال) للأسباب التالية:

1 - أنها تشبه الأفعال في العمل. فالأفعال ترفع الفاعل وتنصب المفعول نحو: قَطَفَ الطفلُ زهرة، برفع (الطفل) ونصب (زهرة) وربما قدم المفعول به على الفاعل نحو: أكرمَ المعلمَ تلميذُه، بنصب (المعلم) ورفع (تلميذه). فقد نصب الفعل الاسم الأول رفع الثاني مثل إنَّ وأخواتها تماماً.

2 - أنها تشبه الأفعال في عدد الأحرف. فبعض هذه الأدوات ثلاثية مثل إن، وأنَّ، وليت، وبعضها رباعي مثل كأن، ولكن، ولعل، كالأفعال تماماً.

3 - أنها جميعاً مبنية على الفتح مثل الفعل الماضي.

4 - أنها تؤدي معاني كالأفعال، فإنَّ تفيد التوكيد، وأنَّ تفيد الوصل، وكأنَّ تفيد التشبيه، ولكنَّ تفيد الاستدراك، وليت تفيد التمني، ولعل تفيد الترجي.

وعلى الرغم من أوجه الشبه القوية هذه بينها وبين الأفعال، تبقى للقضية بعض الجوانب الأخرى التي تثير الشك والريبة. وهي التالية:

أ - لماذا كان من حق الفعل أن يرفع وينصب، ولم يكن من حق هذه الأدوات أن ترفع وتنصب إلا بقياسها إلى الفعل وحملها عليه؟

ب - إن أوجه الشبه هذه على الرغم من وجاهتها، تبقى أوجهاً شكلية. وقد لاحظ المبرد هذا الشبه الشكلي بين هذه الأحرف والأفعال، فقال في ضعف عمل «إنَّ» إذا خففت: والأقيس الرفع فيما بعدها لأن «إن» إنما اشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى، فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه. وإذا ذهب الشبه بطل العمل[1].

ج - وقيل في تسويغ ذلك كله: إن الحرف يعمل عملاً واحداً فهو إما أن يجر وإما أن ينصب وإما أن يجزم. ولكن الحرف لا يجمع بين عملين كما

---

(1) المبرد: المقتضب 1/ 50 - 51.

تجمع إن وأخواتها. ولذلك لم يكن أمام البصريين إلا تشبيه هذه الأحرف بالأفعال. أما الكوفيون فقد زعموا أنها تنصب الاسم الأول ولا ترفع الثاني لأنه مرفوع أصلاً على الخبرية. ومن هنا قالوا في إعرابها: إنها حرف نصب وتوكيد. وهي العبارة التي تداولها المعربون قديماً، وما زالوا يتداولونها في المدارس والجامعات حتى أيامنا هذه. ووجه الخطأ في هذه العبارة الاعرابية أنها تنص على أن «إن» حرف نصب. والزعم بأن «إن» حرف نصب يترك خبرها معلقاً في الهواء، إذ لا أثر لها في رأي الكوفيين في هذا الخبر، فهو مرفوع على أنه خبر المبتدأ. بيد أن من يرددون العبارة الاعرابية السابقة، ينسون هذه الحقيقة، فيعربون الاسم المرفوع على أنه خبر «إن»، على ما في هذا القول من خطأ وتناقض. أما القول بأنها حرف توكيد فهو ليس ضرورياً، إذ إننا في الاعراب نذكر العمل اللفظي ونشدد عليه، ولا نذكر المعنى إلا إذا خلت الاداة المعربة من هذا العمل. فنحن نقول «لم» حرف جزم، لأن لها عملاً هو الجزم. ونقول «ما» حرف نفي لأنه ليس لها عمل لفظي وهكذا. ولأن «إن» لها عمل لفظي، فليس من الضروري ذكر معناها في الاعراب، لأن الاعراب هو تحديد عمل الحروف أو الأدوات لا ذكر ما تؤديه من معان.

سابعاً - من العوامل ما لا وجود له في الجملة ولكن يلمح عمله لمحاً. ويطلق على مثل هذه العوامل العوامل المعنوية تمييزاً لها عن العوامل اللفظية؛ وعد النحاة من هذه العوامل ما يرفع المبتدأ والفعل المضارع. فقد زعموا أن العامل في رفعهما هو تجردهما من العوامل اللفظية. ولا شك أن التجرد هو عامل معنوي إذ إنه لا يرى ولا يحس وليس له مكان في الجملة. وقد بحث النحاة عن عامل الرفع في المبتدأ والفعل المضارع فلم يجدوا. ولما يئسوا من البحث، زعموا أن هذا العامل هو عامل معنوي أي عامل سلبي، بمعنى أن هذا الاسم الذي وقع مبتدأ لما لم يجد ما يبطل رفعه، والرفع فيه أصل ثابت، توهموا أنه لا بد من أن يكون قد عمل فيه عامل معنوي. بيد أن تأملاً سريعاً في الموضوع، يثبت لنا أن سبب الرفع هو التجرد من العوامل أو هو أصالة الرفع في الأسماء والأفعال المضارعة. وكأن أصل الكلام أن يكون مرفوعاً، ثم تأتي العوامل فتنصب وتجر وتجزم. أما الرفع فهو الحالة الأصلية أو الأصيلة في الكلمة ولا ضرورة عند ذكر الرفع

من الاشارة إلى العامل لأن الأصالة ليس لها عامل.

ولا بأس بعد هذه الجولة السريعة في العوامل من الاشارة إلى القضايا التالية:

1 ـ أن العامل ليس من قبيل المؤثرات الحسية، بل هو من قبيل الأمارات أو العلامات التي يدل وجودها على وجود شيء آخر[1]. فلا داعي للجاج في استنكاره ومقاومته وشن الحرب عليه كما فعل ابن مضاء القرطبي وكما يفعل كثير من الدارسين المعاصرين، المتأثرين بالمنهج الوصفي الحديث الذي لا يقبل في وصف الجملة إلا ما تقع عليه العين ويدركه الحس، فيرفضون لذلك مبدأ التقدير والاستتار وتأثير شيء في شيء في أركان الجملة. ولعله لا بد لنا من التنبيه إلى أن التمسك بوجود العامل هو من وسائل تقريب الدرس النحوي وتسهيل مصاعبه، وجعل حركات الإعراب مقترنة بعلامات محددة تفسرها وتبين مواضعها ومواقعها، وتكشف العلاقات الظاهرة أو الخفية بين أركان الجملة وعناصرها. وليس في ذلك أي ضير.

2 ـ إننا على العكس من ذلك، لسنا مع اللجاج في البحث عن هذا العامل إذا لم يكن ظاهراً في الجملة. ونمثل على ذلك بالمنادى المبني على الضم أو المنصوب. فقد جعل النحاة المنادى المبني على الضم في محل نصب بفعل النداء المحذوف. وليس في عبارة النداء فعل فلماذا تقدره؟ الجواب أنهم قدروه بحثاً عن عامل في المنصوب أو في المبني على الضم الذي يقدرون له موضع المنصوب. وقد أوقعهم البحث عن هذا العامل في التناقضات التالية:

أ ـ جعلوا المنادى المبني على الضم في نحو: يا زَيْدُ، في محل نصب، مع أن تابعه يكون مرفوعاً. كيف يكون تابع المبني على الضم لفظاً، المنصوب محلاً، مرفوعاً؟ لقد حشد النحاة كل المعاذير والأسباب لتسويغ هذا الشذوذ فلم يستطيعوا، وبقيت محاولاتهم ظاهرة التكلف والاحتيال والصنعة. ذلك لأن المبني يتبعه نعته على المحل لا على

---

(1) ابن الأنباري: الانصاف 1/ 46.

اللفظ. فحين يخرق النحاة قانوناً من قوانين النحو من أجل البحث عن عاملٍ غير موجود، يكونون قد أعلنوا إفلاسهم.

ب ـ لقد قاسوا المنادى المبني على الضم على الظرف المقطوع. فهو يبنى على الضم لفظاً ويكون في محل نصب. وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فما يكذبك بعدُ بالدين﴾[1] فلفظة (بعدُ) هنا مبنية على الضم في محل نصب على الظرفية، وقد يكون في محل جر حسب العامل الذي يؤثر فيه كما في قوله تعالى: ﴿لله الأمر من قَبْلُ ومن بعد﴾[2] فلفظتا (قبل) و(بعد) ظرفان مقطوعان مبنيان على الضم في محل جر بالحرف. غير أن المنادى المفرد يختلف عن ذلك فهو يبنى على الضم لأنه صوت، ثم ينصب إذا أضيف لأن شبهه بالصوت انتهى.

فنحن نقول: يا زَيْدُ، نبنيه على الضم لأنه شبيه بالأصوات، ثم نقول: يا زيدَ الخيلِ، فننصب لأن شبهه بالأصوات انتهى. وقد يقال ولماذا نصب؟ فنقول: الجواب سهل لقد نصب لأنه ليس مسنداً إليه ولا مجروراً بالحرف. والاسم إذا لم يكن مسنداً إليه ولا مجروراً بالحرف نصب.

ج ـ ولذلك نكتفي في إعراب المنادى المبني بأن نقول: إنه علم مبني على الضم في نحو: يا زيدُ، ونكرة مقصودة مبنية على الضم في نحو: يا رجلُ، ولا ضرورة لذكر المحل، فإن أسماء الأصوات مثل قَبْ لوقع السيفِ، وغاقِ لصوت الغراب، وويهِ للصراخ على الميت، ليس لها محل من الإعراب. أما في مثل قولنا: يا صاحبَ الدارِ، فنقول أنه منادى منصوب لأنه مضاف لا أكثر ولا أقل. ونخلص بذلك من قضية العامل التي عقدت موضوع النداء تعقيداً أساء إلى النحو وعلمائه ومدرسيه.

3 ـ وخلاصة القول في العامل، أنه وسيلة من وسائل التعليم والتوضيح، لا غاية يجمد عندها الدرس النحوي ويفقد حيويته وبريقه. والمحك في قبوله أو رفضه هو الفائدة التي يؤديها. فإذا أدى فائدة كان مقبولاً واستحق من الدارسين التوقف وإطالة النظر، وإلا فإن البحث فيه ضرب من الترف وإضاعة الوقت.

---

(1) سورة التين: 7. (2) سورة الروم: 4.

علامات الإعراب

تجيء علامات الإعراب حركات أو حروفاً. فالحركات هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون. ويسميها بعضهم الرفعة والنصبة والجرة وحذف الحركة، كما يسميها آخرون حركة الرفع وحركة النصب وحركة الجر وحذف الحركة، كل ذلك ليفرقوا بين مصطلحات الاعراب ومصطلحات البناء كما سنبين ذلك في فصل قادم. أما الحروف فهي الألف والواو والياء. ومن المعروف أن الحركات هي الأصل وتنوب عنها الحروف على النهج التالي:

أولاً ـ تكون الضمة علامة الرفع فيما يلي:

الاسم المفرد نحو: **زيدٌ** شاعر.

جمع التكسير نحو: هبَّ **الرجالُ**.

جمع المؤنث السالم: حضرت **الطالباتُ**.

الفعل المضارع: الولد **يكتبُ**.

وينوب عنها ما يلي:

الألف في المثنى نحو: حضر **والداك**.

الواو في جمع المذكر السالم نحو: أقبل **المعلمون**.

الواو في الأسماء الخمسة نحو: **ذو** العقل يشقى في النعيم بعقله.

ثبوت النون في الأفعال الخمسة نحو: الأطفال **يلعبون**.

ثانياً ـ تكون الفتحة علامة النصب فيما يلي:

الاسم المفرد نحو: إنَّ **العلمَ** نافع.

جمع التكسير نحو: إنَّ **الطلابَ** يدرسون.

الفعل المضارع نحو: لن **يهطلَ** المطر اليوم.

وينوب عنها ما يلي:

الياء في المثنى نحو: قرأت **كتابين**.

الياء في جمع المذكر السالم نحو: استشرت المهندسين.

الألف في **الأسماء** الخمسة نحو: أكرِمْ **أباك** وأمك.

الكسرة في جمع المؤنث السالم: كافأ المدير **الطالباتِ المجتهداتِ**.

حذف النون في **الأفعال** الخمسة نحو قوله تعالى: لن **تنالوا** البر حتى **تنفقوا مما تحبون**.

ثالثاً - تكون الكسرة علامة الجر فيما يلي:

الاسم المفرد نحو: على **الغصنِ** عصفور.

جمع التكسير نحو: أحب صعود **الجبالِ**.

جمع المؤنث السالم: أحب دخول **المكتباتِ**.

وينوب عنها ما يلي:

الياء في المثنى نحو: انتسبت **إلى ناديين**.

الياء في جمع المذكر السالم نحو: نحو يعجب الأب **بنيه**.

الياء في الأسماء الخمسة نحو: وضع الطفل يده في **فيه**.

الفتحة في الممنوع من الصرف نحو: سلام على **ابراهيمَ**.

رابعاً - يكون السكون علامة الجزم في الفعل المضارع المجزوم نحو: لم **يكتبْ** ولم يقرأْ.

وينوب عنه ما يلي:

حذف حرف العلة في الفعل الناقص نحو: لم **يدعُ**، **لم يسعَ**، لم يرمِ.

حذف النون في الأفعال الخمسة نحو: لم **يكتبوا**، لم **تدرسا**، لم **تحضري**.

هذه هي علامات الإعراب، لم نتوقف عندها طويلاً لأنها مثبتة في كتب التدريس على مختلف مستوياتها ودرجاتها. ومن الجدير بنا أن ننبه هنا إلى أن التنوين لا يدخل في علامات الاعراب، بل هو علامة تنكير أو تمكين أو مقابلة أو تعويض في الأسماء. وعلامة الاعراب هي الحركة الأولى في مثل قولنا: جاءَ زيدٌ، أي الضمة أو حركة الرفع. أما التنوين فلا يدخل في الاعراب ومن الخطأ أن نقول إن علامة الرفع في المثال السابق هي تنوين الرفع أو تنوين

الضم كما يقول بعضهم، ذلك لأن النحاة لم ينصوا على أن الضمة هي علامة الرفع في المعرفة وتنوين الرفع هو علامة الرفع في النكرة في نحو قولنا: حضر الرجلُ، وحضر رجلٌ، وكذلك في المنصوب والمجرور. وهذه مصادر النحو على مختلف أنواعها لا تشير إلى شيء من ذلك، فكيف يبيح المحدثون لأنفسهم أن يقولوا: إن علامة الرفع في النكرة هي تنوين الرفع، وإن علامة النصب تنوين النصب وإن علامة الجر هي تنوين الجر؟ لقد نص النحاة على أن علامة الرفع هي الضمة، وعلامة النصب هي الفتحة، وعلامة الجر هي الكسرة، دون تمييز بين معرفة ونكرة، وبين منون وغير منون. وهذه كتب النحو الأصيلة بين أيدينا وفي وسعنا أن نعود إليها متى شئنا، فليس فيها من يذكر تنوين رفع أو نصب أو جر. أما إطلاق تنوين الضم على تنوين الرفع فهو ضرب من الخطأ في المصطلح، ذلك لأن الضم من علامات البناء، والمبنيات لا يدخلها التنوين إلا في حالات نادرة. فمن أين جاء هؤلاء بتنوين الضم وتنوين الفتح وتنوين الكسر؟ إن كل ذلك خطأ.

ولنا عودة إلى هذا الموضوع في موضع لاحق.

ويبدو من هذه العجالة السريعة في علامات الاعراب أن هذه العلامات ليست عقدة وليست عبثاً، وليس فيها من الصعوبة والعسر ما يصوره هؤلاء الذين لا يجدون في العربية وعلومها إلا ما يجده الأعداء والحاقدون على هذه الأمة العظيمة وتراثها الرفيع الخالد مما يتفق مع قول الشاعر:

وعينُ الرضا عن كلِّ عيبٍ كليلةٌ ولكنَّ عينَ السخطِ تُبدي المساويا

فلولا النيات السيئة ما وجد هؤلاءِ في علامات الاعراب ما يدعون وجوده من صعوبة وعسر. فلا شك أنها سهلة وهي موضوعة ليعرفها أبناء الخامس أو السادس الابتدائي، لا لتستعصي على طلاب الجامعات والدراسات العليا كما نرى في أيامنا. فقد عرفناها تحقيقاً وتفصيلاً منذ نعومة أظفارنا وقبل أن ننهي الصفوف الابتدائية. ولقد تمكنا من شكل النصوص بالحركات المناسبة كما تمكنا من قراءة تلك النصوص كما ينبغي أن تقرأ، فما لأجيالنا الطالعة تسقط وتتعثر؟ أتراها الدعوة إلى إسقاط الاعراب تبلغ غاياتها وتحقق أهدافها؟ نرجو ألا يكون ذلك.

على أننا نود التوقف قليلاً عند نماذج مما جاء شاذاً من هذه العلامات، أو مخالفاً للقاعدة في ظاهر الأمر على الأقل، فشغل النحاة أكثر مما شغلتهم القواعد القياسية الأصيلة والتي لا خلاف عليها، بحيث كان شغلهم الشاغل أن يتمحلوا الاعذار ويتكلفوا التخريجات للدفاع عن هذه الحالات الاعرابية الشاذة. وعلى الرغم من أن العرب قاسوا على الكثير والشائع، جعل هؤلاء النحو منبثقاً من القليل والنادر. وقد أساء هذا التصرف إلى النحو وإلى النحاة وإلى العربية التي كان هدف النحاة المعلن صيانتها والمحافظة عليها. وأصبحت القضية محصورة لا في ترسيخ العربية وصيانة أقيستها، بل الدفاع عن آية قرآنية أو شاعر من الشعراء أو قبيلة من القبائل. وأصبحت العصبية الدينية أو الشخصية أو القبلية أقوى من النحو عند هؤلاء وأعمق في نفوسهم من العلم، وأكثر أهمية من الهدف الأساسي الذي زعموا أنهم نصبوه حينما بدأوا يفكرون برسم قواعد للعربية، ألا وهو أن يستخلصوا من كلام العرب أقيسة عامة تساعد الأجيال الطالعة على صيانة ألسنتها من الخطأ واللحن. ولم يقل أحد أن العرب فكرت في وضع أقيسة وقواعد للدفاع عما وقع في كلام العرب من النادر والشاذ. فهذا النادر والشاذ كان معروفاً وملحوظاً عند هؤلاء، بدليل أن النحاة قالوا بشأنه: أنه يحفظ ولا يقاس عليه. ولقد كان أولو الأمر يفكرون عندما هموا بفعل ذلك، بالمستقبل لا بالماضي، وبالمشكلات التي يمكن أن يواجهها الناس في تعاملهم مع اللغة العربية، لا بالدفاع عن لهجات الاباء والأجداد والعصبية القبلية التي جاء الدين الاسلامي ليتخلص منها. وحسبنا أن نضرب مثالاً على ذلك قوله تعالى: ﴿**إن هذان لساحران**﴾[1]. لقد أخذت هذه الآية من جهد النحاة ما لا يمكن أن يوصف. ولقد كان من السهل أن يقال أن هذه الآية نزلت قبل ظهور النحو، وأن كلام العرب لم يكن متسقاً إتساقاً كاملاً مع قواعد العربية التي وضعت فيما بعد، بل كان يتضمن ما يخالف تلك القواعد، لأنها استخلصت من الكثير الشائع، لا من القليل النادر، وليس في ذلك ما يضير. غير أن النحاة، سامحهم الله، حشدوا ما

---

(1) سورة طه: 63.

استطاعوا من الحجج والبراهين للدفاع عن مجيء «هذان» منصوبة في هذه الآية بالألف. وهي إنما ينبغي أن تجيء منصوبة بالياء كما يقتضي القياس. وعلى هذا الأساس قرأ أبو عمرو بن العلاء: إنَّ هذين لساحران. بنصب هذين، ونسب اليه ابن الحاجب قوله: إني لاستحيي أن أقرأ: إنَّ هذان لساحران، بالألف[1]. وأبو عمرو بن العلاء عالم كبير وهو أمين على النحو وعلى القرآن، أفلا يمكن أن نقتدي بقراءته ونحل هذا الاشكال ونريح الاجيال من صفحات طوال يراق فيها الحبر ويكل فيها النظر؟ وعلى الرغم من ذلك، شمر النحاة عن ساعد الجد لابتداع حيلة يدافعون بها عن هذا الاستعمال الذي ليس بحاجة إلى دفاع، فزعموا أن لزوم المثنى الألف رفعاً ونصباً وجراً هو لغة بلحارث بن كعب، وقيل أن أول من زعم ذلك هو أبو زيد الأنصاري[2]، وأخذ القول بأن النصب بالألف في المثنى هو لغة بلحارث بن كعب يتردد بين النحاة، دون تحقيق أو تدقيق، كالتعويذة التي يظن الناس أنهم يدفعون بها ضرر الاقدار ومكايد الاشرار، وهي لا ترد شراً ولا تدفع ضرراً. والحديث عن لغة بلحارث بن كعب يقتضي منا التحقيق التاريخي المضني. فهل حقق أحد في هذا الموضوع، قبل أن يقامر بنسبة هذه اللهجة إلي بلحارث بن كعب؟ نسب السيوطي إلى الفارابي قوله: والذين نقلت عنهم العربية وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، . . . ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم[3]. فمن أيِّ هؤلاءِ بلحارثُ بن كعب هذه؟ وقد يقال إنها تنتمي إلى كنانة، كما تذكر بعض المصادر إمعاناً في التمويه. وإذا كانت هذه النسبة صحيحة، فهل يستطيع أن يثبت هؤلاء الذين نسبوها إلى كنانة أن يثبتوا أنها ممن أخذ عنهم أو ممن تُرِكُوا من كنانة، لأن الفارابي يقول «من بعض كنانة» ولم يقل من كنانة على وجه التعميم والاطلاق. ومن ناحية أخرى يتساءل الانسان الذي عنده مسكة من عقل: إذا كانت هذه لهجة بلحارث بن كعب حقاً، فلماذا لم ترد أكثر من مرة في القرآن الكريم؟ إن علم اللغة الحديث إذا اعترف بأن هذا الاستعمال هو لهجة لبلحارث بن كعب، فهو يطالب بالاجابة عن سبب عدم وروده في القرآن أكثر من مرة واحدة. إن

(1) ابن الحاجب: الأمالي النحوية 1/ 61. - وانظر النوادر في اللغة ص 58.

(2) الأخفش الأوسط: معاني القرآن 1/ 113= (3) السيوطي: المزهر 1/ 211.

المطلوب من كل من ينبري للخوض في هذا الموضوع أن يجيل هذه الأسئلة والاستفسارات في ذهنه قبل أن يردد كالببغاء ما يردده جمهور النحاة، لاحقاً عن سابق، من أن لزوم المثنى الألف في حالات الاعراب الثلاث هو لغة أو لهجة لبلحارث بن كعب. إن هذا القول غير ثابت لما أوردنا من الأسباب. يضاف إلى ذلك أن الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعده 215 هـ) أنكر قراءة «إنَّ» بالتشديد، كما شكك في ما نُسِبَ إلى بلحارث بن كعب من جعل الياء ألفاً في المثنى المنصوب[1].

وفوق ذلك كله، هل يقبل هؤلاء المنافحون عن الآية النبوية الكريمة أن يستعملوا هم هذه اللهجة البلحارثية فينصبوا المثنى بالألف؟ بل هل يقبلون أن يستعملها طالب في موضوع انشاء؟ إنني واثق من أنهم إذا لمحوها في ورقة إجابة طالب نادوا بالثبور وعظائم الأمور. ولو استعملها شوقي لهبوا في وجهه مستغربين مستنكرين وسحبوا منه الزعامة واسترجعوا إمارة الشعر. والسؤال هو: أتكون صحة اللغة أو خطؤها مقرونين بصاحبها فإذا كان صاحبها ملكاً أو أميراً كانت صحيحة وإذا كان من الرعاع أو السوقة كانت خطأ؟ هذا هو حال العرب في حاضرهم وماضيهم، إذ أن الذي يقرر خطأ الشيء أو صحته هو الطبقة التي ينتمي إليها صاحبه، والسدة التي يتسنمها والمركز الذي يحتله.

وإذا كان الحجاج بن يوسف نفى يحيى بن يعمر إلى خراسان لأنه نبهه إلى لحن وقع فيه بطلب منه[2]، فكيف يجرؤ أي نحوي على الجهر برأيه في قضية نحوية تتعلق بالقرآن الكريم؟ ولعل سيبويه لهذا السبب آثر أن يحتج بكلام العرب دون غيره من أنواع الكلام ومصادره. فقد أكثر النحاة والمؤرخون من البحث عن الأسباب التي حملت سيبويه على قلة الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي. والسبب الحقيقي - لو عرفوا - هو سلوك الطريق الأكثر أمناً وسلامة. فإنه يخوض في كلام العرب كما يشاء دون أن يعترضه معترض أو يستنكر فعله مستنكر. ولكنه لو خاض في غير ذلك فلا شك أنه سيكون متعرضاً للمساءلة والمحاسبة بل قد يكون معرضاً للتنكيل والمعاقبة.

---

(1) الأخفش الأوسط: معاني القرآن 1/ 113. (2) محمد بن سلام: طبقات فحول الشعراء 1/ 13.

ولعل ثمة سبباً آخر يجعلنا نكره الشذوذ كما كرهه كل من عرف اللغة ذوقاً وإحساساً، لا قواعد تحفظ وأمثلة تستظهر دون أن تدخل في نسيجه الثقافي، وتصبح فيه ضرباً من المتعة أو اللذة الجمالية التي لا تعدلها لذة. إن الذي تصبح عنده اللغة والفصاحة شيئاً من هذا القبيل لا يحتمل أن يستمع إلى الخطأ واللحن. ولا يهمه بعد ذلك أن يكون الكلام عميقاً أو سطحياً أو عاطفياً أو غير عاطفي. ذلك لأن الفصاحة تصبح هي المقياس والمعيار. وإذا أصبحت الفصاحة هي المقياس والمعيار، إنتفت كل المعاذير التي يحشدها النحاة للدفاع عن استعمال عارض أو بناء نادر، أو غير ذلك مما يصطدم به الذوق قبل أن يصطدم به العقل.

ولسنا نريد أن نتتبع الآيات التي تحمل ظواهر تتناقض مع القاعدة النحوية، فثمة آيات أخرى توقف النحاة عندما تتضمنه من تعارض مع النحو. ومن تلك الآيات التالية:

قال تعالى: **﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون﴾**[1].

قال تعالى: **﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك، والمقيمين الصلاة﴾**[2].

قال تعالى: **﴿تقاتلونهم أو يسلمون﴾**[3].

فالقياس أن يقال في الأولى (والصائبين) وفي الثانية (والمقيمون) وفي الثالثة (أو تسلموا).

وليس من مصلحتنا أن نلج في الدفاع عن هذه الآيات لجاجاً يخرج بنا عن حدود المنطق والعقل. فنحن في أيامنا هذه نلغي اللغة العربية صباحاً ومساءاً وفي كل مناسبة. فما بالنا نغض الطرف عن ذلك، ونروح نحشد قوتنا للدفاع عن استعمال قرآني كانت له ظروفه ومسبباته؟ ويجدر بنا قبل الانتقال من بحث هذه القضية الشائكة أن نشير إلى النقاط التالية: ـ

1 ـ قرأ أبو عمرو بن العلاء كما ذكرنا آنفاً: أن هذين لساحران بنصب هذين

(1) سورة المائدة: 73.

(2) سورة النساء: 162.

(3) سورة الفتح: 16.

وكذلك برفع (المقيمين) أي أنه قرأ: والمقيمون الصلاة.

2 ـ رد كل من الفراء وابن قتيبة وابن كثير ذلك كله إلى خطأ الكاتب اعتماداً على حديث ينسبونه إلى عائشة[1].

3 ـ يؤكد ابن خلدون الفكرة نفسها أي أن القضية تعود في جملتها إلى انحدار المستوى الحضاري للعرب حينئذٍ، مما تأتى عنه أن يضعف اتقانهم للرسم الكتابي، لأن هذا الرسم من ظواهر الحضارة فيقول: ولا تلتفتن في ذلك إلى ما يزعمه بعض المغفلين من أنهم كانوا محكمين لصناعة الخط، وان ما يتخيل من مخالفة خطوطهم لاصول الرسم، ليس كما يتخيل بل لكلها وجه، مما لا أصل له إلا التحكم المحض، وما حملهم على ذلك إلا اعتقادهم أن في ذلك تنزيهاً للصحابة عن توهم النقص في قلة إجادة الخط، وحسبوا أن الخط كمال فنزهوهم عن نقصه ونسبوا اليهم الكمال بإجادته، وطلبوا تعليل ما خالف الاجادة من رسمه، وذلك ليس بصحيح[2].

وخلاصة ما سبق أن اللجاج في الدفاع عن بعض الظواهر الخاصة في الرسم القرآني يعده ابن خلدون ضرباً من الغفلة، ويعده غيره خطأ في الرسم، فليقصر هؤلاء الذين لا يعرفون من النحو إلا ما عده النحاة مما يحفظ ولا يقاس عليه. فليس في ذلك أية فائدة لأحد.

هذا ما يخص ظاهرة الشذوذ في بعض الآيات القرآنية. أما ظاهرة الشذوذ في الشعر العربي فهي أوسع وأشمل، وحسبنا ـ قبل أن نستكمل الحديث في هذه الظاهرة ـ أن نورد النماذج التالية: ـ

قال أبو النجم العجلي[3]:

إن أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا قـد بـلـغـا في الـمـجـد غـايـتـاهـا،

والصحيح (أبا أبيها) (وغايتيها)

---

(1) غانم قدوري الحمد: رسم المصحف ص 206 وما بعدها.
(2) ابن خلدون: المقدمة ص 419.
(3) ابن هشام: شذور الذهب ص 48.

قال هوبر الحارثي[1]:

تزوّدَ منا بين أذناه طعنةً دعته إلى هابي التراب عقيمِ

(والصحيح بين أذنيه)

قال رجل من ضبة[2]:

اعرفُ منها الجيدَ والعينانا ومنخرينِ أشبها ظبيانا،

والصحيح (والعينين) و(ظبيين)

قال جرير[3]:

عرفنا جعفراً وبني أبيه وأنكرنا زعانفَ آخرينِ

بكسر النون والصحيح فتحها لأنها نون جمع مذكر سالم.

قال ذو الاصبع العدواني[4]:

إني أبيٌ أبيٌّ ذو محافظةٍ وابن أبيٍ أبيٍ من أبيّينِ

بكسر النون والصحيح فتحها لأنها نون جمع مذكر سالم.

قال قيس بن زهير[5]:

ألم يأتيك والابناء تَنْمي بما لاقت لبونُ بني زيادِ

والصحيح ألم (يأتك) بحذف الياء.

هذه نماذج مما ورد في شعر العرب من شذوذ، وهو قليل من كثير مما تغص به كتب النحو ومصادره، بحيث يحس المتتبع لدقائق هذه الكتب وتفصيلاتها ان دراسة النحو لا تتعدى هذه الأمثلة الشاذة. ولا بأس في أن يحس دارسو النحو أنه موضوع معقد لأنه يُعنى لا بالقياس والقاعدة المتلئبة، بل بما خالف القياس وما شذ عن تلك القاعدة. وعلى الرغم أننا قدمنا لهذه الأمثلة، بما يمكن أن يكون دليلاً على موقفنا منها، فما زال في النفس أشياء

(1) نفس المصدر ص 47.

(2) ابن عقيل: شرح الألفية 1/ 71.

(3) نفس المصدر ص 67.

(4) المرزباني: الموشح ص 30.

(5) ابن الأنباري: الانصاف 1/ 30.

عنها وعن اكثار النحاة من إيرادها، وعن دورها في تشكيك الطالب في القاعدة النحوية. فنحن نعرض عليه القاعدة النحوية مقرونة بمثال، ثم نشغله بأمثلة شاذة تخالف ذلك المثال وتقلل من قيمته، بل هي تهدمه وتمحوه من ذهن الطالب. كيف يفهم الطالب النحو إذا كنا نحاول أن نرسخ في ذهنه أن المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، ثم نعرض عليه مثالاً من القرآن الكريم أو من الشعر العربي يخالف ذلك؟ وكنا قد تطرقنا إلى ما يمكن أن يدور من كلام حول هذه الأمثلة الشاذة، ومع ذلك ما زال في الجعبة أشياء نحاول أن نوجزها فيما يلي: ـ

1 ـ تبدو هذه النصوص مخالفة لما كان كثيراً أو شائعاً من كلام العرب. ولا شك أن المخالفة كانت موجودة في حديث الناس ولهجات القبائل. وليس في الأمر ما يستغرب. وقد طوى النحاة وأولو الأمر كثيراً من هذه النصوص المخالفة أو الشاذة، وبقي جزء كبير منها كما تركه أصحابه يشهد بأن الكلام العربي، لم يكن كله متسقاً مع القواعد النحوية التي بنيت على الأكثر والأشيع من كلام العرب.

2 ـ قد يكون الكثير من هذه النصوص مصنوعاً مُختلقاً، فقد كان النحاة يصنعون المثال، ويبتدعون الشاهد، ليؤيدوا رأياً ويقرروا قاعدة. وقد يكون في هذه الأمثلة ما تم وضعه دفاعاً عن بعض الاستعمالات القرآنية التي تخالف جاري كلام العرب أو تصطدم بالأقيسة التي وضعها النحاة للشائع من ذلك الكلام.

3 ـ لا بأس في الاشارة إلى مثل هذه الأمثلة الشاذة في الدراسة الجامعية المتخصصة، على أنها ضرب من الدراسة التاريخية للنحو، أما ان تعرض في الكتب الخاصة بطلاب المدارس الثانوية وما دونها، فشيء لا فائدة منه ولا جدوى من ورائه. وقد يقال ان كتب النحو في المدارس الثانوية لا تحتوي على شيء في ذلك. وهذا صحيح إلى حد ما فقد تكفلت حركات الاصلاح الحديثة بالتخلص من كل ذلك. غير أن الكتب القديمة كانت لا تخلو منها، وحسبنا أن نذكر كتابي «قطر الندى» و«شذور الذهب» لابن هشام، وقد خصصهما لأدنى درجات التعليم في زمنه، ومع ذلك فهما يغصان بمثل هذه النماذج الشاذة. وكذلك كتاب مبادئ العربية للمعلم رشيد الشرتوني، فهو لا يخلو من مثل هذه الأمثلة الشاذة.

هذه خطرات خطرت لي وأنا أعالج موضوع الاعراب والشذوذ في علاماته. ومن المعروف أن الآراء الصائبة يعتمد فيها على العلماء العقلاء الحذاق لا الالفاف المستضعفين كما يقول ابن جني. وإذا عرض الرأي الصائب، لا يجوز أن يمتنع العالم عن الجهر به، مداراة لمتعصب ومراعاة لمتطرف. فالحق أحق أن يتبع. وتأكيداً لرأينا في عدم إعارة كبيرة أهمية للنادر والشاذ، نسوق نماذج مما قاله الحذاق بهذا الصدد:

1 ـ قال المبرد: البيت الشاذ ليس بحجة على الأصل المجمع عليه[1]. وقال: القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة[2]. وقال: إذا جعلْتَ النوادر والشاذ غرضك، واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك[3].

2 ـ قال ابن السراج: وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لا حجة معه[4].

3 ـ قال ابن الأنباري: إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً، لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز[5].

4 ـ قال ابراهيم اليازجي: ولذلك فأول ما ينبغي الاهتمامُ به تأليف لجنة من ذوي البصائر السليمة والعلم الصحيح، تتولى كتب النحو بمثل ما فعل مؤلفو مجلة الأحكام العدلية في الكتب الشرعية، فيختارون من كل قاعدة أصح الأقوال وأمثلها لتكون مرجعاً لطلاب هذه الصناعة، وتنبذ بقية الأقوال الساقطة والمذاهب المرجوحة، ويكون في ضمن ذلك إهمال كل ما يتعلق بالقراءات المختلفة واللغات الشاذة والضرورات الشعرية، مما يترك الكلام عليه للتصانيف المختصة به بحيث يتخلص النحو في الوجوه التي عليها الاستعمال، ويكون ذلك ذريعة تتوحد بها قواعد اللغة، كما

---

(1) السيوطي: المزهر 1/ 232.

(2) خديجة الحديثي: المبرد سيرته ومؤلفاته ص 299.

(3) نفس المصدر ص 300.

(4) السيوطي: المزهر 1/ 232.

(5) ابن الأنباري: الانصاف 2/ 456.

توحدت اللغة بالقرآن[1].

هذا ما يقوله حذاق النحاة، ولا شك أن فيما يقوله هؤلاء الخير كل الخير للنحو العربي وتصحيح ما يشكو منه من زيغ واختلال. وقد فهم اليازجي العظيم هذا المغزى من كلام حذاق النحاة فعبر عنه أحسن تعبير في هذه السطور التي أثبتناها، والتي تتضمن علاج ما يشكو منه النحو العربي من علل وأدواء.

أقسام الاعراب

لا يجري الاعراب على نسق واحد، ولا ينحصر في أصل واحد فهو يجري على حالات وشروط تختلف من موقع إلى آخر ومن كلمة إلى أخرى. وتوضيح ذلك ان الاعراب قد يقع على الكلمة الصحيحة كما يقع على الكلمة المعتلة، وقد يقع كذلك على الكلمة المعربة كما يقع على الكلمة المبنية. هذا علاوة على أنه قد يتناول لفظ الكلمة لا معناها. وعلى هذا الأساس يمكننا أن نعدد من أقسام الاعراب الأربعة التالية:

1 ـ الاعراب اللفظي.

2 ـ الاعراب التقديري.

3 ـ الاعراب المحلي.

4 ـ الاعراب المحكي.

وسنتحدث عن كل قسم منها حسب ترتيبها على النهج التالي:

الإعراب اللفظي: وهو الاعراب الأصلي الذي يجري على معظم كلام العرب الذي تتوفر في آخره الحروف الصحيحة، والذي لا يمنع حركات الاعراب من الظهور على أواخره مانع. وهذا يعني أن من شرط الكلمة العربية التي تستحق الاعراب اللفظي أن تتوفر فيها صفتان: الأولى ـ أن تكون معربة، الثانية ـ أن تكون صحيحة الآخر. ومعظم الكلام العربي من هذا النوع، مما يعني أن الاعراب اللفظي هو أكثر أقسام الاعراب سيرورة وانتشاراً في الكلام العربي، لأنه هو القسم الأصلي من بين تلك الاقسام التي ذكرناها، وهو في

---

(1) ميشيل جحا: ابراهيم اليازجي ص 124.

الوقت نفسه أقلها كلفة وأقربها إلى الفهم. وليس له شروط خاصة كغيره من أقسام الاعراب، ولا مصطلحات تميزه عن غيره، أكثر من التسمية التي يعرف بها. فهو سهل بسيط لا يكاد النحاة يتوقفون عنده طويلاً أكثر من التعريف السريع والعبور إلى غيره من الأقسام. وهو يقف في مقابل الاعراب التقديري فيمتاز عنه بأنه ظاهر للعين، أقصد أن علامة الاعراب فيه تكون ظاهرة واضحة، لا مخفية ولا مقدرة. ويقف في مقابل الاعراب المحلي فيمتاز عنه بأن الاعراب فيه يتناول لفظ الكلمة، في حين يعجز في الاعراب المحلي عن تناول لفظ الكلمة فيتناول موقعها ومحلها.

الاعراب التقديري - إن حركات الاعراب لا تظهر في كل المواقع. فقد يحول حائل دون ظهور هذه الحركات، كأن يكون آخر الكلمة مما ينتهي بأحد أحرف العلة. وأحرف العلة الثلاثة الألف والواو والياء هي السبب الوحيد لتخلف ظهور حركات الاعراب. وليس ثمة سبب آخر لهذا التقدير كما يتوهم بعض الخائضين في هذا الموضوع دون أن يستعدوا له كما سنوضح بعد قليل. وقد أشار إلى هذه الحقيقة الرضي في شرح الكافية حين قال: اعلم أن تقدير الاعراب لأحد شيئين إما تعذر النطق به واستحالته وإما تعسره واستثقاله[1].

ويورد في باب ما علته التعذر الاسم المقصور والمضاف إلى ياء المتكلم، وفي باب ما علته التعسر والاستثقال الاسم المنقوص. ولسنا نقصد تتبع ما ساقه الرضي في هذا الموضوع، فله موضعه الخاص به، ولكننا نشدد على حقيقة واحدة يجدر بنا تأملها والتوقف عندها طويلاً، وهي أن علة التقدير هي انتهاء الكلمة بأحد أحرف العلة. وإذا لم تكن الكلمة منتهية بأحد هذه الأحرف لا يمكن أن يكون لها صلة بما نحن فيه.

ونود أن نشير أيضاً إلى أننا نتحدث في موضوع التقدير عن الحركات لا عن العلامات لسببين:

الأول - لأن أصل الاعراب أن يكون بالحركات والاعراب بالحروف فرع عليها كما نقل السيوطي عن ابن يعيش وأبي البقاء[2].

---

(1) الرضي: شرح الكافية 1/ 33. (2) السيوطي: الأشباه والنظائر 2/ 22.

الثاني ـ لأن الحركات هي التي يجري عليها التقدير، أما العلامات فلا تقدر. وقد يحتج علينا بعضهم بقولهم: هؤلاء معلمِيَّ، فيزعمون أن الواو في (معلميَّ) مقدرة كما فعل الرضي[1]. والصحيح أن الواو هنا محذوفة لاجراء صرفي بحت يطلق عليه اسم الاعلال، إذ أصل الكلمة (معلموني) حذفت نون جمع المذكر السالم للاضافة فأصبحت (معلموي) وهنا اجتمعت واو وياء وكانت الأولى منهما ساكنة، قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء. ثم قلبت ضمة الميم كسرة مجانسة للياء. فهذه العملية الصوتية البحتة فرضت حذف الواو. ومن ثم لا يجوز لنا أن نزعم أن هذه الواو مقدرة، لأن الفرق بين الحذف والتقدير أن الحذف يكون حالة طارئة في حين يكون التقدير حالة قياسية مستمرة، علاوة على أن الحذف يكون بسبب التقاء أصوات يستثقل تلاقيها فيحذف بعضها للتخفيف، في حين يكون التقدير بسبب طبيعة الحرف لا بسبب حذفه. أكثر من ذلك كله أن الحذف يختص بالحرف أما التقدير فيختص بالحركة. لهذه الأسباب كلها لم يكن الرضي موفقاً في عده مثل هذا الاستعمال مما تقدر فيه الواو في حالة الرفع.

ويكون تقدير الحركات في الألفاظ على النهج التالي:

أولاً ـ تقدر الحركات جميعها الضمة والفتحة والكسرة في أواخر الأسماء المقصورة للتعذر نحو قولنا: هذا الفتى، رأيت الفتى، سلمت على الفتى. ويلحق بالاسم المقصور الفعل المضارع الناقص المنتهي بألف مقصورة نحو يسعى، فتقدر على الألف الضمة والفتحة في نحو قولنا هو يسعى، وهو يحب أن يسعى.

ثانياً ـ تقدر الضمة والكسرة للثقل أو للاستثقال في الاسماء المنقوصة، وهي التي تنتهي بياء قبلها كسرة نحو القاضي والداني والمكتفي والمهتدي والمستكفي، وتظهر الفتحة. وظهور هذه الفتحة ضروري بقدر ضرورة اختفاء الضمة والكسرة وتقديرهما، قال بعضهم في وصف سيارة:

يَروقُ منظرُها المرموقُ رائيَها ... فإن شراها عراه الهمُّ والأسفُ

(1) الرضي: شرح الكافية 1/ 34.

فقد حقق ظهور الفتحة في (رائيها) شروط الاعراب والفصاحة والعروض. وكل من له ذوق أدبي رفيع يحس قيمة هذه الفتحة التي جاء ظهورها على الاسم المقصور في هذا الموضع قوياً بارزاً. وربما اضطر شاعر فقدر في مثل هذا الموضع وألحَقَ الفتحة بالضمة والكسرة في التقدير. وقد أجاز بعض النحاة ذلك. قال الدنوشري: ومن العرب من يسكن الياء في النصب. قال الشاعر:

ولـو أنَّ واشٍ بـالـيـمـامـةِ دارُه وداري بأعلى حضرموتَ اهتدى ليا[1]

قال أبو العباس المبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر، لأنه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر[2]. ونحن نخالف الدنوشري والمبرد في هذا الرأي، فنعد تقدير الفتحة فيه من المستثقل القبيح، لما يتركه الانتقال من الفتحة إلى الكسرة من ثقل على الذوق وضيق على الاحساس. وأكثر من هذا المثال جدارة بالقبول قول حافظ:

مضى وخلفها كالطودِ راسخةً وزانَ بالعدلِ والتقوى مغانيها

فقد قدر حافظ الفتحة على (مغانيها) للضرورة الشعرية. ولكن هذا التقدير أكثر خفة على اللسان والسمع من بيت الدنوشري الذي استحسن الضرورة فيه نحوي كبير هو المبرد، لسبب بسيط هو أن اللسان ينتقل فيه من الفتحة إلى السكون. ولا شك أن ذلك أخف على السمع من الانتقال من الفتحة إلى الكسرة مقترنتين بالتنوين الذي يزيد المشكلة حدة.

وكان أستاذنا الفاخوري يضيق ذرعاً بتقدير الفتحة على الاسم المنقوص أو الفعل المضارع المعتل الذي يلحق به، فيظهر من كره تقدير الفتحة ما يظهره من كره إظهار الضمة والكسرة على تلك الياء. ومن الشواهد على ذلك أننا عند قراءتنا قصيدة حافظ ابراهيم المعروفة «الفتاة اليابانية» ورد هذا البيت:

ودعـانـي مـوطـنـي أن أغـتـدي علَّـنـي أقـضـي لـه مـا وجـبـا

وظاهر أن حافظاً قدر الفتحة على الياء في (أغتدي) للضرورة الشعرية،

---

(1) خالد الأزهري: شرح التصريح 1/ 90. (2) البغدادي: خزانة الأدب 8/ 348.

فضاق أستاذنا الفاخوري ذرعاً بذلك وطلب منا إصلاح البيت على الوجه التالي:

ودعانـي لاغتـداءٍ مـوطـنـي علّمني أقضـي لـه مـا وجـبا

فقد استبدل أن أغتدي بقوله (لاغتداء) وهي تعطي المعنى نفسه، حتى يجنب حافظاً ضرورة شعرية أباها أستاذنا له.

ويلحق بالاسم المنقوص الفعل المضارع الناقص الذي ينتهي بالواو أو الياء في نحو: زيدٌ يدعو، وعمرو يمشي. فتقدر فيه الضمة وتظهر الفتحة في نحو قولنا: أحبُّ أن أمشيَ في المساء.

ثالثاً. تقدر الحركات جميعها الضمة والفتحة والكسرة على آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم لاشتغال المحل بحركة المناسبة في مثل: هذا كتابي، وبعت كتابي، ونظرت في كتابي. فنقول في إعراب المثال الأول: كتابي: خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة. وكذلك في حالة النصب نقول: كتابي: مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة. أما في حالة الجر فثمة رأيان: الأول ـ يلحقهما بحالتي الرفع والنصب في وجوب التقدير. الثاني ـ يكتفي بالكسرة الظاهرة فلا يقدر. وكل من الرأيين له ما يسوغه، غير أن الرأي الأول هو الأقرب إلى الصحة والصواب، لأنه يجعل القاعدة مطردة ولا يعرضها للاستثناء. على أن ما يمكن أن يعترض به على هذا التقدير أن آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم هو حرف صحيح. والحرف الصحيح لا يحتمل التقدير، لأن التقدير كما سبق أن بينا يقترن بأحرف العلة. والأفضل أن نقول في مثل هذا كتابي: كتابي: خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة أبدلت كسرة للمناسبة. ومهما يكن فسنولي هذا الموضوع مزيد عناية في موضع لاحق إن شاء الله.

ويلحق بهذا الخروج عما هو مقبول في أصول التقدير قول المعربين: ان حركة الاعراب تقدر في آخر الاسم المجرور بحرف الجر الزائد في مثل قولنا: لست بعائد. فيقولون في إعراب «عائد»: الباء حرف جر زائد وعائد خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها، حركة حرف الجر الزائد. وهذا خطأ فالصحيح أن لا تقدير في هذا الموضع، لأن التقدير لا يكون إلا في ما انتهى

بحرف علة. أما الاعراب الذي يتسق مع قواعد العربية، فهو أن نقول: الباء حرف جر زائد، وعائد: مجرور لفظاً منصوب محلاً لأنه خبر ليس. وقد أجاز العليمي في حاشيته على التصريح القول بالاعراب المحلي والاعراب التقديري في مثل هذه الحال[1]. وهو مخطئ في ذلك، لأن التقدير لا يكون في ما آخره حرف صحيح، فقد صرح الرضي كما سبق أن ذكرنا بأن تقدير حركات الاعراب لا يكون إلا لأحد شيئين: أما تعذر نطق به واستحالته وإما تعسره واستثقاله[2]. وهو يقصد بذلك الاسم المقصور الذي يستحيل ظهور الحركات على آخره، والاسم المنقوص الذي يمكن أن تظهر هذه الحركات على آخره ولكنها تستثقل. وربما ألحقوا بالاعراب التقديري الاسم المحكي في نحو قولنا اعرب «زيد» في قولنا: زيدٌ شجاع. وستحدث عن ذلك في موضعه.

الاعراب المحلي: ويختص بالألفاظ المبنية التي تلزم أواخرها حركة واحدة في نحو: حضر سيبويهِ. فسيبويه لفظ مبني على الكسر في محل رفع فاعل. وكذلك قرأت سيبويهِ. يكون سيبويه مبنياً على الكسر في محل نصب مفعول به. ويوازن الرضي بين المعرب تقديراً والمعرب محلاً فيقول: إن قيل أي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور، فإن المبني أيضاً يختلف تقديراً، وذلك في أحد قسميه أعني المركب منه مع العامل نحو: جاءني هؤلاءِ، فهو مثل: جاءني قاضٍ، ويجيب: إن المعرب يختلف آخره تقديراً أي يقدر الاعراب على حرفه الأخير، ولا يظهر إما للتعذر كما في المقصور، أو للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فإنَّ الاعراب لا يقدر على حرفه الأخير، إذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني لا في آخره نحو هؤلاء وأمس، وقد يكون في آخره أيضاً كما في جملته نحو هذا. فلهذا يقال في نحو هؤلاءِ انه في محل الرفع أي في موضع الاسم المرفوع، بخلاف المقصور في جاءني الفتى فإنه يقال: ان الرفع مقدر في آخره[3]. وصفوة القول ان الاعراب التقديري يكون في المعربات المعتلة الآخر، في حين يكون الاعراب المحلي في الألفاظ المبنية التي سنتطرق للحديث عنها في الفصول القادمة.

---

(1) العليمي: شرح التصريح على التوضيح 2/ 3 (الحاشية).
(2) الرضي: شرح الكافية 1/ 33.
(3) نفس المصدر 1/ 17 ـ 18.

الاعراب المحكي: الحكاية هي إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير، وأمثلتها كثيرة. فقد يكون اللفظ المحكي مفرداً. وعندئذٍ قد يكون فعلاً نحو قولنا: «كتب» فعل ماض وقد يكون اسماً كقول بعض العرب وقد قيل له: هاتان تمرتان: دعنا من «تمرتان». ولولا الحكاية ما كان يمكن دخول حرف الجر على مثنى مرفوع بالألف. وقد يكون المحكي جملة نحو كتب على باب القصر «رأسُ الحكمةِ مخافةُ الله» وقد يكون شبه جملة نحو قوله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم. فهذه المفردات والجمل وأشباه الجمل لا يقصد منها معناها بل يقصد لفظها، ولذلك تعرب كما سمعت دون أي تدخل في شكلها أو هيئتها. ويكون موقع اللفظة المحكية أو الجملة المحكية موقع اسم لأنها تحمل وظيفة اعرابية فتكون في محل رفع فاعلاً أو في محل نصب مفعولاً به أو في محل جر مضافاً إليه. وقد تكون مبتدأ أو خبراً أو اسم كان أو خبرها إلى غير ذلك. وبقليل من الانتباه نلاحظ أن الكلمات التي تعرب هي أمثلة حية على الحكاية والاعراب المحكي. فحينما نقول: اعرب «زيد» في قولنا: حَضَرَ زيدٌ. فلفظة «زيد» لفظة محكية في محل نصب مفعول به لفعل الأمر «أعرب». ولولا أنها لفظة محكية ما كان يمكن أن تكون مرفوعة وان تكون مفعولاً به في الوقت نفسه. ونلاحظ من ذلك أن الاسم المحكي يعرب إعراباً محلياً. ويخطئ من يعربونه اعراباً تقديرياً، لأن اللفظة المحكية أو الجملة المحكية ليست مشكلتها في حرفها الأخير حتى يكون اعرابها تقديرياً كالاسم المقصور والاسم المنقوص، بل مشكلتها في أن لفظها في حال حكايتها كالإسم المبني تماماً لا يتصرف. ولذلك كان إعرابها على المحل. وأخطأ الغلاييني فأعربها إعراباً تقديرياً قال: وإذا قلت: كتب فعل ماض فكتب محكية، وهي مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية[1]. ألم يسأل الغلاييني نفسه - وأمثاله كثر - من أين جاء التقدير، والكلمة التي قدر الحركة فيها صحيحة الآخر ليس فيها حرف علة؟ إنه مخطئ في ذلك فالاسم المحكي يعرب إعراباً محلياً كما سبق أن ذكرنا. وكذلك نقول في إعراب «كَتَبَ» أنها فِعْلٌ محكي في محل رفع مبتدأ. ولا يتسع المجال فيها لأي تقدير. وقد يقال: إن كثيراً من القدماء أعربوها كذلك، ولا يهمني ذلك على

---

(1) الغلاييني: جامع الدروس العربية 1/ 24.

افتراض وقوعه، فالذي يعنيني هو الرأي لا صاحبه، فإذا كانت أحرف العلة هي العائق دون ظهور حركات الاعراب، وكانت الأسماء المجرورة بحرف الجر الزائد، وكذلك الألفاظ المحكية هي صحيحة الأواخر فبأي منطق نقبل تقدير حركات الاعراب على أواخرها؟ إن الأجدر بنا أن ندخلها في نطاق الاعراب المحكي.

ويلحق بهؤلاء الذين يقدرون حركات الاعراب على أواخر الاسماء المحكية صاحب معجم الخليل. فهو يقول في تعريف حركة الحكاية: حركة الحكاية إصطلاحاً العلامة على آخر المحكي المفرد المانعة ظهور حركة الاعراب الأصلية نحو كتب «يعلم» فيقال في اعراب «يعلم»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الحكاية[1]. وهذا أيضاً خطأ لأن التقدير لا يجوز ولا يرد ولا يكون له موجب إلا في ما انتهى بأحد أحرف العلة.

والعجيب في هؤلاء أنهم إذا تحدثوا عن التقدير وعرّفوا به في باب علامات الاعراب لم يذكروا مما يمكن إجراء التقدير فيه إلا الاسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم. قال ابن هشام: وتقدر الحركات الثلاث في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو الفتى والمصطفى ويسمى معتلاً مقصوراً، والضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسورة ما قبلها نحو المرتقي والقاضي ويسمى معتلاً منقوصاً[2]. وقد توقف ابن هشام فيما يجري عليه حكم التقدير عند هذين الموضعين فلم يذكر حتى المضاف إلى ياء المتكلم. فمن أين ألحق هؤلاء المجرور بحرف الجر الزائد والاسم المحكي بما تقدر فيه الحركات؟ لماذا لم ينصوا سلفاً على أنهما مما تقدر فيه الحركات؟ ولماذا يواجهوننا في الحكاية والمجرور بحرف الجر الزائد، بما لم ينصوا عليه في مكانه المعهود؟ أغلب الظن أن ذلك ناجم عن الذهنية التقليدية في كتابة النحو. فإن هؤلاء الذين يؤلفون الكتب النحوية يعدون كل ما ورد في المصادر النحوية صحيحاً، ولو كان ضرباً من هذيان المحموم.

وقد شن عدد من المعاصرين هجوماً شديداً على التقدير في الاعراب،

---

(1) جورج متري عبد المسيح ورفيقه: معجم الخليل ص 200.

(2) ابن هشام: أوضح المسالك 1/ 59.

وطالبوا بإسقاطه من الدراسة النحوية. ولكنهم لم يستطيعوا تحقيق شيء، لأن الفرق كبير بين التيسير المبني على التخطيط، والتيسير الذي يقصد به الخلخلة والتخريب. والذي يولي الموضوع فضل تبصر يدرك أن التقدير لا يستغني عنه بالنظر إلى ما يعقب الاسم الذي تقدر فيه الحركات من توابع. فلو قلنا في إعراب حضر الفتى المجتهد: أن الفتى فاعل مرفوع بالسكون الظاهر، فماذا نقول في إعراب المجتهد؟ وكيف يكون النعت مرفوعاً والمنعوت ساكناً؟

نستخلص مما سبق أن التقدير في علامات الاعراب موضوع تفرضه ظروف الكلام العربي وأحواله. ولا يمكننا التشكيك في ذلك أو التقليل من أهميته. كل ما يلزمنا في تنفيذه أن نعتمد على العقل والمنطق وما وضعه النحاة من مقاييس، فلا نخلط بين المقبول وغير المقبول، ولا نقلد من لا يتجلى في كلامهم الجد والألمعية.

وصفوة القول في التقدير أن الحركات تقدر في الاسم المقصور للتعذر والاسم المنقوص للاستثقال، والمضاف إلى ياء المتكلم لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، مع بعض التحفظ على ذلك مما سنوضحه في مكان لاحق. أما الاسم المجرور بحرف الجر الزائد والاسم المحكي فهما يعربان اعراباً محلياً. وكل شيء غير ذلك فهو خطأ وتجاوز.

الفصل الثاني

البناء علاماته وألقابه

البناء مصطلح نحويّ يقابل الاعراب، فهو قسيم له، كالصرف والنحو تماماً، لا يكاد يذكر أحدهما إلا ومعه قسيمه. قال الأزهري: البناء لغة وضع شيء على شيء، على صفة يراد بها الثبوت، وفي الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، ضمة كانت هذه الحالة أو فتحة أو كسرة أو سكوناً[1]، وقد تطرق ابن مالك إلى ذلك في ألفيته، فقال[2]:

وكلُّ حرفٍ مستحقٌ للبنا   والأصلُ في المبنيِّ أن يُسكَّنا
ومنه ذو فتحٍ وذو كَسْرٍ وضَمّ   كأينَ أمسِ حيثُ والساكنُ كَمْ

ومعنى ذلك أن الأصل في البناء أن يكون على السكون لأنه أخف من الحركة. ولا يحرك المبني إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين. وقد تكون حركة البناء فتحة نحو: أينَ، قامَ، إنَّ، وقد تكون كسرة نحو: أمسِ وجيرِ (بمعنى نعم)، وقد تكون ضمة نحو: حيثُ، منذُ. وقد تكون سكوناً ـ وهو الأصل كما ذكرنا ـ نحو: كمْ، أجلْ، اضرِبْ، صَهْ.

وقد علق ابن عقيل على ذلك كله، فقال: وعُلِمَ مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل، بل في الاسم والحرف، وأن البناء على الفتح أو السكون، يكون في الاسم والفعل والحرف[3]. ومما يلفت الانتباه قول ابن عقيل أن الضم لا يكون في الفعل، ونحن نردد مراراً وتكراراً

---

(1) خالد الأزهري: شرح التصريح 1/ 58.
(2) ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك = 1/ 28 ـ 30.
(3) نفس المصدر 1/ 41.

أن الفعل الماضي المسند إلى واو الجماعة في مثل (ضربُوا) مبني على الضم. فما العلة إذن؟ أتكون العلة في ذلك أن الضمة هنا هي حركة عارضة، لا تسمى حركة بناء؟ ولعل هذا ما جهر به الأزهري حين قال: وكذلك ضمة الباء من (ضربُوا) عارضة لمناسبة الواو[1]، ولكن أينفي ذلك أنها حركة بناء؟ أليس من البناء ما هو لازم ومنه ما هو عارض؟ إنها حركة بناء عارض حقاً، وسنوليها مزيداً من الشرح في فصل لاحق سنعقده عن البناء العارض.

حركات البناء وألقابه

وللبناء حركات وألقاب خاصة به. فحركاته هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون. وألقابه هي الضم والفتح والكسر والسكون. ومن النحاة من يفرق بين السكون والوقف، فيجعل السكون للاعراب والوقف للبناء. ومنهم من يجعل حذف الحركة للاعراب والسكون للبناء. وكنا قد ذكرنا في الفصل السابق أن حركات الإعراب هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون أيضاً، وإن كان بعض النحاة يحاول أن يفرق بين علامات الاعراب وعلامات البناء، كما فرقوا بين ألقاب كل منهما، فيطلق على حركات الاعراب الرفعة أو حركة الرفع للضمة، والنصبة أو حركة النصب للفتحة، والجرة أو حركة الجر للكسرة وحذف الحركة للسكون. وكان البصريون أكثر حرصاً من الكوفيين على هذا التفريق بين حركات الاعراب والبناء وألقابهما، وإن كانت كتب البصريين لا تخلو من بعض الخلط بين هذه المصطلحات كلها والتهاون في التمييز بين واحد منهما وآخر، كما سنوضح في فصل قادم إن شاء الله.

أنواع الحركات

الأصل في الحركات أن تكون للاعراب ويُعرّفها النحاة بأنها ما كانت ناجمة عن عامل سابق يؤثر في الكلمة رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً، فيشار إلى الرفع بالضمة وإلى النصب بالفتحة وإلى الجر بالكسرة وإلى الجزم بالسكون. ويقابل حركات الاعراب حركات البناء. ويُعرّفها النحاة بأنها ما لم تكن ناجمة عن عامل سابق. وهي أيضاً الضمة والفتحة والكسرة والسكون.

---

(1) خالد الأزهري: شرح التصريح 1/ 55.

هذه هي الحركات الرئيسية في النحو، وعليها يدور كل حديث النحاة، وهي لا سواها شغل العلماء والمدرسين والطلبة ممن لهم علاقة بهذا الموضوع الذي يُعَدُّ لُبَّ لباب العربية، بل ركنها الركين وأساسها المكين.

حركات الاعراب والبناء إذن هي الحركات الرئيسية أو الأساسية في النحو. ولكنْ ثمة أنواعاً أخرى من الحركات التي نستطيع أن نلحقها بحركات البناء لسبب بسيط هو أنها ليست ناجمة عن عوامل سابقة، بل هي متولدة عن عوامل صوتية صرفية لا علاقة لها بالاعراب أو العوامل اللفظية، وهي التالية:

1 ـ حركة إعراب تشبه حركة البناء، وهي فتحة ما لا ينصرف في حال الجر، على مذهب من جعلها حركة إعراب في نحو قولنا: سلام على ابراهيم[1].

2 ـ حركة بناء تشبه حركة الإعراب، وهي ضمة المنادى المفرد في نحو قولنا: يا زيد ويا رجل، وفتحة اسم لا النافية للجنس إذا لم يكن مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، على مذهب من جعلها حركة بناء في نحو قولنا: لا بأس عليك[2].

3 ـ حركة الاتباع في نحو قولنا: الحمد لله بضم اللام اتباعاً للدال في إحدى القراءات، وبكسر الدال اتباعاً للام في قراءة أخرى[3]. ومما يمثل به النحاة على حركة الاتباع ضمة صفة المنادى العلم في نحو قولنا: يا زيد الكريم[4]. فضمة (الكريم) هي حركة اتباع في رأي بعض النحاة لأن الصفة تتبع الموصوف المبني على المحل. ولو جرى الأمر هذا المجرى لكان ينبغي أن تكون (الكريم) منصوبة لأن الموصوف وهو (زيد) مبني على الضم في محل نصب بفعل النداء المحذوف. ولكن الصفة جاءت مرفوعة أو مضمومة بغير مسوغ إعرابي ظاهر. ولذلك قدروا أن تكون هذه الحركة هي حركة اتباع لفظي.

(1) السيوطي: الاشباه والنظائر 1/ 157.

(2) نفس المصدر والمكان.

(3) السيوطي: همع الهوامع 1/ 20.

(4) العليمي: حاشية على شرح التصريح 2/ 176.

4 - حركة التقاء الساكنين في نحو قولنا: لم يحضر الرجل، إذ أبدل السكون في (يحضر) كسرة لالتقاء الساكنين. وقد تسمى حركة تخلص من سكونين[1].

5 - حركة مناسبة. وهي حركة المضاف إلى ياء المتكلم في نحو غلامي وكتابي. ومن أمثلتها حركة الباء في (ضربوا) فهي ضمة جيء بها لمناسبة واو الجماعة[2].

6 - حركة حكاية في نحو: من زيدٌ؟ من زيداً؟ من زيدٍ؟ في رجل قال: هذا زيد أو رأيت زيداً، أو سلمت على زيدٍ، فيقال في الاستفسار عن ذلك: من زيد؟ من زيداً؟ من زيدٍ؟[3].

7 - حركة نقل. كقراءة: قد أفلح من زكاها، وكذلك قراءة: ألم تعلم أن الله... بفتح دال (قد) وهي ساكنة وفتح ميم (تعلم) وهي مجزومة[4]. فقد أبدل القارئ همزة القطع وصلاً فاضطر لابدال السكون فتحة في الموقعين.

8 - حركة مجاورة في نحو قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ[5]. بجر (خربٍ) على المجاورة وحقه الرفع لأنه نعت (لجحر). وقد عده حذاق النحاة لحناً ونهوا عن الاقتداء به.

وقد جمع المهلبي هذه الحركات في (نظم الفرائد) شعراً فقال[6]:

عددنا جملة الحركات ستاً ... وستاً بعدها ثم اثنتين
فإعراب ثلاث أو بناء ... ثلاث أو ثلاث بين بين
ومشبهتان والاتباع حاد ... وأخرى لالتقاء الساكنين
وواحدة مذبذبة تردت ... لدى أخواتها في حيرتين

أما حركات الاعراب والبناء فقد أوضحنا المقصود بها فلا خلاف على

---

(1) السيوطي: همع الهوامع 1/ 20، شرح التصريح 1/ 158.
(2) الأزهري: شرح التصريح 1/ 158، 1/ 5.
(3) محمد بن الحسن: شرح الكافية 1/ 34-35.
(4) السيوطي: همع الهوامع 1/ 20، 1/ 53.
(5) اليازجي: نار القرى ص 16، المظفر العلوي: نضرة الاغريض ص 239.
(6) السيوطي: الاشباه والنظائر 1/ 158.

ذلك. وأما الحركات التي أطلق عليها اسم «بين بين» فهي ثلاث حركات، كل منها تتوسط بين حركتين[1]:

احداها: بين الضمة والفتحة، وهي الحركة التي قبل الألف المفخمة في قراءة ورش نحو: الصلوة والزكوة والحيوة.

والثانية: بين الكسرة والضمة، وهي حركة الإشمام في نحو: قيل وغيض على قراءة الكسائي.

والثالثة: بين الفتحة والكسرة، وهي الحركة قبل الألف الممالة نحو: رمى.

وأما المشبهتان فهما حركة إعراب تشبه البناء وهي حركة الممنوع من الصرف في حالة الجر، وحركة بناء تشبه الاعراب وهي حركة المنادى المفرد. وقد سبقت الاشارة اليهما والتعريف بهما.

وأما الحركة المذبذبة فلعلها حركة الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، فقد اختلف العلماء في طبيعة هذه الحركة التي لا بد أن يكون لنا عود إليها في فصل قادم أدرناه حول البناء العارض.

وهذه الحركات جميعها لا تمت بصلة إلى إعراب ولا بناء لأنها حركات عارضة. وقد ألحقناها بحركات البناء لأنها لا تنجم عن عوامل سابقة كحركات الاعراب، ولكنها في الوقت نفسه تختلف عن حركات البناء في أن حركات البناء هي حركات وضعية ثابتة. أما هذه فهي حركات آنية عارضة. قال ناصيف اليازجي في ذلك: واعلم أن حركة المناسبة والاتباع والمجاورة ونحوها من هذه الحركات، لا تعد من حركات الاعراب لأنها ليست لعامل، ولا من حركات البناء لأنها وضعية. وإنما هي حركات أخرى تجتلب للاغراض المذكورة ونحوها، فيشتغل بها المحل الذي تقع فيه، ويمتنع معها ظهور الحركة التي يستحقها فتقدر عليه[2].

---

(1) نفس المصدر 1/ 157.

(2) اليازجي: نار القرى ص 16.

أنواع البناء

البناء نوعان: لازم وعارض. فالبناء اللازم أو الثابت هو ما لا ينفك عن الكلمة في حال من أحوالها. والأسماء المبنية بناءً لازماً هي الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وبعض الكنايات وبعض الظروف وأسماء الأفعال والأصوات. أما البناء العارض، فهو أن يكون معرباً في الأصل ثم يقتضي تركيب الكلام بناءه في حالة خاصة، وذلك في المواضع التالية:

1 ـ المنادى المفرد في نحو: يا زيدُ ويا رجلُ.

2 ـ اسم لا النافية للجنس في نحو: لا حولَ ولا قوةَ.

3 ـ بعض الاسماء المركبة في نحو: وقعوا في حيصَ بيصَ.

4 ـ بعض الأحوال المركبة في نحو: هو جاري بيتَ بيتَ، وتفرقوا شذرَ مذرَ.

5 ـ بعض الظروف المركبة في نحو: يزورني صباحَ مساءَ، وهو يعمل ليلَ نهارَ.

6 ـ الأعداد المركبة: نجح خمسةَ عشرَ طالباً، اشتريت ثمانيةَ عشرَ كتاباً.

7 ـ الظروف المقطوعة عن الاضافة في نحو قوله تعالى: **﴿لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ﴾**.

8 ـ بعض الظروف المضافة إلى الجمل في نحو قوله تعالى: **﴿هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم﴾**[1].

وسنخصُ البناء العارض بفصل مستقل في موضع لاحق. كما يقسم البناء من جهة أخرى إلى نوعين: مفرد ومركب.

فالمفرد ما كان كلمة واحدة مثل حيثُ، هوَ، كمْ، مَنْ، كيفَ... الخ. والمركب ما تكون من اجتماع لفظين على النهج التالي[2]:

1 ـ اسم بنيَ مع اسم نحو خمسةَ عشرَ وأمثاله.

2 ـ اسم بنيَ مع صوت نحو سيبويهِ.

3 ـ فعل بنيَ مع اسم نحو حبَّذا.

---

(1) سورة المائدة: 119.

(2) السيوطي: الأشباه والنظائر 2/ 25.

4 ـ حرف بنيَ مع اسم نحو لا رجلَ.

5 ـ حرف بنيَ مع فعل نحو هلمَّ.

6 ـ صوت بنيَ مع صوت نحو حيَهلا.

7 ـ حرف بنيَ مع حرف نحو هَلا.

وقد شملت هذه المركبات البناء اللازم مثل: سيبويهِ، والعارض نحو: لا رجل والاسماء الصرفة مثل سيبويهِ وأسماء الأفعال مثل هلمّ وحيهلا، وأسماء الأصوات مثل هلا. كما شملت المركب الذي يقوم على نية الاتصال التام مثل: سيبويه وهلم وحيَّهلا، والمركب الذي يقوم على نية الانفصال التام مثل: لا رجل وحبذا، اللذين لا بد لنا أن نبدي كثيراً من التحفظ على إلحاقهما بالأسماء المركبة، فهما يلحقان بالعبارات أو الجمل المركبة لا الاسماء.

ولعل من نافلة القول أن نذكر بعد هذا كله أن الحروف كلها مبنية، وأن الأصل في الأسماء الإعراب، وإن كانت لا تخلو من مبنيات كالضمائر وأسماء الشرط والاستفهام وأسماء الاشارة والاسماء الموصولة. كما أن الأصل في الأفعال البناء، وإن كانت لا تخلو من معربات. فالفعل الماضي والأمر مبنيان. أما المضارع فمعرب، إلا إذا اتصل بنون النسوة ونون التوكيد. فيبنى في الحالة الأولى على السكون، نحو يدرسْن، يكتبْن، ويبنى في الحالة الثانية على الفتح نحو: لأدافعَنَّ عن الوطن.

ولن نستطيع أن نحيط بأحوال المبنيات من الأسماء وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات، لأن موضوعنا هو البناء وعلاماته وألقابه، لا المبنيات وأحوالها ومعانيها وشروط استعمالها، مما يقتضينا الخروج إلى موضوع آخر لم نضعه في الحساب عند وضع هذا الكتاب. ولذلك لا نرى بأساً من العبور مباشرة إلى مبنيات الأفعال، فنقدم صورة موجزة عن علامات بنائها وعن أحوال ذلك البناء على النهج التالي:

أولاً ـ أحوال بناء الفعل الماضي

1 ـ يبنى الفعل الماضي في الأصل على الفتح نحو: كَتَبَ، دَرَسَ، أقبلَ.

2 ـ يبنى على الفتح إذا اتصل بألف الاثنين نحو: كتبَا، درسَا، أقبَلا.

3 ـ يبنى على السكون إذا اتصل بضمير رفع متحرك نحو: كتبْتُ، درسْتُ، كتبْنا، درسْتم... الخ.

4 ـ يبنى على السكون أيضاً إذا اتصل بنون النسوة نحو: كتبْن، درسْن، أقبلْن.

5 ـ يبنى على الضم إذا اتصل بواو الجماعة نحو: كتبُوا، درسُوا، أقبلُوا.

وربما خالف بعض النحاة في أحوال هذا البناء وقالوا: إن الفعل الماضي يكون مبنياً على الفتح، وأنه في أحواله الأخرى، تقدر فيه الفتحة من أجل المناسبة كما سنبين في موضع لاحق.

ثانياً ـ أحوال بناء فعل الأمر

1 ـ يبنى فعل الأمر على السكون أصلاً نحو: أُكتُبْ، أدرُسْ، أقبِلْ.

2 ـ يبنى على السكون إذا اتصل بنون النسوة نحو: اكتبن، ادرسن، اقبلن.

3 ـ يبنى على حذف النون إذا اتصل بواو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة نحو: اكتبُوا، اكتبا، اكتبي، أدرُسوا، أُدرُسا، أدرُسي.

4 ـ يبنى على الفتح إذا اتصل بنون التوكيد نحو: اكتبنَّ، ادرسنَّ، اقبلنَّ.

5 ـ يبنى على حذف حرف العلة إذا كان ناقصاً نحو: ادعُ، اسعَ، ارمِ.

تعليل بناء الأسماء

افترض النحاة أن الأصل في الأسماء هو الاعراب، واستخلصوا من هذا الافتراض أن ما جاء مبنياً منها فلا بد أن يكون قد جاء مبنياً لسبب، وقد عبر ابن مالك عن ذلك كله بقوله[1]:

والاسم منه معرب ومبني ... لشبهٍ من الحروفِ مدني
كالشبه الوضعيِّ في اسميْ جئتنا ... والمعنويِّ في متى وفي هنا
وكنيابةٍ عن الفعلِ بلا ... تأثُّرٍ وكافتقارٍ أصّلا

وظاهر مما أورده ابن مالك أن العلة الأصلية لبناء الأسماء هي شبهها

---

(1) ابن عقيل: شرح الألفية 1/ 28 ـ 30.

بالحروف، لأن البناء في الحروف أصل، فلا بد أن تكون الأسماء المبنية قد حملت على الحروف لوجه شبه بين الفئتين. وقد جعل النحاة وجه الشبه هذا أنواعاً هي التالية:[1]

1 - الشبه الوضعي، كأن يكون الاسم المبني موضوعاً على حرف واحد كالتاء في ضربْتُ، أو على حرفين كضمير المتكلمين في أكرَمنا.

2 - الشبه المعنوي، ومثال ذلك «متى» فإنها مبنية لشبهها الحرف في المعنى، فإنها تستعمل للاستفهام نحو: متى تقومُ؟ وللشرطِ نحو: متى تقمْ أقمْ، فإنها في المثال الأول أشبهت همزة الاستفهام وفي الثاني أشبهت إن الشرطية.

3 - الشبه العملي، ومثال ذلك اسماء الأفعال نحو: نزالِ. فاسم الفعل هذا بني على ما يزعم النحويون لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كالحرف تماماً.

4 - الشبه الافتقاري، ومثل ذلك الاسماء الموصولة التي تحتاج دائماً إلى صلة، فإنها تشبه الحرف في هذا الافتقار.

هذا ما يسوقه النحاة بشأن تعليل حدوث البناء في الأسماء. وظاهر أن ما يسوقونه بهذا الشأن غير مقنع، ذلك لأن العلة الحقيقية لحدوث البناء في الأسماء هي السماع البحت، وكل محاولة لكشف أسرار وجود الكلمة على حال دون غيرها، لا بد أن تمت بصلة إلى موضوع نشأة اللغات. وقد نص علماء اللغات على أن البحث في نشأة اللغات لا يؤدي إلى فائدة. وقد تطرق أبو حيان إلى مثل ذلك فقال: ففي الحقيقة لا يُحتاج فيه (باب الوضعيات العربية) إلى تعليل، كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل فلا يقال: لم جاء هذا التركيب في قولك: زيدٌ قائمٌ. وأضاف: فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه ويهزأ من حاكيه، فضلاً عن مستنبطه. فهل هذا كله إلا من الوضعيات، والوضعيات لا تعلل[2]. ولا شك أن كلام أبي حيان يتسم بالعمق والوجاهة. ونحن نرى رأيه ونأخذ بوجهة نظره. وقد

(1) نفس المصدر 1/ 30 وما بعدها.
(2) خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي ص394.

عرضنا ما عرضنا من آراء النحاة في تعليل المبنيات لنصل إلى هذه النتيجة.

نماذج من إعراب المبنيات

يعرب الاسم المبني كما ذكرنا في الفصل السابق إعراباً محلياً، لأنه لثبات آخره على حركة واحدة لا يستجيب لتأثير العوامل السابقة عليه، ولا يكون ثمة مجال لتطبيق قواعد الاعراب عليه، إلا أن يعرب إعراباً محلياً. ولا يعني هذا أن اللفظة المبنية ـ كما تفيد تسميتها ـ لا يدخلها الاعراب، وأنها تبقى في الجملة ناشزة مستعصية على قواعد النحو وقوانينه. ليس الأمر كذلك، فاللفظة المبنيّة تأخذ موقعاً في الكلام وتؤدي وظيفة محددة وتفيد معنىً خاصاً. بيد أنها تتمسك ببزّتها التي ورثتها عن آبائها الأقدمين، دون أن تقبل تغيير تلك البزة لأي سبب وفي أية مناسبة. ولكنها في غير ذلك كغيرها من أنماط الكلام، فتقع مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به أو مضافاً إليه أو ظرفاً إلى غير ذلك. وهي بهذا المعنى قابلة لأن تدخل في نطاق المفهوم الإعرابي الذي هو التطبيق على القواعد النحوية ببيان نوع الكلمات (اسم فعل حرف) وطبيعتها (معربة أو مبنية) وعلاقاتها بعضها ببعض (فاعل، مفعول، مبتدأ) ويشمل أيضاً النظر في الجمل محلها، أي ما يسمى «إعراب الجمل»[1]. فلو جعل أحدهم عنوان أحد فصول كتابه: «علامات الاعراب»، ثم تحدث في هذا الفصل عن علامات البناء لم يكن مخطئاً؛ لأن أبا الأسود الدؤلي حينما وضع للاعراب علامات هي الضمة والفتحة والكسرة، لم يكن يستثني منها الألفاظ المبنية، بل كان يشمل بها الكلام معرباً ومبنياً، وكانت ضمة الإعراب كضمة البناء لا فرق بينهما، بل إن النحاة لم يكونوا قد صنفوا الكلام إلى معرب ومبني، ولا فرّقوا بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء كما فعل البصريون فيما بعد. وهكذا يكون البناء جزءاً من الإعراب التطبيقي، ويكون الاعراب التطبيقي أكثر عموماً وشمولية.

بعد هذا الإيضاح الذي كان لا بد منه، لا بأس في أن نأتي على ما أردنا

---

(1) جورج عبد المسيح وزميله: معجم الخليل ص 88.

تقريره بمثالين من الأسماء المبنية هما: كيفَ وكَمْ. الأولى اسم استفهام مبني على الفتح، والثانية من كنايات العدد وتكون خبرية أو استفهامية، ويجيء ما بعد الأولى مجروراً على الاضافة، وما بعد الثانية منصوباً على التمييز. ويخطئ كثير ممن يتطرقون إلى هذا الموضوع، فيسمون ما يقع بعد «كم» الخبرية تمييزاً أو مميزاً. والصحيح أنه لا يسمى مميزاً أو تمييزاً إلا ما يقع بعد كم الاستفهامية التي كان ينبغي أن يطلق عليها اسم «كم» الإنشائية، لأن البلاغيين يضعون الخبر في مقابل الانشاء. ولا شك أن الاستفهام هو أحد ضروب الانشاء. ولكن الدقة أن نضع أحدهما في مقابل الآخر لسببين:

الأول - أن قليلاً ممن لهم صلة بعلم النحو يعلمون أن «كم» الخبرية، نسبت إلى الخبر الذي هو أحد ضربي الكلام، فمعظمهم يظن أنها أخذت هذه التسمية من الخبر الذي هو إحدى الوظائف النحوية. ولذلك يعربونها خبراً أينما وقعت توهماً أنها مأخوذة من الخبر أو منسوبة إليه.

الثاني - أن التصريح بأنها «كم» الإنشائية يفتح باباً للتفكير في سبب إطلاق هذه التسمية عليها، ويحمل الدارس على عقد موازنة بين الانشائية والخبرية، وتتبع الصلة القائمة بين الانشاء والخبر. ويستطيع من ثم أن يجلو غموضاً يسد منافذ هذا الموضوع.

ومن أبرز السمات التي يتسم بها الاسم المبني أنه - على الرغم من التزام آخره حركة واحدة - يحتل مواقع إعرابية مختلفة ويؤدي وظائف نحوية متباينة. ولنا شاهد على ذلك في «كيف» و«كم». ولنبدأ بالأولى. قال حافظ:

وقفَ الخلْقُ ينظرونَ جميعاً كيفَ ابني قواعدَ المجدِ وحدي

كيف هنا اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال.

وقال حافظ:

لا رعى اللهُ عهدَها من جدودِ كيفَ أصبحت يا ابن عبدِ المجيد؟

كيف هنا في محل نصب خبر أصبح.

قال شوقي:

مقدونيا والمسلمونَ عشيرةٌ كيفَ الخؤولةُ فيكِ والاعمام؟

كيف هنا في محل رفع خبر مقدم.

ولا تخرج «كيف» عن إحدى هذه الحالات الثلاث. فهي إما أن تكون في محل نصب حالاً أو في محل نصب خبراً لكان الناقصة أو إحدى أخواتها، أو في محل رفع خبراً مقدماً.

ومن شأنها أن تلزم صدر الجملة التي تقع فيها، لأنها من الأسماء التي لها حق الصدارة في الكلام وهي أسماء الشرط والاستفهام.

وقد تخرج «كيف» عن الاستفهام فتفيد التعجب وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿**كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم**[1]؟﴾ وكذلك قوله تعالى: ﴿**فانظر كيف كان عاقبة المجرمين؟**﴾[2] ومثله قوله تعالى: ﴿**أنظر كيف ضربوا لك الأمثال**[3]؟﴾ ومن ذلك قول المتنبي:

أبِنتَ الدهرِ عندي كلُّ بنتٍ   فكيفَ خرجتِ أنتِ من الزحامِ؟

وتخرج كيف كذلك إلى الشرط فتفيده دون أن تجزم عند البصريين، وتقتضي عندئذٍ فعلين متفقي اللفظ والمعنى نحو: كيف تصنع أصنع. أما الكوفيون فيجزمون بها فيقولون: كيف تصنع أصنع[4]. وقد تتصل بها «ما» فتكون أكثر إفادة للشرط واستعداداً للجزم، حتى أن بعض النحويين جعل اقترانها بالحرف «ما» شرطاً لاعمالها[5]. وقد أدرج ابن الأنباري خلاف البصريين والكوفيين حول المجازاة بكيف ضمن المسألة 91 من كتاب الانصاف في مسائل الخلاف[6].

ولأن كيف من الأسماء التي لها حق الصدارة، صعب أن يعمل فيها ما قبلها فهي في كل المواضع التي تقع فيها تكون معمولة لعامل متأخر. ففي قوله تعالى: ﴿**أفلا ينظرون إلى الابل كيف خلقت**[7]﴾، عمل في كيف الفعل المتأخر «خُلِقَتْ». وكذلك في قوله تعالى: ﴿**هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء**[8]﴾، العامل في كيف هو الفعل «يشاء» لا الفعل «يصور» لأنه

---

(1) سورة البقرة: 28.
(2) سورة الأعراف: 84.
(3) سورة الاسراء: 48.
(4) ابن هشام: مغني اللبيب 1/ 205.
(5) نفس المصدر والمكان.
(6) ابن الأنباري: الانصاف 2/ 643.
(7) سورة الغاشية: 17.
(8) سورة آل عمران: 6.

متقدم و«كيف» لا يعمل فيها عامل متقدم.

وتأتي كيف أحياناً خبراً مقدماً لمبتدأ محذوف كما في قول الشاعر:

شكوتُ ولم يفارقني شبابي فكيف إذا تغشّاني المشيب؟
وكيف إذا ذوى زرعُ الأماني وكيفَ إذا التوى الغصن الرطيب؟

أي فكيف الحال؟ وتطرق ابن هشام إلى شبيه هذا الاستعمال في القرآن الكريم، وهو قوله:

فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد[1]، فجعل المقدر فعلاً هو «يصنعون» أي فكيف يصنعون إذا جئنا من كل أمة بشهيد[2]؟ ولو قدر المحذوف «حالهم» لما ابتعد عن الصواب إذ من الممكنِ أن يكون التقدير: فكيف حالهم إذا جئنا... الخ.

ومن الجدير بالذكر أن ابن هشام تطرق إلى إعراب «كيف» فذكر من أحواله حالين فاتنا ذكرهما فيما سبق هما: أن تكون مفعولاً به ثانياً لأحد أفعال القلوب نحو: كيف ظننت زيداً؟ وان تكون مفعولاً مطلقاً في قوله تعالى: **﴿ألم تر كيف فعل ربك بأصحابِ الفيل[3]؟﴾** وكان الأحرى بابن هشام أن يعربها في هذا الموقع نائبَ مفعول مطلق، لأن المفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً، ويخطئ من يظن من النحويين أنه غير ذلك، لسبب بسيط هو أن المفعول في العربية يعني المصدر فما جاء غير مصدر لا يجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً بل نائباً عنه.

هذه لمحات عن «كيف» ترينا كيف ينبغي التطرق لهذه الأسماء المبنية عند إعرابها، وكيف ينبغي التأمل في موقعها من الاعراب قياساً إلى ما يتصل بها ويؤثر فيها من عوامل لفظية، مما يبين لنا أن الاسم المبني ـ وإن كان آخره يلزم حالة واحدة ـ يأخذ الموقع الذي يناسبه في الكلام ويؤدي الوظائف المنوطة به، فلا يختلف عن الاسم المعرب إلا في ثبات آخره على حال واحدة لا تتغير.

---

(1) سورة النساء: 41.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب 1/ 206.

(3) سورة الفيل: 1 وانظر مغني اللبيب 1/ 205.

أما «كم» فهي كناية عن العدد وهي نوعان: إستفهامية وخبرية كما سبق أن ذكرنا، ويكون حكم الاستفهامية في الاعراب كما يلي[1]:

1 ـ أن تكون في محل جر إذا سبقها جار أو مضاف نحو: بكم درهم شريت هذا الثوب؟ وبيتَ كم صديقٍ زرت؟ وفي هذه الحال يجوز جر ما بعدها ونصبُه.

2 ـ أن تكون في محل نصب نائب مفعول مطلق إن كانت استفهاماً عن مصدر نحو: كم جولةً جلت في الميدان؟

3 ـ أن تكون في محل نصب نائب ظرف إذا استفهم بها عن زمان أو مكان نحو: كم يوماً غبت عن العمل؟ كم ميلاً سرت؟

4 ـ أن تكون في محل نصب مفعولاً به نحو: كم كتاباً قرأت؟

5 ـ أن تكون في محل نصب خبر كان أو واحدة من أخواتها نحو: كم كانَ عددُ الزوار؟

6 ـ أن تكون في محل رفع مبتدأ نحو: كم كتاباً عندك؟

7 ـ أن تكون في محل رفع خبر مقدم نحو: كم مالُك؟

وتعرب الخبرية مثل الاستفهامية تماماً. وهذه أمثلة متنوعة على إعراب «كم» الخبرية. قال المتنبي:

كم قد قُتِلْتُ وكم قد متُّ عندَكمو ثم انتفضت فزالَ القبر والكَفَنُ

«كم» هنا هي الخبرية في محل نصب نائب مفعول مطلق. وتقدير الكلام: قُتِلْتُ قتلاً كثيراً أو قتلتُ مراراً.

وقد يعربها بعضهم مفعولاً مطلقاً. والصحيح أنها نائب مفعول مطلق لأن المفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً. وما ناب عن المصدر ناب عن المفعول المطلق. فليس صحيحاً قول النحاة أنه ناب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق. فالذي ينوب عن المصدر ينوب عن المفعول المطلق لأن المفعول المطلق هو مصدر في الأساس.

---

(1) الغلاييني: جامع الدروس العربية 3/ 115.

وقال حافظ ابراهيم:

كم تحت أذيال الظلام متيمٌ   دامي الفؤاد وقلبه لا يَعلَمُ

رفع حافظ «متيم» على الرغم من أن النحاة لا يجيزون في ما يقع بعد «كم» الخبرية غير الجر والنصب في حال الانفصال. أما الرفع فهو قليل. وقد أورد النحاة للاخطل قوله:

كم عمةٍ لك يا جرير وخالةٍ   فدعاء قد حَلَبَتْ عليَّ عِشاري

فذكروا أنه ورد في كلمة «عمة» الجر والنصب والرفع. وقد أعربوا «عمة» في حالة الرفع مبتدأ. فاعترضتُ على ذلك في تعليق لي على كتاب المرجع للشيخ علي رضا نشرته مجلة المعرفة السورية[1]، واقترحت ان تعرب «عمة» في حالة الرفع خبراً لكم الخبرية، على أساس أن «كم» في محل رفع مبتدأ. وتمثلت ببيت حافظ السابق ذكره. فعارضني في ذلك آنئذٍ الشيخ محيي الدين الدرويش في رد نشرته صحيفة العروبة في حمص. ولم يكن في جعبتي من آراء النحاة آنذاك ما أثبتُ به رأيي. غير أنني عثرت فيما بعد على نصوص نحوية تؤيد رأيي. من ذلك ما ذكره سيبويه في إعراب: كمْ غلمانٌ لك؟ برفع «غلمانٌ» على أنها خبر لكم. وكذلك في قول العرب: كم رجلٍ أفضلُ منك! فجعل «أفضلُ» خبر كم[2].

وقد تطرق العكبري إلى ذلك في إعرابه لهذا البيت:

كم بجودٍ مقرفٌ نال العلى   وكريمٍ بخلُهُ قد وَضَعَهْ

قال العكبري: والجواب عن البيت من وجهين:

أحدهما: أن الرواية الصحيحة الرفع أو النصب (أي رفع مقرف أو نصبه) وكلاهما قد روي. فالرفع على أنه خبر عن «كم» والنصب على التمييز. ورواية الجر شاذة فلا تجعل أصلاً[3].

ولسنا بصدد ذكر الوجه الثاني لأنه لا يتعلق بما نحن فيه. أما الوجه

---

(1) مجلة المعرفة، دمشق، العدد 36 ص 280 ـ 281.

(2) سيبويه: الكتاب 2/ 160 ـ 161.

(3) العكبري: التبيين ص 429 ـ 431.

الأول فهو نص صريح على أن «مقرف» في حالة الرفع خبر لكم الخبرية. وهو ما ينكره الذين لا يعرفون النحو إلا نقلاً وتقليداً، لا فهماً أصيلاً وتفكيراً مستقلاً.

وكان حافظ ابراهيم قد اختار الرفع بعد «كم» في بيت آخر هو قوله:

فكم في طريقِ الشر خيرٌ ونعمةٌ وكم في طريقِ الطيبات شرورُ

ويبدو أن شارحي ديوان حافظ لم يعرفوا أن للرفع وجهاً فيعذروا حافظاً على اختياره. ولذلك وجهوا اليه اللوم وعدوا ما فعله لحناً فقالوا: يلاحظ أن الرفع في قوله «شرور» آخر البيت لضرورة حركة الروي، وإلا فالوجه نصبه على الأرجح، للفصل بينه وبين «كم» الخبرية بجار ومجرور، أو جره على مذهب بعض النحويين[1].

والصحيح أن حافظاً على حق في ما فعله. فقد كان إماماً في اللغة ولم يكن يجوز عليه الخطأ والوهم وبخاصة في ما بابه القياس، إن جاز أن يقع في ذلك في ما بابه السماع. ومن المعروف أن المقصود بما بابه القياس هو النحو، كما أن المقصود بما بابه السماع هو اللغة. ومن السهل ضبط ما بابه القياس، وليس من السهل ضبط ما بابه السماع، وان كان الشعراء يتفاوتون في ذلك.

نقول أنه ليس من السهل أن يقع حافظ في مثل هذا الخطأ الواضح البين، لولا أنه يعتمد على وجه من وجوه العربية، وحسب حافظ أنه كان موضع احترام رصفائه من أدباء العصر وعلمائه وعلى رأسهم محمد عبده. ولا يسعنا إلا أن نورد بهذا الصدد شهادة شوقي حافظ في بيتين قال فيهما:

يا حافظَ الفصحى باني مجدها وامامَ من نَجَلَتْ من البلغاءِ
خلفت في الدنيا بياناً خالداً وتركتَ أجيالاً من الأبناء

ولسنا ندافع عن حافظ من أجل الدفاع، بل لأن الشواهد تثبت أن حافظاً كان على حق في اختيار الرفع. وقد أوردنا ما قرره سيبويه والعكبري في إجازة الرفع بعد «كم». ويبدو أن الرفع بعد «كم» كان معروفاً متداولاً في المدارس

(1) ديوان حافظ ابراهيم ص 2/ 166.

المصرية بدليل أن شعراء العصر الكبار في مصر، كانوا يلجأون إلى هذا الوجه إذا اضطرهم الروي. من هؤلاء مطران الذي يقول:

العلمُ والأدبُ الذي يجلوه والفضلُ اللبابُ،

وسماحة الآسي المؤاسي، كم بها للخيرِ بابُ،

فقد رفع مطران «باب» بعد «كم». وليس من الممكن أن يكون قد اضطر إلى ذلك اضطراراً، لأن مطران خريج المذهب اليازجي في التحقيق والتدقيق، وهو لا يقدم على ما يمكن أن يعد لحناً أو خطأ.

ومن الشعراء الذين اختاروا الرفع بعد «كم» ولي الدين يكن الذي يقول:

واليوم ذبنا وذابت ... ان الحديدَ يذوبُ،

لا تبكينْ حبيباً ... فكم هناكَ حبيبُ،

فقد رفع «حبيب» بعد «كم» ولم يجد غضاضة في ذلك لأنه تعلم على مقاعد الدرس ان الرفع جائز بعد «كم» الخبرية.

وآخر من عثرنا لهم على شاهد من هذا النوع الشاعر المعروف علي محمود طه الذي يقول في مطلع قصيدة:

يا قاهر الموت كم للموتِ أسرارٌ ... ذلَّ الحديدُ لها واستخذت النارُ

فقد رفع «أسرار» بعد «كم» كما فعل رفاقه الشعراء حافظ ومطران وولي الدين يكن. ومن المستبعد أن يكون هؤلاء جميعاً قد اقترفوا خطأ في اختيار الرفع، مما يدل على أن للرفع مسوغات وجيهة.

وقال أبو تمام:

كم منزلٍ في الأرض يألفه الفتى ... وحنينُهُ أبداً لأول منزلِ.

«كم» هنا في محل رفع مبتدأ. وجملة «يألفه الفتى» في محل جر نعت «منزل» والخبر محذوف تقديره كائن أو موجود. وقد يزعم بعضهم أن الخبر يكمن في الجملة الاسمية «وحنينُهُ أبداً لأول منزل» غير أن الواو تمنع أن تكون هذه الجملة خبراً. وثمة مانع آخر وهو الضمير المتصل بلفظة «حنين» وذلك لأن الخبر يجب أن يتضمن ضميراً يعود إلى المبتدأ والضمير الذي في «حنينه» يعود إلى «الفتى» لا إلى «كم» ولا إلى منزل. ولذلك لم يجز أن نعرب الجملة

الاسمية في الشطر الثاني خبراً للمبتدأ «كم».

وعلى هذا النمط جاء بيت المتنبي:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً وآفتُهُ من الفهمِ السقيمِ.

«كم» هنا في محل رفع مبتدأ. والخبر محذوف تقديره موجود أو كائن. وكانت الجملة الاسمية «وآفتُهُ من الفهم السقيم» أحرى بأن تكون خبراً، لأنها هي التي تدل على المعنى المطلوب. غير أن إقحام الواو في هذا المكان يمنعها من أن تكون مؤهلة لذلك، على الرغم من أن بعض النحاة يجدون في النحو متسعاً لذلك، فيجعلون الواو زائدة. ولكن تتبع الكلام العربي لا يعطينا دليلاً على وقوع مثل هذه الزيادة.

وقد وقع شوقي في ما يشبه ذلك حين قال:

فربَّ مصفدٍ منهم وكانت تُساقُ له الملوكُ مصفدينا

ذلك لأن «مصفد» هنا مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. ويكون الخبر محذوفاً تقديره كائن أو موجود. والذين بحثوا عن الخبر في الجملة الفعلية «كانت تساق له الملوك»، كان لهم ما يسوغ وجهة نظرهم، لولا أنهم اصطدموا بالواو الزائدة في هذا الموقع، ولذلك انتقدوا شوقي. وقد دافع عنه آخرون وقالوا: يجوز إقحام الواو هنا. والعجيب أن بعض اللغويين إذا وقعوا في موقع المناظرة واللداد، أجازوا كل شيء ومنعوا كل شيء حسب ما يوافق أهواءهم.

ولا بأس في أن نشير، ونحن نتحدث عن بيت شوقي، إلى لفتة وجيهة فيه، قل من ينتبه اليها، ألا وهي المعنى الذي تفيده «رب»، فقد حار النحويون بين أن يكون التكثير أو التقليل. ولم يحسموا القول في هذا المعنى. وإذا كانت «رب» تفيد التكثير و«كم» تفيده دون شك، فما الفرق بينهما، وما الحكمة من إفادة الاداتين معنى واحداً؟ ومتى نستعمل هذه؟ ومتى نستعمل تلك؟ إننا لا نجد في كتب النحو أجوبة على استفساراتنا. وقد عرفت بعد طول تأمل وتفكير أن المعنى الذي تفيده «ربَّ» ليس التكثير ولا التقليل بل التخصيص. والذي يتأمل عدداً من الأبيات الشعرية يجد الدليل على ذلك. قال المعري:

رُبَّ ليلٍ كأنه الصبح في الحسنِ   وان كـانَ اسـودَ الـطـيـلـسـانِ

فلا شك أن المعري لا يقصد الكثرة ولا القلة، بل يقصد لفت الانتباه إلى ليل مخصوص يتذكره ويتحدث عنه.

وحينما قالت العرب: ربَّ أخ لك لم تلده أمك، لم تقصد كثرة الاخوان ولا قلتهم، ولكنها قصدتَ أخاً من نوع مخصوص وذا أوصاف محددة. وهكذا يبدو أن «رب» ليست مرادفاً لكم الخبرية، فهي لا تفيد التكثير ولا التقليل، بل التخصيص. ولم أجد من أشار إلى هذا المعنى إلا ابن كمال باشا حين قال: رب لانشاء تقليل نوع من جنس، ومجرورها يجب أن يكون نكرة موصوفة، واما كونها موصوفة فلأنها لتقليل نوع من جنس، فوجب **تخصيص** الجنس بالصفة ليصير المذكور بها نوعاً[1]. فهذا **التخصيص** الذي ذكره ابن كمال باشا بصورة غير مباشرة هو المعنى الوحيد الذي تفيده «ربَّ». والمهم في الأمر أن نقرر أن «ربَّ» شيء آخر غير «كم»، وان كلاً منهما تستعمل في ما لا تستعمل فيه الأخرى، ولو كان معناهما واحداً لجاز وضع إحداهما موضع الأخرى. وهذا غير حاصل.

هذه لمحات عن البناء اللازم وعلاماته وألقابه وكيفية اعراب بعض نماذجه. ومع ذلك ما زال في المجال متسع للقول عن نوع آخر من أنواع البناء هو البناء العارض. ولما كان الحديث عن ذاك النوع من البناء لا بد أن يطول، فقد خصصناه بفصل مستقل نلم به شتاته ونجمع أطرافه ونذكر من تفصيلاته ودقائقه ما قل أن يقع في كتاب فإلى اللقاء في الفصل التالي.

---

(1) ابن كمال باشا: أسرار النحو ص 278.

الفصل الثالث

البناء العارض وخلافات النحاة حوله

لا شك أن موضوع الإعراب والبناء هو من الموضوعات الأساسية التي يوليها النحويون مزيد عناية واهتمام، فيفسحون له صدور كتبهم ومصنفاتهم، وينزلونه منزلة سامية رفيعة منها. ومن الأدلة البارزة على أهمية هذا الموضوع أنه لا يمكن بحث موضوع الكلمة في الجملة، ولا النظر في أحوال آخرها دون التطرق إليه. ومن المعروف أن علم العربية يقوم في معظمه على معرفة حركات أواخر الألفاظ وعوامل تلك الحركات وعللها. ولا يمكن أن تقوم لعلم العربية قائمة دون النظر في مثل هذه الموضوعات.

وكان العرب قد لاحظوا أن الألفاظ العربية ليست سواء في هذا السبيل، فمنها ما تتغير حركة آخره بتغير موقعه في الجملة أو بتغير العامل الداخل عليه، وقد أطلقوا عليه اسم المعرب. ومنها ما يلزم آخره حالة واحدة، بغض النظر عن موقعه في الجملة ونوع العامل الداخل عليه، وقد أطلقوا عليه اسم المبني. وكان من حق النحويين الذين شغلوا أنفسهم بدراسة العربية وشؤونها أن يلاحظوا هذا الفرق بين نمط من الأسماء تتغير أواخره حسب موقعه في الجملة، ونمط آخر تلزم أواخره حالة واحدة. وكان لا بد أن ينشأ عن هذه الملاحظة ما يطلق عليه اسم الإعراب والبناء.

ولسنا في معرض التعريف بالاعراب والبناء ولا في الإتيان على تفصيلاتهما وبحث دقائقهما. فهما معروضان في كل كتاب نحوي، إما بصورة موجزة أو بصورة مفصلة موسعة. وفي وسع أي كان أن يعود إلى هذا الموضوع. فيعرف من شؤونه ما لم يكن يعرف من قبل. هذا علاوة على أننا أتينا في الفصول السابقة على أطراف من هذا الموضوع، تكفي للتمييز بين

مصطلحي الإعراب والبناء ومعرفة دلالة كل منهما. وليس فيما يعالج هذا الموضوع من قضايا ويشرح من مسائل أي اشكال أو التباس في الحدود التي رسمناها لهذا الكتاب، وفي نطاق الأهداف التي وضعناها له.

بيد أن الأمر لا يبقى محصوراً في هذا النطاق البين الواضح. فهو لا يفتأ أن ينزلق في مهاوي الإشكال والالتباس، حينما يقدم النحويون على قسمة البناء إلى نوعين هما: البناء اللازم أو الثابت، والبناء العارض. وهم يعرفون اللازم أو الثابت بأنه ما استعمل مبنيّاً في كل متصرفاته وأحواله المختلفة على صفة واحدة ولم يستعمل معرباً بتة. كما يعرفون العارض بأنه ما استعمل مبنياً في حال لمعنى أوجب له البناء، فإذا زال ذلك المعنى عاد إلى حكمه الأصلي من الإعراب[1].

والبناء العارض هذا هو الذي يثير الإشكال والالتباس. ذلك لأن العُروض ينافي اللزوم. فإذا كان البناء اللازم هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، فإن البناء العارض الذي لا يلزم حالة واحدة هو ليس بناء، أو هو على الأقل ليس بناءً أصيلاً ما دام عرضة للتغير وعدم الثبات. ولسنا نحن من يقول هذا الكلام ولا من يتخيله تخيلاً. فكل من يتتبع كلام النحاة حول هذا الموضوع يجد فيه كثيراً من الحيرة والتردد وعدم القدرة على الحسم في موضوع إطلاق التسمية على مثل هذا النوع من الألفاظ أهو اعراب أم بناء. فتراهم تارة يميلون إلى تسميته بناء، اعتماداً على أن حركته لم يحدثها عامل سابق، ثم تراهم يميلون إلى تسميته إعراباً لما يطرأ عليه من تغير الصورة واختلاف الحال.

ومهما يكن من أمر، فنود قبل استئناف القول في موضوع هذا الخلاف أن نعرض مختلف النماذج التي ساقها النحاة أمثلة على البناء العارض في الأسماء والأفعال. فمما ساقوه من الأسماء ما يلي[2]:

1 ـ المنادى المفرد أي العلم أو النكرة المقصودة نحو: يا زيدُ ويا رجلُ.

2 ـ اسم لا النافية للجنس إذا لم يكن مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف نحو: لا رجلَ في الدار.

---

(1) ابن الخشاب: المرتجل ص 106.

(2) ابن الخشاب: المرتجل ص 110، ابن= كمال باشا: أسرار النحو ص 170، رشيد الشرتوني: مبادئ العربية 4/ 127.

3 ـ الظرف المقطوع عن الاضافة، نحو قوله تعالى: ﴿لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ﴾[1].

4 ـ ما ركب من الأسماء في الحالات التالية:

أ ـ إذا كان المركب إسماً صرفاً نحو: وقعوا في حيصَ بيصَ.

ب ـ إذا كان المركب عدداً نحو: أحدَ عشرَ وتسعةَ عشرَ.

ج ـ إذا كان المركب ظرفاً نحو: صباحَ مساءَ، ليلَ نهارَ.

د ـ إذا كان المركب حالاً نحو هو جاري بيتَ بيتَ وتفرقوا شذرَ مذرَ.

هـ ـ الظروف المضافة إلى الجمل نحو قوله تعالى: ﴿هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم﴾[2].

هذا ما أورده النحاة من النماذج التي يؤتى بها مثالاً على البناء العارض في الأسماء. أما في الأفعال فإن كتب النحو لا تنص نصاً صريحاً على شيء من هذا القبيل. ولكن من ينعمُ النظر في أمهات كتب النحو يجد الأمثلة التالية:

1 ـ الفعل الماضي المتصل بضمير رفع متحرك ويبنى على السكون نحو: جلسْتُ وكتبْتُ والتقيْنا.

2 ـ الفعل الماضي المتصل بنون النسوة التي هي أيضاً ضمير رفع متحرك، على الرغم من أن النحاة يحرصون على أن يفردوها بمثال خاص، ويبنى على السكون نحو: الطالبات درسْن.

3 ـ الفعل الماضي المتصل بواو الجماعة، ويبنى على الضم، نحو: حضرُوا وكتبُوا.

4 ـ الفعل المضارع المتصل بنون النسوة ويبنى على السكون. نحو: البنات يدرسْن.

5 ـ الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، ويبنى على الفتح، نحو: والله لأدافعَنَّ عن الوطن أو لادافعَنْ.

---

(1) سورة: الروم: 4.
(2) سورة: المائدة: 119.

6 ـ فعل الأمر المبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة. نحو اجلسوا، اجلسا، اجلسي.

7 ـ فعل الأمر المبني على حذف حرف العلة نحو: ادع، اسع، ارم.

8 ـ فعل الأمر المتصل بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة نحو: اجلسَنَّ، اجلسَنْ.

هذه الحالات جميعها بشقيها الاسمي والفعلي لم يستقر نظر النحاة على رأي واحد فيها. فهم مضطربون في تحديد حالتها أهي بناء أم إعراب أم هي حالة ثالثة متوسطة بين البناء والإعراب. ولا بأس في أن نأتي بنماذج تفصيلية مما اختلفوا في تقرير أمره بين أن يكون بناءً أو أن يكون إعراباً في مسائل محددة منتقاة مما سبق أن عرضناه على الترتيب التالي:

أولاً ـ يقف على رأس تلك المسائل المختلف فيها المنادى المفرد في نحو: يا زيدُ ويا رجلُ، فإن كتب النحو المتأخرة تكاد تجمع على أن المنادى المفرد مبني على الضم بناء عارضاً، على الرغم من أن هذا البناء ليس موضع اتفاق في أمهات كتب النحو. ولذلك لا بأس أن نسوق في موضوع الخلاف الذي يدور حوله النصوص التالية:

أ ـ خصص ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن: ت 577 هـ / 1181 م) المسألة الخامسة والأربعين من كتاب الانصاف لبحث هذه القضية، وقد أوجزها بقوله: ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول به[1].

ب ـ قال ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد: ت 567 هـ / 1171 م) في تسويغ تبعية نعت المنادى المفرد له على لفظه على الرغم من أنه مبني: فإن وصفت المفرد المعرفة أجريت صفته على لفظه، فرفعتها رفعاً صحيحاً وكانت معربة دونه كقولك: يا زيدُ العاقلُ. ويضيف: وإنما أجريت اعرابها على لفظه، وإن كانت ضمته ضمة بناء، لأنها أعني الضمة

(1) ابن الأنباري: الانصاف ص 323.

استمرت في كل منادى بهذه الصفة وأطردت فيه، فأشبهت الرفع في الفاعل، فلذلك جاز الإجراء عليها، ولم يجز الاجراء على غيرها من حركات البناء[1].

ج ـ قال ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: ت 643 هـ / 1245 م): إذا قلت يا زيدُ ويا خالدُ، أمبني هو أم معرب؟ وهل الضمة فيه حركة بناء أو حركة إعراب؟! فالجواب أنه مبني على الضمة. وأضاف: وقد ذهب قوم إلى أنه بين المعرب والمبني. والمذهب الأول، إلا أن حركته وإن كانت حركة بناء إلا أنها مشبهة بحركة الاعراب[2].

د ـ قال أبو الحسن الأبذي (علي بن محمد بن عبد الرحيم الخشني: ت 680 هـ / 1281 م): إن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها من الاعراب ولذلك لم يبن اثنا عشر، وأما قولهم: يا زيدان (مثنى زيد) فإنه جاز لأنه يشابه الإعراب. ألا ترى أنه يتبع على لفظه[3]؟

هـ ـ قال السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: ت 911 هـ / 1505 م): المنادى المفرد نحو: يا زيدُ، ذهب قوم إلى أنه واسطة بين المعرب والمبني، حكاه ابن يعيش في شرح المفصل والصحيح أنه مبني[4].

ويبدو مما سلف أن النحاة مترددون في أمر المنادى المفرد المعرفة بين أن يكون مبنياً بناءً عارضاً كما يقول البصريون، أو أن يكون معرباً كما يقول الكوفيون أو أن يكون واسطة بين البناء والإعراب كما يقول آخرون. وأكثر من ذلك أن النصوص السابقة وأمثالها، بدل أن تحل مشكلة المنادى المفرد، تزيد الموضوع ضغثاً على إبالة، فتثير من الإشكالات ما يعقد الدرس النحوي ويجعله مجالاً للحيرة والتردد وسوء الفهم. وحسبنا أن نذكر من تلك الإشكالات ما يلي:

1 ـ كيف يمكن تبعية نعت الاسم المبني على لفظه، مع أن علم النحو يقرر أن النعت يتبع المنعوت على محله لا على لفظه؟ فنحن نقول: لقيت سيبويهِ العالمَ بنصب (سيبويه) على المحل لأنه مبني على الكسر، ونصب

(1) ابن الخشاب: المرتجل ص 194.
(2) ابن يعيش: شرح المفصل 1/ 129.
(3) السيوطي: الأشباه والنظائر 1/ 93.
(4) نفس المصدر 1/ 291.

(العالم) على اللفظ لأنه اسم معرب. أجل، النعت يتبع منعوته المبني على المحل لا على اللفظ. فإذا ورد شيء مخالف لذلك، فهذا يعني أن المتبوع ليس مبنياً بل هو معرب. ثم ان الاحتجاج بأن المنادى المفرد كثر تكراره وتردده على هذه الحال حتى أصبح يشابه المعرب، هو ضرب من التحايل على المنطق والتمويه على القياس واللعب بالألفاظ. وإلا فهل ورد في تاريخ النحو وفي الكلام العربي شيء يشبه هذا؟ وهل يجوز لنا أن نقيس على غير مثال وأن نبتدع القاعدة على وهم وخيال؟

2 ـ كيف يجتمع البناء والتثنية في نحو قولنا: يا زيدان، ويا رجلان؟ في حين يقرر النحاة أن المبني لا يثنى وإذا ثني زال بناؤه وذلك في نحو (هذان واللذان) فمفرد هذين مبني ومثناهما معرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً. أكثر من ذلك أن علامة البناء لا تكون إلا حركة ولا تكون إلا في آخر اللفظ. فحينما تجيء علامة البناء حرفاً في وسط اللفظ، يكون في الأمر شيء غريب.

3 ـ يزعم النحاة أن المنادى المفرد يبنى على الضم ولكنه يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره أدعو أو أنادي، مع أن هذا التقدير يصطدم بالاعتراضات التالية:

أ ـ عبارة النداء إنشاء وتقديرها خبر. وهذا يعني أننا حينما نقدر فعلاً في نحو: يا رجلُ، نصير كأننا نعرب عبارة أخرى هي: أنادي رجلاً، والفرق بين الصيغتين كبير.

ب ـ لو كان هذا التقدير صحيحاً، لكان يجب أن يلحق التابع بالمتبوع على محله كما أسلفنا فنقول: يا زيدُ العاقلَ بنصب (العاقل)، ويا أيُّها الرجلَ بنصب (الرجل) ولكن الوارد فيهما غير ذلك. ففي المثال الأول أجيز في التابع النصب وإن كان الرفع هو الأصل. وفي الثاني لم يرد إلا الرفع. فكيف يكون ذلك؟

ج ـ من المعروف أن اللجوء إلى التقدير لا يكون إلا عند الضرورة. ولا يستحسن اللجوء إلى التقدير في غير ذلك. فما الضرورة التي حملت النحاة على اللجوء إلى التقدير في النداء؟ أغلب الظن أن الذي حملهم على ذلك هو البحث عن عامل يعمل في المنادى المنصوب، إذ لم

يتصور هؤلاء أن يكون منصوب بلا ناصب. وقد ألحقوا المبني بالمعرب في هذا التقدير. ولا شك أن نظرية العامل في النحو هي التي أدت إلى كل ذلك. وقد أصبحت هذه النظرية موضع نقد شديد في أيامنا هذه.

ومهما يكن فإن موضوع النداء يتضمن الكثير من الغرائب والمستحيلات. ويشهد الله أني ما قرأت هذا الموضوع منذ كنت صغيراً، إلا أحسست كأن النحاة بما يقحمون أنفسهم فيه من تحليلات واهنة وتعليلات مدخولة، إنما يريدون أن يتلافوا خطأ أو يغطوا عيباً أو يدفنوا سوءة. ذلك لأن أتباع المبني على لفظه خطأ مهما حاول أن يسوغه الخليل وأصحابه إلى يومنا هذا. كما أن تثنية المبني غير جائزة مع بقائه مبنياً. وكذلك تصور فعل محذوف تقديره أنادي أو أدعو هو أيضاً غير ضروري ولا لازم. وكنا قد أشبعنا القول في هذا الموضوع في فصل سابق. فلا ضرورة للتوسع والاستزادة.

ثانياً - يلحق بالنداء في قول النحاة بأن بناءه عارض اسم لا النافية للجنس إذا لم يكن مُضافاً أو شبيهاً بالمضاف. وعلى الرغم من ذلك، فقد دارت حوله خلافات في الرأي بين بنائه أو إعرابه أو كونه في حالة وسط بينهما. وهذه نماذج من الأقوال وأوجه الرأي التي ساقها النحاة بين يدي هذا الموضوع في معرض الشرح والتوضيح:

أ - قال ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل: ت 316 هـ / 928 م): وأما الفتح الذي يشبه النصب، فما كان على هذا المنهاج مطرداً في الأسماء ولا يخص إسماً بعينه. وهذا الضرب إنما يكون في النفي بلا[1].

ب - قال ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد: ت 567 هـ / 1171 م): وكذلك النكرة المفتوحة مع «لا» المُراد بنفيها الجنس كقولك: لا رجل في الدار، «لا» عاملة في رجل النصب في الأصل، كما تعمل «إن». وهي مركبة من بعد معه ومجعولة هي وهو كالاسم الواحد في قول سيبويه. ولذلك شبه قولك: لا رجلَ، بخمسة عشر، لأن الأصل خمسة وعشرة، فركب العددان وهما إسمان مفردان وجعلا كلمة واحدة[2].

---

(1) ابن السراج: الأصول 1/ 328.
(2) ابن الخشاب: المرتجل ص 110.

ج ـ قال ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن: ت 577 هـ / 1181 م) في معرض حديثه عن الأسماء التي تقع بعد «لا» النافية للجنس: وإنما بنيت على حركة لأن لها حالة تمكن قبل البناء. وإنما كانت الحركة فتحة، لأنها أخف الحركات. وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحركة حركة إعراب لا حركة بناء، لأن «لا» تعمل النصب إجماعاً لأنها نقيضة «إن»[1].

د ـ قال الأزهري (خالد بن عبد الله: ت 905 هـ / 1499 م): ومنها أنَّ اسم «لا» المفرد مختلف في إعرابه وبنائه[2].

ويتبين من النصوص السابقة التي أدارها أصحابها حول «لا» النافية للجنس وعملها في ما بعدها أن ثمة التباساً في الرُؤية واضطراباً في الرأي حول هذه المسألة. ويشمل هذا الالتباس والاضطراب النقاط التالية:

1 ـ هل اسم «لا» النافية للجنس مبني أو معرب؟ وهل حركة هذا الاسم هي حركة بناء أو حركة إعراب؟.

2 ـ هل الفتحة التي تلحق باسم «لا» النافية للجنس هي من عملها أو من عمل البناء؟.

3 ـ إذا كانت «لا» تعمل النصب في اسمها، فلماذا منع هذا الاسم التنوين؟

4 ـ يعللون ذلك بالتركيب الذي جعلت به «لا» مع ما بعدها بمنزلة الاسم الواحد. ولهذا ركبا كما ركب العدد خمسة عشر. غير أن قولهم بأن حركة اسم «لا» النافية للجنس ناجمة عن التركيب، يتناقض مع قولهم إن هذا الاسم منصوب بلا نفسها.

وعلى الرغم من كل ما أوردنا من شروح النحاة وتوضيحاتهم، لا نحس أن القضية باتت خالية من الشوائب ونقاط الالتباس. ومن ذلك قولهم أحياناً أن اسم «لا» النافية للجنس هو من أمثلة البناء العارض كما يذكر ابن الخشاب[3] وابن كمال باشا[4] (شمس الدين أحمد بن سليمان: ت 940 هـ / 1534 م)

---

(1) ابن الأنباري: أسرار العربية 46.

(2) الأزهري: شرح التصريح 1/ 235.

(3) ابن الخشاب. المرتجل ص 110.

(4) ابن كمال باشا: أسرار النحو ص 170.

وغيرهما، وقولهم أحياناً إن حركته حركة إعراب كما يرى الكوفيون عامة[1] والزجاج[2] (أبو إسحاق ابراهيم بن السري: ت 311 هـ / 923 م) والسيرافي[3] (أبو سعيد الحسن بن عبد الله: ت 367 هـ / 979 م) من البصريين. هذا في القدماء. وأما المحدثون فقد نَهَدَ منهم للجهر بذلك محمد عبد الجواد أحمد[4] ومحمد أحمد برانق[5].

ومما يلفت النظر أن السبب الوحيد الذي حمل النحاة على القول بأن اسم «لا» النافية للجنس مبني هو خلوّهُ من التنوين الذي هو من علامات الأصالة في الاسم المتمكن الأمكن. وهو السبب نفسه الذي حملهم على القول بأن المنادى المفرد المعرفة في نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ، هو مبني أيضاً. ويبدو أن هذا القول في كلا الحالين غير مقنع، وأنه هو السبب الذي جر كل هذه الخلافات والإشكالات التي ما زلنا نعاني منها في الدرس النحوي. ومهما يكن فإن القضية ما زالت بحاجة إلى مزيد من التأمل وإنعام النظر.

ثالثاً ـ عدوا من قبيل البناء العارض العدد المركب. وقد نص على ذلك ابن كمال باشا فقال: والمركب نحو خمسةَ عشرَ، لأن آخر الكلمة الأولى بالتركيب يصير بمنزلة وسط الكلمة فلا يصلح للاعراب[6]. وتطرق ابن الخشاب إلى هذا الموضوع فقال: والاسم المركب مع غيره كخمسةَ عشرَ وستةَ عشرَ وما أشبهها. هذه الأسماء إذا أفردت معربة. كقولك: خمسة وستة وعشرة، فإذا ركبت بنيت لأنها ضمنت معنى حرف العطف، إذ كان الأصل في خمسة عَشَر خمسة وعشرة، ولكنهم حذفوا حرف العطف، وركبوا أحد الاسمين مع الآخر، وجعلوهما كالاسم الواحد ليجريا مجرى أسماء الأعداد المفردة غير المركبة كسبعة وثمانية وعشرة لحاجتهم إلى ذلك في بعض الاستعمال[7]. ولا يتوقف ابن الخشاب عند هذا الشرح الدقيق المفصل، بل هو يتطرق إلى نوع هذا البناء فيقول: فالبناء في الاسمين المركبين في العدد

---

(1) ابن الأنباري: الانصاف 1/ 366، شرح ابن عقيل 1/ 396.

(2) شرح ابن عقيل 1/ 396.

(3) الرضي: شرح الكافية 1/ 255.

(4) محمد عبد الجواد أحمد: قواعد النحو = البدائية ص 63.

(5) محمد أحمد برانق: النحو المنهجي ص 103.

(6) ابن كمال باشا: أسرار النحو ص 170.

(7) ابن الخشاب: المرتجل ص 112.

وغيره أيضاً عارض لأنهما إذا فُكّا عادا معربين[1].

ويهمنا من هذا كله تشديد ابن الخشاب على أن العدد المركب ذو بناء عارض، لا لسبب إلا لأن أكثر النحاة يذكرون أنه مبني على فتح الجزءين، ولا يكادون يذكرون أنه من أمثلة البناء العارض. فهذا صاحب كشف المشكل[2] يسرد المبنيات كلها لازمها وعارضها دون أن يشير إلى ما يفصل بينهما من لزوم أو عروض. ولم يتوقف هذا التقصير على القدماء، بل انتقل إلى المعاصرين. فهذا كتاب النحْو الواضح[3] وهو كتاب مدرسي متداول ومشهور، يسرد نماذج من أنواع المبنيات دون أن يشير إلى لزوم أو عروض. وكذلك فعل صاحب النحو المصفى[4]. ليس هذا فقط، فإن الشيخ مصطفى الغلاييني يدرج العدد المركب في جملة نماذج البناء اللازم، وينص على ذلك نصاً قطعياً لا تردد فيه فيقول: ومنه (أي الملازم للبناء) المركب المزجي الذي تضمن ثانيه معنى حرف العطف أو كان مختوماً بكلمة «ويه» فالأول: كأحد عشر إلى تسعة عشر[5]... الخ. ثم يعود الغلاييني ليتحدث عما لا يلزم البناء من الأسماء، فلا يجد ما يذكره منها إلا الظروف المقطوعة و«حسب» و«غير»[6].

ولا شك أن الشيخ الغلاييني لم يصب شاكلة الرمي في عده العدد المركب من أنواع البناء اللازم، فقد نص ابن الخشاب كما أسلفنا نصاً لا تردد فيه على أن العدد المركب هو من أمثلة البناء العارض، وساق نصه مقروناً بالدليل حين قال: لأنهما إذا فكا عادا معربين. وقد تنبه إلى ذلك من المعاصرين المعلم رشيد الشرتوني، إذ عدد الأسماء المبنية بناء عارضاً فذكر منها المنادى المفرد واسم «لا» النافية للجنس والأعداد المركبة وما ركب من الظروف والأحوال تركيب مزج والظروف المضافة إلى الجمل وأسماء الجهات الست[7]. ولا يبقى بعد ذلك مجال لأن يختلف اثنان حول كون العدد المركب

---

(1) نفس المصدر والمكان.

(2) علي بن سليمان الحيدرة: كشف المشكل 2/ 182 ـ 183.

(3) علي الجارم وصاحبه: النحو الواضح 2/ 12.

(4) محمد عيد: النحو المصفى ص 101.

(5) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية 2/ 214.

(6) نفس المصدر 2/ 214.

(7) المعلم رشيد الشرتوني: مبادئ العربية 4/ 127.

هو من أمثلة البناء العارض أو اللازم، فهو دون شك من البناء العارض الذي يزول بزوال حاله، ولا موجب لإنكار حقيقة واضحة ظاهرة ظهور الشمس. يضاف إلى ذلك كله أن العدد المركب هو من أنواع البناء التي لم يختلف النحاة في موضوع إعرابها أو بنائها إن كانوا قد اختلفوا في موضوع لزوم هذا البناء أو عروضه.

رابعاً ـ الفعل الماضي المتصل بضمائر الرفع البارزة المتحركة: فمن المعروف أن الفعل الماضي يبنى على الفتح في الأصل نحو: كَتَبَ ودرسَ وقرأَ. فإذا اتصل بضمير رفع متحرك بني على السكون نحو كتبْتُ ودرسْتَ وقرأْنا. وكذلك إذا اتصل بنون النسوة وهي من جملة ضمائر الرفع المتحركة وإن كان النحاة يولونها عناية خاصة ويحرصون على أن يذكروها ويمثلوا عليها بصورة منفصلة مستقلة، وذلك في نحو كتبْنَ ودرسْنَ وقرأْنَ. إن الفعل الماضي في كل الحالات السابقة يبنى على السكون ويهجر حالة البناء على الفتح. وهذا ما يقول به النحاة ويتردد في مجالس الدرس. بيد أن النحاة ليسوا على وفاق تام فيما يخص هذا الموضوع. فهم لم يحسموا القول في قضية هذا السكون الذي يلحق بآخر الفعل الماضي المتصل بضمير رفع متحرك. وعلى الرغم من أنهم يقولون: إن الفعل الماضي هذا مبني على السكون، فإنهم يقولون أيضاً: إن هذا السكون عارض. كما يقول بعضهم: إن الفعل الماضي في هذه الحال، مبني على فتحة مقدرة على السكون العارض، وإن كان من المعروف أن الحركات لا تقدر على الحروف الصحيحة، بل على الحروف المعتلة ألفاً أو واواً أو ياءاً. هذه الخلافات كلُّها نعرضها من خلال طائفة من النصوص التي وقعنا عليها في طوافنا مع هذا الموضوع في كتب النحو. وهذه هي النصوص:

أ ـ قال ابن السراج: والنون في «فَعَلْنَ» إنما هي ضمير، وهي لجماعة المؤنث. واسكنت اللام فيها كما أسلفنا في «فَعَلْتُ» حتى لا تجتمع أربع حركات. وليس هذا في أصول كلامهم. والفعل عندهم مبني مع التاء في «فعلْتُ» ومع النون في «فَعَلْنَ» كأنه منه، لأن الفعل لا يخلو من الفاعل(1).

(1) ابن السراج: الأصول 1/ 49.

ب ـ قال الحيدرة اليمني (علي بن سليمان: ت 599 هـ / 1202 م): وإنما بني الفعل على الوقف مع المضمر لأن الضمير لازم وحركته لازمة. وكرهوا أن يجمعوا في كلامهم بين أربع حركات لوازم فوجب حذف واحدة[1].

ج ـ قال ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف: ت 761 هـ / 1359 م): وأما ضربْتُ ونحوها فالسكون عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع (كذا) متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة. وكذلك ضمة ضربُوا عارضة بمناسبة الواو[2].

د ـ قال المعلم رشيد الشرتوني: فإذا اتصل (يقصد الفعل الماضي) بواو الجماعة أو بضمير رفع صحيح متحرك كانت الفتحة مقدرة بسبب الحركة المناسبة في الأول والسكون العارض في الثاني[3].

هـ ـ قال عباس حسن: لكن كثيراً من النحاة يقول: إن هذا السكون عَرضيٌّ طارئٌ، جاء ليمنع الثقل الناشئ من توالي أربعة حروف متحركة في كلمتين هما أشبه بكلمة واحدة (أي في الفعل وفاعله التاء أو نا أو نون النسوة) فليس السكون في رأيهم مجلوباً من أثر عامل دخل على الفعل، فاحتاج المعنى لجلبه. لهذا يقولون في إعرابه: بني الفعل الماضي على فتح مقدر منع من ظهوره السكون العارض[4].

وهكذا تختلف أوجه القول في الفعل الماضي المتصل بضمير رفع متحرك، بين أن يقال: إنه فعل ماضٍ مبني على السكون كما يتردد في مجالس الدرس في أيامنا هذه أو أن يقال: إنه مبني على السكون بناءً عارضاً أو أن يقال: إنه مبني على الفتح المقدر على السكون العارض. ولا شك أن هذا الرأي الأخير هو أضعف الآراء المقترحة، لأن الحركات لا تقدر على الحروف الصحيحة بل المعتلة، ولأن اللجوء إلى التقدير لا ينبغي أن يتم إلا عند الضرورة الماسة.

خامساً ـ الفعل الماضي المتصل بواو الجماعة: وتنص كتب النحو

---

(1) علي بن سليمان الحيدرة: كشف المشكل 1/ 253.

(2) ابن هشام: أوضح المسالك 1/ 27.

(3) المعلم رشيد الشرتوني: مبادئ العربية 4/ 128.

(4) عباس حسن: النحو الوافي 1/ 99.

المتداولة في أيامنا على أنه يكون مبنياً على الضم، وذلك في نحو: كتبُوا وجلسُوا وذهبُوا. وقال بعضهم: إن الضمة حركة عارضة فتقدر الفتحة على ما قبل الواو لاشتغال المحل بحركة المناسبة. ويطول الحديث في هذا الموضوع على نسق ما أوضحنا في الفعل الماضي المتصل بضمير رفع متحرك. ورغبة في مزيد من تجلية الأمور، نسوق النصوص التالية:

أ ـ قال ابن الدهان (أبو محمد سعيد بن المبارك: ت 569 هـ / 1173 م) في الغرة: ليس في الحروف ما هو مبني على الضم غير منذ، والأفعال ليس فيها ذلك. وأما «ضربُوا» فالضمة عارضة للواو، والعارض لا اعتداد به، كما نقول في حركة التقاء الساكنين. ولهذا لم يرد المحذوف في لم يقم الآن. ومثل ذلك «مذ» فيمن ضم. وجماعة يعتدون به بناء، منهم الربعي[1].

ب ـ قال ابن هشام: وكذا ضمة ضربُوا عارضة لمناسبة الواو[2].

ج ـ قال الأزهري: هذا ظاهر على القول بأن الضمة في ضربوا عارضة لمناسبة الواو لا ضمة بناء، كما مشى عليه المصنف (يقصد ابن هشام) في غير هذا الكتاب وجماعة حيث قالوا في الماضي: مبني على الفتح ما لم يتصل به واو الجماعة فيضم أو ضمير الرفع البارز المتحرك فيسكن[3].

د ـ قال العليمي (ياسين بن زيد الدين الحمصي: ت 1061 هـ / 1650 م): قوله: «وأما ضربت» حاصلُهُ أن الفتح فيما ذكر مقدر للنقل في ضربْتُ والتعذر في ضربُوا وكذا رمى وغزا. فالماضي مبني على الفتح لفظاً أو تقديراً. وليس مبنياً على السكون ولا على الضم[4].

هـ ـ قال عباس حسن: وكذلك يقولون في الضمة التي قبل واو الجماعة، إنها عرضية طارئة لمناسبة الواو فقط. وإن الفعل مبني على فتح مقدر منع من ظهوره الضمة العارضة[5]. وأضاف: ولا داعي لهذا التقدير والإعنات.

---

(1) السيوطي: الأشباه والنظائر 2/ 26.

(2) ابن هشام: أوضح المسالك 1/ 27.

(3) الأزهري: شرح التصريح 1/ 59.

(4) العليمي: شرح التصريح 1/ 54 (الحاشية).

(5) عباس حسن: الوافي 1/ 99.

فمن التيسير الذي لا ضرر فيه الأخذ بالرأي القائل بأنه مبني على السكون مباشرة في الحالة الأولى، وعلى الضم في الحالة الثانية[1].

هذه الخلافات في إعراب الفعل المسند إلى واو الجماعة تبرز في كتب النحو ومصادره الكبرى بروزاً واضحاً بيناً متمثلة في الأوجه التالية:

1 ـ أن يقال في إعرابه: انه فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة.

2 ـ أن يقال: إنه مبني على الفتح المقدر على ما قبل الواو لاشتغال المحل بحركة المناسبة، مثل الاسم المضاف إلى ياء المتكلم.

3 ـ أن يقال: إنه مبني على فتحة منع من ظهورها الضمة العارضة. وهذا الوجه يشبه ما قبل إلى حد ما إلا أن ما قبله أكثر إتساقاً مع قواعد الإعراب الصحيح.

وقد يكون كل هذا الذي ذكرناه عن الفعل الماضي واتصاله بالضمائر غير كاف، فلا بأس أن نرجئ القول فيه إلى فصل مستقل نديره حول هذا الموضوع فيما بعد.

سادساً ـ الفعل المضارع المتصل بنون النسوة: ويتردد في مجالس الدرس وكتب الدراسة أن هذا الفعل مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة مع التذكير بأن الفعل المضارع معرب إلا إذا اتصل بنون النسوة فيبنى على السكون وإذا اتصل بنون التوكيد فيبنى على الفتح. ولم يتفق النحاة كعادتهم على رأي في النظر إلى هذا الفعل. فمنهم من قال: انه مبني دون أن يفصل في وصف هذا البناء. ومنهم من قال: إنه ذو بناء عارض. ومنهم من قال: إنه معرب، لا محالة على الرغم من السكون الذي لحق به بسبب نون النسوة. وسنسوق نماذج من هذه الآراء المتضاربة على النهج التالي:

أ ـ قال السهيلي (عبد الرحمن بن عبد الله: ت 581 هـ / 1185 م): وأما فعل جماعة النساء فكذلك أيضاً إعرابه مقدر قبل علامة الاضمار كما هو مقدر قبل الياء في غلامي. فعلامة الاضمار منعت من ظهوره لاتصالها

(1) نفس المصدر والمكان.

بالفعل وأنها كبعض حروفه[1]. وقال: فإن قيل: فقد أثبتم أن فعل جماعة المؤنث معرب، وهذا خلاف لسيبويه ومن وافقه من النحويين، فإنهم زعموا أنه مبني، وإن اختلفوا في علة بنائه. قلنا: بل هو وفاق لهم، لأنهم علمونا، وأصّلوا لنا أصلاً صحيحاً، فلا ينبغي لنا أن ننقضه ونكسره عليهم، وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب، وهو موجود في يفعَلْن وتفعلْنَ، فمتى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب[2].

ب ـ قال أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي: ت 745 هـ / 1345 م) في الارتشاف: والمضارع معرب إلا إن اتصلت به نون الإناث، فالجمهور على أنه مبني، خلافاً لقوم منهم ابن درستويه، فإنه زعم أنه معرب وتبعهم السهيلي[3].

ج ـ قال ابن هشام: والمعرب المضارع نحو (يقوم) لكن بشرط سلامته من نون الاناث ونون التوكيد المباشرة، فإنه مع نون الإناث مبني على السكون نحو: والمطلقات يتربصن... الخ[4].

د ـ قال الأزهري: فإنه مع نون الإناث مبني على الأصح على السكون، كالماضي نحو: والمطلقات يتربصْنَ. وذهب السهيلي إلى أنه مع نون الإناث معرب تقديراً[5].

هذه نماذج من أقوال النحويين البارزين في الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة. وهي تثير خلافاً حول أن يكون هذا الفعل معرباً أو مبنياً. لقد درج الدارسون على القول بأن الفعل المضارع المتصل بنون النسوة مبني على السكون. غير أن بعض النحاة زعموا أنه في هذه الحالة يبقى معرباً، وأن علينا لذلك عند اعرابه أن نقول: إنه فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة منع من ظهورها السكون العارض قبل نون النسوة. ولعل الأرجح هو الأخذ بالرأي

---

(1) السهيلي: نتائج الفكر ص 111.

(2) نفس المصدر والمكان.

(3) السهيلي: نتائج الفكر ص 111 (الحاشية رقم 3).

(4) ابن هشام: أوضح المسالك 1/ 27.

(5) الأزهري: شرح التصريح 1/ 55.

المتداول بأن هذا الفعل مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة مع ضرورة النص على أن هذا السكون هو سكون عارض.

ولعل من نافلة القول أن نذكر أن الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد يلحق بما سبق. وكذلك فعل الأمر المتصل بنون التوكيد أيضاً. فإن كلاً منهما يحمل فتحة عارضة تزول بزوال النون التي يؤتى بها للتوكيد. ولا ضرورة للتوقف عند كل منهما، فإن فيما أوضحنا حول مثيلاتها مقنعاً.

سابعاً. الاسم المضاف إلى ياء المتكلم: وقد يثير ذكر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم في هذا المعرض شيئاً من العجب أو الغرابة. ذلك لأننا نبحث موضوع البناء العارض، فما علاقة المضاف إلى ياء المتكلم بما نحن فيه؟ ولعلنا لهذا لم ندرج المضاف إلى ياء المتكلم في جملة الاسماء التي تدخل في نطاق البناء العارض. ومع ذلك يثير النحاة حول هذا الاسم خلافات طويلة وتقولات لا أول لها ولا آخر. وليس من الحكمة في شيء أن نتجاهل كل ذلك عند التطرق إلى بحث موضوع البناء العارض. إن الذين يتطرقون لإعراب المضاف إلى ياء المتكلم في نحو: هذا كتابي، يقولون إنه (أي كتاب) خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بحركة المناسبة. وهم يقصدون بذلك أن المرفوع ينبغي أن تظهر عليه ضمة. بيد أن وجود الياء يستلزم استبدال كسرة بهذه الضمة مجانسة للياء. فهذه الكسرة ليست علامة اعراب بل هي حركة بديلة أملاها قانون إنسجام الأصوات المتجاورة. والطلبة والمدرسون يرددون ما يتناقلونه من أمر هذا الإعراب دون أن يعرفوا أسراره ودواعيه.

ومهما يكن فقد أكثر النحاة من الحديث عن الحركة الناشئة عن إضافة الاسم إلى ياء المتكلم، وخبطوا فيها خبط عشواء بحيث أصبح من الصعب استخلاص رأي يعتمد عليه ويعتد به من جملة هذه الآراء المنثورة هنا وهناك، أكثر من أن حركة الإعراب تقدر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم لاشتغال المحل بحركة المناسبة. اما أن تكون هذه الحركة هي حركة بناء أو حركة إعراب أو حركة بين بين فهذا ما لم يتفقوا ولم يستقروا على شيء بشأنه. ولا بأس في أن نورد نماذج من أقوال النحاة حول هذا الموضوع:

أ ـ قال السيوطي نقلاً عن بعضهم: الحركات سبع: حركة إعراب وحركة

اتباع وحركة نقل وحركة تخلص من سكونين وحركة المضاف إلى ياء المتكلم[1]. فقد جعل هذا حركة المضاف إلى ياء المتكلم نوعاً قائماً برأسه من الحركات. وكنا قد سميناها حركة بديلة. ويمكن أن نطلق عليها إسم حركة عوض أو حركة مجانسة. وليس من المناسب أن نكتفي بتسميتها حركة المضاف إلى ياء المتكلم. فهذا قصور في وضع المصطلح المناسب.

ب ـ قال ابن الخشاب: والكسرة في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم كسرة بناء عارض، وذلك أن المضاف ينزل من المضاف اليه منزلة بعض الكلمة من بعض. هذا إذا كان المضاف اليه مما يمكن أن يكون مستقلاً بنفسه. فإذا انضم إلى ذلك كون المضاف اليه مما لا يقوم بنفسه ولا ينفرد، اشتد اتصاله بما قبله حتى يجري الأول من الثاني والثاني من الأول مجرى بعض الكلمة من بعض حقيقة لامتزاجهما فيغلب على الأولى حكم الثانية. وهذه صفة موجودة في المضاف إلى ياء المتكلم[2].
ويقصد ابن الخشاب بذلك أن ياء المتكلم امتزجت بالاسم المضاف اليها بحيث أصبحت جزءاً منه. ولما كانت الياء دائماً بحاجة إلى حركة تجانسها في الحرف الذي يجاورها قلبت حركة الإعراب كسرة في المضاف إلى ياء المتكلم، كما قلبت الضمة كسرة في المصادر التالية: التعدي، الترجي، التراضي... الخ. يتطرق بعضهم إلى وصف ما حل بهذه الألفاظ من إعلال فيقول: إذا تطرفت الواو في الاسم المعرب وتبعتها ضمة قلبت الضمة كسرة والواو ياء نحو الترجي والتراضي والأدلي (جمع دلو)[3]. وقد أخطأ هذا في إجراء ما حل بهذه الألفاظ من إعلال. فهو لم يفسر سبب قلب الضمة كسرة فيها. ذلك القلب الذي تأتى عنه قلب الواو ياء. والتعليل الصحيح أن الواو إذا وقعت رابعة فصاعداً قلبت ياء. ويحدث هذا في الأفعال كما في (أرضيت) التي أصلها (أرضوت)، وكذلك في المصادر نحو الترجي والتعدي والتراضي. وحينما تقلب الواو ياء لأنها وقعت رابعة فصاعداً، يتأتى عن ذلك أن

---

(1) السيوطي: الأشباه والنظائر 1/ 158.
(2) ابن الخشاب: المرتجل ص 109.
(3) جورجي شاهين عطية: سلم اللسان 4/ 66.

تقلب الضمة كسرة مجانسة للياء. هذا هو التفسير الصحيح، وليس ما ذكر صاحب سلم اللسان. ونستخلص مما سبق أن الكسرة في المضاف إلى ياء المتكلم هي حركة بنية لا حركة بناء ولا حركة إعراب. وحركة البنية هي مثل ضمة القاف في (قفل).

ويضيف ابن الخشاب: فكان الكسر في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم حكماً من أحكام البناء عارضاً فيه، بدليل أنه إذا لم يضف هذا الاسم إلى هذه الياء عاد إلى ما يستحقه من الإعراب والتمكن[1]. فابن الخشاب يزعم أن حركة المضاف إلى ياء المتكلم هي حركة بناء عارض. والسؤال الذي يواجهنا هو: إذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يلحق النحاة وابن الخشاب واحد منهم هذا الاسم بقائمة الاسماء التي يجعلونها من أمثلة البناء العارض؟ إن النحاة لم يجرؤوا على الجهر بذلك. فهل ابن الخشاب محق فيما عرضه وجهر به؟ هذا ما سنراه فيما تبقى من النصوص.

ج ـ قال السهيلي: يسأل هنا عن علامة الرفع في الفاعل الذي هو (قومي) فيقال: أمعرب هو أم مبني؟ ومحال أن يكون مبنياً، لأنه لا علة فيه توجب البناء، ولأنه متمكن بالاضافة. وإذا كان معرباً فأين حرف الاعراب؟[2] فالسهيلي حائر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم بين أن يكون معرباً أو مبنياً. ولا شاهد لديه على ترجيح القول بالإعراب أو بالبناء.

د ـ قال الأزهري: وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني وسموه خصياً[3]. وهو يقصد بذلك أنه لا في الرجال ولا في النساء، ولعل هذا القول صحيح، من حيث أن حركة المبني تكون أصيلة فيه وحركة المعرب تكون ناجمة عن عامل سابق. ولما كانت هذه الحركة ليست من جنس الأول أو الثاني استبعد الأزهري أن تكون حركة إعراب أو حركة بناء.

هـ ـ يوازن الجزولي (عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت: ت 607 هـ / 1210

(1) ابن الخشاب: المرتجل ص 108.
(2) السهيلي: نتائج الفكر ص 244.
(3) الأزهري: شرح التصريح 1/ 47.

م) بين الفعل المضارع المتصل بنون النسوة والمضاف إلى ياء المتكلم فيقول: وهذا فرق بين المضارع الذي يتصل به النون وبين الاسم الذي يتصل به ياء المتكلم، إذ الاسم ليس أصله البناء إنما أصله الاعراب. فإذا كان أصله الإعراب، فلا ينبغي أن ينتقل عن الأصل ما وجدنا السبيل إليه بوجه. وقد وجدنا السبيل أن نقول: إن ذهاب الإعراب هنا عارض والعارض لا يعتد به[1]. ويستخلص من رأي الجزولي هذا، أن الفعل المتصل بنون النسوة ينبغي أن يكون مبنياً لأن الفعل أصله البناء بخلاف الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، فهو لا ينبغي أن يفارق أصله الذي هو الاعراب. وهذا يعني أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم يبقى معرباً، على الرغم من كل شيء، ومهما كان رأينا في الكسرة التي فرضتها الياء عليه.

ويعجب المرء بعد هذا كله أن يجد النحاة يتحدثون عن شيء وسط بين المعرب والمبني، على الرغم من أننا نعلم أن الاسم إما معرب وإما مبني ولا ثالث لهما. بيد أننا نجد في كتب النحو من يميل إلى إيجاد صنف ثالث يقع بين المعرب والمبني. وقد يطلقون عليه اسم الواسطة. وهذه نماذج مما ورد بهذا الشأن:

أ - قال السيوطي: إن بين المعرب والمبني واسطة لا توصف بالاعراب ولا بالبناء. وعدد مما يطلق عليه اسم الواسطة: الاسم قبل التركيب والمنادى المفرد والمضاف إلى ياء المتكلم[2].

ب - قال أبو البقاء (عبد الله بن الحسين العكبري: ت 616 هـ / 1219 م) في اللباب: ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحقق، لأن المعرب ضد المبني. وليس بين الضدين هنا واسطة. وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم غير مبني، إذ لا علة فيه توجب البناء، وغير معرب، إذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه، مع صحة حرف إعرابه، وسموه خصياً[3].

---

(1) السيوطي: الأشباه والنظائر 1/ 251.
(2) نفس المصدر 1/ 291.
(3) نفس المصدر 1/ 292.

ج ـ قال ابن الدهان في الغرة: الكلام على ضربين معرب ومبني. وعند الرماني وغيره قسم ثالث لا معرب ولا مبني وهو «سحر» المعدول، لأنه لا يزول عن هذه الحال، وما فيه شيء يوجب البناء. وادعى قوم ذلك في غلامي[1].

د ـ قال ابن جني (أبو الفتح عثمان: ت 392 هـ / 1001 م): وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو صاحبي وغلامي. فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء[2].

ونستطيع أن نستخلص من هذه الجولة الطويلة في أقوال النحاة أن البناء العارض هو نوع من الكلام الذي يتأرجح بين البناء والإعراب. وليس هو بناء صرفاً، كما أنه لا يمكن أن يكون إعراباً لسببين:

الأول: أن حركة آخره لم تنشأ عن عامل.

الثاني: أنه منع التنوين والاسم المعرب ينون.

ومع ذلك فقد أراح النحاة أنفسهم من الاعتراف بوجود صنف ثالث من الكلام يقع بين المعرب والمبني. ذلك لأن نظر النحاة مسلط في كل الأحيان على العمل والوظيفة النحوية. وما دام القول بوجود شيء إسمه البناء العارض يحل المشكلة فليكن. بيد أننا ما زلنا نستفسر عن عدم تجرؤ النحاة على إلحاق الاسم المضاف إلى ياء المتكلم بأمثلة البناء العارض؟ وما لنا نسأل وهم قبل ذلك لم يلحقوا الأفعال الماضية المتصلة بنون النسوة وواو الجماعة وضمير الرفع المتحرك بالبناء العارض؟ مع أننا نعثر هنا وهناك على إشارات إلى ميل القوم لاعتقاد ذلك؟

مهما يكن فمن حقنا أن ننبه بعد هذه الجولة الطويلة في إشكالات البناء العارض، إلى أن من فضائل هذا البحث أنه لفت الأنظار إلى النقاط التالية:

1 ـ أنه وسع مجالات النظر إلى البناء العارض، وكانت قبله ضيقة محصورة.

2 ـ أنه لفت النظر إلى وجود البناء العارض في صيغ الأفعال المتصلة ببعض الضمائر المتحركة وواو الجماعة ونون النسوة.

---

(1) نفس المصدر 1/ 293.

(2) نفس المصدر 1/ 292.

3 ـ أنه أشار إلى إمكانية وجود صنف ثالث في الكلام غير المعرب والمبني، مما أطلق عليه النحاة اسم الواسطة.

4 ـ أنه أشار إلى إمكانات جديدة في إعراب الأفعال الماضية المتصلة بالضمائر المتحركة غير القول بأنها مبنية على السكون أو الضم.

وعلى الرغم من ذلك، ما زال مجال القول متسعاً لمزيد من البحث والتحقيق في موضوع البناء العارض. وعسى أن يكون المستقبل كفيلاً بإبراز شيء جديد.

الفصل الرابع

بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء

يعثر الباحث في كتب النحو العربي على قضايا متعددة لا يكاد يعيرها أحد إهتماماً، بل كلهم يمر بها مراً عابراً دون توقف أو إجالة نظر. وما دام كل شيء عند هؤلاء جائزاً، وما دامت الفروق ملغاة والحدود غير قائمة، فكل ما يجيء به النحاة صحيح لا يأتي الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وبين يدي مشكلة تنبهت إليها منذ زمن بعيد، ولكنني لم أجد في كتب النحاة ما يشفي الغليل بخصوصها، فكل ما استطعت أن أعثر عليه بشأنها عبارات مقتضبة لا تسمن ولا تغني من جوع. وكنت أظن أنني سأجد في تلك الكتب ما يبل الريق، أو يشفي الغليل. ولكنني كنت أعود في كل جولة خالي الوطاب صفر اليدين.

ومهما يكن فقد حاولت أن أصنع من هذا القليل شيئاً، وأن أكون لنفسي منه صورة، بحيث استطعت ان اكتب مقالاً قبل زهاء ربع قرن وانشره في مجلة البيان الكويتية[1].

وقد أشرت في ذلك المقال إلى جوهر المشكلة وبحثت لها عن حلول، ولكني بقيت أحس أنني لم أوف الموضوع حقه في ذلك الحين، مما حدا بي إلى متابعة التنقيب في المصادر المختصة للعثور على المزيد. وهأنذا أودع ما عثرت عليه خلال هذه الرحلة الطويلة في هذا البحث الذي أرجو أن يعبر عن وجهة نظر شاملة ومستقصاة في الموضوع.

---

(1) مقال بعنوان: «حركات الاعراب وحركات البناء» مجلة البيان الكويتية، عدد 45، كانون الأول 1969 م.

وقد بدأت أتحسس المشكلة في منتصف عقد الخمسين، حين انبرى لتعليمنا العربية في الصفوف الابتدائية العليا أستاذ لبناني شاعر اسمه جميل الفاخوري[1]. كان هذا رحمه الله يعلمنا العربية كما أسلفنا، فيشدد كثيراً على أصول الاعراب وقواعده. وكان يتوسع في ذلك توسعاً يلفت النظر ويشد الانتباه. وليس هذا مجال الافاضة في ذلك، فقد وفيته حقه في مناسبات أخرى[2].

وصفوة القول أنه كان حينما يعرب الفاعل مثلاً يقول: فاعل وعلامة رفعه حركة الرفع الظاهرة. ولا يقول: علامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وكذلك مفعول به علامة نصبه حركة النصب الظاهرة، ولا يقول الفتحة الظاهرة، وكذلك مضاف إليه وعلامة جره حركة الجر الظاهرة: ولا يقول الكسرة الظاهرة. وكان في حالة الجزم يقول: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الحركة. ولا يقول السكون الظاهر كما يقول أساتذتنا، وكما تقول الكتب التي نرجع اليها في الدراسة.

وحينما كنت أستفسر منه عن سر ذلك يقول: الضمة والفتحة والكسرة والسكون هي علامات بناء لا علامات اعراب، ولا يجوز الخلط بين مصطلحات الاعراب ومصطلحات البناء. وكان ـ رحمه الله ـ يصر على ذلك ويتعصب له، ولا يكاد يقبل ما كان يتردد على ألسنة المعربين أساتذة وطلاباً من ذكر الضمة والفتحة والكسرة والسكون عند تناول الاسماء المعربة. فكان يعدُّ ذلك من قبيل الفوضى والبعد عن الدقة العلمية.

وقد دفعني احترامي لاستاذي الفاخوري ومحبتي له، لأن أتتبع كتب النحو ومصادره، علني أجد شيئاً يدعم وجهة نظره التي كنت مقتنعاً بها دون ريب. ولكنني أخذت أبحث في كتب النحو عما يؤيدها ويقويها ويجعلها وجيهة، لا في نظري فحسب، بل في نظر من أتجاذب معهم أطراف الحديث حول النحو والاعراب، ومن يهمني أن يكون علمي عندهم موضع الاحترام والتقدير.

---

(1) هو الأديب الشاعر اللغوي جميل سليم فاخوري. ولد في كفرشيما ـ لبنان سنة 1887 م وتوفي في الولايات المتحدة سنة 1979 م.

(2) أنظر بهذا الصدد مثلاً مقالاً بعنوان: «الفاخوري وآراؤه في النحو»، مجلة البيان الكويتية، عدد 108، نيسان 1975 م.

والعجيب أن أساس وجهة النظر هذه التي يتمسك بها أستاذنا الفاخوري حول عدم الخلط بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء، موجود في المصادر القديمة التي تقوم عليها النظرية النحوية، ويكاد لا يخلو كتاب من كتب البصريين من التنبيه عليه. وقد أشار صاحب شرح الكافية اليه بهذه الكلمات المقتضبة: والتمييز بين ألقاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما (واقع) في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريباً على السامع. وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الاعراب في المبني وعلى العكس لا يفرقون بينهما[1].

هذا الكلام يتردد في كتب النحو وتاريخه بصيغة أو بأخرى. فهو إذن كلام يعول عليه في الحكم على رأي ما بأنه صحيح أو خاطئ. وهو كلام يصلح لأن يكون مقياساً نفصل به بين المصيب والمخطئ من النحاة والدارسين. وإذن لم يكن أستاذنا على خطأ حينما كان يصر على أن علامة الرفع ليست هي الضمة، وأن علامة النصب ليست هي الفتحة، وان علامة الجر ليست هي الكسرة، وان علامة الجزم ليست هي السكون، لأن الضمة والفتحة والكسرة والسكون هي من ألقاب البناء لا من ألقاب الاعراب، وان علينا أن نبحث لهذه العلامات عن تسميات أخرى لا تتعارض مع مصطلحات الاعراب.

ورب سائل يسأل: وإذا كان النحاة قد نصوا على هذه القضية منذ القديم، وإذا كان النحاة قد أوجبوا التفريق بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء فأين المشكلة؟ والجواب هو أن النحاة قد فرّقوا حقاً بين مصطلحات الاعراب والبناء، ولكن هذا التفريق كان على مستوى النظرية. أما على مستوى التطبيق ـ وأقصد بالتطبيق الاعراب ـ فلم يكن يهمهم شيء من ذلك. وأكبر مثال على قولنا سيبويه. فلقد كان سيبويه من أوائل الذين نصوا على وجوب التفريق بين مصطلحات الطرفين، ولكنه كان حينما يخرج من النظرية إلى التطبيق يخلط ولا يكاد يفرق بين شيء وشيء، كما ستوضح فيما بعد.

لقد أثار أستاذنا الفاخوري المشكلة، فنشأت في النفس رغبة لتقديم

---

(1) محمد بن الحسن: شرح الكافية 2/ 3.

تصور كامل عن هذه المشكلة، ولمحاولة الاجابة عن الأسئلة التي تثار حولها، وعن جدوى تعنية الخاطر بتتبعها والاحاطة بجوانبها وكشف أسرارها وخفاياها. ولا مناص إذن من العودة إلى المصادر نستنطقها وتستقصيها ونلم بكل ما ورد فيها من شوارد.

وأول ما نجده من ذلك ما أورده سيبويه في مقدمة كتابه حول هذا الموضوع بعنوان «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية» يقول: وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف[1].

ويضيف: وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف[2].

ويضيف مفسراً: وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها ألا وهو يزول عنه - وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الاعراب[3].

ويضيف: فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الاعراب. وحروف الاعراب للاسماء المتمكنة وللافعال المضارعة[4]. واما الفتح والكسر والضم والوقف فللاسماء غير المتمكنة[5].

ونستخلص من كلام سيبويه ما يلي:

أولاً - إن ألقاب الاعراب هي الرفع والنصب والجر والجزم، وألقاب المبناء هي الضم والفتح والكسر والوقف.

ثانياً - إن الوقف هو المصطلح الذي اختاره سيبويه مقابلاً للجزم. وقد اختار غيره السكون أو التسكين.

(1) سيبويه: الكتاب 1/ 13.
(2) نفس المصدر والمكان.
(3) نفس المصدر والمكان.
(4) نفس المصدر والمكان.
(5) نفس المصدر 1/ 15.

ثالثاً - يبين سيبويه انه اختار الرفع والنصب والجر والجزم لما كان ناجماً عن عامل سابق من حالات الاعراب فهو يغير بتغير العامل.

رابعاً - يبين كذلك أنه اختار الضم والفتح والكسر والوقف لما لم يكن ناجماً عن عامل سابق من تلك الحالات، فهو ثابت لا يتغير.

خامساً - انه يقصد بالاسم المتمكن الاسم المعرب، وبالاسم غير المتمكن الاسم المبني.

هذا ما أورده سيبويه في وجوب التفريق بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء، وهو يمثل جوهر المذهب البصري بهذا الصدد. فلا يكاد البصريون يخالفون ذلك - على مستوى التقعيد والتنظير على الأقل - وان كانوا يخالفونه على مستوى التطبيق والممارسة كما سنوضح فيما بعد.

وسأورد نماذج من كلام النحاة حول هذا الموضوع مما يجري مجرى كلام سيبويه ويؤيده، أو مما يبدو وكأنه مستوحى من كلام سيبويه وان اختلفت العبارة في قليل أو كثير، ذلك لأن كبار النحاة العرب، منذ سيبويه حتى أبي حيان وابن هشام، حتى أيامنا هذه ظلوا متمسكين بما رسمه سيبويه وما قرره بهذا الخصوص. فهم ينقلون كلامه بقليل أو كثير من التصرف دون أن يمسوا بالجوهر. فإذا خرجوا إلى الممارسة والتطبيق ضلوا السبيل وأخطأوا الهدف، فصاروا كأنهم يخالفون مقاييسهم ويناقضون تعاليمهم. وهذه نماذج مما كتبه النحاة بهذا الخصوص:

1 - يقول الخوارزمي (محمد بن محمد أبو عبد الله الكاتب: ت 387 هـ / 977 م) في مفاتيح العلوم: كان الخليل (الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي: 175 هـ / 786 م) يستعمل الرفع والنصب والخفض في المنونات، والضم والفتح والكسر في غير المنونات، وكان يطلق «الجر» على الكسرة التي يدعو اليها التقاء الساكنين، نحو لم يذهب الرجل، والجزم على ما يقع في أواخر الأفعال المجزومة، والسكون على ما يقع في أوساطها، والتوقيف على ما يقع في أواخر الأدوات كميم نعمْ ولام هلْ"(1).

(1) الخوارزمي: مفاتيح العلوم ص 54. وانظر مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي ص 257، 258، والمدارس النحوية لشوقي ضيف ص 35.

ويقصد الخوارزمي بالمنونات وغير المنونات المعربات والمبنيات. وهو مصطلح غير دقيق بدليل أن النحاة تخلوا عن هذا المصطلح الذي قد يقصد به الاسماء المصروفة والممنوعة من الصرف، كما قد يقصد به النكرات والمعارف. وحين تكثر المعاني والدلالات يصبح المصطلح غير ذي جدوى.

ورأي الخليل هذا يوافق رأي سيبويه. ولا بدع في ذلك فهو أستاذه. وكل ما في كتاب سيبويه أو جله مستوحى من الخليل[1]. ولذلك لم يتردد شوقي ضيف في أن ينسب اليه الاسبقية في هذا التفريق بين ألقاب الاعراب والبناء. غير أن سيبويه يبقى هو الأحقّ بهذه النسبة لسببين:

الأول ـ لأن سيبويه يملك كتاباً والخليل لا يملك.

ثانياً ـ لأن سيبويه لم ينسب هذا الرأي إلى الخليل في حين أنه نسب إليه آراء كثيرة في موضوعات أخرى.

2 ـ يقول ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد: ت 567 هـ / 1171 م) في المرتجل: ويسمى البناء على السكون وقفاً والاعراب بالسكون جزماً[2]. ويقول: ويسمى الرفع في البناء ضماً والنصب فتحاً والجر كسراً[3]. ويضيف: لما أشبه حركات الاعراب وسكونه حركات البناء وسكونه في اللفظ وافترقا في الحكم، فرقوا بينهما في الألقاب[4].

3 ـ يقول ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن: ت 577 هـ / 1181 م) في أسرار العربية: وألقاب الاعراب رفع ونصب وجر وجزم، وألقاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف. وهي وان كانت ثمانية في المعنى فهي أربعة في الصورة[5].

4 ـ يقول السهيلي (عبد الرحمن بن عبد الله: ت 581 هـ / 1185 م) في نتائج الفكر: ولهذه الحكمة عبر أرباب الصنعة بالرفع والنصب والجزم

---

(1) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص 34.

(2) ابن الخشاب: المرتجل ص 104.

(3) نفس المصدر والمكان.

(4) نفس المصدر ص 104 ـ 105.

(5) ابن الأنباري: أسرار العربية ص 20.

والخفض عن حركات الاعراب، وعبروا بالفتح والضم والكسر والسكون عن أحوال البناء[1].

5 ـ يقول ابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش: ت 643 هـ / 1245 م) في شرح المفصل: واعلم أن سيبويه فصل بين ألقاب حركات الاعراب وألقاب حركات البناء، فسمى حركات الاعراب رفعاً ونصباً وجراً وجزماً، وحركات البناء ضماً وفتحاً وكسراً ووقفاً للفرق بينهما[2].

6 ـ يقول أبو البقاء الكفوي (أيوب بن موسى: ت 1095 هـ / 1684 م) في الكليات: ويقال في حركة الاعراب رفع ونصب وجر وخفض وجزم وفي حركة البناء ضم وفتح وكسر ووقف[3].

7 ـ يقول الصبان (محمد بن علي: ت 1206 هـ / 1792 م) في حاشيته على شرح الاشموني: واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون في الاعراب رفعاً ونصباً وجراً أو خفضاً وجزماً، وفي البناء ضماً وفتحاً وكسراً وسكوناً، فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر[4].

ولم يكتف النحاة بالنص على التفريق بين مصطلحات الاعراب والبناء، بل هم قد عرضوا إلى مزايا هذا التفريق وإلى منافعه وأهدافه. فلقد رأوا فيه مثلاً تمييزاً بين أن تكون الحركة ناجمة عن تأثير عامل سابق أو أن تكون غير ناجمة عن ذلك، كما رأوا فيه وسيلة للايجاز وقصر الكلام، إذ أنهم يرون أن قولنا: رفع، يغنينا عن أن نقول ضمة ناجمة عن عامل سابق هو الذي أوقع الرفع، وان قولنا: ضم، يغنينا عن أن نصف لفظاً بأنه ينتهي بضمة ثابتة ليست ناجمة عن عامل سابق، إلى آخر ما هنالك من أعذار وتسويغات نجدها في أمثال النصوص التالية:

1 ـ يقول بعض شراح الجمل: والسبب في ذلك أن الاعراب جعلت ألقابه مشتقة من ألقاب عوامله، فالرفع مشتق من رافع والنصب من ناصب

---

(1) السهيلي: نتائج الفكر ص 85.
(2) ابن يعيش: شرح المفصل 1/ 73.
(3) أبو البقاء الكفوي: الكليات، القسم= الثاني ص 215 ـ 216.
(4) الصبان: حاشية على شرح الأشموني 1/ 66.

والجر أو الخفض من جار أو خافض والجزم من جازم[1].

2 ـ قال العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين: ت 616 هـ / 1219 م) في اللباب: إنما خصوا الاعراب بذلك لأن الرفع ضمة مخصوصة والنصب فتحة مخصوصة وكذلك الجر والجزم. وحركة البناء حركة مطلقة. والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى باسم الجنس كالواحد من الآدميين، إذا أردت تعريفه غلبت عليه علماً كزيد وعمرو ولا تسميه رجلاً لاشتراك الجنس في ذلك. فضمة الاعراب كالشخص المخصوص وضمة البناء كالواحد المطلق[2]. ومعنى ذلك أن الفرق بين ضمة الاعراب وضمة البناء كالفرق بين قولنا (زيد) وقولنا (رجل) فلا شك أن قولنا (زيد) أخص من قولنا (رجل) لأن(زيد) يقع على مسمى واحد و(رجل) يقع على عدد لا حصر له من الأسماء. لذلك كان لا بد من التفريق والتخصيص. فلما كان الاعراب شيئاً غير البناء، ولما كانت حركات الاعراب غير حركات البناء لزم أن نضع لكل منها علامات وألقاباً تختلف عن علامات الآخر وألقابه. وهذا ما فعله النحاة البصريون خاصة، لأن البصريين أكثر رغبة في التحديد والتخصيص وأكثر عناية بالتفريق والتقسيم، لأنهم أشد عناية بالمنطق واتكاء على العقل.

3 ـ يقول ابن يعيش في المفصل: أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانة الفرق بينها. فإذا قيل هذا الاسم مرفوع علم أنه بعامل يجوز زواله وحدوث عامل آخر يحدث خلاف عمله. فكان في ذلك فائدة وإيجاز، لأن قولنا: مرفوع، يكفي عن أن يقال له: مضموم ضمة تزول أو ضمة بعامل. وربما خالف في ذلك بعض الكوفيين وسمى ضمة البناء رفعاً وكذلك الفتح والكسر والوقف. والوجه الأول لما ذكرناه من القياس ووجه الحكمة[3].

4 ـ يقول الرضي الاستراباذي (محمد بن الحسن: ت 686 هـ / 1287 م) في شرح الكافية: وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه. أما كون

(1) السيوطي: الأشباه والنظائر 1/ 159.

(2) نفس المصدر والمكان.

(3) إبن يعيش: شرح المفصل 3/ 84.

الرفع أعم فلوقوعه على الضم والألف والواو. وأما كونه أخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في (جاء الرجلُ) وقد لا يكون كما في (حَيْثُ). وكذا الكلام في النصب والجر. وإذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع إلا على حركات غير إعرابية، بنائية كانت كضمة (حيث) أولاً كضمة قاف (قفل)[1] وهو يقصد بالعمدة ما يكون أصلاً وأساساً في الكلام كالفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر وما يلحق بهما كمعمولي الأفعال الناقصة والحروف المشبهة بالأفعال.

هذه نماذج مما يذكره النحويون في التفريق بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء وما يبسطونه في تسويغ ذلك من علل وأسباب، مما أغري بذكره نحاة البصريين، فجعلوه سمة أساسية من سمات مذهبهم الذي يعتمد على العقل والمنطق وتحكيم القياس في التعامل مع الظواهر اللغوية. وكل هذه النماذج تؤكد أن لكل من الاعراب والبناء مصطلحات خاصة به، وأنه لا يجوز استخدام بعضها موضع بعض.

بيد أن الأمور لا تسير بهذه السهولة التي يتحدث النحويون عنها. فلو كانت الأمور تسير بهذه السهولة لما كان ثمة مشكلة. ولكن المشكلة تتجلى في ظاهرتين:

الأولى ـ أن النحاة الكوفيين لا يلتزمون بهذا التفريق بين مصطلحات البناء والاعراب، بصورة ظاهرة تكاد تشبه التحدي.

الثانية ـ أن نحاة البصريين كذلك لا يراعون ما يضعون من قيود وحدود بهذا الصدد.

أما بشأن الظاهرة الأولى فإن مؤرخي النحو ينصون دون تردد على أن الكوفيين لا يفرقون بين مصطلحات النوعين أي الاعراب والبناء. وهذه نماذج مما يورده النحاة بهذا الصدد:

1 ـ يقول ابن يعيش: وقد خالفه (يقصد سيبويه) الكوفيون، وسموا الضمة

---

(1) محمد بن الحسن: شرح الكافية 1/ 24.

اللازمة رفعاً والفتحة والكسرة نصباً وجراً. والصواب مذهب سيبويه[1].

2 ـ يقول الرضي الاستراباذي: والتمييز بين ألقاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم (واقع) تقريباً على السامع. وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما[2]. ويقول: والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقاً[3].

3 ـ يقول شوقي ضيف: وفكر الكوفيون طويلاً: هل يمكن أن يضعوا لهذه الألقاب أسماء جديدة؟ حتى إذا أعياهم ذلك لجأوا إلى قلبها، فجعلوا ألقاب الاعراب للمبني من الكلمات وألقاب البناء للمعرب[4]. ويقول في حديثه عن الكسائي: أما الاصول فقد خالف البصريين فيها في أربع مسائل أساسية. أما المسألة الأولى فعدم تفرقته بين ألقاب الاعراب والبناء[5].

ويبدو من النصوص السابقة أن الكوفيين لا يعترفون بهذه الفروق التي يضعها البصريون بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء. وقد تلقى النحاة من حولهم ومن بعدهم ذلك بالرفض البات. لأنه لا تدعو اليه حاجة، ولأنه يؤول إلى إفساد ما بأيديهم من كتب النحو البصري الذي اتخذوه أمامهم، بل كان أيضاً إماماً للكوفيين وعلماً مرفوعاً، يهتدون به ويستمدون منه مدداً لا ينضب معينه[6].

فالكوفيون الذين يقوم مذهبهم على السماع المحض في الأكثر يرفضون التقيد بما يضعه البصريون لنحوهم من حدود وقيود. وهم لا يجدون في ذلك ما يمكن أن يطعن في جهودهم النحوية، أو أن يغمز في سلامة نظرهم العقلي. والذي ينعم النظر في أحد كتبهم المشهورة وليكن كتاب معاني القرآن للفراء (يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي: ت 207 هـ / 822 م) يلاحظ صحة

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل 1/ 73 ـ 74، 3/ 84.

(2) محمد بن الحسن: شرح الكافية 2/ 3.

(3) نفس المصدر 1/ 24.

(4) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص 168.

(5) نفس المصدر ص 196.

(6) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص 168.

ذلك. فالفراء لا يفتأ يراوح بين مصطلحات الاعراب والبناء دون أن يأخذه في ذلك حرج أو تحفظ.

ولست أريد أن أتعقب الفراء فأستحضر أمثلة مما جاء به على هذا الخلط بين مصطلحات النوعين. وحسبي أن أستغني عن ذلك بالعودة إلى دراسة جديدة عن الفراء أجراها باحث ليبي هو المختار أحمد ديرة[1] حول كتاب «معاني القرآن»، يتطرق فيها لمصطلحات الفراء النحوية. وبعد جولة طويلة في الموضوع يقول: وتلخيصاً لما تقدم يمكن أن أجمل حركات الاعراب والبناء عند الفراء فيما يلي:

1 - يستعمل الفراء مصطلح النصب دلالة على الفتح، في حين أن الأول للاعراب والثاني للبناء، والنصب لمحل الكلمة من الاعراب.

2 - يستعمل الرفع للدلالة على الضم أيضاً ومحل الكلمة من الاعراب.

3 - يستعمل الخفض للدلالة على الجر.

4 - يستعمل مصطلح النون للدلالة على التنوين.

5 - يستعمل الجزم بمعنى السكون في حين أن الجزم للاعراب والسكون للبناء.

6 - قد يستعمل الفتح والكسر والضم للدلالة على البناء، كما يستخدم ويتعارف على ذلك البصريون[2].

ولسنا نريد أن نضيف شيئاً إلى ما سبق، ذلك لأن الكوفيين أعفوا أنفسهم من هذه الحدود والقيود التي وضعها البصريون بين مصطلحات الاعراب والبناء لأسباب تتعلق باطلاعهم على الفلسفة والمنطق واستفادتهم من معطياتهما في التحديد والتقسيم. ولا نرى في تعقب ما كتبوه بهذا الشأن أية فائدة.

أما الظاهرة الثانية فهي أن البصريين الذين أوردنا من أقوال النحاة ومؤرخي النحو ما يدل على أنهم يلتزمون التفريق بين مصطلحات البناء

---

(1) أحمد ديرة: دراسة بعنوان: «دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء»، صادرة عن دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، 1411 هـ / = 1991 م.

(2) أحمد ديرة: دراسة في النحو الكوفي ص 218.

والاعراب، لا يلتزمون هذه المصطلحات في واقع الحال. وعدم الالتزام هذا لا ينحصر في جانب واحد، بل هو يمتد إلى الجانب النظري والجانب العملي التطبيقي. صحيح أنهم أكثر حرصاً على استخدام مصطلحاتهم من الكوفيين، ولكنهم يقعون في بعض ما يقع فيه الكوفيون من الزلل والتجاوز. ومما يلفت النظر انهم لا يعترفون بأن ما يقعون فيه هو ضرب من الزلل أو الوهم، فهم يصرون على أن يهونوا من أمر هذا الزلل فيطلقون عليه اسم التسامح أو المسامحة. ولست معهم في ذلك لأننا لو قبلنا هذا العذر لجاز لنا أن ننسب كل الأوهام التي نقع فيها في النحو إلى التسامح أو التوسع أو إلى غير ذلك من الاعذار التي لا يمكن أن يقبلها العلم. فمن المعروف أن العلم أي علم يبدأ بسيطاً سهلاً فضفاضاً، ثم يتجه نحو التحديد والتقعيد، فتتسق مصطلحاته وتتحدد مدلولاته وتنضبط مقاييسه. وكما يكون هذا في العلوم يكون في الصناعات أيضاً. ونستطيع أن نتيقن من صدق ذلك إذا لاحظنا صناعة السيارات أو الطائرات أو السلاح، كيف كانت قبل قرن، وكيف أصبحت في هذه الأيام. فإذا جاز لنا أن نقبل ما علق بعلم النحو من فوضى المصطلحات، والتباس الدلالات واضطراب المقاييس في طور نشوته، فلا يجوز أن نقبل هذا كله في أيامنا هذه التي نزعم فيها أن علم النحو قد نضج واحترق.

لقد خالف البصريون مقاييسهم وناقضوا قواعدهم في ضرورة التمسك بالدقة في استخدام المصطلحات. ولقد قلنا: ان ذلك كان في الجانب النظري، وفي الجانب العملي التطبيقي، ولم ينحصر في جانب واحد. فلنبحث عن ذلك في الجانبين.

أما في الجانب الأول أي على مستوى النظرية، فإن المصادر تؤكد أن البصريين كانوا يخلطون بين مصطلحات الاعراب والبناء. وحسبنا أن نسوق على ذلك الشواهد التالية:

1 ـ يقول ابن الخشاب: وربما تجوزوا فاستعملوا ألقاب أحد القسمين في الآخر. والأجود استعمال كل منهما فيما وضع له وعليه ليقع الفرق ويؤمن اللبس[1].

---

(1) ابن الخشاب: المرتجل ص 104 ـ 105.

2 ـ يقول الشيخ بهاء الدين بن النحاس (محمد بن ابراهيم بن محمد أبو عبد الله: ت 698 هـ / 1298 م) في التعليقة على المقرب: اختلف النحاة هل يطلق أحدهما على الآخر، فيقال مثلاً للمعرب مضموم وللمبني مرفوع أم لا؟ على ثلاثة مذاهب، فمنهم من قال: لا يجوز إطلاق واحد منهما على الآخر، لأن المراد الفرق وذلك يعدمه، ومنهم من قال يجوز مجازاً والمجاز لا بد له من قرينة. ومنهم من قال: يجوز إطلاق أسماء البناء على الاعراب ولا ينعكس[1]. وهو يقصد بذلك انه يجوز أن نقول عن المرفوع مضموم، ولا يجوز أن نقول أن المضموم مرفوع.

3 ـ يقول العليمي (الشيخ ياسين بن زين الدين: ت 1061 هـ / 1650 م) في حاشيته على شرح الاشموني: فالأولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع والنصب والجر والجزم، وعلى حركات البناء الضم والفتح والكسر والسكون، وقطرب ومن وافقه يطلقون اسماء هذه على هذه[2]. ومن المعروف أن قطرباً هذا ولد في البصرة وتوفي فيها. وقد أخذ النحو عن سيبويه وهو الذي لقبه بقطرب[3]. فقطرب إذن بصري دون منازعة. وقد عرفه بهذه النسبة ابن الأنباري في نزهة الالباء فقال: أبو علي محمد بن المستنير البصري[4]. وكان قطرب من الذين يقولون بأن حركات الاعراب هي حركات البناء في حين كان الجمهور يرى أنها غيرها[5]. فكأن في قطرب عرقاً كوفياً على الرغم من أنه بصري المولد والمربى.

4 ـ يقول الصبان: قال شيخنا السيد: البصريون يطلقون ألقاب البناء على علامات الاعراب[6]. ويقصد الصبان بالمذكور شيخه المحقق السيد البليدي، كما ذكر في مقدمة حاشيته على شرح الاشموني[7]. ويقصد البليدي بذلك ما سبق أن نقلناه عن بهاء الدين بن النحاس من أن بعض النحويين يجيز إطلاق مصطلحات البناء على الاعراب ولا يجيز العكس.

(1) السيوطي: الأشباه والنظائر 1/ 159.
(2) العليمي: حاشية على التصريح 1/ 61.
(3) ياقوت الحموي: معجم الأدباء 19/ 52، وانظر المدارس النحوية ص 108.
(4) ابن الأنباري: نزهة الألباء، ص 76.
(5) الأزهري: التصريح على التوضيح 1/ 61.
(6) الصبان: حاشية على الأشموني 1/ 67 ـ 68.
(7) نفس المصدر 1/ 2.

فيقول في الفاعل أنه مضموم ولكنه لا يقول في «حيث» أنها مرفوعة كما يقول الكوفيون.

هذا على المستوى النظري البحت. أما على المستوى العملي التطبيقي فإن البصريين خرجوا عن أصولهم وخالفوا قوانينهم، فلم يعد عندهم فرق بين الضم والرفع والفتح والنصب والكسر والجر والسكون والجزم. صحيح أنهم لم يكسروا الحدود والقيود كلياً كما فعل الكوفيون، ولكنهم لم يحافظوا عليها تماماً كذلك، وبقوا في موقف بين بين. فهم أحياناً يتمسكون بهذه الحدود والقيود، وأحياناً يخالفونها ناسبين ذلك طوراً إلى التجوز وتارة إلى المسامحة. ومن المعروف أن العلم الدقيق لا يعرف التجوز ولا المسامحة، لأن الذي يسامح في القليل يسامح في الكثير. ومهما يكن فإننا سنعرض نصوصاً خلط فيها أصحابها من نحاة البصريين بين مصطلحات البناء والاعراب على النهج التالي.

1 ـ يقول سيبويه في موضوع النداء: اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب. وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبدَ اللهِ ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام كما نصبوا هو قبلَك وهو بعدَك. ورفعوا المفرد قبلُ وبعدُ وموضعها واحد وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرُو. وتركوا التنوين كما تركوه في قبلُ[1].
فسيبويه هنا يصف المنادى المفرد في مثل: يا زيدُ، بأنه مرفوع. ومن المعروف أنه في هذه الحال يكون مبنياً على الضم لا مرفوعاً، بدليل أنه قاسه على الظرف المقطوع عن الاضافة في مثل قوله تعالى: لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ[2]. والظرف المقطوع يكون مبنياً على الضم لا مرفوعاً. والقول بأن المنادى مرفوع لا مبني هو رأي كوفي، لأن الكوفيين يزعمون أن المنادى المفرد مرفوع لا مبني كما يزعم البصريون. وهذه المسألة هي إحدى مسائل الخلاف بين الفريقين[3].

2 ـ يقول سيبويه في الموضوع نفسه: وانما حملهم على هذا انهم أنزلوا الرفعة التي في قولك: زيدٌ، بمنزلة الرفعة التي في راء امرئ والجرة

(1) سيبويه: الكتاب 2/ 182 ـ 183.
(2) سورة الروم: 4.
(3) ابن الأنباري: الانصاف (المسألة 45) 1/ 323.

بمنزلة الكسرة في الراء، والنصبة كفتحة الراء[1]. ويبدو سيبويه في هذا النص مضطرباً أشد الاضطراب. فهو لا يفرق بين مصطلحات البناء والاعراب. ومن المعروف أن العلم المنادى المفرد في مثل قولنا: يا زيدُ، يكون مبنياً على الضم. وإذا كان الأمر كذلك فإن حركته هي الضمة. فلماذا استعاض سيبويه عنها بالرفعة التي هي من مصطلحات الاعراب؟ بل لماذا أورد في هذه المعرض النصبة والجرة؟ أما حديثه عن (امرئ) فهو مفهوم. فهذه كلمة تعرب من مكانين، بحيث تكون حركة رائها تابعة لحركة إعرابها، فإذا كانت مرفوعة ضمت الراء فنقول (امرُؤ) وإذا كانت منصوبة فتحت الراء فنقول (امرَأ) وإذا كانت مجرورة كسرت الراء فنقول (امرِئ). فالحركات التي تقع على الهمزة هي الرفعة والنصبة والجرة. والحركات التي على الراء هي الضمة والفتحة والكسرة، لأن حركات الحرف الأخير هي حركات إعراب وحركات ما يسبقه هي حركات بناء. ولكن سيبويه يخلط. وعلى الرغم من ذلك كله فقد استفدنا من سيبويه مصطلحاته الجديدة الرفعة والنصبة والجرة التي سنكون بحاجة اليها في موضع متأخر.

3 ـ يقول ابن مالك (أبو عبد الله محمد: ت 673 هـ / 1274 م) في ألفيته:

فارفعْ بضمٍّ وانصبَنْ فتحاً وجُرْ　　كسراً كذكرُ اللهِ عبدَه يسُرْ[2]

يقول ابن مالك في تبيين علامات الاعراب: ارفع بالضم وانصب بالفتح وجر بالكسر. ولا شك أن هذا الكلام يتضمن تناقضاً كثيراً بل يتضمن خلطاً بين مصطلحات البناء والاعراب. وخطر هذا الخلط أن يجيء من نحوي كبير مثل ابن مالك. وقد يعتذر عن ابن مالك بأنه ليس بصرياً، فلا بأس أن يخالف قواعد البصريين. ولسنا نريد أن يحافظ ابن مالك على قواعد البصريين، بل ان يحافظ على قواعده هو التي وضعها في الألفية حين قال:

والرفع والنصب اجعلن إعراباً　　لاسم وفعل نحو لن أصابا
والاسم قد خصص بالجر كما　　قد خصص الفعل بأن ينجزما[3]

---

(1) سيبويه: الكتاب 2/ 204.

(2) ابن عقيل: شرحه على الألفية 1/ 42.

(3) نفس المصدر 1/ 41.

فقد ذكر من ألقاب الاعراب الرفع والنصب والجر والجزم. فمن أين جاء بالضم والفتح والكسر والسكون، وهي علامات بناء كما نص على ذلك في ألفيته بقوله في تعداد أنواع البناء:

وكل حرف مستحق للبنا والأصل في المبني أن يسكنا
ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كأين أمس حيث والسكن كم[1]

وإذا كان الضم والفتح والكسر والسكون هي ألقاب بناء بشهادة ابن مالك، فكيف أقحمها في حديثه عن ألقاب الاعراب؟

4 ـ يقول الاهدل (الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري: ت 1298 هـ / 1880 م) في الكواكب الدرية: يقول في إعراب كم مالك؟ كم اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مال: خبر مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره، والكاف مضاف إليه[2]. أخطأ صاحبنا حينما زعم أن علامة رفع (مال) ضم آخره. فالضم من مصطلحات البناء. وكان أخطأ قبل ذلك في الاعراب فزعم أن كم الاستفهامية في محل رفع مبتدأ وإنما هي في محل رفع خبر مقدم، لأن أسماء الاستفهام تعرب حسب جوابها. فلو قلنا: مالي ألف دينار، لكان (مالي) مبتدأ وألف خبراً. لذلك يبدو أن (كم) في هذا الموقع في محل رفع خبر مقدم و(مال) مبتدأ مؤخر ولا يجوز غير ذلك.

5 ـ يقول محقق كتاب الفوائد الضيائية: وقد جاءت في نسخ المقتضب عبارة للمبرد تشبه عبارة بن مالك التي أشرنا اليها آنفاً، وهذه العبارة «فأما رفع الواحد المعرب غير المعتل فالضم. . . ونصبه بالفتح وجَرُّه بالكسر»[3]. ويضيف: ومن ناحية أخرى ذكر الاستاذ عضيمة في هامش المقتضب أنه قد تبين له أن المبرد قد يطلق ألقاب الاعراب على ألقاب البناء، وأن سيبويه قد وقع منه ذلك كثيراً[4].

فهذه النصوص التي أوردناها تثبت أن البصريين يخلطون بين مصطلحات

---

(1) ابن عقيل: شرحه على الألفية 1/ 40. = (أنظر الحاشية رقم 197).
(2) الأهدل: الكواكب الدرية 1/ 16.
(3) أسامة الرفاعي: الفوائد الضيائية 1/ 196=
(4) نفس المصدر والمكان.

البناء والاعراب. ولا يكادون يتمسكون بما يرسمون من وجوب التقيد بمصطلحات النوعين. وهذه النصوص هي قليل من كثير مما يمكن أن يقع عليه من ينعم النظر في كتب النحو ومصادره. وليس من المستطاع الاحاطة بأمثال هذه النصوص. وكل ما أوردنا هو من قبيل التمثيل لا من قبيل الشمول والاحاطة.

ولم يعدم المتأخرون الحجج التي يدافعون بها عن تجاوزات من سبقهم من النحاة الكبار. ولا بدع في ذلك فالحجج جاهزة والمعاذير في متناول اليد. ومما يشجع على انتشار هذه الظاهرة نزعة التقليد التي تهيمن على الكثيرين ممن يتصدون لهذه المهمة. فإنّ من الأسهل على هؤلاء أن يتغمدوا أخطاء الآخرين بعطفهم ورحمتهم من أن يشيروا إلى هذه الأخطاء بأصابع الاتهام. ومن المعروف أن الحق أحق أن يتبع. فنحن لا ندعو إلى المس بعلمائنا الكبار، ولا إلى التقليل من هيبتهم واحترامهم. والسبيل الأقوم هو أن نبين الخطأ من الصواب وأن نحاول أن نصلح الخلل ما وسعنا الجهد، لأن تطور العلم يقتضي أهله أن يسهموا في تنقيته من كل الشوائب، وأن يرتقوا به إلى ذرى الإتقان والكمال.

وسنسوق عدداً من هذه الحجج والمعاذير التي يتلقى بها المتأخرون من علماء النحو تجاوزات أسلافهم الكبار، على النهج التالي:

1 ـ يقول صاحب شرح الكافية: والضم والفتح والكسر ألقاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك: حيثُ، مبني على الضم، أو حركات المعرب كقولك في زيدٍ: إنه متحرك بالضم في حال الرفع، أو لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل: إنه متحرك بالضم[1]. فالرضي يزعم أن الضم يشمل حركة آخر المبني وحركة آخر المعرب وحركات أبنية الألفاظ. وليس هذا التقرير صحيحاً ولا دقيقاً، إذ إنه يؤدي إلى الفوضى والاضطراب. وهو ـ فضلاً عن ذلك ـ ليس يتفق مع ما يراه الخليل بن أحمد من وجوب التحديد والتخصيص في هذا الموضوع[2].

(1) محمد بن الحسن: شرح الكافية 2/ 2. ■ مدرسة الكوفة ص 257، 258،

(2) الخوارزمي: مفاتيح العلوم ص 54 وانظر ■ والمدارس النحوية ص 35.

2 ـ يقول الشيخ زين الدين العليمي: وحل هذة الشبهة ـ وهو يشير بذلك إلى ذكر ابن هشام للضمة في علامات الإعراب الأساسية مختصةً بالرفع ـ أن مطلق الضم وما عطف عليه أعم من أنواع البناء، فإن كان لعامل فعلامة إعراب، وإلا فإن كان لازماً فبناء[1].

ونستخلص من قول العليمي حقيقتين:

الأولى ـ أنه لم يفرق بين الضم والضمة فقد جعلهما شيئاً واحداً.

الثانية ـ أنه جعل الضم والضمة يشملان حركة الاعراب وحركة البناء.

ولو كان هذا الكلام صحيحاً لما حصل بين البصريين والكوفيين خلاف. فنحن نفهم أن هذا التعميم هو من أصول الكوفيين. أما البصريون فهم يحددون ويخصصون. وما يقع في كلامهم مخالفاً لذلك ينبغي أن يعد خطأ وخروجاً عن المذهب. وغير ذلك مرفوض.

3 ـ يقول الصبان في حاشيته على شرح الأشموني مدافعاً عن الخطأ الذي وقع فيه أبو عبد الله محمد بن مالك في تطرقه لألقاب الاعراب والبناء والذي أشرنا اليه آنفاً: ويمكن أن يقال: في عبارة المصنف ومن عبّرَ مثل تعبيره مسامحة. والأصل فارفع بضمة وانصب بفتحة واجرر بكسرة. فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الاعراب والبناء وكذا السكون[2]. فالصبان يجعل الضم والفتح والكسر خاصة بالبناء ويجعل الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين البناء والإعراب. وليس في كلام الصبان ما يقنع. فكيف يكون الضم بناء والضمة بناء وإعراباً وما الفرق بين الضم والضمة والفتح والفتحة والكسر والكسرة؟

ويبدو مما سلف أن البصريين يخالفون قواعدهم فيخلطون بين ألقاب الاعراب والبناء، بل هم يهدمون في التطبيق ما يبنون في النظرية. والعجيب أنهم يخففون من خطر هذا الخلط فيسمونه مسامحة وتوسعاً وتجوزاً. هذا إذا تعلق الأمر بهم، أما إذا تعلق الأمر بالكوفيين سموه خلطاً وخطأ وخروجاً عن المتعارف عليه. وكان الأجدر بهم أن يقفوا موقفاً واحداً، يتسق مع ما رسموه

---

(1) العليمي: حاشية على التصريح 1/ 61. (2) الصبان: حاشية على الاشموني 1/ 67.

وقرروه من وجوب التفريق بين ألقاب الاعراب والبناء. وهو موقف يتفق ويتسق مع ما ينبغي أن يكون للمصطلح العلمي من أهمية ودقة وثبات.

بقيت أمامنا من هذا الموضوع مشكلتان لا بد لنا من التوقف عندهما ومحاولة حلهما.

الأولى ـ هي أن النحاة يجعلون الضم من ألقاب البناء، ثم تراهم يستخدمون الضمة في الإعراب. فهم يقولون علامة الرفع الضمة وعلامة النصب الفتحة وعلامة الجر الكسرة وعلامة الجزم السكون. وهذا شيء عجيب. أولمْ يقولوا إن الضم والفتح والكسر والسكون هي من ألقاب البناء؟ فكيف يكون الضم للبناء والضمة للاعراب؟ يحاول السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: ت 911 هـ / 1505 م) أن يجيب على ذلك فيقول: والأصل أن يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالسكون[1]. ثم يستدرك على ذلك فيقول: وكان القياس أن يقال برفعة ونصبة وجرة لأن الضم والفتح والكسر للبناء، ولكنهم أطلقوا ذلك توسعاً[2]. ولست أرى في العلم مجالاً لتوسع أو تجوز أو مسامحة، ولذلك يتضح لنا أن لا مناص من العودة إلى ما أشار إليه السيوطي مما يقتضيه حكم القياس في الموضوع، فنستخدم الرفعة بدل الضمة والنصبة بدل الفتحة والجرة أو الخفضة بدل الكسرة وحذف الحركة بدل السكون. والذي يجعل هذه المصطلحات الإعرابية مقبولة ورودها في كتب النحو ولو بصورةٍ قليلة. فقد كان النحاة القدامى يستخدمون الرفعة والنصبة والجرة وحذف الحركة، وهي المصطلحات التي تمت إلى الإعراب بصلة وثيقة وتنوب نيابة حسنة عن الضمة والفتحة والكسرة والسكون. وللتدليل على أن النحاة القدامى استخدموا مصطلح الرفعة والنصبة والجرة أسوق الشواهد التالية:

1 ـ يقول سيبويه: فصارت الضمة في أمرؤ إذ لم تكن ثابتة كالرفعة في نون ابن، لأنها ضمة إنما تكون في حالة الرفع[3].

2 ـ يقول سيبويه أيضاً: وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفعة التي في

---

(1) السيوطي: همع الهوامع 2/ 22.

(2) نفس المصدر والمكان.

(3) سيبويه: الكتاب 4/ 150.

قولك زيد بمنزلة الرفعة في راء امرئ والجرة بمنزلة الكسرة في الراء والنصبة كفتحة الراء[1].

3 ـ يقول ابن الأنباري: وتكون الحركة قائمة مقام الرفعة التي تجب بخبر المبتدأ[2].

4 ـ يقول الاسفراييني (تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد سيف الدين: ت 684 هـ / 1285 م) في فاتحة الاعراب: وإذا ثبت هذا علمت أن الألف في رجلان بمنزلة الدال المرفوعة في «جاءني زيد» وليس بمنزلة الدال المنفرد عن الرفعة، ولا بمنزلة الرفعة المفردة منفردة عن الدال[3].

هذه بعض النصوص التي تتضمن مصطلح الرفعة بغض النظر عن المعنى الذي يحمله كل نص من تلك النصوص، فالمهم أنها تتضمن المصطلح الذي نبحث عنه والذي نحن بحاجة إليه. ومثل الرفعة طبعاً النصبة والجرة.

ولقد عثرت على كتاب نحوي بعنوان «قواعد النحو البدائية في اللغة العربية» يتطرق فيه صاحبه[4] إلى هذا الموضوع بصورة لم يسبق لها مثيل في المصادر النحوية التي اطلعت عليها. فهو حين يتحدث عن علامات الاعراب يذكر الضمة ثم يقول: وقد سماها النحاة حركة الرفع في الأسماء المعربة[5]. ثم يذكر الفتحة ويقول: وتسمى بعلامة النصب في الأسماء المعربة لمنع التباسها بغيرها[6]. ثم يذكر الكسرة ويقول: وتسمى الخفضة أو الجرة[7]. وكان عليه أن يسميها حركة الجر قياساً على ما سبق. ولا شك أن هذه نصوص تثير العجب للأسباب التالية:

1 ـ إن هذه هي المرة الأولى التي أقرأ فيها كلاماً من هذا النوع. وهو كلام طالما تمنيت أن أعثر على مثله.

2 ـ إن المؤلف لم يذكر مصادره التي اعتمد عليها في إيراد هذه الحقائق الطريفة.

---

(1) نفس المصدر 2/ 204.

(2) ابن الأنباري: أسرار العربية ص 391.

(3) الاسفراييني: فاتحة الاعراب ص 132 ـ 133.

(4) محمد عبد الجواد أحمد: قواعد النحو = البدائية في اللغة العربية، القاهرة، 1392 هـ / 1972 م.

(5) قواعد النحو البدائية ص 34.

(6) نفس المصدر والمكان.

(7) نفس المصدر والمكان.

3 ـ أن هذا الكلام الذي يقوله المؤلف هو من نوع الكلام الذي كنت أسمعه من أستاذي جميل الفاخوري رحمه الله، والذي ما فتئت منذ خمسة وثلاثين عاماً أبحث عما يؤيده في المصادر.

فهل نستنتج من هذه النصوص أن بعض المصادر النحوية قد تضمنت مثل هذه الحقائق أو أن بعض النحويين كان متحمساً لها فأودعها بعض كتبه أو أذاعها في تلاميذه ومريديه ولذلك بقيت تتناقل شفوياً؟ لا بد أن يكون الجواب بالإيجاب، إذ لا يمكن أن يكون صاحب «قواعد النحو البدائية» قد جاء بهذه الحقائق من رأسه، ولا بد أن يكون قد اعتمد على مصدر أو أكثر في إثباتها. كذلك أستاذنا الفاخوري الذي كان قد تخرج على الشيخ ابراهيم اليازجي والشيخ ابراهيم المنذر، وهما من كبار اللغويين المعاصرين، لا بد أنه أخذ هذه الحقائق عن أحد العلماء المدققين ولا بد أن يكون هذا العالم المدقق قد اعتمد على مصدر وثيق. وهكذا.

الثانية ـ توهم بعضهم أن علامة الإعراب في الاسم المنون هو التنوين. ذلك أن عدداً من المؤلفين والدارسين يخطئون فيظنون أن علامة الإعراب في الاسم النكرة أو العلم المنون هي التنوين. فهم في مثل قولنا (سقط حجرٌ) و(حضر زيدٌ) يعربون (حجرٌ) و(زيدٌ) فاعلاً مرفوعاً وعلامة رفعه تنوين الرفع الظاهر[1]. والصحيح أن علامة الرفع هي حركة الرفع الظاهرة أو ما يطلق عليه النحاة اسم الضمة. وأما التنوين فلا علاقة له بالإعراب لأنه في كلٍ من لفظتي (حجرٍ) و(زيد) السابقتين هو تنوين التمكين. يقول ابن كمال باشا (شمس الدين أحمد بن سليمان: ت 940 هـ / 1534م) في هذا الموضوع: وثانيهما: الجمع المكسر المنصرف. فإعرابها بالحركة في الأحوال الثلاث، يعني بالضمة في حالة الرفع نحو: جاءني زيدٌ ورجالٌ، وبالفتحةِ في حالة النصب نحو: رأيت زيداً ورجالاً، وبالكسرة في حالة الجر نحو: مررت بزيدٍ ورجالٍ[2]. فلم يذكر صاحبنا التنوين بل ذكر الضمة والفتحة والكسرة مع أنه يتحدث عن أسماء منونة. وهذا يعني أن التنوين ليس له علاقة بالاعراب. وعلى الرغم من ذلك

(1) أنظر مثالاً على ذلك مذكرة في قواعد = 12، ص 48، 55.

اللغة العربية (للصف الثاني الثانوي) ط / = (2) ابن كمال باشا: أسرار النحو ص 78.

نجد من يزعم أن التنوين هو علامة الاعراب. مع أن التنوين في حقيقته نون ساكنة زائدة تلحق آخر الكلمة لفظاً لا خطاً ولا وقفاً، ولغير توكيد[1]. وأخطر من ذلك أنهم يقولون تنوين الضم[2]. وهو في الحقيقة تنوين الرفع وتنوين النصب وتنوين الجر. ومن الخطأ أن نقول تنوين الضم وتنوين الفتح وتنوين الكسر. ذلك أن التنوين يقترن بالاسماء المعربة ولا يقترن بالاسماء المبنية، وهو لذلك لا يدخل الألفاظ المبنية. وإذا دخلها في نحو (إيهٍ) فهو ليس تنوين التمكين الذي نتحدث عنه. وصفوة القول أن التنوين لا شأن له بإعراب الكلمة فهو يدخل الكلمة لأهداف أخرى لا علاقة لها بآخرها. ومهما يكن فإذا كان لا بد من ذكر التنوين في الاعراب فالأفضل أن يقال تنوين الرفع وتنوين النصب وتنوين الجر، كما درج على ذلك عدد من الدارسين. وهو خطأ على كل حال.

نستخلص من كل ما سبق أن التفريق بين مصطلحات البناء ومصطلحات الإعراب هو حقيقة أساسية من حقائق النحو، وأن من مصلحة النحو أن نحافظ على هذه الحقيقة، وأن نتمسك بها فنتجنب الخلط بين مصطلحات النوعين. وما عثرنا عليه من حقائق في عدد من المصادر القديمة والحديثة يؤيد هذا التوجه. فلقد وجدنا في المصادر النحوية أن الضمة والفتحة والكسرة في البناء يقابلها الرفعة والنصبة والجرة في الاعراب. ولقد رأى بعضهم من باب الكياسة أن يسمي هذه العلامات حركة الرفع وحركة النصب وحركة الجر. ولا شك أن هذه التسميات أخف وألطف من سابقتها. وهي المصطلحات التي كان يستخدمها أستاذنا الفاخوري رحمه الله، بل هي المصطلحات التي أخذ بها صاحب «قواعد النحو البدائية».

أما السكون في البناء فخير ما يقابله في الإعراب هو حذف الحركة. وهو المصطلَحُ الذي اختاره أستاذنا الفاخوري لهذا المعنى. فقد كان يقول في اعراب الفعل المجزوم مثل «لم يدرس»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الحركة. ولا يكاد يقول السكون كما يفعل معشر المدرسين ومؤلفي

---

(1) معجم الخليل ص 160، والمعجم المفصل 1/ 461.

(2) مذكرة في قواعد اللغة العربية ص 48، 55.

الكتب الدراسية النحوية. ومن الغريب أني عثرت على هذا المصطلح في شذور الذهب[1] وأوضح المسالك لابن هشام[2]. فهو يُعرِّفُ السكون بأنه حذف الحركة في الموضعين.

هذه الجملة من الحقائق التي يجدر بكل من له صلة بالنحو أن يلم بها، وأن يراعيها إذا أراد أن يلتزم الدقة في التعامل مع هذا الموضوع الذي يعد بحق لب لباب العربية. ولا شك أن الدقة في التعامل مع العلوم ـ والنحو واحد منها ـ هي شاهد على سمو الذوق ورقي العقل. وكفى بهذين علامة على الفضل وسمو المنزلة.

---

(1) ابن هشام: شذور الذهب ص 36.

(2) ابن هشام: أوضح المسالك 1/ 28، = وانظر الايضاح في علل النحو للزجاجي ص 132.

الفصل الخامس

الفعل الماضي وحركات بنائه

يذكر النحاة في معرض التمييز بين البناء والإعراب، أن حركة البناء هي حركة ثابتة لازمة؛ في حين أن حركة الإعراب حركة عارضة متغيرة[1]. ويضيفون إلى ذلك أن حركة البناء لا علاقة لها بالعوامل الداخلية على اللفظة المبنية؛ في حين تكون حركة الإعراب نتيجةً حتمية لتلك العوامل[2]. ويفهم من هذا أن الكلمة المبنية لا تتأثر بما يدخل عليها من عوامل؛ في حين تكون اللفظة المعربة عرضة لمثل ذلك التأثير.

ومن المعروف أن الفعل الماضي يبنى في الأصل على الفتح نحو جاء وحضر وكتب وقرأ. . .[3] وهذه حقيقة يعرفها كل من كان له أدنى إلمام بعلم النحو. وما نظن أنها تتضمن أي إلتباس أو إشكال. أما الالتباس والإشكال فيكمنان في حقيقةٍ أخرى تلازمها وتقترن بها، وهي أن الفعل الماضي له حالتا بناءٍ أخريان:

الأولى ـ أنه يبني على الضم إذا اتصل بواو الجماعة نحو: حضروا، كتبوا، قرأوا. . . الخ[4].

الثانية ـ أنه يبنى على السكون إذا اتصل بضمير رفعٍ متحرك نحو:

---

(1) ابن الأنباري: أسرار العربية ص 20، الغلاييني: جامع الدروس العربية 1/ 16.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل 2/ 80، الغلاييني: جامع الدروس العربية 2/ 167.

(3) علي بن سليمان الحيدرة: كشف المشكل 1/ 248، عطية: سلم اللسان 4/ 23.

(4) الغلاييني: جامع الدروس العربية 2/ 167، علي رضا: المرجع 3/ 111

حضرْتُ وكتبْتُ وقرأتُ... الخ[1].

فهو يبنى إذن تارةً على الفتح وطوراً على الضم وطوراً على السكون. وهذا التغير في حركات بناء الفعل الماضي قد يوحي بأنه معرب لا مبني. وإلا فما معنى هذا التغير في حركة آخره، ونحن نعلم أن التغيير من دلائل الاعراب؟ ألا يمكن أن تجد في هذا التغير تسويغاً بل تفسيراً لما قد يتبادر أحياناً إلى أذهان بعض الدارسين من أن الفعل الماضي معرب لا مبني؟

يبدو أن الأمر كذلك. وإلا فما الفرق عند من لم يستحكم عوده من الدارسين بين الفعل الماضي الذي يجيء آخره مفتوحاً ومضموماً وساكناً، والفعل المضارع الذي يجيء آخره منصوباً ومرفوعاً ومجزوماً؟ ومن الكفيل بايضاح ما بين الفتح والنصب والضم والرفع والسكون والجزم من فروقٍ، وهي في ظاهرها متشابهة متشاكلة؟

لا أكتم القارئ أني أعذر جمهور الدارسين في هذا الالتباس، بل إني أعد من يلتبس الأمر عليه في هذه النقطة بعينها ممن يتمتعون بقسطٍ من الذكاء والفهم. ولولا ذلك ما التبَسَ الأمر عليه، لأن من تجرد من الذكاء والفهم تساوى عنده الأمور، فلا يشغل نفسه بمحكم ولا متشابه.

وقد يكون في مصطلحات النحاة وتسمياتهم ما يوقع في مثل هذا الالتباس. فهم لا يفرقون في كتبهم بين المبني على الفتح والمنصوب والمبني على الضم والمرفوع والمبني على الكسر والمجرور. والدليل على ذلك أنهم يسمون علامة النصب فتحةً وعلامة الرفع ضمةً وعلامة الجر كسرةً[2]. ونحن نعلم أن الفتح والضم والكسر من ألقاب البناء، فكيف تكون الضمة والفتحة والكسرة علامات إعراب؟

لقد خرج بعض جهابذة النحاة من هذا المأزق بتسميتهم علامة النصب نصبةً أو حركة نصب وعلامة الرفع رفعةً أو حركة رفع وعلامة الجر جرةً أو حركة جر[3]. كما جعلوا للجزم علامة أخرى غير السكون هي حذف

---

(1) نفس المصدر 2/ 168، المرجع 3/ 111.

(2) الشرتوني: مبادئ العربية 4/ 117.

(3) محمد عبد الواحد أحمد: قواعد النحو البدائية ص 34.

الحركة[1]، لأن السكون علامة بناء. وهكذا يمكن التفريق بين ألقاب البناء وألقاب الاعراب بأن نجعل بينها حاجزاً منيعاً يبعدنا عن الالتباس والحيرة ويجنبنا التشابه والخلط.

وقد ينبري لنا من يزعم أن المناداة بالتمييز بين مصطلحات البناء ومصطلحات الإعراب هي ضرب من التزمت أو التعنت، وأن الموضوع لا يستحق كل هذه الحماسة والحرارة، بما دامت المعاني مفهومةً والدلالات واضحة. وليست القضية قضية فهم ولا وضوح، بل قضية دقةٍ وإتقان. فلئن كان تفاوت العقول في القدرة على الإيضاح والإفهام عظيماً وجليلاً، لتفاوتها في الإتقان والإحكام أعظم وأجل.

ويتضح مما سبق أن الالتباس بين الفتح والضم والسكون في الماضي، والنصب والرفع والجزم في المضارع وارد، إذا قسنا الأمور بالمقياس البصري البحت، إذ لا فرق من الناحية الشكلية بين الفتح والنصب والضم والرفع والسكون وحذف الحركة. ولا بد بعد ذلك من حجةٍ عقليةٍ بحتةٍ للتمييز بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب منها، وبخاصة أن مقياس الثبات والتغير الذي أشرنا إليه في بدء هذا المقال، لم يعد صالحاً للفصل في الموضوع، بسبب وقوع التغير في الفعل الماضي الذي هو مبني في الأصل، وتعرضه لثلاث حالاتٍ بنائية هي الفتح والضم والسكون، دونما تأثر بعاملٍ سابق ولأسبابٍ بنيوية بحتةٍ.

وإذا كان مقياس التغير لم يعد صالحاً للفصل في الموضوع، فلا بد إذن من الاعتماد على مقياسٍ آخر لا يمكن استبعاده، بأية حالٍ من الأحوال، وهو مقياس التأثر بالعوامل السابقة. فإذا كانت الحركات ناجمةً عن عوامل سابقة كما هي في الفاعل نحو: حضر زيد، والمفعول به نحو: قرأت الكتب، والمجرور نحو: كتبت بالقلم، والمجزوم نحو: لم يقرأ، فهي حركات إعراب. أما إذا لم تكن ناجمةً عن عوامل سابقةٍ فهي حركات بناء نحو: حيث وأين وأمس وكم. وقد أشار ابن مالك إلى هذه الحركات البنائية في قوله[2]:

ومنه ذو فتحٍ وذو كسرٍ وضم ... كأين أمس حيث والساكن كم

وبهذا المقياس نستطيع أن نتبين أن الفعل الماضي لا يمكن أن يتأثر

---

(1) ابن هشام: أوضح المسالك 1/ 28، (2) ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك 1/ 40. شذور الذهب ص 36.

شكلاً بالعوامل السابقة. والعوامل هي أدوات النصب والجزم في الأفعال، وحروف الجر والأحرف المشبهة بالفعل في الأسماء، وألفاظ أخرى ليس هنا مجال عرضها[1]. فحين نقول: حضر زيد، تكون الفتحة في (حضر) علامة بناء لأنها لم تكن ناجمة عن عامل سابق. وحينما تقول: لن يحضر زيد، تكون حركة النصب في الفعل المضارع ناجمة عن عامل سابق هو أداة النصب (لن) وهكذا دواليك. أما الرفع في المضارع فهو عامل سلبي إذ هو ناجم عن التجرد عن العوامل اللفظية. ولذلك يسميه النحاة عاملاً معنوياً.

فالفعل الماضي سواء كان مبنياً على الفتح أو الضم أو السكون لا يقع في نطاق جاذبية العوامل السابقة[2]. وعدم وقوعه في نطاق تلك الجاذبية يجعله بعيداً عن التأثر بها كالفعل المضارع. ولذلك كان مبنياً مهما تداوله من حركات، ومهما اختلفت حالات بنائه. فهذا التغير في الحركات الذي يطرأ على آخر الفعل الماضي، بحيث يمكننا أن نقول كتب، كتبوا، كتبنا، هو تغير بنائي لا تغير اعرابي، ولذلك كانت ألقاب حركاته هي الفتح والضم والسكون على التوالي لا النصب والرفع وحذف الحركة كما يقع في الفعل المضارع.

وقد يحاول بعض النحاة التقليل من أهمية الاختلاف في أواخر الفعل الماضي، فيقرر أن الفعل الماضي مبني على الفتح في جميع أحواله. أما حين يتصل بواو الجماعة أو بضمير رفع متحرك فيقدر فيه الفتح لاشتغال المحل بحركة المناسبة في الحالة الأولى، والسكون العارض في الحالة الثانية[3].

وتفسير ذلك في الحالة الأولى، أن الفعل الماضي يبنى على الفتح أصلاً، فإذا اتصل بواو الجماعة أبدلت الفتحة ضمة مجانسة للواو في مثل قولنا: كَتَبَ، وكتبُوا، قياساً على تغير حركة الاسم المضاف إلى ياء المتكلم في مثل قولنا: هذا كتابي. فلا شك أن (كتابي) خبر المبتدأ. والخبر يجب أن يكون مرفوعاً فأين علامة الرفع؟ والجواب هو أن علامة الرفع التي هي الضمة هنا أبدلت كسرة لمجانسة ياء المتكلم[4]. ولذلك قيل في إعراب كلمة كتابي:

---

(1) ميشيل عاصي وغيره: المعجم المفصل 2/ 809.

(2) جورج شاهين عطية: سلم اللسان 4/ 145.

(3) الشرتوني: مبادئ العربية 4/ 128.

(4) نفس المصدر 4/ 119.

خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة علي ما قبل الياء لاشتغال المحل بحركة المناسبة[1]. وقياساً على ذلك قالوا في إعراب كتبوا: فعل ماضي مبني على الفتح المقدر على ما قبل الواو لاشتغال المحل بحركة المناسبة[2].

أما في الحالة الثانية وهي الفعل الماضي المسند إلى ضمير رفع متحرك في مثل قولنا كَتَبْتُ، فقد طرأ على الحرف الأخير من الفعل الماضي سكون عارض. وتفسير ذلك أن اللفظة العربية يصعب أن يتكرر فيها أربعة متحركات، لأن الأصل في (كتبْتُ) بسكون الباء هي (كَتَبَتُ) بفتح الباء[3]. وكل ما حصل أن الحرف الثالث سكن لتيسير النطق وتحسين اللفظ ومراعاة ما يسمى بأقل الجهد في قوانين الصوت اللغوي[4].

وهذا يعني أن البناء على الضم عند اتصال الفعل بواو الجماعة هو حالة اضطرارية عارضة، فرضها ما في واو الجماعة من قوة وجبروت. فالواو لا تقبل أن يجاورها فتحة تمسكاً بقانون تلاؤم الأصوات وانسجامها في العربية[5]. ولا يبذ الواو في هذه القوة والجبروت إلا الياء. فهي تأبى أن يجاورها إلا كسرة، لأن الحركات أبعاض الحروف كما ذكر ابن جني في بعض ما قال[6]. فالفتحة بعض الألف والضمة بعض الواو والكسرة بعض الياء. وإذا كان الأمر كذلك فالياء لا تقبل أن يجاورها إلا ابنتها الكسرة. ولذلك تقدر الحركات في جميع الأحوال على رأي[7]، وفي حالتي الرفع والنصب فقط على رأي آخر[8]، على ما قبل الياء لاشتغال المحل بحركة المناسبة في الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم نحو بلدي وداري.

وهذا ما يحصل حينما يسند الفعل الماضي إلى واو الجماعة، إذ إن

---

(1) عبده الراجحي: التطبيق النحوي ص 25.
(2) الشرتوني: مبادئ العربية 4/ 388.
(3) علي الجبدرة: كشف المشكل 1/ 253، الجرجاني: المقتصد 1/ 328.
(4) ابراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص 174، 180، 183.
(5) ابراهيم أنيس: دلالة الألفاظ 209، = الأصوات اللغوية ص 126، 182.
(6) ابن جني: سر صناعة الاعراب 1/ 17، السهيلي: نتائج الفكر ص 112.
(7) جورج شاهين عطية: سلم اللسان 4/ 143، ابن جني: الخصائص 3/ 59.
(8) محمد بن الحسن: شرح الكافية 1/ 34، الأزهري: شرح التصريح 1/ 59.

قانون تلاؤم الأصوات وانسجامها يفرض استبدال الضم بالفتح مراعاة لواو الجماعة. وعندئذٍ إما أن نقول: إن الفعل الماضي مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة[1]، وهو رأي، وإما أن نقول: إن الفعل الماضي مبني على الفتح المقدر على ما قبل الواو لاشتغال المحلّ بحركة المناسبة[2]، وهو رأي آخر. وكلا الرأيين معقول ومقبول. ولا يتسع المجال لتغليب رأي على آخر.

أما حين يسند الفعل الماضي إلى ضمير رفع متحرك في مثل: كتبت وحضرت ودرست، فيسكن آخر الفعل تجنباً لتوالي الحركات، لما في ذلك التوالي من ثقل على السمع كما أسلفنا، وهي علة صوتية وجيهة تمت بصلة وثيقة إلى قانون تلاؤم الحروف وانسجامها. ذلك أن الضمير تنزل من الفعل منزلة الجزء كما يذكر ابن الأنباري[3]. ولم يعهد في الأفعال توالي أربع حركات في فعل واحد فسُكِّنَ أحدها للتخفيف.

ولولا أن الفعل والضمير تنزلا منزلة الكلمة الواحدة، لما جاز أن يدل الفعل الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع في مثل: قلت وزرت، على المضي وهو على صورة الأمر. وهذا التشابه في الصورة والاختلاف في المعنى بين الماضي والأمر، مما يوقع كثيراً من الطلبة في الوهم والحيرة. فهم لا يصدقون أن (زُرْ) و(قُلْ) في زرت وقلت فعلان ماضيان لعلمهم أنهما فعلا أمر. ولذلك نراهم حين يعربون يقولون: زار أو قال فعل ماضٍ ويرفضون أن يقولوا: زُرْ أو قُلْ، لثقتهما أن هذين وأمثالهما أفعال أمر. والواقع أن (زر) و(قل) في حالة اتصالهما بضمائر الرفع المتحركة فعلان ماضيان مبنيان على السكون. وما سوى ذلك محض تكهنٍ أو توهم.

بقي بعد ذلك أن نذكر بعض الحالات التي قلما يتنبه لها الدارسون عند إعراب الفعل الماضي، أو التعرض للحديث عن أحوال بنائه أو إسناده إلى ضمائر الرفع الساكنة كالواو أو المتحركة كالتاء. وذلك من جراء بعض التغييرات التي قد تطرأ عليه إذا كان ناقصاً عند الإسناد فتجرده من حرف العلة، ويتأتى عما يطرأ من تغيير أن يعسر إلا على القلة النادرة تبين حركة

---

(1) الغلاييني: جامع الدروس العربية 2/ 167.

(2) الشرتوني: مبادئ العربية 4/ 128.

(3) ابن الأنباري: لمع الأدلة ص 66، وانظر فاتحة الاعراب ص 166.

البناء أو الاستدلال على موضعها مما سنحاول إيضاحه فيما يلي:

1 ـ لعل من نافلة القول أن نذكر أن حركة البناء في الفعل الماضي الناقص المنتهي بالألف، تقدر على الألف للتعذر سواء كانت هذه الألف قائمة في نحو: عدا وشدا، أو بصورة الياء في نحو: بنى وبكى. وقد زعم تاج الدين الاسفراييني أن الفعل في هذه الحالة يكون مبنياً على السكون[1].

2 ـ حينما تلحق تاء التأنيث الفعل الماضي الناقص المنتهي بالألف في نحو: رأت وبكت، تحذف هذه الألف دفعاً لالتقاء الساكنين، فتقدر الفتحة على الألف المحذوفة[2].

3 ـ حينما تتصل واو الجماعة بالفعل الماضي الناقص المنتهي بالألف في نحو عتا وسطا، تحذف الألف دفعاً لالتقاء الساكنين، ويبقى الحرف الذي قبلها مفتوحاً للتدليل على أن الحرف المحذوف ألف لا واو ولا ياء. وتقدر عندئذٍ حركة البناء وهي الضمة على الألف المحذوفة[3]. وقد يقال أن الحركة المقدرة في هذه الحالة هي الفتحة كما لو أن الفعل لم يسند إلى واو الجماعة. وذلك لأن الفعل الماضي المنتهي بالألف المقصورة، سواء كانت قائمة مثل دعا أو بصورة الياء مثل بنى لا تقدر عليه الضمة، لأن واو الجماعة لا تستطيع أن تؤثر في الألف المقصورة بحيث تجعل فتحتها المقدرة ضمة. فنحن نقول حينما نسند الفعل إلى ضمير المفرد (دعا) وحينما نسنده إلى واو الجماعة نقول (دعاوا) ثم نحذف الألف دفعاً لالتقاء الساكنين فتصبح (دعوا). فلا مجال إذن لأن تصبح الفتحة ضمة عند إسناد الفعل المنتهي بالألف المقصورة إلى واو الجماعة. ويبقى الفعل المشار إليه مبنياً على الفتحة المقدرة على الألف كما لو كان مسنداً إلى ضمير المفرد المذكر.

4 ـ حينما تتصل واو الجماعة بالفعل الناقص المنتهي بالياء في نحو: نسي ورضي تسكن حركة الياء للتخفيف فيجتمع ساكنان هما الياء وواو الجماعة. وعندئذٍ تحذف الياء دفعاً لالتقاء الساكنين، وتقلب كسرة ما قبل

(1) الاسفراييني: كتاب الضوء في النحو ص 114.
(2) الغلاييني: جامع الدروس العربية 2/ 167.
(3) نفس المصدر والمكان.

الياء ضمة مناسبة للواو فنقول نسُوا ورضُوا[1]. وحينئذٍ نقول في إعراب ذلك: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الياء المحذوفة دفعاً لالتقاء الساكنين.

5 - حينما تتصل واو الجماعة بالفعل الناقص المنتهي بالواو في نحو: نَهُوَ وسَرُوَ، وهما فعلان نادران على وزن كَرُمَ يحذف حرف العلة الذي هو الواو دفعاً لالتقاء الساكنين[2]. فنقول حينئذٍ في إعرابه: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الواو المحذوفة دفعاً لالتقاء الساكين.

وليس في تعيين علامة البناء أو تحديد موقعها في الفعل الماضي الصحيح الآخر أي إشكال. أما إذا كان الفعل الماضي معتل الآخر بالواو أو بالياء، وأسند إلى واو الجماعة، فإن تحديد علامة البناء ليس شيئاً يسيراً، ذلك لأن حركة البناء أو الإعراب، إما أن تكون ظاهرة أو مقدرة، ولكنها إذا حذف حرفها تكون عندئذٍ لا ظاهرة ولا مقدرة. وهنا يكمن الإشكال الكبير الذي يجر إلى مزيد من الخلاف والبلبلة. وقد حاولنا في السطور السابقة أن نلقي ضوءاً على جذور هذا الالتباس الذي كثيراً ما يواجهه الدارسون والمدرسون بالصمت والتجاهل.

---

(1) نفس المصدر 2/ 168.

(2) نفس المصدر والمكان.

الخاتمة

إنتهينا في حديثنا المسهب عن الاعراب إلى حيث ينبغي أن ننتهي. فقد جلونا صورة شاملة له من الناحية التاريخية، ثم من الناحية الموضوعية، ثم من الناحية اللفظية الشكلية، وهي التي بحثنا فيها علاماته وألقابه وأقسامه.

ولسنا نريد أن نقوم بتلخيص ما سبق أن عرضناه في الصفحات الماضية ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى الحقائق التالية:

1 ـ إن الإعراب بالمفهوم الذي عرفه به العرب، كان يعني فصاحة الكلام، والابانة في المنطق، وحسن لفظ الحروف. ولم يكن أحد يقصد بالاعراب أكثر من ذلك، إذ إن النحو لم يكن قد ظهر بعد، على الرغم من أن ثمة بعض الدلائل التي تشير إلى أن النحو كان معروفاً في بيئات ضيقة ومحصورة، أو أنه كبا زمناً ثم نهض من كبوته.

2 ـ أن السليقة التي يتحدث عنها اللغويون ويرفعون من شأنها وينسبون إليها المعجزات، هي ضرب من الوهم الذي اخترعه الرواة لسبب أو لآخر. وإلا فإن العرب كغيرهم من الأمم والشعوب يملكون سليقة الكلام. ولكن هذه السليقة لا تمنع صاحبها من الخطأ ولا تعصمه من اللحن. ولعل السبب في ذلك أن الناس ما فتئوا منذ خُلِقُوا يختلطون بعضهم ببعض عن طريق المصاهرة والنسب والرحيل والولاءِ والتجارةِ إلى غير ذلك. وليس ثمة أمة تبقى جامدة حيث هي، فلا تصاهر الأمم الأخرى، أو تختلط بها لسبب أو لآخر. وهذا يعني أن الكلام في تطور مستمر. وليس ثمة سليقة مهما كانت تستطيع أن تمنع الناس من أن يغيروا كلامهم ويطوروا لهجاتهم. وهذا يعني أن الخطأ بكل المقاييس وارد.

3 ـ إن الخطأ والصواب موضوع نسبي. ولا يمكن أن يخضع هذا الموضوع لقواعد اللغويين والنحاة، إلا بعد أن يضع هؤلاء من القواعد ما

يستطيعون به أن يحكموا على كلام الناس بأنه خطأ أو صواب. ولا بديل عن ذلك إلا أن يجعلوا لهجة إحدى القبائل هي المقياس النهائي، كما فعلوا بلهجة قريش. وعند ذلك، تكون كل لهجات العرب خطأ بالقياس إلى لهجة قريش. وما دام الأمر كذلك، فكيف استطاع أن يزعم الزاعمون - ومنهم ابن جنّي - بأن لهجات العرب كلها حجة؟ إن ذلك لا يعقل إلا إذا زعمنا أن لهجات العرب ليس بينها من الفروق ما يستحق الذكر. والواقع أن لهجات العرب تتباين وتختلف. وعند ذلك فلا بد أن تكون إحداها هي المقياس.

4 - يخلط النحاة في قضايا كثيرة، فلا تستطيع أن تستخلص من كلامهم ما يتسق مع مقاييسهم التي وضعوها. فهم مثلاً يقررون أن التمييز منصوب ثم يتحدثون عن تمييز مجرور ولا يجدون في ذلك حرجاً. وكذلك يفعلون في المفعول لأجله والمستثنى. ولا شك أن الدقة تفرض علينا أن ننبه إلى هذا الخلط، ولا نصحح ما غفل عنه النحاة.

5 - كذلك يخلط النحاة في الاعراب بين اللفظ والمعنى والمحل. وقد حشدنا من الأمثلة ما استطعنا به أن نجلو صورة واضحة عن هذا الاشكال الذي يعوق الطالب عن فهم النحو واستيعاب مسائله وقضاياه. ذلك لأن اللفظ هو الأصل في الاعراب وينبغي أن يوافقه المعنى وأن يسير في فلكه، لأن النحو صناعة لفظية. فإذا حصل بينهما تناقض أو تعارض، وجب علينا أن نُغلّبَ جانبَ اللفظِ على جانب المعنى، لأننا ندرس نحواً ولا ندرس فلسفة ولا منطقاً حتى نُغلّبَ المعنى على اللفظ. أما المحلُّ فلا يكون إلا في موضعين هما: الاسم المبني والمجرور بحرف الجر الزائد. ويبدو من ثم أن الحديث عن المعنى في الاعراب لا لزوم له. فالاعراب إمّا أن يكون لفظياً بمعنى أن الحركات تظهر على آخر الاسم المعرب، وإما أن يكون محلياً وذلك إذا حال حائل دون ظهور هذه الحركات. ولا يتحقق ذلك إلا في الاسم المبني وما يلحق به من الاسماء المحكية. وعلى الرغم من أن هذا الموضوع واضح ظاهر، يختلط النحاة فيه بين الاعراب اللفظي والاعراب التقديري والاعراب المحلي، علاوة على خلطهم بين اللفظ والمحل. وقد تكفلنا بتوضيح ما

يشوب هذه القضايا وأمثالها من التباس وخلط .

6 ـ من القضايا التي توقفنا عندها طويلاً خلط النحاة بين مصطلحات الإعراب ومصطلحات البناء . وأكثر ما يكون ذلك في علامات الإعراب وحركاته وألقابه . فهم يخلطون بين ما يخص الإعراب وما يخص البناء منها ، إذ قلما يفرقون بين الرفع والضم والنصب والفتح والجر والكسر . وقد تعقبنا النحاة في مواضع كثيرة من هذا القبيل ، استطعنا أن نقدم فيها صورة واضحة عما أردنا معالجته والتنبيه على خطره وضرره .

هذا قليل من كثير من القضايا التي ألممنا بها في هذا الكتاب . على أننا نود أن نشير إلى قضية مهمة أوليناها كبير عنايتنا هي التنبيه الدائم والمستمر على تجنب التقليد في دراسة النحو والكتابة فيه . ذلك لأن النحو موضوع عقلي لا نقلي ، قياسي لا سماعي ، فلا يحسن بمن يخوض غماره أن يقبل كل الآراء وأن يحتضن كل المواقف ووجهات النظر . وعلى هذا الأساس لا يصح أن يصبح النحو مثل التاريخ والجغرافيا كلاماً يحفظ دون محاولة للتحليل أو التعليل . إن النحو موضوع مهم ، لأنه لب لباب العربية بل هو ركنها الركين وأساسها المكين . ولذلك وجب أن نصونه وأن نعلي من شأنه . وعسى أن نكون قد فعلنا شيئاً بهذا السبيل . والله من وراء القصد .

قائمة المصادر والمراجع

1 ـ ابن الأنباري، كمال الدين، أبو البركات عبد الرحمن (577 هـ / 1181 م):

أ ـ أسرار العربية. تحقيق محمد بهجت البيطار. دمشق، مطبعة الترقي، 1957 م.

ب ـ الانصاف في مسائل الخلاف. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1961 م.

ج ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق ابراهيم السامرائي. الزرقاء، الاردن، مكتبة المنار، 1985 م.

2 ـ ابن الخشاب، أبو محمد، عبد الله بن أحمد (567 هـ / 1171 م): المرتجل. تحقيق علي حيدر. دمشق، دار الحكمة، 1972 م.

3 ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان (392 هـ / 1001 م):

أ ـ الخصائص تحقيق محمد علي النجار. القاهرة، دار الكتب المصرية، 1962 م.

ب ـ كتاب اللمع في العربية. تحقيق فائز فارس. إربد / الاردن، دار الأمل، 1990 م.

4 ـ ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن (808 هـ / 1406 م): المقدمة. بيروت، دار القلم، 1978 م.

5 ـ ابن سلام، بن عبيد الله بن سالم الجمحي البصري (232 هـ / 846 م): طبقات فحول الشعراء. تحقيق محمود شاكر. القاهرة، مطبعة المدني، 1980 م.

6 ـ ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا (395 هـ / 1004 م): تحقيق السيد أحمد صقر. القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1977 م.

7 ـ ابن قتيبة، أبو محمد، عبد الله بن مسلم (276 هـ / 828 م): الشعر والشعراء. تحقيق دار الثقافة ـ بيروت، دار الثقافة، 1964 م.

8 ـ ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان (940 هـ / 1533 م): أسرار النحو. تحقيق أحمد حسن حامد. عمان، دار الفكر، (بلا تاريخ).

9 ـ ابن مالك، أبو عبد الله، بدر الدين محمد (686 هـ / 1287 م): شرح الألفية. تحقيق محمد بن سليم اللبابيدي. طهران، نشر ناصر خسرو، 1894 م.

10 ـ ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم (711 هـ / 1311 م): لسان العرب. بيروت، دار صادر (بلا تاريخ).

11 ـ ابن هشام، أبو محمد، عبد الله جمال الدين بن يوسف (761 هـ / 1360 م):

أ ـ الاعراب عن قواعد الاعراب. تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي. بغداد، دار الفكر، 1970 م.

ب ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة. المكتبة التجارية الكبرى، 1956 م.

ج ـ شذور الذهب. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1965 م.

د ـ مغني اللبيب عن كتب الاعاريب. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، (بلا تاريخ).

12 ـ ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (643 هـ / 1245 م): شرح المفصل (نسخة مصورة)، بيروت، عالم الكتب (بلا تاريخ).

13 ـ أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى (1095 هـ / 1684 م): الكليات. تحقيق عدنان درويش وغيره. دمشق، وزارة الثقافة والارشاد القومي، إحياء التراث 39، 1981 م.

14 ـ أحمد ديرة، المختار: دراسة في النحو الكوفي. بيروت، دار قتيبة، 1991 م.

15 ـ أحمد، محمد عبد الجواد: قواعد النحو البدائية للغة العربية. القاهرة، 1972 م.

16 ـ الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله (905 هـ / 1499 م): شرح التصريح على التوضيح. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (بلا تاريخ).

17 ـ الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (686 هـ / 1287 م): شرح الكافية (نسخة مصورة)، بيروت، دار الكتب العلمية، 1979 م.

18 ـ الاسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن سيف الدين (684 هـ / 1285 م).

أ ـ الضوء على المصباح. تحقيق عبد المجيد عوض أبي الحاج. (أطروحة دكتوراه مخطوطة) مقدمة لجامعة القديس يوسف: بيروت، 1986 م.

ب ـ فاتحة الاعراب، تحقيق عفيف عبد الرحمن. عمان، منشورات جامعة اليرموك، 1981 م.

19 ـ الأفغاني، سعيد:

أ ـ حاضر اللغة العربية في بلاد الشام. دمشق، دار الفكر، 1971 م.

ب ـ مذكرات في قواعد اللغة العربية. دمشق، مطبعة جامعة دمشق، 1955 م.

20 ـ الأمير، محمد الأزهري: حاشية على مغني اللبيب. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (بلا تاريخ).

21 ـ الأنطاكي، محمد: المنهاج في قواعد الاعراب. بيروت، مكتبة دار الشرق، (بلا تاريخ).

22 ـ الأهدل، محمد بن أحمد بن عبد الباري (1298 هـ / 1880 م): الكواكب الدرية. بيروت، دار الكتب العربية، (بلا تاريخ).

23 ـ البغدادي، عبد القادر بن عمر (1093 هـ / 1682 م): خزانة الأدب. تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1989 م.

24 ـ البهبيتي، نجيب محمد:

أ ـ المعلقات سيرة وتاريخاً. الدار البيضاء، دار الثقافة، 1982 م.

ب ـ تاريخ الشعر العربي حتى آخر القرن الثالث الهجري. الدار البيضاء، دار الثقافة، 1981 م.

25 ـ التبريزي، أبو زكريا، يحيى بن علي (502 هـ / 1108 م): شرح ديوان أبي تمام. تحقيق محمد عبده عزام. القاهرة، دار المعارف، 1964 م.

26 ـ الثعالبي، أبو منصور، عبد الملك بن محمد (429 هـ / 1038 م): فقه اللغة. تحقيق الأب شيخو اليسوعي. بيروت، مطبعة الآباء اليسوعيين، 1885 م.

27 ـ الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر (255 هـ / 868 م): البيان والتبيين. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1948 م.

28 ـ الجامي، نور الدين عبد الرحمن (898 هـ / 1492 م): الفوائد الضيائية ـ شرح كافية ابن الحاجب. تحقيق أسامة طه الرفاعي. بغداد مطبعة وزارة الأوقاف، 1983 م.

29 ـ الجرجاني، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن (471 هـ / 1078 م): المقتصد في شرح الايضاح. تحقيق كاظم بحر المرجان. بغداد، وزارة الثقافة والاعلام، 1982 م.

30 ـ الحلواني، محمد خير:

أ ـ المختار من أبواب النحو. بيروت، مكتبة الشرق، 1975 م.

ب ـ المنهل في علوم العربية. بيروت، دار لبنان للطباعة والنشر، 1968 م.

31 ـ الحيدرة اليمني، علي بن سليمان (599 هـ / 1202 م): كشف المشكل في النحو. تحقيق هادي عطية مطر. بغداد. وزارة الأوقاف، مطبعة الارشاد، 1984 م.

32 ـ الخفاجي، ابن سنان، عبد الله بن محمد (466 هـ / 1073 م): سر الفصاحة. تحقيق عبد المتعال الصعيدي. القاهرة، مكتبة صبيح، 1969 م.

33 ـ الخوارزمي، محمد بن أحمد (387 هـ / 997 م): مفاتيح العلوم. تقديم جودت فخر الدين. بيروت، دار المناهل، 1991 م.

34 ـ الراجحي، عبده:

أ ـ التطبيق النحوي. بيروت، دار النهضة العربية، 1975 م.

ب ـ النحو العربي والدرس الحديث. الاسكندرية، دار نشر الثقافة، 1977 م.

35ـ الزبيدي، أبو بكر محمد الحسن (379 هـ/ 989 م): طبقات النحويين واللغويين. تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، القاهرة، دار المعارف، 1984 م.

36 ـ الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (337 هـ / 949 م): الايضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. بيروت، دار النفائس، 1973 م.

37 ـ السامرائي، ابراهيم: التطور اللغوي التاريخي. القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1966 م.

38 ـ السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (581 هـ / 1185 م): نتائج الفكر. تحقيق محمد ابراهيم البنا. القاهرة، دار الاعتصام، 1984 م.

39 ـ السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (367 هـ / 979 م): أخبار النحويين البصريين. محمد ابراهيم البنا. القاهرة، دار الاعتصام، 1985 م.

40 ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911 هـ / 1505 م):

أ ـ الأشباه والنظائر. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. القاهرة. مكتبة الكليات الأزهرية، 1975 م.

ب ـ المزهر في علوم العربية. تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين. القاهرة. عيسى البابي الحلبي وشركاه، (بلا تاريخ).

ج ـ سبب وضع علم العربية. تحقيق مروان العطية. دمشق ـ بيروت، دار الهجرة، 1988 م.

د ـ همع الهوامع، شرح جمع الجوامع. القهرة، 1907 م.

41 ـ الشرتوني، سعيد بن عبد الله (1330 هـ / 1912 م): مبادئ العربية. بيروت، دار المشرق، 1986 م.

42 ـ الصالح، صبحي: دراسات في فقه اللغة. بيروت، المكتبة الأهلية، 1962 م.

43 ـ الصبان، محمد بن علي (1206 هـ / 1792 م): حاشية على شرح الأشموني. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية (بلا تاريخ).

44 ـ الصويعي، عبد العزيز سعيد، الحرف العربي. مصراته ـ ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1989 م.

45 ـ العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (395 هـ / 1004 م): تحقيق مفيد قميحة. بيروت، دار الكتب العلمية، 1981 م.

46 ـ العليمي، الشيخ ياسين بن زين الدين (1061 هـ / 1650 م): حاشية على شرح التصريح. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (بلا تاريخ).

47 ـ الغلاييني، الشيخ مصطفى: جامع الدروس العربية. صيدا ـ بيروت، المطبعة العصرية، 1959 م.

48 ـ القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (739 هـ / 1338 م):

أ ـ الايضاح في علوم البلاغة. تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي. بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1975 م.

ب ـ التلخيص في علوم البلاغة. تحقيق عبد الرحمن البرقوقي. بيروت، دار الكتاب العربي، (بلا تاريخ).

49 ـ القلقشندي، أبو العباس، أحمد بن علي (821 هـ / 1418 م): صبح الأعشى. القاهرة، المطبعة الأميرية، 1913 م.

50 ـ الكتّاني، محمد: الصراع بين القديم والجديد. الدار البيضاء ـ المغرب، دار الثقافة، 1982 م.

51ـ المبارك، مازن: نحو وعي لغوي. دمشق ـ سوريا، مكتبة الفارابي، 1970 م.

52 ـ المخزومي، مهدي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1958 م.

53 ـ المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى (384 هـ / 994 م): الموشح. تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، 1965 م.

54 ـ أنيس، ابراهيم:

1 ـ أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1966 م.

2 ـ الأصوات اللغوية. القاهرة، دار النهضة العربية، 1961 م.
3 ـ دلالة الألفاظ. القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1963 م.
55 ـ برانق، محمد أحمد. النحو المنهجي. القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربي، 1959 م.
56 ـ حاطوم، أحمد: كتاب الاعراب. بيروت ـ لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992 م.
57 ـ حسن، عباس: النحو الوافي. القاهرة، دار المعارف، 1975 م.
58 ـ رضا، أحمد: مولد اللغة. بيروت ـ لبنان، دار الرائد العربي، 1983 م.
59 ـ زيدان، جورجي: الفلسفة اللغوية. مراجعة وتعليق مراد كامل. بيروت، دار الحداثة، 1982 م.
60 ـ سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان (180 هـ / 796 م): الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة، دار القلم، 1966 م.
61 ـ شيخو، لويس اليسوعي: علم الأدب (مقالات لمشاهير العرب)، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، (بلا تاريخ).
62 ـ ضيف، شوقي: المدارس النحوية. القاهرة، دار المعارف، 1968 م.
63 ـ طحان، ريمون:
أ ـ المدخل إلى علم اللغة. القاهرة، مكتبة الخانجي، 1985 م.
ب ـ فصول في فقه العربية. القاهرة، مكتبة الخانجي، 1983 م.
66 ـ عبد المسيح، جورج متري وآخرون: الخليل، معجم مصطلحات النحو العربي، بيروت، مكتبة لبنان، 1990 م.
67 ـ عطية، جورجي شاهين: سلم اللسان. بيروت، دار الريحاني للطباعة والنشر، (بلا تاريخ).
68 ـ عيد، محمد: النحو المصفى. القاهرة، مكتبة الشباب، 1987 م.
69 ـ فريحة، أنيس: نظريات في اللغة، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1981 م.
70 ـ قباوة، فخر الدين: إعراب الجمل وأشباه الجمل. بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1983 م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	5

الباب الأول ـ الإعراب نشأته وتطوره

الفصل الأول ـ الإعراب في جذوره اللغوية	15
الإعراب والفصاحة	22
التعريف بالفصاحة	25
الفصل الثاني ـ الإعراب في جذوره التاريخية	29
التاريخ البعيد	37
الفصل الثالث ـ الإعراب وأهميته في الكلام العربي	45
دعوات لإسقاط الإعراب	51
الفصل الرابع ـ الإعراب والسليقة اللغوية	58
السليقة بين الحقائق والأوهام	63
الفصل الخامس ـ الإعراب وعلم النحو	79
ابتداع علم النحو	80
الدلالات النحوية للإعراب	80
كتب إعراب القرآن	82
دور ابن هشام في الموضوع	84
الإعراب التطبيقي والنحو	86

الباب الثاني ـ الإعراب بين اللفظ والمعنى والمحل

الفصل الأول ـ الصناعة النحوية بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى 91

موضوع الفاعل 92

الفاعل في المعنى والصناعة النحوية 92

1 ـ التمييز 94

2 ـ المفعول لأجله 97

3 ـ الاستثناء 98

الفصل الثاني ـ الفاعل بين اللفظ والمعنى 100

الفصل الثالث ـ المنادى المفرد بين اللفظ والمحل 107

الفصل الرابع ـ الإعراب المحلي بين الفعل والجملة 115

الفصل الخامس ـ الاستثناء حكمه النصب 124

الاسم الواقع بعد خلا وعدا وحاشا 131

المجرور بعد غير وسوى 131

الباب الثالث ـ علامات الإعراب والبناء

الفصل الأول ـ الإعراب وعلاماته وأقسامه 137

العوامل 141

علامات الإعراب 149

الشذوذ في علامات الإعراب 152

أقسام الإعراب 160

الفصل الثاني ـ البناء علاماته وألقابه 169

أنواع الحركات 170

أنواع البناء 174

تعليل بناء الأسماء 176
نماذج من إعراب المبنيات 178
الفصل الثالث ـ البناء العارض وخلافات النحاة حوله 188
الفصل الرابع ـ بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء 209
الفصل الخامس ـ الفعل الماضي وحركات بنائه 232
الخاتمة 241
قائمة المصادر والمراجع 245
فهرس الموضوعات 253

1996 /7 /563